التقافة الجديدة

فكر علمي - ثقافة تقدمية
تأسست عام 1953

رئيس التحرير: د.صالح ياسر
محرر "أدب وفن": ابراهيم الخياط

المواد المنشورة تعبّر عن آراء أصحابها

العدد: 397
آيار: 2018

يرجى ارسال مواد أدب وفن على العنوان الاتي:
alkhiatibrahim@gmail.com

اشترك في مجلة الثقافة الجديدة منذ العدد الأول 2000 وابدأ بالحصول على (100) هدية مجانية من دار الرواد المزدهرة (50) هدية مجانية من مجلة الثقافة الجديدة.
للاشتراك يرجى الاتصال بالعنوان أدناه:

رقم الحساب: 11153
MBIVIQBA :السويفت كود

رقم الحساب: 30721
Mansour Bank for Investment- Baghdad
Althakafa Aljadida Magazine

البريد الإلكتروني:
thakafajadida@hotmail.com
البريد الإلكتروني:
thakafajadida4u@gmail.com

الموقع الإلكتروني:
http://www.althakafaaljadeda.com
للإعلان في مجلة الثقافة الجديدة - منصور بنك للاستثمار - بغداد.
للاشتراك في مجلة الثقافة الجديدة.
العدد الحالي: 781
عدد المشتركين: 1288

* يتم توزيع المجلة مجانا على المشتركين في المحافظات العراقية كافة ويتم إرسال المجلة بالبريد المسجل إلى المشتركين خارج العراق.
* سعر النسخة الواحدة 4000 دينار عراقي.
* للإعلان في المجلة يرجى الاتصال بالعناوين أعلاه.
* تحتفظ المجلة بحق قبول أو رفض أي إعلان لا يتناسب مع سياستها.
* المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها.

دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر والإعلان

محتويات العدد

5- كلمة العدد
7- الدكتور مجيد مسعود.. وداعا

مقالات

9- النزعة الوطنية والرأسمالية المعولمة ..... لطفي حاتم
13- "العدالة الانتقالية" - بعض الإشكاليات المؤسسية للانتقال الديمقراطي ..... صالح ياسر
25- قراءة في كتاب: "حدود السلطة التنفيذية في النظام البرلماني" ..... شميران مروكل
31- إنتاج السِلع بواسطة السِلَع - مقدمة لنقد النظرية الاقتصادية ..... مجيد مسعود

طاولة حوارية

34- حول قانون شركة النفط الوطنية العراقية

نصوص قديمة

104- "اشتراكية السوق" في الصين ..... روبرت وايل

نصوص مترجمة

112- في حوار مع نائب رئيس حزب العمل البلجيكي ديفيد بيستيو ..... ترجمة: رشيد غويلب

حوارات

124- حوار مع الباحث السوسيولوجي الدكتور فالح عبد الجبار .... اجرى الحوار: سعدون هليل

أدب وفـــــن

كلمة «أدب وفن»

136- الإنقلاب الأكاديمي ..... أحمد مهدي الزبيدي

في الحدث الادبي والفني

138- رحيل (بازبند) المسرح العراقي : عن الكاتب المسرحي طه سالم

دراسات نقدية

140- من ثنائية الوطن / المنفى الى منفى الشعر في شعر عبد الكريم كاصد ..... فاضل ثامر

164- دليل الحبّ ، دراسة في شعرية سلمان داود محمد ..... ياسين النصير

شعر

181- أوقفوا القرابين ..من قال النهرُ يموت؟ ..... ياسين طه حافظ

قصة

188- قصة من رومانيا (عودة أبي من الحرب... تنويعات) لهوريا جاربيا .....ترجمة: جودت جالي

لوحتا غلافي العدد: للفنانة عفيفة لعيبي

كلمة العدد

بعد الانتخابات.. وقبل ظهور النتائج!

عند صدور هذا العدد، 397، تكون "الحرب" الانتخابية التي انطلقت في 14 /4/ 2018 قد انتهت بعد صراعات بين المتنافسين، استخدمت فيها كل وسائل التسقيط وأشكاله، ولم يوفر المتصارعون وفي مقدمتهم "الكبار" أي وسيلة إلا واستخدموها لضمان تحقيق "انتصار باذخ" على الخصوم. وعند ظهور نتائجها، سيتبين انه كان هناك "رابحون كبار" و"خاسرون كبار".

بعض معالم المشهد

رغم ان النتائج وعند صدور هذا العدد لم تكن قد اعلنت بعد فان متابعة الحملة الانتخابية ذاتها تتيح تسجيل الملاحظات التالية:

أولا: من المتوقع ان تشهد الانتخابات **تفتتاً** للقوى والائتلافات الكبرى **وخروج بعض القوى منها والانتقال الى مواقع جديدة**. وقد يصبح بعضها قوة مؤثرة وربما ستلعب دورا مقررا في صناعة الرؤساء القادمين (رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء و رئيس مجلس النواب).

ثانيا: تعرض العديد من الأحزاب القائمة على أساس مذهبي أو قومي لتحديات متزايدة متأتية من المشاعر التي تراهن على الوطنية العراقية. ولكن بغض النظر عن بعض التحولات فقد ظل الدافع المذهبي والقومي هو المعلم المميز، ويلعب الدور الأكبر والأبرز في تحديد هوية واتجاهات الفائزين.

إن هذا يقودنا الى تأشير حقيقة تتمثل في ان عقدة التمثيل السياسي على أساس طائفي/ اثني ما زالت تلعب دورها. وتجنبا الى اي التباس حسبنا ان نشير هنا الى ان هذا لا يقتصر على طائفة بعينها، بل هو يشكل "قانون" وروح اللعبة السياسية في العراق التي هندسها "وراثيا" من اجرى التغيير عبر خيار الحرب، وسارت على "سراطها المستقيم" الحكومات المتعاقبة والقوى المتنفذة.

ثالثا: بينت التحضيرات للانتخابات والمشاريع المطروحة أن التحالفات السياسية بين التيارات والقوى والأحزاب المختلفة، مع استثناءات قليلة، هي تحالفات آنية تكتيكية، وليست تحالفات إستراتيجية بعيدة المدى.

وهذا يعني ان التكتيكات الانتخابية ستبقى سيدة الموقف.

رابعا: قد نشهد صعودا ملحوظا لبعض القوائم التي تشكلت على عجل وضمت طيفا واسعا من القوى، واحتوت خليطاً اجتماعيا متعدد المنابع السياسية والطائفية والاثنية، وهذا ما يجعلها الأكثر تنوعاً، ربما، لكن في الوقت نفسه قد تعاني هشاشة وتعرضاً للتفكك بعد اعلان النتائج النهائية، اذا اقتضت مصالح أطرافها المتناقضة ذلك.

خامسا: لوحظ انقسام "الحزب القائد" الى كتلتين "كبيرتين"، فالى جانب القائمة التي يقودها نوري المالكي ظهرت قائمة "النصر" بقيادة رئيس الوزراء د. حيدر العبادي وقد انضوى تحت لوائها طيف واسع من القوائم والشخصيات قد يساعدها ذلك في تحقيق "نصر باذخ" ولكن لن يكون حاسما.

ولا يمكن فهم الملاحظة اعلاه دون تحديد طبيعة **الكتلة الاجتماعية المصوتة لهاتين القائمتين، التي هي في السياق العام** قوى طبقية نهضت بمساعدة السلطة السياسية التي تحاول جاهدة بنظام امتيازاتها وهيمنته. في ضوء هذه الآلية يمكن القول ان رئيس الوزراء في "العهد الجديد" **اصبح رب العمل الرئيسي لهذه الشرائح أو مورد رزقها الوحيد**.

والدلالة العميقة المستخلصة هنا ان بعض القوى "الكبيرة" أجرى مناورة إستراتيجية تمثلت بالانتقال من "سياسة الردع" الى "سياسة الاحتواء/ الاندماج" خصوصا وانه لا توجد إستراتيجية واضحة عند القوى المهيمنة على السلطة في كيفية التعامل مع الحراك الجاري في المجتمع. يبدو ان مبدأ "التقية" يظل حاضرا على الدوام ويجري اخراجه من جعبة المتنفذين عند توقع حدوث انعطافات كبرى قد تهدد نظام الهيمنة السائد!

سادسا: بنتيجة الصراعات بين الحزبين الكبيرين، حدك وأوك، التي شهدها اقليم كردستان وخصوصا بعد الاستفتاء الذي حصل في ايلول 2017 وما تركه من آثار، من المتوقع ان لا تعود قائمة التحالف الكردستاني مهيمنة على الوضع هناك، وستبرز قوائم جديدة وتظهر تحالفات جديدة وما سيتركه ذلك "التحول" من آثار ومخاطر.

سابعا: ثمة تردد في اوساط قطاعات من المجتمع من المشاركة في الانتخابات ودعوات لمقاطعتها، أي ان ثمة عزوفا ينبغي تسجيله بهدف البحث في الاسباب الكامنة وليس هجاء موقف هذه القطاعات.

يمكن القول ان هذا العزوف والدعوات للمقاطعة تنطوي على دلالة سياسية لا تقل أهمية عن من سيدلي بصوته وحسم خياره. فالعزوف هنا، دون تبريره، هو تعبير يعطي رسالة واضحة لصناع القرار عن رفضه عبر التذمر الشعبي من الأداء الحكومي على المستويين المحلي والمركزي، وعن عدم رضا المواطنين واحتجاجهم على الطريقة التي تم بها التنصل من الوعود الانتخابية السابقة وسوء الأداء والفساد، أو عدم الثقة بنزاهة الانتخابات.

بعض تجليات الاختراق

إضافة الى الملاحظات اعلاه يمكن تسجيل بعض القضايا الواجب تسجيلها هنا وهي:

- بروز تمظهرات جديدة في خطاب القوى الإسلامية نفسها وبعض التحولات، وان لم تكن قاطعة، في خطاب الإسلام السياسي بشقيه "الشيعي" و"السني" في العراق، حيث بدأت تطرح خطاباً عاما ومدنياً رغم انه ما زال يحتاج الى ممارسات فعلية للحكم على انه تحول حقيقي وليس مناورة تكتيكية من طرف البعض.

نشير الى هذه النقطة لأهميتها لأنه يتعين علينا، كديمقراطيين ويساريين ومدنيين، أن نساعد المواطن العادي على **قراءة الدلالة الصحيحة لنتائج الانتخابات** حتى لا يتوهمن احد أن ما جرى من استقطابات وتمايزات هو علامة تؤشر تحقيق تحول ديمقراطي جذري سريع، نهائي وحاسم وبكسر احتكار هذه القوى للسلطة، **فما زال الطريق طويلا ويحتاج الى معارك نضالية عديدة ومتنوعة ومحفوفة بالانعطافات الكبرى والخطرة، ربما**.

- تراجع المحمولات الدينية أو الطائفية أو القبلية التي كانت تحث على التصويت، وتختزل الحق الدستوري للمواطن الى انتخاب هويات فرعية أو مخاوف أو توجسات، وجميعها جرّت، في السابق، الى سلسلة من التداعيات بما فيها الاستقطابات المعروفة. وبمعنى أكثر تفصيلا فان النزعات الشعبوية المتكئة على هذه الهويات، لم تعد إطارا يعتد به في إنشاء كتل سياسية كبرى.

- تراجع الصراع الطائفي أو الصراع بين الطوائف إلى "صراع داخل الطائفة"، يدور هذا الصراع في أطره العامة للحصول على أكبر حصة من "الكعكة السياسية" للحديث باسم الطائفة أو نيابة عنها.

وفي المحصلة فان ما سيحدد الصيغة النهائية للمخرجات وانعكاساتها على المشهد السياسي والأمني هي **طبيعة الاختراق** الذي يمكن أن يتم، والأمر مرهون في نهاية المطاف بصيغة جديدة للتحالفات عابرة **للطوائف**.

ختاما، نكرر هنا ما قلناه في كلمة العدد السابق، 396، (انه وبغض النظر عما ستتمخض عنه جولة انتخابات 2018، **فإنه لا "الكبار" سيقبلون اختزال دور طالما امتلكوه، ولا "الصغار" سيستسلمون للدخول في مرحلة الموت السريري**، لذا فإن معركة "الفائزين الكبار" بعد ظهور النتائج، **ستكون في قادمات الأيام هي الأشد**. وبالمقابل فانه وفي إطار عدم تحقيق نصر انتخابي "جارف" **يمكن توقع تحالفات ميدانية بين خصوم الأمس**). وبالنسبة لبعض القوى قد تكون حسابات البيدر لا تطابق حسابات الحقل!

فهل ستكسر نتائج انتخابات 2018 البرلمانية "القواعد" التي حكمت الدورات الانتخابية السابقة؟ سؤال ستجيب عليه النتائج الفعلية لصناديق الاقتراع.

الدكتور مجيد مسعود . . وداعا

ببالغ الحزن والأسى تنعى هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)، الاقتصادي المعروف وأحد كتابها الذين رفدوها بأبحاثهم ودراساتهم، الدكتور مجيد مسعود، الذي وافاه الأجل في العاصمة السورية، دمشق، يوم الأحد 6 /5 /2018 عن عمر ناهز الثمانين عاما، قضاها مناضلا من اجل حرية وطنه، وسعادة شعبه العراقي، حيث انخرط في النضال الوطني منذ عدة عقود. فقد كان الراحل الكبير د. مجيد عضوا في لجنة الدفاع عن الشعب العراقي في براغ، بعد انقلاب شباط الاسود 1963. كما ساهم في النشاطات الوطنية الداعمة لنضال شعبنا في المهجر، ضد الدكتاتورية. استقر في دمشق وبقي متابعا نشيطا لعمل المجلة، وكان يقدم على الدوام الملاحظات والأفكار لتطوير عملها، اضافة الى رفدها بمقالاته ودراساته وآخرها المقال الذي يتضمنه هذا العدد، 397.

وعلى الصعيد المهني، الدكتور مجيد مسعود، حاصل على درجة الدكتوراه في التخطيط الاقتصادي من جامعة براغ عام 1968. كما انه عمل خبيراً لدى العديد من الهيئات والمؤسسات في عدة بلدان عربية، منها خبيرا لدى هيئة تخطيط الدولة في سورية، ثم عضواً في الهيئة التدريسية في جامعة وهران في الجزائر، وعضواً في الهيئة العلمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت. وعمل أيضا خبيراً لدى الأمانة العامة لمجلس التخطيط في قطر، ومديراً تنفيذياً لدار المدى للثقافة والنشر في دمشق.

صدر للفقيد د.مجيد مسعود العديد من الكتب في التنمية والتخطيط من بينها: موضوعات في التنمية والتخطيط، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، نظام الحسابات القومية كقاعدة معلومات للتخطيط، التنمية المُضيَّعة في البلدان العربية، موضوعات تنموية من منظور عربي، التعاونيات: نظام حماية صغار المنتجين والمستهلكين في اقتصاد السوق. وإضافة لذلك، فللدكتور مسعود أبحاث ومقالات منشورة ومشاركة مع مؤلفين آخرين في كُتب أخرى.

إن هيئة تحرير (**الثقافة الجديدة**) وهي تودع الدكتور مجيد مسعود تتقدم بأحر التعازي لعائلته الكريمة ورفاقه ومعارفه وأصدقائه وقرائه، فقد ترك لهم ولنا تراثاً ثرياً سيظل يتحدث عنه، ويذكر به، ويبقيه حياً دائم الحضور بيننا، راجين للجميع الصبر والسلوان.

الذكر الطيب دوما للدكتور مجيد مسعود!

هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة)

2018/ 05/ 6

مقـــــالات

النزعة الوطنية والرأسمالية المعولمة

لطفي حاتم

كاتب وباحث عراقي، حاصل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي/ تاريخ ونظرية الدولة والقانون. عميد كلية القانون والسياسة في الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانيمارك. له عشرات البحوث المنشورة في مجال العلاقات الدولية. صدرت له خمسة كتب: الاحتلال وانهيار الدولة العراقية؛ آراء وأفكار حول التوسع الرأسمالي، موضوعات في الفكر السياسي المعاصر، التشكيلة الرأسمالية العالمية والشرعية السياسية الوطنية، المنظومة السياسية للدولة الوطنية والاحتجاجات الشعبية. كما نشر الكثير من البحوث في مجلة (الثقافة الجديدة)، (النهج)، (الطريق) اللبنانية، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة.

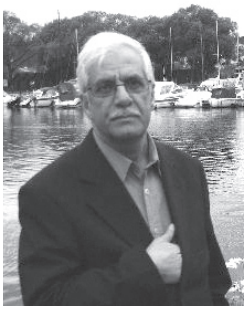

ادى انهيار خيار التطور الاشتراكي وسيادة وحدانية التطور الرأسمالي الى حزمة من الاشكالات السياسية والاقتصادية، ناهيك عن اختلال النظم الفكرية المتحكمة في نشاط وفعالية الحركات اليسارية الديمقراطية والقومية الفاعلة في آليات الحركة السياسية. وبهذا المسار يتعين علينا فحص الحواضن الفكرية التي تساهم في تحقيق برامج الاحزاب والحركات الشعبية المرحلية منها والإستراتيجية في الطور المعاصر من العولمة الرأسمالية.

قبل الخوض في مضامين الفكر السياسي للحركات الشعبية اليسارية والقومية، أرى من المفيد وضع هذه الحركات الشعبية ودولها الوطنية المسماة بالدول الوطنية المختلفة في مستوى تطورها الرأسمالي وبناء نظمها السياسية المرتكزة على تحكم سلطة الدولة في التشكيلات الاجتماعية، يمكننا تقسيم الحركات الشعبية في تلك الدول الى قسمين كبيرين، استنادا الى بناء الدولة وموقعها في الحياة السياسية، فضلا عن تحديد طبيعة القوى الاجتماعية الساندة والأيديولوجيا المحركة للحركات الشعبية اليسارية والديمقراطية.

مقدمات منهجية

قبل الخوض في مضامين البحث الخاص بالحركات الاجتماعية اليسارية والديمقراطية ودورها في بناء دول الموازنة الطبقية لا بد من تشخيص سمات اللوحة التاريخية المعاصرة والتي أراها في الموضوعات الآتية:

ـ أفضت العولمة الرأسمالية الى سيادة الليبرالية الجديدة كفكر سياسي اقتصادي جرى الترويج له لأهداف استراتيجية تخدم المصالح الاساسية للشركات الاحتكارية والدول الرأسمالية الكبرى عبر تحجيم دور ووظائف الدول الوطنية الاقتصادية والخدمية.

ـ ترتكز الليبرالية الجديدة باعتبارها أيديولوجية الرأسمال المعولم على الغاء الوظائف الاقتصادية/ الخدمية للدولة الوطنية وإعاقة انتقالها الى هيئة سياسية قادرة على ضبط نزاعات قوى تشكيلتها الاجتماعية.

ـ أفضى تنامي سيادة الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية الى تنامي حدّة المنافسة الرأسمالية بين الدول الكولونيالية، وبين الدول الرأسمالية الناهضة وما نتج عن ذلك من استخدام القوة بكل اشكالها، بدلا من الركون الى الشرعية الوطنية والقوانين الدولية.

ـ غياب المنظومة الفكرية الاشتراكية ناهيك عن النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التخريبية لنهوج الليبرالية الجديدة، ساعدت على ظهور وتطور النزعات الوطنية.

ـ شكلت الأيديولوجيا الوطنية اداة فكرية جديدة بيد الحركات اليسارية والديمقراطية والقومية لغرض الدفاع عن الدولة الوطنية ضد محاولات التهميش والإلحاق وتحويلها الى دولة الموازنة الطبقية.

الدول الوطنية وسماتها الفعلية

نشأت الدول الوطنية في المرحلة الثانية من التوسع الرأسمالي بعد تحررها السياسي من الدول الكولونيالية؛ حيث امتازت الدول الناهضة بسمات اساسية كثيرة يمكن تحديد اهمها المتمثلة في:-

ـ وجود دول وطنية متفاوتة التطور ترتكز على تشكيلات اجتماعية طبقية جرى تطورها ارتباطا بتغلغل الرأسمال الوافد في مرحلته الكولونيالية.

ـ وجود مؤسسات عسكرية قوية في بنائها السياسي شكلت عوامل مساهمة في تماسك بنية دولها الاجتماعية رغم طابعها الاستبدادي وترابط مؤسساتها العسكرية مع الدول الخارجية.

ـ نشوء وتطور طبقة البرجوازية بفصائلها المختلفة وتحالفها مع الرأسمال الخارجي وتبني بعض شعاراته (الشرعية الديمقراطية) لبناء نظمها السياسية، وما نتج عن ذلك من تنامي حركات سياسية شعبية تعددت اشكال كفاحها الوطني تبعا لطبيعة بنيتها الايديولوجية.

ـ الاختلال الفاضح في مستويات الامن الاجتماعي لتشكيلاتها الاجتماعية وضعف حركات الليبرالية اليمينية، افضى الى نهوض جديد لحركات شعبية يسارية ديمقراطية معتمدة على الشرعية الديمقراطية في الوصول الى السلطة السياسية.

ـ رسخت الكثير من الدول الوطنية انظمة سياسية شعبية ترتكز على قاعدة اجتماعية بعد انهيار الكتلة الاشتراكية، رغم التدخلات الخارجية الأمريكية لإبقاء تلك الدول في خدمة مصالحها الاقتصادية.

ـ شكلت الأيديولوجيا الوطنية الديمقراطية الناتجة عن طبيعة التشكيلات الاجتماعية الوطنية حاضنة فكرية لنشاط الحركات الشعبية، بدلا من حاضنتها الفكرية السابقة المستمدة من تجربة الدول الاشتراكية.

انطلاقا من تلك السمات العامة للدول الوطنية وتشكيلاتها الاجتماعية ولغرض استكمال اللوحة التحليلية نحاول التعرض الى مضامين الأيديولوجية الوطنية الديمقراطية التي اعتمدها اليسار الديمقراطي والمرتكزة على ما يأتي:

1 ـ الحفاظ على الدولة الوطنية باعتبارها الرافعة الاساسية للتحولات الاجتماعية، ناهيك عن صيانة حقوق الانسان الاساسية والتركيز على بناء الأمن الاجتماعي المعتمد على موازنة مصالح الطبقات الاجتماعية متداخلة مع اعتماد الديمقراطية السياسية

كآلية لبناء الدولة ونظامها السياسي.
2 ـ حصر الثروات الوطنية بيد الدولة والحفاظ عليها بالتعاون مع القطاع الخاص باعتبارها ـ الثروات ـ مصدرا اساسيا لتطور البلاد الاقتصادي/ الاجتماعي.
3 ـ التعامل مع الدول على أساس الاحترام المتبادل، المساواة، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلا عن توازن المصالح في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الدول الاخرى.
4 ـ رفض التبعية للدول الرأسمالية الكبرى والعمل على بناء التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقاربة في تطورها الاقتصادي؛ حيث تشكل التحالفات الاقليمية أهمية استراتيجية في مكافحة التفتيت والتبعية التي تفرزها العولمة الرأسمالية.
ـ ان برامج اليسار الديمقراطي، لا بد ان تتضمن الحفاظ على الدول الوطنية وصيانة استقلالها الاقتصادي ـ السياسي المرتكز على تحقيق مبدأ التوازنات الاجتماعية، والسعي الى بناء التكتلات الاقتصادية ـ السياسية الإقليمية الهادفة الى رفض التبعية والتهميش.
خلاصة القول، ان القوى الديمقراطية الوطنية لا تسعى الى المنافسة الرأسمالية مع الدول الكبرى بل تكافح من اجل الحفاظ على الدولة الوطنية واستخدامها كرافعة للتحولات الاقتصادية الاجتماعية، بهدف تحقيق شكل من أشكال العدالة الاجتماعية الضامنة للأمن الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الفقيرة.

الدولة العراقية وقواها الوطنية

نشأت الدولة العراقية كما هو معروف في الموجة الثانية من التوسع الرأسمالي بعد تفكك الامبراطورية العثمانية وانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية. ورغم سعة دول الموجة الرأسمالية في القارتين الآسيوية والأفريقية إلا ان البحث يهتم ببناء الدولة العراقية لجملة من الاعتبارات منها: ان الدولة العراقية شكلت نموذجا للدول التي لم تتمكن من بنائها الطبقي. ومنها طبيعة السلطات التنفيذية التي احتكرتها نظم سياسية ديكتاتورية لدرجة يمكن القول ان السلطات التنفيذية هي الدولة في التشكيلة العراقية. ومنها ليس هناك دولة اهدرت ومازالت ثرواتها الوطنية في حروب وخيارات عبثية، منها ارتهان الدولة العراقية للخارج الامبريالي في مراحل مختلفة من تطورها. وأخيرا سعة الحروب الدموية التي خاضتها ضد خصومها الداخليين والخارجيين بتشجيع ومباركة القوى الاستعمارية الكبرى.
انطلاقا من تلك السمات نتوقف عند الفكر السياسي الناظم للدولة العراقية في مرحلتها المعاصرة، مؤكدين ان الفكر السياسي الناظم للحركات السياسية وسلطة الدولة العراقية لم ينبعثا من الحاجات الفعلية او المرحلية للشعب العراقي إلا انهما جاءا نتيجة استمرار العوامل الايديولوجية التي حملتها تلك القوى الاجتماعية المناهضة لسلطة الدولة والسائدة لها. فمثلا لم تكن شعارات الوحدة القومية التي رفعتها القوى القومية مطلبا جماهيريا، بل جاءت لغرض الوصول للسلطة السياسية والاحتفاظ بها. كذلك تبني الحركات اليسارية والديمقراطية للدولة الاشتراكية لم يكن حاجة وطنية ملحة بل هدف استراتيجي لموازنة المصالح الطبقية. وبهذا الاطار فان المتابع للمسار السياسي للدولة العراقية يلاحظ استقطابا فكريا ـ سياسيا في المراحل التاريخية المختلفة في الدولة العراقية، وبالأخص في مرحلة التحرر الوطني بين التيار القومي ذي الروح الانقلابية، وبين التيار الاشتراكي

المنطلق من سيادة الدولة ودورها الاحتكاري. وهنا يمكن القول ان الديمقراطية السياسية كانت خاضعة لتوجهات التيارات السياسية المتنافسة وأهدافها الايديولوجية.

افضت الاحتجاجات الشعبية في البلدان العربية المطالبة بالديمقراطية وتغيير النظم السياسية الى تزعم الاسلام السياسي لتلك الاحتجاجات، وما نتج عنها من نزاعات دموية ساهمت في تخريب الدول الوطنية.

ومن جهة أخرى، أدت سيادة الدول المذهبية في المنطقة والتدخلات العسكرية الخارجية الى انتقال النزاعات الاجتماعية من محدداتها الطبقية الى أطر طائفية، وما نتج عن ذلك من سيادة الفكر السياسي للهويات الفرعية.

كما أن انحسار الفكر السياسي لليسار الاشتراكي افضى الى بروز ثلاثة تيارات فاعلة في الحركات الشعبية أهمها: تيار الاسلام السياسي بفصائله المختلفة. وتيار الحماية الدولية الذي يتمثل افكار الليبرالية الجديدة. والثالث تيار الوطنية الاشتراكية بفصائلها المختلفة.

ان انهيار الاشتراكية الفعلية وسيادة التطور الرأسمالي وما نتج عن ذلك من تغيرات جذرية طرحت على الحركات الديمقراطية الوطنية كثرة من المهام الجديدة، احاول ايجاز بعضها في المحددات الآتية:

ـ تشكل موضوعة الحفاظ على الدولة الوطنية من التفكك والضياع والدفاع عن مهامها الاقتصادية والإنتاجية، الحلقة المركزية في النضال الوطني الديمقراطي.

ـ صيانة الدولة الوطنية تتطلب اعادة بناء نظامها السياسي ديمقراطيا بما ينتج عنه سلطة مركزية أو فدرالية قوية محمية بقاعدة دستورية شرعية لغرض ضبط التشظي في التشكيلات الاجتماعية والحد من تناحرها المدمر.

ـ البحث مع القوى الديمقراطية والقومية والإسلامية المتنورة عن المشتركات السياسية والاجتماعية بهدف بناء تحالفات وطنية تهدف الى رعاية مصالح الكتل الفقيرة المتضررة من مساعي تشظي الدولة الوطنية.

ـ التصدي للنهج السلفي التكفيري الرافض للدولة الوطنية والهادف الى بناء خلافة اسلامية تستمد نظمها السياسة من مبدأ الامارة والخلافة.

ـ تحجيم ميول الرأسمالية المعولمة الهادف الى تفكيك الدول الوطنية وإدماج المناطق الغنية منها في بنية الشركات الاحتكارية.

أخيرا، يمكن القول ان المنافسة بين القوى السياسية تستند الى المصالح الفعلية للناس، الامر الذي يتطلب بناء حركة جماهيرية متعددة الاطياف والابتعاد عن الوحدانية والشعارات القادرة على الانجازات الخيالية.

ملاحظات ختامية

اولا/ خلف انهيار الدول الاشتراكية تراث فكري كبير لبناء الدولة الوطنية على اساس توازن المصالح الدولية ـ الوطنية. وبهذا المسار استطاعت البشرية ان تبتدع طرقا جديدة لرعاية مصالحها الوطنية.

ثانيا/ تترافق والرأسمالية المعولمة وميول اندماج الدولة الوطنية بمصالح الشركات الاحتكارية التي تؤدي بدورها الى بؤس الطبقات الاجتماعية وتهميش الدول الوطنية وتحويل سلطاته السياسية الى أدوات قمعية.

ثالثا/ يمثل مشروع الديمقراطية الوطنية في الرأسمالية المعولمة طريقا جديدا يتسم بموازنة المصالح بين الدولة الوطنية وداخلها الطبقي وبين محيطها الخارجي، الأمر الذي يتطلب من قوى اليسار الديمقراطي صياغة نهوج سياسية مرنة، تستند الى مصالح قواها الطبقية المعدمة والقوى الوطنية الرافضة لسياسة التبعية والتهميش.

"العدالة الانتقالية" - بعض الإشكاليات المؤسسية للانتقال الديمقراطي

خلاصات ودروس

د. صالح ياسر

ملاحظات تمهيدية

تتميز "العدالة الانتقالية" عن العدالة الكلاسيكية، أي عدالة المحاكم، بلجوئها - أي الانتقالية - إلى مقاربة سياسية؛ حيث تتم في لحظة تاريخية محددة لم يسقط فيها النظام السابق تماما - أي لم تصف أسسه - ولم تنتصر فيها قوى التغيير كلية، هنا تلجأ الأطراف المتصارعة لحل وسط منطقه أنه يصعب محاكمة المسؤولين عن مظالم الماضي، لا سيما عن الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وبالتالي فالأهم هو تسهيل الانتقال نحو الديمقراطية بمنح هؤلاء فرصة للمساهمة في مسار الانتقال بعدم ملاحقتهم قضائيا لأنهم لا يزالون يمسكون بقدر معين من دواليب السلطة وبإمكانهم عرقلة التحول لو لم تُقدَّم لهم ضمانات بعدم المتابعة والزج بهم في السجون.

وبداية لا بد من الاشارة هنا الى ان مهمة هذه الفقرة ليس البحث في معنى العدالة الانتقالية من منطلق نظري أو فلسفي لضيق المساحة المخصصة لهذه الفقرة، ولكن غاية ما نريد القيام به هو ضبط حدود مفهوم العدالة الانتقالية وتأصيل معناها باختصار، والتفكير في افضل السبل الضامنة لإرساء نظام ديمقراطي عادل على أنقاض نظام استبدادي شمولي، اضافة الى التوقف عند بعض تجاربها.

وتأسيسا على ذلك يمكن الانطلاق هنا من سؤال مهم اثارته الباحثة نويل كالهونNoel Calhoun في عملها المهم: "معضلات العدالة الانتقالية في التحوّل من دولة شمولية إلى دولة ديمقراطية"، قوامه: "ما الذي يعقب حقبة شهدت تورّط الدولة بارتكاب الجريمة وحمايتها من العقاب؟ هل يجب على النظام الجديد الأخذ بالثأر، عبر إعدام زعماء النظام السابق دون محاكمة أو تنظيم محاكمات علنية؟ أم أنّ من الأنسب غضّ الطرف عن الماضي برمته مادام الانتقام قد يحرّض على ردّ فعل عنيف أو يجرّ البلاد إلى هاوية الفوضى؟ أما من سبيل للوصول إلى حلّ وسط بين هذين النقيضين المكروهين".

وتلح الباحثة المذكورة هنا على ضرورة التمييز بين أمرين غالبا ما يقترنان في ذهن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وهما التسوية بين عملية الظفر بالسلطة وإحلال العدالة، إذ عادة ما يدور في ذهن الطبقة السياسية الجديدة أنّ مجرّد اعتلائها سدّة الحكم يعتبر نصرا كبيرا للعدالة، بل هو العدالة عينها. وفي الحقيقة يعتبر هذا الاعتقاد من أفدح الأخطاء التي قد تتسبّب في نكسة كبرى للعملية الانتقالية برمتها، لأنّه وكما تقول: "يبقى الظفر بالمعركة على السلطة أيسر بكثير من إقامة العدل بعدها بالنسبة إلى النظام الجديد".

ومن جهة اخرى، فقد اكّدت الباحثة كالهون على ضرورة اتخاذ موقف صريح وحاسم بخصوص آليات العدالة الانتقالية، ملحة على تجنب مقاربتين ضارتين.

أولاهما: الاحتكام الى العنف؛ ألحّت كالهون على أنّ الاحتكام إلى العنف أمر مرفوض تماما لتنافيه مع مواثيق حقوق الإنسان ومع مبادئ الحرية والعدالة والكرامة التي ثارت لأجلها الشعوب المتعطّشة للانعتاق والتحرّر. وحذرت من أنّ الاقدام على الانتقام لن يؤدّي إلاّ إلى الوقوع في سلسلة لا تنتهي من دوائر التشفي والكراهية.

الثانية: ادعاء "النسيان". اكدت الباحثة ان ادعاء "النسيان"، ليس سوى هروب أو تهرّب من معالجة القضايا. ولذا، فهو ليس سوى تأجيل مؤقّت لها قد يؤثّر بأكثر حدّة في المستقبل فيزداد الأمر تعقيدا والتباسا. وعبارتها التالية التي تقول: "من ينسى ماضيه يحكم عليه بتكراره"، عبارة بليغة للغاية. لذا فقد ركّزت كالهون على التذكير بـ "سياسات الحق والعدالة" المتّبعة في عدد من النماذج الناجحة التي يمكن الاستفادة من دروسها. ومن بين تلك السياسات: المحاكمات، والمصارحة، وإعادة تأهيل الضحايا، والتعويض المادي والمعنوي، والتطهير وفق ضوابط القانون والعدالة.

ورغم ان مفهوم العدالة متعدّد الأبعاد إلى حدّ أنّه يرتبط جدليًا بالمجال السياسي والخطاب الذي أسهمت في صياغته عناصر الوعي والمخيال معا، إلا انه ومع ذلك تقوم العدالة الانتقالية على فكرة العبور ببلد ما من مرحلة تميزت بخروقات هامة لحقوق الإنسان وانعدام الديمقراطية إلى مرحلة تتصف بالاستقرار والديمقراطية.

خلال العقدين الأخيرين؛ تزايد لجوء كثير من الدول التي ترسخت لديها القناعة ببناء أسس سليمة للانتقال الديمقراطي؛ إلى اعتماد مداخل وسبل مختلفة تندرج ضمن "العدالة الانتقالية" تسمح بالحسم مع تركات الماضي؛ وتفتح آفاقا ديمقراطية واعدة أمام الشعوب؛ وهو ما سمح بمراكمة تجارب وممارسات أسهمت في تطوير هذه الآلية بغض النظر عن العديد من الملاحظات حولها؛ وعزز من فرص اللجوء إليها من قبل الساعين للتغيير والإصلاح عبر الوسائل السلمية والقانونية.

وفي هذا السياق؛ برزت تجارب متباينة في أهميتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم؛ ونذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

- في أمريكا اللاتينية: نجد الهيئة الوطنية حول اختفاء الأشخاص بالأرجنتين)عام 1983)؛ والهيئة الوطنية حول الحقيقة والمصالحة بالتشيلي)عام 1990) ولجنة بيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف بغواتيمالا (عام 1994 (وهيئة الحقيقة والمصالحة بالبيرو (عام 2001) وغيرها.

- أما في إفريقيا فنجد مفوضية جنوب إفريقيا للحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا) 1994)؛ وهيئة الحقيقة والمصالحة بسيراليون) 2000 (وهيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب (2004).
- وفي أوربا الشرقية: نجد مثلا التجربة البولونية (1997)؛ وهيئة الحقيقة والمصالحة بصربيا (2004).
- في آسيا: هيئة التلقي والحقيقة والمصالحة بتيمور الشرقية (2002).

إن لجوء هذه الدول، وغيرها، إلى أسلوب العدالة الانتقالية؛ يجد أساسه في مجموعة من الاعتبارات والقناعات؛ ذلك أن هذا الأسلوب يسمح بتعزيز أسس الديمقراطية وترسيخ مبدأ المحاسبة والمساءلة وعدم الإفلات من العقاب والاستفادة من أخطاء الماضي لبناء مستقبل محصن ضد هذه الانتهاكات.

ومع تعدّد تجارب العدالة الانتقالية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي وبالرغم من أن لكل تجربة خاصياتها فإنّه يمكن تحديد 5 محاور كبرى تميز العدالة الانتقالية وتمثل الإطار الذي تمارس فيه هذه العدالة وهي:

- التتبع القضائي، محاكمة الجناة والمسؤولين عن الخروقات الجسيمة.
- العمل على تقصي الحقائق في ما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
- العمل على ارساء مصالحة وطنية بين مختلف الفرقاء وبين المواطنين والدولة.
- تعويض الضحايا وجبر أضرارهم المادية والمعنوية وحفظ الذّاكرة.
- القيام بإصلاحات قانونية ومؤسساتية لإرساء دولة ديمقراطية قائمة على سيادة القانون وتجاوز الماضي وتجنب العودة إليه.

إن الأغلبية الساحقة لتجارب العدالة الانتقالية أخذت شكل تأسيس "لجان الحقيقة والمصالحة" تحت ضغط القوى الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية التي تدعم ضحايا الانتهاكات وذويهم الذين تحولوا بدورهم إلى قوى ضغط في المجتمع سواء داخل منظمات حقوق الإنسان أو بجانبها.

وقد جاءت اللجان غالبا في مرحلة من التطور السياسي:

• إمّا إثر ضعف أو قرب سقوط أو انهيار نظام سابق (كالأنظمة العسكرية والدكتاتورية في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وحتى في أوروبا)؛
• أو في مرحلة انتقال ديمقراطي أو سياسي (كحالة جنوب إفريقيا، الأرجنتين، تشيلي)؛
• أو في إطار استمرارية النظام القديم عندما يحل وارث جديد لذلك النظام فيريد تصفية الإرث الثقيل للماضي دون أن يعيد النظر جذريا في قواعد سير النظام القديم (حالة المغرب).
• وفي حالات أخرى جاء تأسيس اللجان بدفع من المجتمع الدولي في إطار عملية بناء السلام بعد حرب أهلية (السلفادور- غواتيمالا).

وغالبا ما تستهدف لجان الحقيقة والمصالحة تحقيق عدة غايات من أهمها:

1. حماية الحقائق التاريخية من التزييف ومعرفة حقيقة الانتهاكات: لماذا حصلت؟ ما هي حدود مسؤولية الأطراف الفاعلة (رجال السياسة، أجهزة الأمن، الجيش، القضاء، الإعلام...) وكيف حصلت؟ ومن هم الضحايا؟ وما مصيرهم اليوم؟
2. جبر ضرر الضحايا وعائلاتهم: بالاستماع

الى ما تعرضوا إلي من ظلم، والاعتراف بمعاناتهم، والاعتذار لهم، وتعويضهم هم وذويهم وإعادة تأهيلهم، كل ذلك تسهيلاً للمصالحة والعفو.

3. القيام بإصلاحات سياسية ومؤسساتية: لضمان عدم تكرار الانتهاكات وتأسيس الديمقراطية عبر إصلاح دستوري، ومن خلال إصلاح القوانين وإصلاح المنظومة الأمنية والقضائية والإعلامية في الدولة.

وفي واقع الأمر فإن لجان الحقيقة والمصالحة في العالم كثيرة ومتعددة، من أشهرها تلك التي بدأت في منتصف السبعينيات من القرن العشرين في أوغندا وتبعتها أخرى في أوائل الثمانينيات في بوليفيا مرورا بما حدث في جنوب إفريقيا منتصف التسعينيات، حتى صار المشهور من تلك اللجان يقارب الثمانية والعشرين لجنة في مختلف بلدان العالم، ولا يتسع المجال لعرضها جميعا.

وإضافة لذلك، لا يمكننا القول إن كل تجارب لجان الحقيقة والمصالحة كانت ناجحة؛ فبعضها عرف الفشل ولم يستطع الوصول للحقيقة أو جبر ضرر الضحايا أو تأمين تحول ديمقراطي كما هو الحال في هايتي، سريلانكا، نيجيريا، أو لجان التحقيق في الاختفاءات التي حصلت في الجزائر ابان "العشرية السوداء"... إلخ. وبعضها كان مختلط النتائج ما بين الفشل والنجاح كما هو الحال في المغرب، وبعضها نجح وساهم في تأمين وترسيخ التحول الديمقراطي كما حدث في جنوب إفريقيا، تشيلي، الأرجنتين.

وثمة قضية لا بد من الاشارة إليها هنا وهي ان بعض واضعي القوانين الخاصة بالتعامل مع ضحايا الحقبة الدكتاتورية او التسلطية يبحث عن معايير محددة تنطبق على منافسيهم السياسيين بدلاً من وضع معايير موضوعية للاستبعاد السياسي. فأثناء عمليات التحول الديمقراطي الماضية حيث كانت المطالب العامة للمساءلة عالية وكان ينظر إلى التكاليف السياسية لتكون منخفضة أو لم يكن هناك من ينتظر مكاسب سياسية محتملة، كثيرا ما كانت الحكومات تتخذ تدابير للقبض على مسؤولي النظام قبل مساءلتهم عن الانتهاكات. وقد شملت هذه التدابير بصورة متنوعة، ما يطلق عليه في كثير من الأحيان اسم العدالة الانتقالية، الملاحقات القضائية وعمليات التطهير والتعويضات والاعتراف بالحقيقة أو عمليات التسجيل التاريخية. وغالبا ما توصف بأنها تسهم في المصالحة، رغم أن هذا المفهوم غير محدد، على الرغم من أن هناك القليل من الأدلة على أن هذه التدابير لها آثار تصالحية. وفي بعض الظروف، قد تتعرض الدول لضغوط خارجية لمتابعة المساءلة. وتميل الطريقة التي تتعامل بها حكومات ما بعد النظم الاستبدادية أو الدكتاتورية أو الشمولية مع قضايا المساءلة إلى طبيعة المرحلة الانتقالية.

ثمة العديد من التجارب التي راكمتها الفترة السابقة، ولكن لضيق الماحة سنركز هنا على تجربتين هما:

أولا: تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا

بعد ثلاثين عاما من الصراع المسلح (1960-1990) الذي قاده حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ضد نظام التمييز العنصري "الأبارتايد Apartheid" دخلت البلاد مرحلة انتقال ديمقراطي في

عام 1990 وذلك بعد وصول زعيم الأقلية البيضاء (فريدريك وليم دي كليرك) إلى السلطة؛ والذي رفع الحظر عن نشاط حزب المؤتمر الوطني وأطلق سراح زعيمه التاريخي نلسون مانديلا بعد 27 عاما قضاها في السجن.

وقد أعد دي كليرك ومانديلا مخططًا انتقاليا، ورُفِعت العقوبات الدولية عن جنوب أفريقيا وتم تبني دستور انتقالي عام 1993 ثم نُظِّمت انتخابات متعددة الأعراق في 1994 فاز بها المؤتمر الوطني الإفريقي وانتُخب مانديلا رئيسا لجنوب إفريقيا.

وخلال عام 1993 كانت قضية العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة خلال الفترة الماضية من أهم نقاط المفاوضات حول الانتقال الديمقراطي، وقد توصل الطرفان إلى تسوية ترى أن العفو يمكن أن يتم بالنسبة للأعمال الإجرامية التي حدثت بهدف سياسي وكان لها علاقة بنزاعات الماضي. وبعد نقاش واسع من المجتمع المدني ومؤتمرين دوليين عُقدا حول سياسات العدالة الانتقالية في الدول الأخرى للاستفادة من تجاربها صادق برلمان جنوب إفريقيا في منتصف عام 1995 على (قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة) الذي أسس للجنة الحقيقة والمصالحة، وقد عَيَّن الرئيس نلسون مانديلا أعضاء تلك اللجنة والبالغ عددهم 17 عضوا في كانون الاول/ ديسمبر 1995 واُختير القس ديزموند توتو رئيسا لها. وقد بدأت أعمالها في نيسان/ أبريل سنة 1996 وأنهت أشغالها بتقديم تقريرها في أكتوبر/ تشرين الأول 1998.

انقسمت لجنة الحقيقة والمصالحة إلى ثلاث لجان فرعية:

• لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، وكانت وظيفتها التحقيق في الانتهاكات التي تمت بين 1960 و1994 بتحديد هوية الضحايا، ومصيرهم (أو رفاتهم)، وطبيعة ومستوى الضرر الذي لحقهم، وما إذا كانت الانتهاكات نتيجة خطة مقصودة من طرف الدولة أو غيرها من المنظمات أو الجماعات أو الأفراد.

• ولجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل، وكانت مهماتها تتعلق بصياغة توصيات واقتراحات حول إعادة تأهيل الضحايا وعائلاتهم. وقد أُسس صندوق يُموَّل من ميزانية الدولة ومساهمات خاصة بهدف تقديم تعويضات مستعجلة للضحايا طبقا لقواعد محددة يحددها رئيس الدولة.

• ولجنة العفو.. ومهمتها الأساسية هي الحرص على أن تتم طلبات العفو طبقا للقانون؛ إذ يمكن لطالبي العفو أن يطلبوه بالنسبة لأي عمل إجرامي مرتبط بهدف سياسي اقتُرِف بين 1 آذار/ مارس 1960 إلى 6 كانون الأول/ ديسمبر 1993، وقد مُدِّد هذا الأجل إلى 11 أيار/ مايو 1994.

وطُلب من تلك اللجان أن تدرس الحالات التي وقعت خلال 34 عاما ما بين 1 آذار/ مارس 1960 إلى 10 أيار/ مايو 1994؛ فكان أن وجدت اللجان أمامها 50000 حالة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فبذلت الجهود للقيام بتحقيقات واسعة النطاق وتحليل المعلومات وجلسات الاستماع.

وقد كان من عوامل نجاح لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا ما يأتي:

1. توازن القوى في المجتمع واتفاق المعتدلين من الجانبين على حل وسط ينهي النظام القديم ويؤسس لنظام جديد مع

وعد بالعفو عن جلادي الماضي شريطة مساهمتهم في كشف الحقيقة.
2. نجحت القوى الديمقراطية المنظمة الساعية للتغيير والإصلاح السياسي في تنظيم تحالفاتها ونزلت بثقلها لتكسب الأغلبية في المؤسسات الديمقراطية الجديدة.
3. كانت لجنة الحقيقة والمصالحة مستقلة وليست أداة بيد السلطة.
4. حظيت التجربة بدعم المجتمع المدني والسياسي بخلاف بلدان اخرى حيث تخلفت النخبة الحزبية عن دعم التجربة.
5. توفرت لجنة جنوب إفريقيا على سلطات للتحقيق واستدعاء الشهود والوصول إلى المعلومات والوثائق والشهود من الضحايا والمسؤولين عن الانتهاكات.
ولا بد من التأكيد على أنه من الخطورة بمكان إلقاء الدروس بخصوص سياسات المرحلة الانتقالية، بيد أن هناك عددا من الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا ومن بينها:
- أول هذه الدروس هو أنه في تطبيق العدالة لا يوجد مكان للانتقام، مع أن الوقوف ضد الطغيان دائماً ما يكون مؤلماً.
- وثاني هذه الدروس، هو أنه عندما تطول فترة الصراع بين أطرافه يصعب الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وبالتالي فمن مصلحة الجميع حل الصراعات عبر التفاوض والحوار، وأن يجدوا في النهاية سبلا لحل التناقضات والصراعات بينهم. وهذا شرط مسبق لتحقيق التقدم. ولذلك، فقد جرى العمل على الجمع بين اصحاب المصالح المتعارضة للتفاوض المباشر في ما بينهم. ومن المهم هنا عدم التركيز على نتائج العملية التفاوضية قبل أن تلتزم بالديمقراطية، وإهدار هذا الشرط يؤسس لعملية استبعاد للآخرين. هذا الاستبعاد هو الذي يزرع بذور الخلافات التي تستعصى على التفاوض.
- أما الدرس الثالث فيرتبط بالعلاقة بالأطراف الخارجية إقليمية كانت أو دولية. ونعني هنا محاولة جذب الأطراف الخارجية للضغط على الخصم وحشد التأييد. وقد اتفق الجنوب افريقيين على استبعاد ذلك.

ثانيا: تطبيقات العدالة الاجتماعية في تشيلي

العدالة الانتقالية في تعريفها البسيط هي عدالة غير قضائية ولا تستند إلى قانون أو شرائع دينية وباختصار هي عدالة الحد الأدنى في ظروف استثنائية ولا بد منها في مرحلة الانتقال من نظام قمعي – ديكتاتوري – فاسد إلى نظام ديمقراطي يدفن تركة الماضي بما شابهها من انتهاكات لحقوق الإنسان وتمييز وقمع وفساد.
من المعروف ان الجيش في تشيلي بقيادة الجنرال (أوغستينو بينوشيه) انقض على السلطة في 11 أيلول/ سبتمبر 1973 وأطاح بحكومة (ائتلاف الوحدة الشعبية) بقيادة سلفادور اليّندي. كانت نتيجة الانقلاب الدموي القضاء على تجربة ديمقراطية لم تكن ترضى عنها الولايات المتحدة التي تورطت في هذا الانقلاب الدموي بضحاياه الـ 1220 في ثلاثة اشهر فقط: أيلول/ سبتمبر – كانون الاول/ ديسمبر من نفس العام.
ونتيجة المقاومة الشعبية لنظام بينوشيه التي تحمّلَ عبئها الأكبر اليسار التشيلي والإدانة الدولية أجبرت الطغمة العسكرية الحاكمة

على إجراء استفتاء شعبي عام 1988 للانتقال إلى حكم مدني. كان ديكتاتور تشيلي واثقا جدا من أن اي استفتاء سيكون لصالحه، وكأي طاغية توهم بفعل طول البقاء في السلطة والبطانة الخادعة والحاجبة للحقيقة ولآلام الناس أن أغلبية الشعب في صفه. وسُمح للأحزاب اليسارية أن تسجل نفسها وتستأنف دورها في الحياة السياسية. ولأن العادات القديمة لا تموت بسهولة فقد استمرت أجهزة الأمن بممارسة القمع والانتهاكات. لكن نتيجة الاستفتاء خيبت توقعات بينوشيه ونتج عنها إجراء انتخابات عام 1989 فاز فيها الديمقراطيون المسيحيون وتولى (باتريشيو الوين) رئاسة الجمهورية. بعد تلك الانفراجة بدأت عملية الانتقال إلى نظام جديد في ظل استمرار وجود الطغمة العسكرية في مواقعها لعدة سنوات ولكنها برغم مقاومتها فشلت في إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

أخذ الانتقال للديمقراطية في تشيلي سبيل التدرج والاعتدال حتى تمت إزاحة الطغمة العسكرية بدون مزيد من الضحايا. كانت مرحلة الانتقال جسرا نظيفا للعبور إلى مرحلة أكثر استقرارا وأكثر تمثيلا للإرادة الشعبية التي لم تقبل لغة عفا الله عما سلف لأن الشعب أصرّ على معرفة الحقيقة، ومنها لماذا حدث ما حدث في 11 سبتمبر 1973 وما نتج عن الانقلاب العسكري الدموي الذي لم تشهد أي دولة في أمريكا الجنوبية مثيلا له من قمع للحريات واغتيالات وتغييب قسري باسم الحرية والديمقراطية.. الخ!

اختلف بينوشيه عن بقية طغاة "العالم الثالث" بتوقعه المبكر بأنه سيمثل وغيره من أعضاء الطغمة الفاشية أمام العدالة. واستباقا لمقتضياتها الحتمية أصدر قانون العفو عام 1978 الذي يساوي قانون الحصانة الممنوح لصالحه من الخارج ولكن هذا القانون لم يسعف نظام بينوشيه من الانهيار. ففي نيسان/ ابريل 1990 تشكلت بقرار رئاسي لجنة سميت بـ "اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة" حثها الرئيس الوين على إنجاز هدفين رئيسيين هما:

- العمل الحثيث لتحقيق العدالة إلى أقصى حد ممكن؛
- والمصالحة الوطنية من أجل التعايش الوطني.

وتم الطلب من مرتكبي الانتهاكات الندم ومن الضحايا العفو عنهم. ومنح بقراره الرئاسي اللجنة فترة تسعة أشهر لكي تنجز خلالها تقريرها وبالفعل قدمت اللجنة تقريرها في الموعد المحدد.

وجرى التأكيد على ان تنأى اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة عن الولاء الحزبي الضيق، وحرصت على تحديد مهامها بتطبيق موجبات العدالة الاجتماعية بالحق وإعلاء مصالح الشعب والقصاص من كبار الجلادين. وتم حصر مهمتها في إطار الأهداف التالية:

- النظر في الأفعال ذات الخطورة الكبيرة المتضمنة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- بحث وضع المفقودين والمغيبين في السجون والأشخاص الذين أعدموا أو عذبوا حتى الموت ومسؤولية الدولة في هذه القضايا من خلال العاملين في خدمتها.
- جمع المعلومات عن المخطوفين والقتلى بدوافع سياسية.
- معرفة أساليب عمل الأجهزة القمعية والبوليس السري وموقف القضاء والصحافة والكنيسة.

وحرصت حكومة الرئيس الوين على ترشيد عمل اللجنة بانتقاء القضايا التي تتوفر القدرة على التعامل معها، وتبعا لذلك اختارت (لجنة ريتغ) النظر في قضايا التعذيب كظاهرة وليس كقضايا شخصية. ولقد اختار الوين طريق يبعده عن مواجهة الطغمة العسكرية والبرلمان التابع لها بإصداره قرارا رئاسيا بتشكيل اللجنة وليس من قبل البرلمان لما قد يحدثه ذلك من انقسام داخلي حول العدالة الانتقالية. ونص القرار على أن اللجنة لا يمكن لها أن تقوم بدور القضاء ولا تستطيع من ناحية ثانية تحديد المسؤولية الفردية إزاء الانتهاكات التي ارتكبت في ظل نظام بينوشيه.

بعض الدروس والخلاصات حول الانتقال الديمقراطي (7)

الخلاصة الأولى: لا توجد وصفات جاهزة دوليا على مستوى الانتقال الديمقراطي. وتعني هذه الملاحظة أنه لا توجد طريقة واحدة للانتقال إلى الديمقراطية، فالتجارب الملموسة بينت أن خبرات وتجارب الانتقال الديمقراطي على الصعيد العالمي جرت من خلال طرق عديدة وآليات مختلفة، كان لكل منها ظروف وسمات وديناميات خاصة. وغالبا ما يؤثر أسلوب الانتقال على نوعية النظام الديمقراطي الوليد وحدود قدرته على الاستمرار والمطاولة في مواجهة تحديات الانتقال.

الخلاصة الثانية: ومع أنه لا توجد وصفة سحرية جاهزة لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، لكن هناك العديد من الدروس التي يمكن تعلمها من تجارب الانتقال الناجحة على الصعيد العالمي، حيث تمثلت أهم شروط ومقومات النجاح في:

- الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها مما يحول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال مرحلة الانتقال؛
- حسن تصميم المرحلة الانتقالية وإداراتها من خلال التوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين على خارطة طريق واضحة لتأسيس نظام ديمقراطي، بما يعنيه ذلك من التوافق على صيغة النظام السياسي المستهدف، ومراحل الانتقال، والترتيبات المؤسسية والإجرائية الأكثر ملاءمة لظروف وخصوصيات الدولة والمجتمع.
- إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها على النحو الذي يعزز من قدرتها على القيام بوظائفها وبخاصة في ما يتعلق باحتكار حق الاستخدام المشروع للقوة.
- تدعيم دور المجتمع المدني، وتعزيز الطلب المجتمعي على الديمقراطية ونشر ثقافتها في المجتمع، فلا ديمقراطية بدون ديمقراطيين كما يقال، وإعادة صياغة العلاقات المدنية-العسكرية بما يتفق وأسس النظام الديمقراطي، على أن يتم ذلك بشكل تدريجي ومن خلال التفاوض وإجراءات بناء الثقة بين المدنيين والعسكريين.
- أهمية التوافق على مسارات التنمية. إذ تشير تجارب العديد من البلدان التي مرت بالانتقال الى ان انعدام الاهتمام بخلق توافق مجتمعي عام حول مسارات التنمية القومية أدى إلى إعاقة مساعي تعزيز الديمقراطية، والحرية، والتقدم الاجتماعي - الاقتصادي بشكل ملحوظ.
- اعتماد استراتيجية وآليات واضحة لمكافحة الفساد. فتجارب العديد من الدول بيّنت أن الفساد في مقدوره أن يقلص بصورة خطيرة من ثقة الناس في عملية التحول الديمقراطي.

ومثال العراق بعد 2003 (وقبله طبعا) يفقأ العين.

الخلاصة الثالثة: الديمقراطية لا تُفرض من الخارج، كما أنها لا تُصدر ولا تُستورد، بل لا بد أن تنمو وتتطور في الداخل وتكون مرتبطة بالتطورات والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول والمجتمعات.

الخلاصة الرابعة: عملية الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وترسيخه على النحو الذي يضمن استمراريته واستقراره هي في الأغلب الأعم عملية معقدة، ديناميكية، متاحة لكافة السيناريوهات، وتستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا. ولذلك فإن مجرد الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطي/ تسلطي/ ديكتاتوري لا تعني بالضرورة قيام نظام ديمقراطي راسخ ومستقر، حيث أن ذلك له شروط ومتطلبات عديدة لا بد من توفيرها وإنضاجها.

الخلاصة الخامسة: الانتقال الديمقراطي يتطلب إرادة حقيقة أو ما يطلق عليه بإرادة الانتقال. وهذا لن يتأتى إلا من خلال:

- ترسيخ ثقافة المشاركة والاختلاف؛
- إصلاح البنى الفكرية أولا، ومأسسة المؤسسات ودمقرطتها ثانيا.

الخلاصة السادسة: الانتقال الديمقراطي أمر إيجابي ولكنه يتطلب آليات وتعاقدات حقيقية بين جميع الأطراف لأن الانتقال المحكوم بتقنية المناورة هو نكسة يمكن أن يؤدي إلى تراجعات كارثية. أما الانتقال الممأسس والمعقلن والمبني على ميثاق تعاقدي، فيمكنه أن يعطي درجة للمشاركة وثقة بين جميع الأطراف، وهذا هو المدخل الأساسي لتأسيس فضاء التراضي وبالتالي الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية. وبهذا المعنى فإن الانتقال الديمقراطي يتطلب مشروعا مجتمعيا وأحزابا سياسية فاعلة وذات مصداقية تستقطب انخراطا أوسع للناس في هذه العملية، وأن التناوب او تداول السلطة لا يشكل إلا أداة وليس غاية في حد ذاته.

الخلاصة السابعة: الانتخابات الحرة والنزيهة تمثل احدى الآليات الرئيسة للنظام الديمقراطي، إلا أنها لا تكفي بمفردها لقيام ديمقراطية حقيقية، فالأخيرة تستوجب توفر أسس وعناصر عديدة منها:

- التعددية السياسية، والتداول السلمي للسلطة؛
- الفصل بين السلطات مع تحقيق التوازن في ما بينها استنادا إلى مرجعية دستورية واضحة ومستقرة؛
- قدرة الحكومة المنتخبة على ممارسة السلطة والحكم، وسيادة حكم القانون؛
- فاعلية مؤسسات وإجراءات الشفافية والمساءلة؛
- وجود مجتمع مدني فاعل ومستقل؛
- كفالة الحقوق السياسية والحريات المدنية لجميع المواطنين والمواطنات على قاعدة المواطنة المتساوية؛
- تعدد مصادر المعلومات مع حرية الوصول إليها.

الخلاصة الثامنة: إذا كانت القيم والمبادئ العليا للديمقراطية واحدة ومطلقة حيث تشمل الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون والتسامح السياسي والفكري واحترام الكرامة الإنسانية .. الخ، فإن صيغ وأشكال النظم الديمقراطية متعددة، وتختلف من دولة إلى أخرى سواء من الناحية المؤسسية أو الإجرائية. وفى هذا الإطار، فإنه يمكن لكل دولة في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية

أن تطور صيغا مؤسسية وإجرائية لنظام ديمقراطي يجسد القيم العليا للديمقراطية من ناحية، ويتوافق مع ظروفها وخصوصياتها الاجتماعية والحضارية والثقافية من ناحية أخرى.

الخلاصة التاسعة: إن ما يرتدي أهمية فائقة في التجارب العالمية هو نجاح أو فشل مراحل الانتقال الديموقراطي التي تتضمَّن مفترقات طرق رئيسة كوضع دستور جديد وإجراء انتخابات حرّة ونزيهة. تُبيِّن التجارب المختلفة أن آلية تعديل أو صياغة الدستور هي تقريباً تتمتع بأهمية مضمونة. ففي مجال آلية التعديل، إن لم يأتِ هذا كحصيلة لمشاورات واسعة وآلية متوافق عليها وقبول شعبي عام، فقد يُعتبر أفضل الدساتير غير شرعي وقد يفشل في لعب دوره كوثيقة ناظمة للحياة السياسية.

الخلاصة العاشرة: المصالحة هدف لا يمكن تجنبه لأجل توحيد المجتمع المعني حيال المستقبل، وبناء الديمقراطية دونما استبعاد لأي طرف. فالبلد المنقسم على نفسه بدون القدرة أو الرغبة في التسامح يغامر بتعريض الديمقراطية الناشئة للخطر. فقد نختلف على الماضي مع أولئك الذين دعموا الدكتاتورية، ولكننا لا نملك ترف عدم الاتفاق على الحاضر والمستقبل. ويبدو أن البلدان التي تمر بمرحلة تحول لديها عدد محدود من الخيارات في ما يتعلق بالجرائم التي ارتكبت إبان الحكم الديكتاتوري. ففي بعض الحالات تم العفو بينما تم التحقيق وتوجيه الاتهامات في حالات أخرى.

ومن ثم، فالديمقراطية بدون العدالة قد لا تكون فاعلة، ولكن السرعة في تطبيق العدالة تمثل تحديا دقيقا يتطلب قدرا من الشجاعة والوضوح. ويحتاج تطبيق العدالة إلى مصالحة أخلاقية، وقانونية، ومادية مع أسر الضحايا. وتمثل لجان التحقيق والمصالحة آلية جيدة لتحقيق العدالة.

الخلاصة الحادية عشرة: إن إلحاق الهزيمة بنظام دكتاتوري أو سلطوي لا يعني الوصول إلى الديموقراطية. فالكثير من دول العالم أطاحت بنظم دكتاتورية أو سلطوية، لكنها انحدرت إلى الحرب الأهلية، أو انضمت إلى خانة الدول المنهارة أو الفاشلة، أو استُبدِلت بديكتاتورية أخرى. لقد مرّت أمريكا اللاتينية، وأوروبا، وإفريقيا، وحتى العالم العربي، في مراحل مبكرة من الدمقرطة، لكن الكثير من حكوماتها "الديموقراطية" ضعفت وانهارت في وجه تحديات أكبر. وعندنا في بعض امثلة "الربيع العربي" ما يدلل على هذا الاستنتاج.

الخلاصة الثانية عشرة: إن طريقة أفول النظام السابق والتحرّك نحو عملية الانتقال مهمة أيضاً. فحيث يظهر التغيير بسبب قرار من داخل النظام نفسه (كما في حالة البرازيل والبرتغال وإسبانيا واليونان ومعظم بلدان اوربا الشرقية) يحتمل أن تكون عملية الانتقال أكثر سلاسة وديمومة. ليس لدينا في "ربيعنا العربي" مثل هذه الظاهرة، لكن لدينا شيء قريب منها، فحالما نشبت الانتفاضات، على سبيل المثال في تونس ومصر، أدركت القوات المسلحة أنه يتعيَّن تفكيك الديكتاتورية، وأن مصلحتها تكمن إلى حد كبير في أن تكون جزءاً من عملية الانتقال كي لا تكون ضحيّتها. لكن الخطر هنا هو أنه على الرغم من أن ذلك يساعد على ضمان قسط من الأمن والاستقرار خلال عملية الانتقال، إلا أنه قد يعرِّض عملية الدمقرطة

نفسها إلى الخطر، لأن المؤسسة العسكرية قد تُصر مطالبة بالحصول على حصة مستقلة من السلطة السياسية، وقد تقاوم الرقابة الديموقراطية عليها.

الخلاصة الثالثة عشرة: وارتباطا بالخلاصة السابقة، فإن النظام المسيطر على المؤسسة العسكرية والأمنية بشكل محكم، ويحظى بالدعم الخارجي، هو القادر على تماسكه، ولهذا فان تحييد هذه المؤسسة أو قسم منها عن دعم النظام أو انشقاق البعض منها كفيل بانهياره، لأن الجيش أنقذ البلاد من مخاطر الانتقال في (البرازيل، البرتغال، رومانيا، تونس، مصر) وإن تباينت النوايا طبعا، وكذلك مكنه من الدعم الخارجي. هذا اضافة الى ضرورة انفتاح القوى الديمقراطية على النخب الحاكمة المنشقة (الإصلاحيون في النظام القديم) كون المهم هو (الانتقال لا الانتقام).

الخلاصة الرابعة عشرة: ينبغي مزج سعة الأفق في التعامل مع نتائج المرحلة الانتقالية بتقدير واقعي للتحديات التي تقف في طريق التقدم، ومنها أن "التغييرات الثورية" في النظام لا تؤدي بالضرورة إلى تغيرات جوهرية. ففي بعض البلدان جاءت المرحلة الانتقالية بمؤسسات وعمليات ديمقراطية، ولكن الاوضاع السياسية عادت من جديد إلى نمط الاستعصاءات المزمنة التي تميز فترة النظم السلطوية.

الخلاصة الخامسة عشرة: تميل الطريقة التي تتعامل بها حكومة ما بعد النظام الاستبدادي أو الدكتاتوري مع قضايا المساءلة إلى طبيعة المرحلة الانتقالية. فقد أسفرت الطبيعة التفاوضية للمرحلة الانتقالية في إسبانيا على سبيل المثال، عن قرار توافقي بالامتناع عن فتح ملفات الماضي. في حين انعكس الانفصال القوي عن الماضي مع الفوضى الأولية التي اتسمت بها المرحلة الانتقالية في البرتغال على شكل عملية محاسبة طموحة، والتي شملت عمليات طرد من البلاد وملاحقات قضائية وتطهير ضخم في القطاعين العام والخاص. وعندما وصلت المرحلة الانتقالية البرتغالية إلى حالة أكثر استقرارا، أصبحت المصالحة هي النهج الرسمي المسيطر على الموقف.

أما في بعض دول أمريكا اللاتينية، فقد رُفضت قضية المساءلة في بداية الأمر بسبب مخاوف تزعم أن كشف الجرائم التي ارتُكبت في ظل الأنظمة العسكرية سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار وربما تخريب عمليات التحول إلى الديمقراطية! بينما في معظم دول أوروبا الوسطى والشرقية تم بذل جهد محدد لتحميل المسؤولين السابقين المسؤولية عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال وجودهم في السلطة. والخطورة هي أن المساءلة من المفترض أنها مطروحة من أجل الاستقرار ونادرا ما تُختبر بسبب أنه، حينما يكون الخطر هو مصدر القلق، عادة ما يجب توخي الحذر أو تسود عدم الرغبة في الانخراط في الحياة السياسية. لكن تأخير العدالة الانتقالية أو ضياعها لم يقوض التحولات الديمقراطية، بل كانت العديد من التحولات الأكثر نجاحا هي الأكثر تحفظا في هذا الصدد.

الخلاصة السادسة عشرة: إن تغيير شكل النظم السياسية بتشكيل "دول ديمقراطية" لن يكون كافيا، لأن الحل الحقيقي يشير إلى أنّه ليس هناك من إمكانية لبناء دولة مدنية ديمقراطية دون تجاوز الطابع الريعي – الخدماتي، وبناء اقتصاد منتج ومتنوع يعتمد على قطاعات الانتاج المادي وفي مقدمتها

الزراعة والصناعة التحويلية، وتكون قاعدته الطبقات المنتجة وليس الطفيلية - الكومبرادورية - البيروقراطية، فهو وحده الذي يضمن حلا حقيقيا لمشكلات القوى الاجتماعية التي عانت من مرارات الاستقطاب والتهميش والاقصاء من حقلي الانتاج والاستهلاك في النظم الريعية. حيث يلاحظ وجود فوارق كبيرة في مستويات الدخل لصالح الفئات التي راكمت الثروة وحصلت على المداخيل العالية عبر أنشطة ريعية لا صلة لها بالإنتاج، فضلاً عن الإيرادات غير المشروعة المرتبطة بالفساد المالي والإداري.

ويتطلب هذا من ضمن ما يتطلبه - على مستوى الاقتصاد مرحليا - اصلاحا اقتصاديا ينطلق من الاحتياجات الفعلية الموضوعية للمجتمع في لحظة تطوره الانتقالي والتي تكمن في تحقيق التنمية المستدامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بالاستناد إلى الإمكانات الذاتية من جهة مع السعي لبناء علاقات متفاعلة ومتوازنة ومتكافئة مع الاقتصاد العالمي.

الخلاصة السابعة عشرة والأخيرة: لا وجود لتغيير ديمقراطي في التجارب الانتقالية وخاصة بالنسبة للأنظمة الشمولية والتسلطية، دون مخاطر وأثمان، وهذا يختلف من تجربة لأخرى، ومن مرحلة لأخرى، غير انه من الضروري التشديد على أن مخاطر الانتقال الديمقراطي لن تكون أعلى كلفة من بقاء النظام الشمولي والدكتاتوري جاثم على صدور الناس.

ملخص القول.. أنه وكما تؤكد تجارب كثيرة فان طريق الانتقال نحو بناء الدولة الديمقراطية العصرية والنظام الديمقراطي طريق صعب ومحفوف بمخاطر جمة.. لكنه ممكن التحقيق ويستحق دفع تكاليف الانتقال إليه عبر النضال المتواصل ومن دون كلل مهما عظمت المصاعب والمخاطر ومناورات القوى المتنفذة لقطع الطريق امام هذا الانتقال.

الهوامش:

1 - انظر: نويل كالهون، "معضلات العدالة الانتقالية في التحوّل من دولة شمولية إلى دولة ديمقراطية"، ترجمة ضفاف شربا، الطبعة الاولى (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014). علما ان اصل الكتاب بالانكليزية هو:
Noel Calhoun, Dilemmas of Justice in Eastern Europe's Democratic Transition, New York and Houndmills: Palgrave Macmillan, 2004.

2 - نويل كالهون، معضلات العدالة ...، المصدر السابق، ص 14.

3 - المصدر السابق، ص 151.

4- قارن: إدريس لكريني، العدالة الانتقالية والتحول نحو الديمقراطية في الأقطار العربية - هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب نموذجا. (في:) العدالة الانتقالية والمصالحة في المنطقة العربية - مجموعة دراسات. مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، ص 15.

5- فريدريك ويليام دى كليرك هو سياسي ومحامي جنوب أفريقي ولد في 18 مارس 1936 في العاصمة جوهانسبرغ، وهو آخر رئيس أبيض لجنوب أفريقيا، امتدت ولايته من 1989 إلى 1994. قام دي كليرك بعدة تعديلات أدت إلى انهاء نظام التمييز العنصري عام 1991 كما قاد عدة حوارات مع المؤتمر الوطني الافريقي بقيادة نيلسون مانديلا أدت إلى تشكيل أول حكومة متعددة الأعراق في تاريخ البلاد. لمزيد من التفاصيل قارن:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%83_

6- قارن: برنامج الامم المتحدة الانمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطرق قدما، -5 6 يونيو/ حزيران 2011، ص 21.

7- قارن: صالح ياسر، عمليات الانتقال الديمقراطي على الصعيد العالمي - بعض اشكاليات النظرية والممارسة -، دراسة غير منشورة.

قراءة في كتاب:
"حدود السلطة التنفيذية في النظام البرلماني"

شميران مروكل

صدر عن دار الرواد المزدهرة مؤخرا كتاب بعنوان (حدود السلطة التنفيذية في النظام البرلماني) للدكتور علي محسن مهدي، كدراسة مقارنة للأنظمة البرلمانية بين (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، مصر والعراق). الكتاب صدر في 741 صفحة من القطع المتوسط.

خاض العراق منذ مطلع القرن الماضي تجربة النظام البرلماني عند تشكيل الدولة العراقية ولم يكتب لها الدوام بفعل انحرافها عن اسس النظام البرلماني فقد استحوذ رئيس الدولة على مقدرات الوزارة والبرلمان معا، ما افقد النظام مقومات بقائه. وبعد تجارب مريرة لما يقارب نصف القرن عاد العراق مرة اخرى الى تبني النظام البرلماني من خلال دستور 2005 الذي خطا على غرار النظم البرلمانية التقليدية بحصر سلطات رئيس الدولة بالطابع الشكلي ومنح الوزارة السلطات التشريعية والتنفيذية مع اختلال في التوازن بينهما لصالح الاولى. وما يميزها هو لجوؤها الى التوافق في بناء المؤسسات الدستورية وتركيبة قياداتها وعدم الاخذ بنظام الاكثرية المتعارف عليه وذلك لطبيعة المجتمع العراقي المتسم بالتعددية من حيث القوميات والأديان والطوائف وضعف التجانس في ما بينها والانقسامات السياسية بين ممثليها في هذه الفترة.

في المقدمة يقدم الكاتب تعريفا لثنائية السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (رئيس الدولة والوزارة) واستقلالية كل منهما عن الآخر شكليا وموضوعيا ومهمتها في تنفيذ القوانين التي تسنها السلطة التشريعية. كما تناول النظم السياسية التي تتسم بتعدد السلطات داخل الدولة الواحدة التي نشأت عقب انهيار الملكيات المطلقة في المجتمعات الاقطاعية والتي كانت قائمة على تمركز السلطات بيد رئيس الدولة وقد قسمها الى ثلاث مجموعات: الأولى، تقوم بتشريع القوانين والرقابة على تنفيذها، وتدعى بالسلطة التشريعية. والثانية، وظيفتها وضع القوانين المشرعة موضع التنفيذ وتسمى بالسلطة التنفيذية. اما الثالثة، فهي السلطة القضائية والتي تختص بتطبيق القوانين عند الفصل في المنازعات.

في المبحث الاول، تناول الكاتب في مطلبين تعريفا للنظام البرلماني ونشأته وأركانه حيث قدم مجموعة من التعريفات، كل واحد منها ينطلق من زاوية محددة، ويرتبط بالنظر الى النموذج الذي صدر عنه. وعن نشأة النظام البرلماني اكد الكاتب انه قد اجمع فقهاء النُظم السياسية على ان التاريخ البريطاني هو الذي شيّد هذا النظام تدريجيا، بدءاً من

صراع الشعب البريطاني ضد فساد الملوك واستبدادهم وانتهاء بإقرار هذا النظام بصورة كاملة، والذي كان نتيجة للظروف والعوامل السياسية والمالية والاجتماعية السائدة آنذاك.
وبعد استقرار النظام في بريطانيا انتقل الى غيرها من الدول واتخذ ألوانا مختلفة من حيث التطبيق ولم يمس الاختلاف سوى الجزيئات والتفصيلات الخاصة حيث جوهر النظام البرلماني يتمثل بكونه نظام الفصل بين السلطات، ولذلك ان لم يتحقق الفصل مع التعاون لم يكن برلمانيا رغم وجود البرلمان.
اما عن اركان النظام البرلماني، فيوضح الكاتب ان له ركنين أساسيين: اولهما، ثنائية السلطة التنفيذية. والثاني، التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية، مع وجود قدر من التعاون والرقابة المتبادلة بينهما. والثنائية تتطلب وجود رئيس اعلى للدولة والى جواره رئيس الحكومة مع صلاحية رئيس الدولة في تعيين رئيس الوزراء، ومن ثم رئيس الوزراء يختار وزراءه. اما التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فتظهر من خلال: تكوين البرلمان ودعوته للانعقاد، وفضه وتأجيله، والتعاون في الوظيفة التشريعية، وجواز الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة، وحضور الوزراء جلسات البرلمان. وتحت عنوان الرقابة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، تندرج المسؤولية السياسية للوزارة؛ حيث تكون الوزارة مسؤولة عن اداء وظائفها امام البرلمان، الذي له حق الرقابة على مجمل نشاطها، وحق حل البرلمان حيث تملك السلطة التنفيذية حق حل المجلس النيابي، وهذا الحق يمثل اخطر انواع الرقابة.

وفي مبحث منفصل، يتناول الكاتب التطبيقات العملية للنظام البرلماني في الدول المقارنة، نشأته وتطوره في بريطانيا، فرنسا، المانيا ومصر. مؤكدا على ان الجذور التاريخية لنشأة البرلمان ترجع الى انكلترا باعتبارها مهد النظام البرلماني في العالم. اما التاريخ الدستوري الفرنسي فينفرد عن باقي الدساتير بتطبيقه مختلف النظم النيابية، وتجربته مختلف اشكال الحكم فهو زاخر بالتنوع، وذلك لما عرفته فرنسا من احداث دراماتيكية وتقلبات قل نظيرها في تاريخ الدول الاخرى. وكان عام 1789 م سنة الثورة الفرنسية التي افتتحت عهدا جديدا من العهد الجمهوري، والذي يعتبر بداية التحول العالمي من النظام الملكي الى النظام الجمهوري.
اما جذور تكوين الدولة الالمانية فتمتد الى العصور الرومانية القديمة. فقد كانت السيادة لروما على اجزاء واسعة في وسط اوربا وغربها وشهدت المنطقة حروبا متوالية واضطرابا سياسيا شديدا، نتج عنها سقوط الامبراطورية الغربية، وحل محلها العديد من الممالك التي انشأتها القبائل الجرمانية في اوربا الغربية، وكذلك مملكة فرانك والتي كانت الاكثر وزنا سياسيا وعسكريا حيث اتسعت هذه المملكة ونمت في ظل شارلمان الذي استطاع ان يوسع مملكته حتى منطقة الساكس. وكان للثورة الفرنسية الاثر الكبير في اندلاع الانتفاضة الشعبية في جميع دويلات الاتحاد الالماني وأرغمت النبلاء على تقديم التنازلات وإلغاء القوانين التي تقيد الحريات وإشراك الشعب في حكم الولايات وإنشاء وحدة المانيا والإسراع بوضع دستور جديد نشأت بموجبه المانيا الاتحادية.
وفي ما يخص مصر مهد الحضارة، فقد

شهدت في تاريخها الطويل فترات من الصعود والازدهار وفترات من الهبوط والانحدار. ولموقعها الجغرافي في قلب العالم كانت مطمع الغزاة وحلم الفاتحين وقد تفاعلت مع من عاشوا ومروا فيها لذلك برزت قواعد قانونية ودستورية متباينة، ما جعل مصر تطبق قواعد دستورية من القرون الاولى؛ حيث عرفت انظمة عديدة، بدءا من العصر الفرعوني والبطلمي والروماني والخلافة الاسلامية ومرحلة حكم اسرة محمد علي باشا، وصولا للحكم الجمهوري، وإصدار اول دستور مصري يرسي نظام الحكم على اسس ديمقراطية مع اخذه بخصائص النظام النيابي البرلماني. كان نتيجة لتنامي دور الحركة الوطنية وإجراء انتخابات حرة وتشكيل حكومة اقرت مسودة دستور وقانون للانتخاب وصدق عليها الخديوي توفيق بتاريخ 25/ مارس 1882 م.

في الفصل الاول يتطرق الكاتب الى قطبي السلطة التنفيذية في الدول ذات النظام الدستوري البرلماني، رئيس الدولة والوزارة والتي غالبا ما يخضع اختيارهما الى شروط وإجراءات خاصة بكل دولة وحسب طبيعة تطور نظامها السياسي. ويتناول طريقة الاختيار في كل دولة من دول المقارنة؛ ففي بريطانيا ولد النظام البرلماني الأول ومرّ بمراحل تطور تدريجية استغرقت قرونا من الزمن ورغم ان بريطانيا ليس لها دستور مكتوب وبسبب ترسخ قيم السيادة الشعبية وتجذرها في اوساط الشعب، ساهمت في بلوغ النظام البرلماني التقليدي كنموذج يحتذى به. اما في فرنسا فقد خضع اختيار السلطة التنفيذية الى تجارب متعددة، وكانت اللحظات تاريخية ملهمة للكثير من الشعوب الراسخة، تحت ظلم السلطات المطلقة للأباطرة والملوك وأمراء الحرب، وبعد تجارب دستورية عديدة، رست على دستور 1958. اما في المانيا فقد عانت تجربة اختيار السلطة التنفيذية من تجارب مريرة في ولوج الاخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية واختيار السلطات عبر الانتخابات الحرة، ما جعلها عصية على استيعاب قيم السيادة الشعبية ورغبتها في القفز على تخلفها في مضمار تنظيم العلاقة بين السلطات بشكل متوازن، بافتعال الحروب واحتلال الجيران. وكانت السبب في موت الملايين من البشر وفي مقدمتها الشعب الالماني. ولهذا صاغ المشرعون الالمان تنظيم السلطات وطريقة اختيارها بما لا يعيد التجربة المهلكة التي مرت بها البلاد. ويرسي تطور سليم للمستقبل. وأصبح اختيار السلطة التنفيذية محط الدارسين والمعنيين بهذه التجربة، والتي غدت تستحق التأمل وخاصة بالنسبة للدول الاتحادية. وفي مصر تنوعت اساليب اختيار السلطة التنفيذية بتنوع الدساتير التي تم اعتمادها. فكان لها تجربة رائدة في اختيار القطب الثاني من السلطة التنفيذية، عند اوائل القرن الماضي مستعينة بما وصل اليه الفقه الدستوري آنذاك، لكن الرغبة في ابعاد الارادة الشعبية عبر ممثليها في السلطتين من خلال اجراءات غير دستورية وتعسفية، جعل من هذه التجربة تحوم حول نفسها ما اوقعها في براثن الركود وعبر دساتير غيرت طبيعة العلاقة بين السلطات والتي مالت الى تركيز السلطات لتجاوز واقع غط في السبات. لذا كان لا بد من العودة الى رسم علاقة جديدة بين السلطات بما لا يغيب الارادة الشعبية ويختط مسارا دستوريا، يُنشئ توازنا من العلاقة بين

السلطات، ويحد من اختلال العلاقة التي هي على طول الخط لصالح السلطة التنفيذية، على حساب العلاقة مع السلطة التشريعية. وقد اوجد الدستور النافذ علاقة جديدة بين السلطات، تتيح المجال لأفق ارحب لاختيار انسيابي للسلطة التنفيذية، بما يتيح الفرصة لتجاوز فترة ما كان من المفروض ان تطول، وبما ينسجم مع ما وصل اليه القانون الدستوري من تطور.

وفي الفصل الثاني وبما يتعلق باختصاصات السلطة التنفيذية في الدول المقارنة وفي الظروف العادية تناول الكاتب، في ثلاثة مباحث؛ اختصاص السلطة التنفيذية في تشريع القوانين وفي المجال التنفيذي والمجال القضائي، موضحا ان العملية التشريعية تبدأ منذ تقديم مقترح القوانين والذي مرّ بمراحل تطور متعددة، وكل نظام نيابي اختط الاسلوب المناسب له. ان اقتراح القانون هو الحكم، ومن يملك حق الاقتراع، هو الذي يحكم، وتبدأ العملية التشريعية لإصدار القانون بتقديم اقتراح او مشروع للقانون، ثم مناقشة البرلمان له وإقراره، وبعد مرحلة التصويت يأتي التصديق ثم الاصدار.

وبما يتعلق بتطور حق التصديق والاعتراض على القوانين، يعرّف الكاتب ان التصديق يعني ان رئيس الدولة يؤيد استيفاء القانون لشروط وضعه المنصوص عليها في الدستور، وانه وضع من جهة مختصة لها الحق دستوريا في وضعه؛ فرئيس الدولة لا يساهم فعليا في صنع القانون بل يمارس عملا شكليا، هو الاقرار بالقانون. فالقاعدة في الايديولوجية الديمقراطية من صنع الشعب وهو بالنسبة للنظام البرلماني، من صنع ممثلي الشعب/ اعضاء البرلمان. ويعتبر حق التصديق والاعتراض وسيلتين مختلفتين تمام الاختلاف؛ فالأول هو عبارة عن سلطة تقرير حق، فهو بذلك سلطة مطلقة. اما الاعتراض فهو حق منع ذو سلطة محددة. ويعتبر حق الاعتراض على القوانين أحد الاركان التي تحقق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وهذا الحق (الاعتراض) من الحقوق التي يتمتع بها رئيس الجمهورية. ويختلف هذا الحق في النظم السياسية من التاريخ الدستوري وسياسة الدولة وشكل نظام الحكم فيها. وفي المبحث الثاني يتناول الكاتب اختصاص السلطة التنفيذية بتنفيذ القوانين التي تشرعها السلطة التشريعية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تطبيقها، اضافة الى الوظائف المتنوعة للسلطة التنفيذية كعقد المعاهدات ورسم السياسة الخارجية، وإعلان الحرب وقيادة القوات المسلحة وإصدار اللوائح وحل البرلمان. وفي المبحث الثالث تم تناول اختصاص السلطة التنفيذية في المجال القضائي لتمتعها بسلطات واسعة في مجال الشؤون القضائية، وكان لها تأثير على القضاء، لما لها من دور في تشكيله وترأس مجالسه والانتقال نحو الديمقراطية، بعد تبني مبدأ الفصل بين السلطات، واعتبار السلطة القضائية كإحدى السلطات الثلاث. بدأ يستقر مبدأ استقلال السلطة القضائية وابعاد أي تأثير عليها، ومنها بدأ التأثير يضيق بشكل تدريجي حتى وصلت في بعض الدساتير الى ان تكون مستقلة بشكل كامل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، لضمان فض النزاعات التي تعرض عليها بشكل مستقل، بعيدا عن اي تأثير عبر تطبيق القانون بشكل عادل. وفي ظل الظرف الاستثنائي، تتمتع السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية. ونظرية الظروف

الاستثنائية وليدة الدولة الحديثة حيث وجود نظام الفصل بين السلطات وتمتع كل سلطة باختصاصاتها المستقلة وسيادة دولة القانون التي يخضع لها الافراد والمؤسسات معا، وهو ما يطلق عليها بمبدأ المشروعية ونظرية الظروف الاستثنائية تطبق في حالتي التفويض التشريعي وفي حالة الطوارئ.

افرد الكاتب حيزا واسعا في مؤلفه عن السلطة التنفيذية في العراق، ممهدا باختيار رئيس الجمهورية واختصاصاته بموجب دستور 2005، مبينا خضوع اختيار السلطة التنفيذية في العراق لتغيرات متعددة وذلك لطبيعة التباينات التي شهدها النظام الدستوري، متناولا للسلطة التنفيذية في العهد الملكي والعهد الجمهوري والسلطة التنفيذية، اثناء فترة الاحتلال وقانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، وعن الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية وجوب توفر عدد من الشروط منها، ان يكون عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين، وان يكون كامل الاهلية، ويتمتع بحقوقه المدنية والسياسية، وان يكون قد اتم الاربعين سنة من عمره، وبالتأكيد ذا سمعة حسنة وخبرة سياسية، ومشهودا له بالنزاهة والاستقامة والعدالة والاخلاص للوطن. وان يكون غير محكوم بجريمة مخلة بالشرف، وأخيرا ان يكون غير مشمول بأحكام اجتثاث البعث. ونظم الدستور ان الجهة المختصة بانتخاب رئيس الجمهورية هي مجلس النواب. وفي النظم البرلمانية هناك عدة طرق لانتخابه، الطريقة التقليدية حيث ينتخب من السلطة التشريعية او طريقة الاخذ بالمجمعات الانتخابية. اما بالنسبة لمدة ولايته فلم يعرف التاريخ الدستوري للعراق تحديدا لمدة ولاية الرئيس، لان العراق عاش ومنذ سقوط النظام الملكي بدساتير مؤقتة، لم تتضمن في نصوصها مدة ولاية الرئيس او تجديدها. اما الدستور العراقي النافذ فقد حدد ولاية الرئيس بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، وهذا يستجيب الى منطق الديمقراطية الذي يدعو الى التداول في مناصب السلطة التنفيذية عبر المشاركة الشعبية. كما تنظم الدساتير حالة غياب رئيس الجمهورية وكذلك عند حالة خلو المنصب، والتي هي نهاية مدة بقائه فيه، بشكل غير طبيعي، وذلك لما لهذا المنصب من اهمية اعتبارية، وأثره في تسيير السلطات بشكل منتظم، بالرغم من محدودية سلطاته، وتميزها بالشكلية حيث تكون السلطات الفعلية للوزارة. فاختصاصات رئيس الجمورية، في الجانب التنفيذي، تتلخص في اختيار رئيس مجلس الوزراء وممارسة مهام منصب رئيس الوزراء عند خلو منصبه، والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وقبول السفراء. وفي مجال الشؤون الحربية والقوات المسلحة يمتلك الحق في الطلب المشترك مع رئيس مجلس الوزراء بإعلان الحرب. كما من مهامه منح الاوسمة والنياشين وإصدار المراسيم الجمهورية. اما علاقته مع السلطة التنفيذية، فتتلخص بسلطته في اصدار العفو الخاص، اما العام فهو من اختصاص مجلس النواب ويصدر بقانون.

اما عن اختيار رئيس مجلس الوزراء واختصاصاته بموجب دستور 2005، فيتناول الشروط الواجب توفرها لشاغل منصب رئيس مجلس الوزراء والوزراء، وطريقة الانتخاب وموضوعة خلو المنصب ومدة الولاية، اضافة الى مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء. فالشروط

تتضمن التحصيل العلمي والعمر وشروط الجنسية. وفي مبحث خاص يتناول الكاتب اختصاصات مجلس الوزراء في علاقته مع السلطة التشريعية، والعلاقة بسير عمل مجلس النواب، والطلب بحل مجلس النواب وتقديم اقتراح بتعديل الدستور. اما اختصاصات رئيس مجلس الوزراء في الجانب التنفيذي، فيتطرق الى اختيار الوزراء وإقالتهم وتعيين الموظفين وعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية ومعاهدات الصلح والسلام وقيادة الجيش والقوات المسلحة، ويتناول علاقته مع السلطة القضائية، والتي بموجب الدستور النافذ تتمتع باستقلالية تامة؛ فالقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون والمحكمة الاتحادية، التي هي هيئة قضائية مستقلة، هي المعنية في الفصل في الاتهامات الموجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء، وان الصلة الوحيدة بين مجلس الوزراء والسلطة القضائية هو العفو الخاص الذي يصدر من قبل رئيس الجمهورية بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، وقد قيّد الدستور هذا الحق بأنه لا يشمل المحكومين بارتكاب الجرائم الدولية والإرهاب والفساد المالي. وفيما يتعلق بالسلطات الاستثنائية للسلطة التنفيذية فقد غطت الظروف الاستثنائية الجزء الاعظم من حياة الدولة العراقية، وكان حضور السلطة التنفيذية الدائم بذريعة مواجهة الاوضاع الطارئة على عدم ادراك جدوى وجود سلطتين أخيرتين، لهما الدور الكبير في الحفاظ على حقوق المواطنين وحرياتهم، وهما السلطتان التشريعية والقضائية، لدورهما الرقابي على اداء السلطة التنفيذية، اذا ما كانت هناك اساءة في استعمال السلطات المخولة لها، من خلال وسائل الرقابة البرلمانية او الرقابة القضائية.

اما الرقابة على السلطات الاستثنائية في العراق، فلدينا الرقابة القضائية التي تحقق الرقابة الفعالة حيث تتولى محاكم القضاء الاداري الدستوري على وجه الخصوص الرقابة على مشروعية ودستورية اعمال السلطة التنفيذية لكفالة المشروعية وسيادة القانون بإلغاء الاعمال والتصرفات الادارية والمخالفة للقانون والدستور والمبادئ العامة والتعويض عن الاضرار الناجمة عنها. اما الرقابة البرلمانية فهي الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية بغية عدم صدور قانون مخالف للدستور والرقابة على تنفيذه بما يكفل ممارسة الحقوق والحريات، اضافة الى رقابة البرلمان على اعلان حالة الطوارئ له السلطة المقررة من بقائها او وقف العمل، فله ان يوقف حالة الطوارئ اذا ما تقدم بها رئيس الوزراء بشكل تحريري وبموافقة رئيس الجمهورية.

لقد منح الدستور العراقي مجلس النواب السلطات الكاملة في مراقبة الوزارة اثناء اعلان حالة الطوارئ لكي لا تصبح هذه الحالة فرصة للسلطة التنفيذية ان تهيمن على باقي السلطات وتحقق مآرب في غير الجهة التي من اجلها تم اعلان حالة الطوارئ، وهذا ما كانت تسير عليه السلطات السابقة. ومن الضروري عند اجراء التعديل الدستوري، النص على تخويل رئاسة مجلس النواب ولجنة الامن والدفاع التابعة له التعامل مع السلطة التنفيذية عند اعلان حالة الطوارئ او طلب التمديد في حالة غياب مجلس النواب لأي سبب من الاسباب لانفضاض الدورة او تأجيلها او حل المجلس ذاته.

إنتاج السِلع بواسطة السِلَع -مقدمة لنقد النظرية الاقتِصادية

د. مجيد مسعود

هذا هو عنوان الكتاب الذي استغرق العمل به حوالي الثلاثة عقود من الزمن، إلى أن صدر عام 1960 م بعدها صدرت له عدة طبعات، وبترجمات لعدد من اللغات الهامة.

قَسَمَ المؤلف كتابه لثلاثة أقسام:

الأول: بفصوله استند في مناظرته على نظام اقتصادي ذي تكنيك أو فن إنتاجي واحد، مع المحافظة على مخزون ثابت من وسائل الانتاج، من خلال الإحلال المستمر للوسائل المستخدمة في الانتاج. أما إنتاجية النظام، فمستمدة من التكنولوجيا، وحالما يظهر الفائض فإن الصراع في تقاسم حصص العمل ورأس المال هو الذي يُحدد مُعدل الأرباح، وما يُناظره من أسعار.

الثاني: فيهتم أساساً بالإنتاج المشترك وقد أدرك المؤلف في هذا القسم وفصوله القضية التقليدية وهي صعوبة إدراك العمل اللازم لإنتاج كل سلعة مُشتركة.

الثالث: كرسه لموضوع التحوّل في طريق الإنتاج.

وختمه بعدة ملاحق لها علاقة بمحتوى الكتاب، وقد عالج المؤلف اطروحته هذه بأسلوب المعادلات الرياضية.

• المؤلف

بييرو سرافا أستاذ اقتصاد أكاديمي إيطالي، تأثر بأفكار صديقه الماركسي غرامشي، وأخذ بنصيحته بالتحوّل من اهتماماته المصرفية والنقدية (من نقود) إلى القضايا الحقيقية غير التقليدية) التي أعادتها النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد، وفي الصيغة التي طورها ريكاردو. ما دفع المؤلف بييرو سرافا إلى محاولة لاكتشاف طرق جديدة للتغلب على المشاكل التي لم يتمكن ريكاردو نفسه، من حلها.

وصارت له مكانه متميزة في جامعة كيمبرج مُدعماً من الاقتصادي البريطاني المعروف جون كينز الذي كلفه بالإشراف على مشروع الجمعية الملكية الاقتصادية لجمع أعمال ريكاردو وللإشراف على بحوث الطلبة.

المترجم لهذا العمل الجاد الدكتور أحمد عبد الرحيم الكواز وهو الخبير الاقتصادي الأقدم لدى المعهد العربي للتخطيط بالكويت وبصماته واضحة على العديد من التقارير الاقتصادية والأبحاث التي تصدر باسم المعهد باللغتين العربية والانجليزية. ولكونه متخرجا من بريطانيا، ومُجيداً للغة العربية، ما سهل عليه القيام بهذه المهمة لفائدة القراء العرب، ولا سيما الاقتصاديين للإطلاع على هذا الحوار العلمي في ميادين النظريات

الاقتصادية، وما استجد منها بعد الكبار آدم سمث وريكاردو وماركس، ومن في علمهم وأدبهم على البحث والتجديد.

يقول الدكتور الكواز: لقد عرض بييرو سرافا في كتابه هذا "انتاج السلع بواسطة السلع"، تحدياً ليس فقط لما كان سائداً من أفكار، ومشاكل غير محلولة، بل تحديّ أيضاً لإيديولوجية "دعه يَعمل، دعه يمر".

ويُتابع الكواز في تقييمه لهذا الكتاب بقوله: وتتبع الأهمية الرئيسية لعمل سرافا في (اختراقه لتحليل النظرية النيوكلاسيكية، وهدم نقاط ضعفها من الداخل، باستخدام المنطق استخداماً ذكياً وبارعاً إلى أبعد الحدود. وعند استخدام المنطق في حظ الأفكار، فإنها تصبح مجرد جسم غريب عائم بالهواء، دون أساس فكري يشدُها للأرض). ورغم أن ملاءمة تحليل سرافا المُجرد غير صريح، إلا أنه يُمثل له إعادة اعتبار للنظرية الكلاسيكية في التحليل الاقتصادي.

وختاماً يرجو المترجم الدكتور الكواز، أن يكون هذا الجهد الذي يبذله لتقديم هذا الكتاب للقراء المرتجى منه، وهو إعادة النظر بالمنطلقات النظرية التي تستند عليها أغلب مُقررات النظرية الاقتصادية في وطننا العربي الكبير، والمتمثلة أساساً في فروض النظريات الينوكلاسيكية، وما تحتاجه من آليات، من الصعوبة القول بتوفرها بأقطار هذا الوطن. وما يترتب على ذلك من ضرورة دراسة هيكل الإنتاج، وتفاصيل آلياته، أو بالشكل الذي يساعد في توصيف نقاط الخلل الهيكلي، بدلاً من الاعتماد على الجانب النقدي للظواهر الاقتصادية فقط. والذي يخفي في كثير من الأحيان مثل هذه النقاط.

• ينبغي عليّ الاعتراف، لولا مُقدمة المترجم الزميل (1) الدكتور أحمد عبد الرحيم الكواز، ما كان بمقدوري إعداد هذا العرض الموجز عن هذا الكتاب الهام.

الهوامش

1 - نعم الزميل، فقد عملنا سوية لسنوات في رحاب المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
ملاحظة من هيئة التحرير: قبل فترة تعرض الدكتور مجيد مسعود الى وعكة صحية ودخل على اثرها المستشفى للعلاج، نتمنى للدكتور موفور الصحة والعافية وان يتجاوز هذا العارض الصحي ويعود الى نشاطه البحثي المعهود وهو الذي اثرى المكتبة الاقتصادية بالعديد من الكتب والدراسات والمقالات.

طاولة مجلة (الثقافة الجديدة)
الحوارية حول :
قانون شركة النفط الوطنية
العراقية

1. القسم الأول: تقرير عن أعمال الطاولة: سوران قحطان

في يوم السبت المصادف 7/ نيسان/ 2018 وعلى احدى قاعات (المركز الثقافي النفطي) الواقع في منطقة بارك السعدون/بغداد، اقامت هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) طاولة حوارية، استضافت فيها عددا من السادة اعضاء مجلس النواب ومنتسبين من وزارة النفط ، و خبراء في مجال النفط وأساتذة جامعة ومتخصصين قانونيين وسياسيين وناشطين مدنيين لمناقشة (قانون شركة النفط الوطنية العراقية) والذي صوت عليه مجلس النواب بجلسته رقم (14) في آذار 2018. وقد ادار اعمال الطاولة وقدم لها الدكتور (صبحي الجميلي) عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي.

ساهم في نقاشات الطاولة وبحسب تسلسل الحديث كل من:

- الاستاذ عدنان الجنابي - عضو مجلس النواب
- الاستاذ ماجد علاوي الذي قدم عرضا لمداخلة د. احمد موسى جياد التي ارسلها للندوة وتعذر حضوره شخصيا
- د. ابراهيم بحر العلوم – عضو مجلس النواب
- د. صباح الساعدي - وزارة النفط
- الاستاذ فلاح الخواجة - خبير نفطي
- الاستاذ حميد مجيد موسى - السكرتير السابق للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي
- الاستاذ القاضي هادي عزيز
- الاستاذ فؤاد الامير - خبير نفطي
- د. أحمد ابراهيم - حزب التيار الاجتماعي الديمقراطي
- د. احسان العطار - خبير نفطي
- المحامي سجاد سالم حسين
- الحقوقي علي حسين جابر
- د. ناطق اسماعيل الجنابي - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد
- د. جاسم محمد - استاذ اقتصاد في جامعة بغداد
- الاستاذ قحطان العنبكي - خبير نفطي
- الاستاذ رائد فهمي - سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي.

وإذ تشكر هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) جميع المساهمين في اعمال الطاولة من السادة المدعوين و تقدر تجشمهم عناء المشاركة وتفاعلهم المخلص مع فقراتها؛ إلا أنها تعتذر عن نشر المداخلات المكررة او تلك التي لم تتناول صلب موضوع الطاولة.

الدكتور صبحي الجميلي

بدأ الدكتور (صبحي الجميلي) اعمال الطاولة بالترحيب بالحضور الحاشد والمتميز، ثم اشار الى ان النقاش سيتناول حيثيات القانون وعلاقته بقوانين شركة النفط الوطنية السابقة الصادرة في عامي 1964 و1967، فما الجديد في هذا القانون؟ وهل سيقربنا من المبتغى وهو الاستثمار الوطني المباشر للنفط؟ وما هي مميزاته؟ نعم يمتاز القانون الحالي بشموله حقول الغاز ايضا. لا ننسى أنه لم يتم تشريع قانون النفط والغاز الذي طرح للمناقشة منذ شباط 2007 .

وأكمل د. صبحي قائلا: ان القانون الحالي أثار سجالا، لم ينته بعد، فهناك من هو متحمس ومدافع عنه بصيغته التي اقرها مجلس النواب، وهناك من قدم انتقادات جدية واعتراضات قانونية حوله، ولكلا الطرفين حجج ومبررات لدعم وجهة نظره، ولكن الجميع يشير الى اهمية اصداره، فليس هناك جدال بشأن ضرورة اصداره.

واختتم د.الجميلي حديثه مؤكدا ان اعمال طاولة الحوار هذه وكما متوقع لها، ستتضمن طيفا واسعا من الآراء والتحليلات والمواقف المتنوعة، وذلك انطلاقا من نوعية الحضور. ونأمل جميعا في ان يكون الحوار جادا وهادئا، بهدف الوصول الى ما هو أفضل لخدمة لبلدنا.

النائب عدنان الجنابي

وكان اول المتداخلين عضو مجلس النواب الاستاذ عدنان الجنابي، قائلا:

تحية طيبة، اقدم الشكر لمجلة (الثقافة الجديدة) على تصديها المبكر لمناقشة هذا الموضوع المهم وهو (قانون شركة النفط الوطنية العراقية).

لن اتكلم عن الورقة التي سأنشرها في مجلة (الثقافة الجديدة) (نص المداخلة في القسم الثاني من هذا الملف حيث ننشر مجموعة من المقالات حول القانون موضوع النقاش – المحرر)، والتي وزعت مسودة منها على حضراتكم قبل قليل. لكن في البداية أريد ان اقول ان اخراج شركة النفط الوطنية من بيروقراطية وزارة النفط هو انجاز وطني كبير طال انتظاره وان دمج الشركة بالوزارة أخر كثيرا القطاع النفطي. وفي تقرير رسمي صدر في شباط 2009 بشأن مراجعة وضع القطاع النفطي عندما بدأت الازمة وانهارت الاسعار، اتفق الجميع فيه على ان وزارة النفط فشلت في ادارة هذا القطاع.

ان تفعيل هذا القانون يهدف الى تفعيل المادة (111) من الدستور والتي تنص "النفط والغاز ملك كل الشعب العراقي في الاقاليم والمحافظات". ويهدف ايضا هذا القانون الى الخلاص من مأساة الدولة الريعية، فأهم ميزة من مميزات الدولة الريعية هي ان قطاع النفط هو القطاع المسيطر على الاقتصاد، ودخله يذهب الى الحكومات فتتحول الاخيرة في الغالب الى ديكتاتوريات تتغول على الشعب وتنقلب معادلة العقد الاجتماعي. والمادة (13) من القانون جاءت بهدف ثوري اجتماعي كبير جدا وهو تحويل ريع النفط الى المواطنين، وربما يعود الفضل في ادخال هذا المبدأ على مناقشات قانون شركة النفط الوطنية للسيد (عادل عبد المهدي)، فهو عندما كان وزيرا للنفط قدم مقترحا لجعل شركة النفط الوطنية مملوكة بالأسهم. القانون الجديد يقول تؤول نسبة لا تتجاوز 90 % من ارباح الشركة الى خزينة الدولة وبالتالي يمكن ان تكون هذه النسبة اقل من هذا بكثير اعتمادا على طبيعة مجلس النواب المنتخب ومدى تمثيله لمصلحة الشعب.

والمرحلة القادمة ستكون مرحلة الصراع والضغط من اجل تخفيض حصة خزينة الدولة والموازنة وزيادة حصة المواطن. فليس لدينا في العراق نقص في الموارد بل سوء لإدارة الموارد وتبذير. ومن اهم الموارد الضائعة التي تثقل الميزانية : بيع النفط للاستهلاك الداخلي بسعر الانتاج، والبطاقة التموينية الضائعة بين الحرامية والنهابين والتي لا تصل الكثير موادها الى المواطن، وايضا قطاع الكهرباء سبب من أسباب ضياع الموارد فيجب ان يخرج من الموازنة ويتحول الى الجباية. ومن كل هذه القطاعات وغيرها نستطيع ان نقلص مبلغا من الموازنة يصل الى (20) ترليون دينار تذهب الى المواطنين وبالتالي يكون حصة كل مواطن من اصغر طفل الى اكبر عجوز تبلغ حوالي (50) الف دينار شهريا، وإذا زادت الاسعار او تم تقليص نسبة الموازنة من النفط تزيد هذه الحصة.

هناك خط واستراتيجية رسمية جديدة من اجل تخفيف مستوى الفقر ومعالجة آثاره، انا اعتقد ان هذه الخطط مجرد احلام فعندما كان سعر برميل النفط (140) دولاراً كانت الحكومة تسعى الى اخذ قروض، بينما انا اجد برأيي المتواضع ان الفقرة رقم (13) فورا ستحول ريع النفط الى المواطن ومن الممكن تدريجيا زيادة هذه الحصة كي يكون هو فعليا مالكا للنفط والغاز. لذلك انا اجد ان هذه الفقرة بالإضافة الى احياء شركة النفط الوطنية عبر تشريع هذا القانون، يعد بحد ذاته انجازا كبيرا.

الاستاذ ماجد علاوي

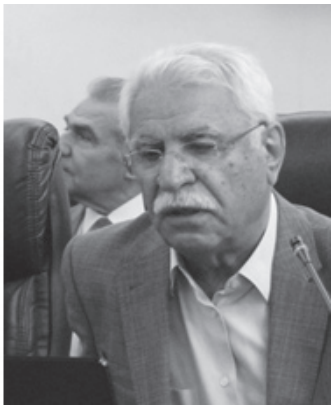

وبعد ذلك، قام الاستاذ (ماجد علاوي) بتقديم عرض ملخص على جهاز الـ (DATA SHOE)، للورقة المقدمة من الخبير النفطي الدكتور (احمد موسى جياد)، والذي لم يتمكن من حضور اعمال الطاولة شخصيا، وقد ارسل الدكتور احمد تحياته للحضور وتمنياته بنجاح اعمال الندوة الحوارية. **(ويمكن الاطلاع على النص الكامل لمداخلة د.احمد في القسم الثاني من هذا الملف).**

النائب د.ابراهيم بحر العلوم

ثم انتقل الحديث الى الدكتور (ابراهيم بحر العلوم)، الذي تقدم بالشكر الجزيل لمجلة (الثقافة الجديدة) لهذه المبادرة الطيبة في تجميع هذه النخبة الطيبة من المختصين والخبراء للاستماع لجميع الآراء حول قانون (شركة النفط الوطنية).
وأضاف: سادتي الاعزاء مع جل احترامي للرأي الآخر لكني اعتقد انه يتجنى على الحقيقة عندما يقول انه كانت هناك سرعة بل عجلة في اقرار القانون و- تمشيته- بل بالعكس. فقد مرّ اصدار هذا القانون بمخاض طويل تجاوز الاربعة عشر عاما، وبالتحديد عندما اصدرنا امرا وزاريا في 29/ أيار/2004 لإعادة العمل بشركة النفط الوطنية، وأحلنا الامر الى حكومة الدكتور (إياد علاوي) على اعتبار انها تمتلك السلطة التشريعية والتنفيذية لتفعيل هذا الامر. ولكن يبدو انه كان هناك خلافات لم تنقطع حول مرجعية هذه الشركة. وعلى مدار ثلاث دورات انتخابية، ابتداء من 2006 وانتهاء بـ 2018 كانت هناك حركة دؤوبة بين الوزارة ومجلس النواب لإقرار قانون (شركة النفط الوطنية). وفي 2009 واعوام 2012 و2017، دفعت ثلاثة مشاريع الى مجلس النواب، من قبل مجلس الوزراء، هذه المشاريع كانت وزارة النفط هي من قدمها ومن ثم اقرها مجلس الوزراء. لكن الارادة السيادية غابت عن

تفعيل واقرار هذه المشاريع ودخلت الاخيرة بسلسلة من التجاذبات. وعندما قدمت النسخة

الاخيرة الى البرلمان عام 2017 قررت لجنة النفط والطاقة دفعه للمضي بالإجراءات التشريعية. فقرئ القراءة الاولى في شهر نيسان 2017، وقرئ القراءة الثانية في شهر آب 2017 . وكانت هناك ورقة مقدمة من اللجنة المشكلة لتشريع هذا القانون قدمت فيها الرؤى الاساسية للمقترحات التي يفترض ان تكون على القانون ونوقشت هذه المقترحات والقانون نقاشا مستفيضا في تلك الجلسة. وتم التصويت على مشروع القانون، واقر في 5/ آذار/ 2018 وتمت عملية المصادقة عليه من قبل السيد رئيس الجمهورية في 25/ آذار/ 2018 . اذن كان هناك عمل تشريعي على هذا القانون بحدود العام تقريبا، اضافة الى المخاض الذي كان عليه القانون طيلة اربعة عشر عاما، فمن اين جاءت العجلة في تشريعه أو في المصادقة عليه؟

سادتي.. سأبقى مدافعا عن هذا القانون واعتبره انجازا وطنيا بامتياز وخطوة في الاتجاه الصحيح، وأيضا اعتز وأتقبل الملاحظات التي وردتنا طيلة الفترة الماضية، سواء تلك الايجابية او السلبية. هذه ليست نهاية المطاف بل بداية العمل، فقانون شركة النفط الوطنية لعام 1967 خضع لأربعة تعديلات، فما الضير من ان يخضع هذا القانون الى التعديلات مستقبلا خصوصا في المرحلة التأسيسية وما بعدها. نحن كمشرعين في البرلمان نرى ان هناك حاجة لتعديل الكثير من القوانين في غضون سنة او سنتين. كما ان لأي مواطن عراقي الحق في الطعن بالقانون او بفقرة او فقرات منه امام المحكمة الاتحادية. كما ان الطعن في احدى مواد القانون لا يعني الطعن في القانون كله.

هذا القانون اعاد الحياة لشركة النفط الوطنية وللقطاعين الاستخراجي والتسويقي، وبالتالي يمكن ان نعول على الشركة للأخذ بالقطاع النفطي الى مصاف القطاعات النفطية في الدول التي تمتلك مثل هذه الشركة. نعم كان هناك اصرار من قبل اللجنة المشرعة وخبراء نفطيين وايضا من القيادات القطاعية على استقلالية الشركة، والفصل بين من يرسم السياسات النفطية وبين من ينفذ هذه السياسة وبالتالي كانت مرجعية هذه الشركة الى مجلس ادارة. واذا تمعنتم في القانون لوجدتم ان هناك حالة تكاملية وتنسيق بين شركة النفط، الوطنية ووزارة النفط فلا وجود لكيانين متصارعين.

قضية اخرى اود مناقشتها، وهي ان القانون عالج ادارة الثروة النفطية لقطاع الاستخراج والتسويق، كما انه عالج قضية توزيع الثروة النفطية. وهذه الفكرة تولدت منذ ان تم الاستفتاء على الدستور وإقراره واقرار المادة (111). ومسألة نظرية الاسهم ليست جديدة فقدت طرحت في عام 2007 ونوقشت بإسهاب في برامج سياسية واسعة، كما انها طرحت في عام 2008 على السيد المالكي عندما كانت هناك فوائض مالية من الموازنة تصل الى ثلاثة ترليون دولار، حيث طلبنا ان تكون هذه الفوائض جزءا من رأس مال للشركة (نسبة 30%) وتكون هذه هي مساهمة الشعب العراقي في اسهم هذه الشركة. كما ان نظرية الاسهم ثبتت في برنامج الائتلاف الوطني عام 2010، ونشر لي مقالات في اكثر من جريدة حول الموضوع في عام 2009. انني اعتبر المادة (13) احد اعمدة هذا القانون بحيث يمكن ان تشكل تغييرا في المسار الاقتصادي وتجسيدا

للمادة (111) من الدستور، ومن خلالها يمكن للمواطن ان يتحسس ان هناك جسورا بينه وبين ثروته النفطية ونحن نتحدث هنا عن توزيع العائدات النفطية ولا نتحدث عن ادارة تلك العائدات فتلك قضية اخرى.
ملاحظة اخيرة، نستطيع القول ان هذا القانون بطريقة او بأخرى جاء بديلا عن قانون النفط والغاز وان الحاجة له انتفت على الاقل في هذا الوقت.
(ملاحظة: انظر كذلك القسم الثاني من هذا الملف للاطلاع على مقال للدكتور إبراهيم بحر العلوم حول ذات الموضوع – المحرر).

الدكتور صباح الساعدي

وبعد ذلك تحدث الدكتور (صباح الساعدي) مستشار وزارة النفط للشؤون القانونية قائلا:
تحية طيبة سادتي الحضور، الدعوة التي وجهت لي كانت دعوة شخصية، وبالتالي سأعبر عن رأيي الشخصي وعن وجهة نظري في القانون وملاحظاتي حوله، وما

سأقوله لا يمثل وجهة نظر وزارة النفط.
لي الشرف ان أكون احد منتسبي شركة النفط الوطنية لمدة عشر سنوات قبل ان تُحل وهذا يجعلني احن لها وأتشرف انني اول من نادى وطالب رسميا بإعادة شركة النفط الوطنية وهذا مثبت في رسالتي للماجستير من كلية القانون/ جامعة بغداد والموسومة (النظام القانوني لعقد تطوير وإنتاج النفط).
ولي الشرف ايضا اني شاركت في مناقشات عام 2007 وبآراء وملاحظات مكتوبة ومثبتة لصالح اعادة تأسيس الشركة. كما شاركت مرة اخرى في مناقشة مشروع قانون شركة النفط الوطنية في تموز/2017 وبحضور الاستاذ (عدنان الجنابي) والدكتور (ابراهيم بحر العلوم) والسادة اعضاء لجنة النفط والطاقة النيابية، وبحضور عدد من السادة المدراء العاملين في الشركات الاستخراجية وعدد من السادة المدراء العاملين في الوزارة. حيث طلب منا اعطاء تصورات وافكار واراء دون الدخول في مناقشة لمواد القانون. وقدمنا الكثير من الآراء والتصورات. وبالنسبة لي اشرت الى ضرورة ايجاد حالة من التوازن بين شركة النفط الوطنية ووزارة النفط وازالة اي تعارض او تصادم. القانون الحالي لم يشر بوضوح الى دور وزارة النفط وإنما كانت الاشارات ضمنية لهذا الدور فيما يتعلق برسم السياسة والخطط، وفي التنسيق مع مجلس الادارة، ويمكن ان يصار الى القيام بتعديل هذا في المستقبل.
الملاحظة الاخرى التي ذكرت في اجتماع تموز 2017 مع لجنة النفط والطاقة هي ضرورة الاخذ بعين الاعتبار ان شركة النفط الوطنية دمجت بوزارة النفط مدة (30) عاما لغاية اعادة تأسيسها بالقانون الجديد، وهناك

الكثير من التراكمات لهذه الفترة. فمثلا سابقا كانت تتبع للشركة الوطنية شركتان، بينما والآن هناك خمس شركات استخراجية بالإضافة الى اربع شركات خدمات، كل هذه الشركات بملكياتها وموجوداتها ومنتسبيها سترتبط بشركة النفط الوطنية وهي مهمة ليست سهلة وتحتاج الى جهد كبير. بل ان إعادة تأسيس شركة النفط نفسها بمجلس ادارتها وكادرها وغيره هي نفسها ليست عملية هينة. بل هناك مهمة اخرى مهمة وهي الاعفاء من القوانين ذات العلاقة لتشجيع العمل الى حين تشريع قوانين بديلة.

القانون ايضا تطرق الى موضوعة (الصناديق) لكن عمل هذه الصناديق بحاجة الى آليات تنظيم عملها.انا شخصيا مع اعادة شركة النفط الوطنية التي لم تلغ وانما دمجت مع وزارة النفط بقرار (267)، مع اعادة تشكيلها بالصورة الامثل والاكثر نفعا، ويجب على الجهات المعنية ان تتعاون من اجل تطبيق القانون بالشكل الصحيح والذي يعود بفائدة على الجميع.

الخبير النفطي فلاح الخواجة

أما الخبير النفطي الاستاذ (فلاح الخواجة) فكانت له وجهة نظر مختلفة، حيث اشار في مداخلته الى الآتي:

انا لدي رأي يختلف، اعتقد ليس هناك ضرورة لـ (شركة النفط الوطنية) حاليا. وسوف ابدأ من الأخير، من الاسباب الموجبة للقانون واترك التفاصيل لان الاخيرة حصل حولها نقاش طويل.

الاسباب الموجبة تقول ضمان استكشاف

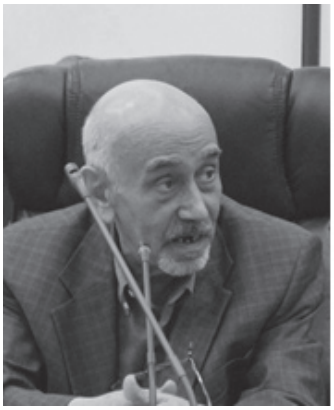

وتطوير وزيادة الإنتاج لتطوير الصناعة النفطية الاستخراجية، وسؤالي أليست هذه العمليات مضمونة اصلا من خلال الشركات النفطية العاملة الآن؟ ألم يزدد الانتاج؟ ألم تتطور الصناعة النفطية طيلة هذه السنين؟ أم ان المطلوب ايجاد غطاء جديد لهذه الشركات؟ أليس لدينا وزارة النفط لتمثل هذا الغطاء؟ فلماذا نحتاج الى غطاء آخر يحل محلها، بإمكانيات مشكوك بها وبكوادر لا نعرف من اين يأتي بها؟ لماذا استحداث المزيد من التشكيلات التخصصية ؟ ألا يكفي ما هو موجود منها اصلا؟

والقانون المقترح يتحدث عن الصناعة النفطية والغازية ويعطي انطباعا بان صناعة الغاز ستكون من ضمن نشاط هذه الشركة لكن شركات الغاز ليست من الشركات المملوكة، فلماذا تربط هذه العبارة بهذه الشركة.

التسويق ذكر ضمن الاسباب الموجبة، ما هي اشكالية التسويق الآن يا ترى؟ في الماضي كانت الشركة سيادية، ماذا سنربح اذا تم تحويلها الى جزء من شركة تجارية؟ الحديث هنا عن زيادة في الكفاءة والمرونة،

فهل كلما أتينا بغطاء اضافي ستزداد الكفاءة والمرونة؟
ملكية الشعب من الاسباب الموجبة، لكن من يملك النفط ؟ أليس هو الشعب والدولة؟ ام هل تستطيع شركة تجارية ان تعكس ملكية الشعب افضل من الدولة؟
التنافسية ذكرت ايضا ضمن الاسباب الموجبة، لكن التنافسية مع من؟ كما ان الشركة تجارية وتتحدث عن تطوير قطاعات الطاقة الاخرى وانا لا أعرف هل المقصود قطاع التصفية أم قطاع الغاز او المقصود هو قطاع الكهرباء؟ وهذا اختصاص آخر ليس له علاقة.
في الحقيقة أرى ان ما دوّن في (الاسباب الموجبة) هو مجرد انشاء عام. وتاريخيا كانت شركة النفط الوطنية ضرورية في الستينيات لتحل محل الشركات الاحتكارية لمناطق شاسعة وفق القانون رقم (80)، وكان لها دور رائع ومنافس. لكن الآن الوضع اختلف، فهناك شركة نفط الشمال وشركة نفط الجنوب وباقي الشركات، وهي شركات وطنية اصلا فهل تتنافس معها؟ وواجبات الشركة هي نفس واجبات وزارة النفط حاليا، فلماذا لا نطور امكانيات الوزارة بدلا من خلق كيان جديد، خلق شركة وطنية يقودها موظف بدرجة وزير.
ملاحظة اخيرة، لكنها بعيدة عن فقرة الاسباب الموجبة للقانون، حول تشكيل ادارة الشركة، أنا ارى انها ركيكة، ففي الوقت الذي اهمل القانون قطاع النفط في الاقليم، ادخل وكيل وزير الموارد الطبيعية في الاقليم في مجلس الادارة، وهذا يولد غضبا كبيراً في المحافظات المنتجة.

الاستاذ حميد مجيد موسى

بعد ذلك قدم الاستاذ (حميد مجيد موسى) السكرتير السابق للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي مداخلته قائلا:
اصبحت لدي الرغبة بالحديث بعد ما سمعت المداخلات، واعتقد - كما فهمت- اننا بصدد البحث فيما يساعد على تقويم القانون ووضعه في المسار القابل للتطبيق والأقرب الى المصلحة الوطنية العليا، فليس المطلوب هو فقط التخندق عند المواقف لذلك ما سأقوله هو عبارة عن تساؤلات تحتاج الى اجابات وتوضيحات ومن ثم الوصول الى استنتاجات حول الموضوع أكثر مما هو موقف مع هذا او ذاك.
هدف إعادة تشكيل شركة النفط الوطنية هو هدف سامي وهناك اختلاف بين مهمات الشركة ومهمات الوزارة ولا نقاش على هذا الامر. وبالنسبة لنا في الحزب هذه دائما في برنامجنا: اعادة تأسيس شركة النفط الوطنية بهدف الاستثمار الوطني

المباشر، اي بمعنى يتنافس في البلد مع شركات اجنبية وليس مع وزارة النفط او الشركات .

ونتحدث هنا ان يكون له دور (أي الاستثمار الوطني المباشر - المحرر) وان يكون بديلا عن الشركات الاجنبية التي تأخذ على عاتقها تطوير حقول استكشافات جديدة واستخراج جديد ... الخ. فإذن الهدف هو الاستثمار الوطني المباشر الامثل للثروة النفطية. وهنا الحاضرون لديهم منطلقات فكرية وسياسية متنوعة وبالتالي الاختلاف طبيعي ومنطقي ولا يمكن الحديث عن وحدة رأي دائما وأبدا. لكن ونحن نرغب في اعادة الشركة وبناء الشركة وتفعيلها، ما هي علاقة الشركة بالوزارة ؟ وإذا قرأت القانون مجددا اجد هناك غموضاً او عدم وضوح كافي في ذهن المشرعين، ولكن كمواطن او كمطبق او متابع لا وضوح في هذا الشأن حدود هذا وحدود ذلك. الوزارة في قانونها تعمل في استخراج الغاز والنفط وفي التصفية والشركة تعمل في ذلك يا ترى ما هي الحدود بين هذا وذاك؟ انا اعتقد بأنه ولكي يستقر القانون عند وجهة صحيحة لا بد ان ترسم الصلاحيات بدقة، فضلا على ان للوزارة قانوناً لا يزال عاملا، وقانون الشركة لم يشر الى ما يرد غير ذلك في القوانين الأخرى، يسقط مثلا قانون الشركات الفرعية، قانون التسويق، قانون الغاز ... الخ . وهذا تضارب في الادارة وفوضى في العلاقات بين المؤسسات ولا بد من حسمه طبعا، وهذا ينطبق ايضا على العلاقة بوزارة الصناعة المعنية بالصناعة البتروكيمياوية.

الآن اشير الى ان الملاحظات التي اثيرت، قسم منها دستوري وقسم منها شكلي وقسم فني اداري، لكن الوقت لا يسع ان اكتب الملاحظات. علاقة هذا القانون بالدستور ايضا تحتاج الى تدقيق؛ يعني هنا الدستور وضع اللامركزية والفدرالية كقانون أساسي، ما هي علاقة هذا القانون بالعلاقات الفدرالية على الأرض؟ يعني ما هي العلاقة بكردستان وما هي العلاقة بالمحافظات؟ والدستور يقول ان استثمار النفط او اتخاذ القرار يكون معا وكلمة (معا) يعلمها الذين عملوا على الدستور بحيث صار جدل واسع. . والان كلمة (معا) غير موجودة وكيف نعالجها وانا لا ألوم رئيس الجمهورية وما زلنا في طور نقاش، والقوانين ليست كتباً مقدسة تعدل وتغير وتدقق فكيف نتعامل مع نظامنا الفدرالي وهذه شركة مركزية وليس لها في الصياغات ما يترجم النظام الفدرالي. وصلاحيتها ممكن ان تكون في ذهن المشرعين شيئاً ولكن نحن الآن نقرأ القانون ولم نقرأ هذه المسألة. وحتى بالنسبة الى التوزيع وأنا اعتقد اني مطلع على رأي (د. ابراهيم) وأيضا في ذلك الوقت (د. احمد الجلبي) حول التوزيع المباشر ويجوز لكل منا ان ينطلق من منطلق او موقعه حول طريقة التوزيع.. لا اعتقد ان هناك اقتصادياً يشكك في ضرورة الخروج من الاقتصاد الريعي وهذه القضية هي وبال على العراق وبالتالي لا بد ان نعمل على بناء اقتصاد انتاجي وصناعة وزراعة وخدمات انتاجية ... الخ. لكن كيف ؟ هل بتوزيع جزء او كل الموارد النفطية مباشرة على السكان مثل (ألاسكا)، حيث كانت توزع سابقا عندما كانت تحفز للهجرة الى (ألاسكا) والآن انتهى التحفيز وتوقف التوزيع....، ومن الافضل بدلا من التوزيع المباشر ان توظف

هذه المبالغ في مشاريع بنى تحتية وإنتاجية لخدمة المواطن وتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل بدلا من تسليمه الاموال نقدا وما للنقد من مضار على تشجيع النزعة الاستهلاكية والاضرار بالصناعة والزراعة الوطنية ... الخ. انا مع ان لا تذهب موارد النفط بالطريقة التي يعمل بها حاليا بالغالبية الى التشغيل فهذا عبث بأموال البلد ووضع البلد على سكة المجهول مستقبلا ومع ما نسميه الصناديق السيادية التي تحفظ للعراق قدراته في ان لا يقترض، في ان يستثمر، وفي ان يتعامل مع تذبذب اسعار النفط وهي دائمة الحصول. انا اعتقد ان هذه المسائل تحتاج الى اجوبة شافية بشأنها كي نستطيع ان نتفق على ما يمكن ان يفيد في تعديل القانون واعادة النظر بصياغاته وبمحتواه.

القاضي هادي عزيز

بعد ذلك جاء دور القاضي الاستاذ (هادي عزيز) الذي تحدث قائلا:
المادة (3) من قانون (شركة النفط الوطنية) وضعت اهداف الشركة وقانون وزارة النفط في المادة (6) منه وضعت اهداف الوزارة وهي نفس الأهداف، ثم هناك نصوص في قانون الشركة موجودة في قانون وزارة النفط، فكيف نفك هذا الاشتباك؟ هذا يعني ان لدينا قطاعا نفطيا برأسين تنفيذيين خصوصا اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان من يدير الشركة هو بدرجة وزير.
من ناحية اخرى فإن (7) مواد من اصل (22) مادة في قانون شركة النفط الوطنية أي ثلث مواد القانون تخص الادارة وهذا افراط كبير جدا في الجانب الاداري. وأيضا شركتا غاز الشمال وغاز الجنوب لم توردا ضمن اسماء الشركات المرتبطة بالشركة بهذا القانون. كما انهما لم تردا في قانون الوزارة.
ملاحظة اخرى مهمة: القانون الجديد وفي المادة رقم (21) أورد ان الشركة لا تصفى إلا بقانون، وهذا يحتاج الى وقت طويل اذا كانت الشركة خاسرة من اجل تشريع مثل هذا القانون، وهذا يعتبر استثناء من قانون الشركات رقم (520) لسنة 1997 المعدل. ولي ملاحظات سريعة على مداخلة الدكتور (احمد موسى جياد): اولا ليس للسلطة التنفيذية ان توقف القانون فدورها هو تنفيذ القوانين وليس ايقافها، وكذلك (مجلس شورى الدولة) لا يمكن ان ينظر في القوانين المشرعة فهذا ليس من اختصاصات المجلس، وكذلك عندما يقول ان الاسباب الموجبة اقل قوة من نص القانون وهذا ليس صحيحا فكثيرا ما يلجأ المطبق في (المحكمة الاتحادية) الى الاسباب الموجبة لإزالة الغموض عن النقص.

الخبير النفطي الاستاذ فؤاد الامير

اما الاستاذ (فؤاد الامير) فقد بدأ مداخلته بضرورة الطعن بهذا القانون، وبالأخص المادة رقم (1)، ثم اكمل قائلا:
ايام حكومة الدكتور (إياد علاوي) جرى الحديث عن قانون لشركة النفط الوطنية يتضمن اعطاء حصة للمواطنين من الواردات ويطرح الباقي في البورصة. ورأي الدكتور (عادل عبد المهدي) هو نفس الرأي تقريبا وهذا ما سمعته منه مباشرة عام 2016.
وهناك معارضة شديدة لهذا الرأي لذلك عندما قدمت الوزارة مسودة مشروع القانون لم يتضمن القضايا الاشكالية التي تضمنتها المادة رقم (13). وكانت هذه المسودة قريبة من قانون رقم 1967 والذي يعد من انجح القوانين وكانت شركة النفط الوطنية من انجح الشركات.
ابرز اعتراضاتي على المادة رقم (13):
اولا/ نقل كل ثروة العراق النفطية والغازية من وزارة النفط ووضعها بيد شركة عامة، ولا اعرف ما هي الحكمة من وراء ذلك. ثانيا/ شركة بمجلس ادارة غير منتخب يعطي في البداية على الاقل 10% من ثروة العراق لصناديق (المواطن، الاجيال، الاعمار). ثالثا/ تنص المادة (13) على أنه في حالة عدم تسليم اقليم او محافظة عائدات النفط والغاز الى الشركة فإن الاخيرة تحرم من الارباح، وهذا يثير الاستغراب حيث ان النفط هو السلعة السيادية الرئيسية الاتحادية، وهذا الامر تمرد حيث شرع للجهة التي لا تسلم العائدات من خلال عدم تسليمها ارباح.
من جهة اخرى هذا القانون يتيح لتفضيلات مالية وحوافز غير خاضعة لآلية حسابية واضحة. واخيرا ان وجود الأموال لدى وزارات سيادية يوفر لها حماية أكثر، في حين الشركة العامة لا تمتلك هذا القدر من الحماية. وتجاوز الدولة الريعية يجب ان يتم عبر الاستثمار، وهذا القانون لا يتضمن مساحة للاستثمار.

الدكتور أحمد علي إبراهيم

ثم قدم الدكتور (أحمد علي ابراهيم) عن حزب (التيار الاجتماعي الديمقراطي) عددا من الملاحظات المتعلقة بقانون (شركة النفط الوطنية)، مبتدئا حديثة بالإشارة الى أن الاساتذة قد استفاضوا في شرح وتمحيص القانون، وبالنسبة لي اود الاشارة والتأكيد الى النقاط المهمة ألاتية:
1. ان انتقال عوائد النفط والغاز من الدولة الى شركة عامة، يرفع عنها الحصانة السيادية التي يوفرها القانون الدولي. ان الحصانة السيادية هي اهم المبادئ الراسخة

في القانون الدولي العام وتعني عدم جواز خضوع دولةٍ بغير إرادتها لقضاء دولة اخرى، فلا يجوز لدولة ذات سيادة ان تفرض سلطتها القضائية على دولة اخرى ذات سيادة. ولذلك استدعت السيطرة على عائدات النفط الى اصدار قرار مجلس الامن المرقم 986 لسنة 1995 وصدور موافقة العراق وتوقيعه على مذكرة التفاهم فيما عرف بـ "النفط مقابل الغذاء". ان عائدات النفط والغاز قد تتعرض الى مخاطر اكبر عند حصول المنازعات عندما تكون عوائد الصادرات ايرادات مالية لشركة تجارية.

2. القانون نقل اصول الشركات المنضوية في شركة النفط الوطنية وأعطى للشركة والشركات المنضوية الحق في تملك ما تحتاجه من العقارات العائدة للدولة بدون بدل (المادة 17) وهذه صلاحيات مطلقة وغريبة.

3. القانون منح الشركة صلاحيات في غير اختصاصها مثل الاستثمار في الاعمار وفي تنمية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي وهذه جميعها من اختصاصات وزارات اخرى. المادة (18) تضمنت منح الشركة الحق في انشاء مجمعات سكنية للموظفين وتوزيع الاراضي والعقارات على العاملين وهذا في الحقيقة اضافة الى كونه ليس من اختصاص الشركة فهو يعد بمثابة تجاوز على حقوق المواطنين من غير الموظفين وينبغي على الدولة ان تتخلى عن هذه الطرائق العجائبية التي يتفرد فيها العراق وكأن موارد الدولة مخصصة فقط لموظفي الدولة وهو يخالف مبدأ المساواة بين المواطنين التي يتحدث عنها الدستور. والفقرة ثالثا من المادة (18) تأتي على شيء مماثل يتعارض مع التنمية المتوازنة التي يجب ان تعتمدها الدولة بتخصيص صندوق للإعمار لمحافظات معينة دون اخرى .

4. المادة (12)/ثالثا (1) تقول: تؤول نسبة لا تتجاوز 90% من ارباح الشركة الى خزينة الدولة وهنا اود ان أبين الاتي: ان كلمة (لا تتجاوز) تعني ان الحد الاعلى هو 90% وقد تكون النسبة اقل من ذلك. وفي حقيقة الأمر هي اقل من ذلك. فالمادة (11) تتحدث أيضا عن استقطاعات ربحية مضافة الى الكلف، أي ان هناك نسبتين من الارباح تتحكم بها الشركة اضافة الى الاحتياطيات التي خصص لها (صندوق). ومن المعروف ان نسبة عالية من الايرادات او الموازنة تذهب الى الانفاق التشغيلي وهي نفقات تكاد تكون ثابتة لذلك فأن 10% من الارباح تتصرف بها الشركة ستستقطع من الموازنة الاستثمارية التي هي في الاساس ضئيلة وذلك ما يضعف النمو الاقتصادي ويعزز النظام الريعي للدولة.

من جهة اخرى لو افترضنا ان العوائد السنوية كانت بحدود 80 مليار دولار وان كلف الانتاج بحدود 20 مليار دولار فإن

ما ستستقطعه الشركة هو 6 مليار دولار سنويا من الارباح المتحققة وهذا مبلغ كبير تتم بعثرته تحت عناوين زائفة ويمكن لهذا المبلغ ان يوظف في الخطة الاستثمارية للدولة بشكل فعال ومنتج يؤدي الى التنمية الشاملة.

وايضا حول المادة رقم (12) أود ان اشير ايضا الى عدد من الملاحظات بالنسبة لمسألة تشكيل الصناديق والتصرف بأموالها، انه يعتبر مخالفة لنصوص القوانين التي هي من اختصاص الحكومة. فلقد اعطى القانون علوية للشركة على الدولة، والاحتياطي المستقطع سيكون أكبر من رأس مال الشركة وهي مفارقة مع ملاحظة ان القانون لم يأتِ على كيفية تسديد رأس مال الشركة للدولة .ولو افترضنا ان عائدات الصناديق متساوية فأن صندوق المواطن لن يحل او يغير من مشكلة الفقر وستكون حصة الفرد 3-2 دولار شهريا في احسن الاحوال. ان هذا الصندوق يراد به مغازلة مشاعر البسطاء من الناس للحصول على موافقتهم ودعمهم للقانون وفي الحقيقة هو بعثرة للأموال إضافة الى ان القانون يتعارض مع الدستور بشأن التفريق بين العراقيين على اساس اقامتهم.

أما صندوق الاجيال فهو ليس سوى تقليد لما قامت به بعض الدول وليس هناك تجربة في العالم تعزز اهمية هذا الموضوع. ما الذي تستفيد منه الاجيال القادمة اذا قدمنا لها بلدا فقيرا متخلفا في الخدمات والبنى التحتية؟ إضافة الى ان القانون لم يتحدث عن الطريقة التي سيتم بها استثمار اموال الصندوق، مع التأكيد على ان ذلك كله ليس من اختصاص الشركة.

بالنسبة لصندوق الاعمار تذهب الاموال الى مشاريع اعمار في المحافظات النفطية مما يخالف الدستور بشأن التوزيع العادل للثروة. اضافة الى ان موضوع الاعمار والاستثمار ليس من اختصاص الشركة مما يعرض المبالغ المخصصة الى البعثرة وأشكال الفساد المعروفة.

ان المادة (12) تتحدث عمّا يشبه باستيلاء الشركة على ايرادات العراق المالية من النفط والغاز المصدر والتصرف بهذه الاموال نيابة عن الحكومة المنتخبة وبعثرة الاموال في صناديق وتوزيعها واستخدامها بما يتعارض والنصوص الدستورية فإن هذه المادة تعتبر من اخطر مواد القانون فقد ورد في ثالثا (جـ) ما يلي: اسهم العراقيين المقيمين في الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم التي تمتنع عن تسليم عائدات النفط والغاز المنتج الى الشركة تحرم من الارباح ويضاف استحقاقها الى باقي المساهمين (والمقصود بذلك اسهم صندوق المواطن). ان هذه الفقرة تؤسس غطاءً قانونياً لسلطات الاقليم والمحافظات للامتناع عن تسليم عائدات النفط والغاز. ويعني ذلك قيام هذه الجهات بالتصدير دون موافقة الدولة وليس عبر شركة (سومو)، ومن شأن الاستقلال المالي ان يؤدي الى تفكيك العراق. لقد كانت هذه المشكلة تمثل جوهر الخلاف مع اقليم كردستان وما زالت قائمة والحكومة الاتحادية لا تعترف للإقليم بعقود المشاركة المجحفة التي وقعتها حكومة الاقليم مع الشركات وهي السبب الرئيسي في عدم صدور قانون النفط والغاز لغاية الوقت الحاضر.

ان هذه الفقرة ثالثاً (جـ) مثيرة للضحك حين

تتحدث عن امكانية الاقاليم والمحافظات الامتناع عن تسليم عشرات المليارات من الدولار مقابل التهديد بقطع أسهم المواطنين البالغة قيمتها 3-2 دولار وهي في نفس الوقت فقرة ماكرة بكل ما تعنيه الكلمة لأنها اضافة الى مخالفتها للدستور في العديد من فقراته فهي محاولة لتفتيت العراق لأنها تمس احد مقومات وحدة كيانه التاريخي.

ان هذه الفقرة وحدها كافية لتضع القوى الوطنية وأبناء الشعب العراقي كافة امام مسؤولياتهم التاريخية في الوقوف بوجه هذا المشروع الخطر الذي يقدم لنا تحت عناوين براقة.

واختتم د. أحمد ابراهيم حديثه قائلا انه يمكن في هذه الجلسة مناقشة جميع الفقرات واؤكد على كلمة (جميع) فليس هناك نص واحد في القانون ليس فيه اشكالية اما تتعارض مع الدستور او مع القوانين السائدة او مع الاختصاصات الحصرية للوزارات المختلفة.

الخبير النفطي إحسان العطار

وبعد ذلك جاء دور الخبير النفطي الدكتور (احسان العطار) الذي بدأ مداخلته قائلا:

الحالة الوحيدة الشبيهة بمسالة الصناديق المذكورة في المادة رقم (13) من القانون والتي اعرفها هي ما قام بها الرئيس الراحل القذافي عندما وزع في احدى السنوات اموال النفط على الشعب الليبي. وكانت المبالغ قليلة جدا بحيث الغيت الفكرة في العام التالي. وهنا لا بد ان نتعلم من تجارب الآخرين.

من ناحية اخرى اتفق مع ما ذكره الاستاذ (عدنان الجنابي) بضرورة خروج شركة النفط الوطنية عن وزارة النفط. ولكن ما الضمان ان الشركة سوف تنجح ولن تفشل كما فشلت الوزارة؟

لذلك يجب دراسة اسباب فشل الوزارة لتجنبها. من اسباب فشل الوزارة هو وجود مكتب المفتش العام الذي ادى الى شل عمل الوزارة. في الولايات المتحدة الأمريكية مكتب المفتش العام معني بالفساد المالي، لكن عندنا يتدخل المكتب بكل صغيرة وكبيرة، وهو صاحب القرار الفعلي، عندها سيكون هناك خوف يسيطر على العاملين، ويؤدي لعدم وجود انتاج. ان التحقيقات التي يجريها مكتب المفتش العام تجري بسرية، وبعيدا عن دور الادارات التي يجب ان تمارس الرقابة. ارى ضرورة اعادة قراءة الامر 57 الخاص بتشكيل مكتب المفتش العام بشكل صحيح، وإلا ستفشل هذه الشركة ايضا.

المحامي سجاد سالم حسين

بعد ذلك قدم المحامي (سجاد سالم حسين) ملخصا عن ورقته المقدمة للطاولة. حيث اكد انه ضد القانون ومع فكرة المؤسسة العامة، التي لم تأخذ نصيبها في التطبيق القانوني. وأشار الى الاستثناءات القانونية من 6 قوانين، ومنح مجلس ادارة الشركة اصدار تعليمات بدلا منها. وطالب بإخضاع العقود النفطية الى قانون وليس الى تعليمات. وكذلك خلو مجلس الادارة من ممثلي العاملين. **(نص مساهمة الاستاذ سجاد سالم حسين في القسم الثاني من هذا الملف)**.

الحقوقي علي حسين جابر

اما الحقوقي (علي حسين جابر) فقدم عرضا مكثفا عن نص مداخلته المكتوبة، والتي ركز فيها على الجوانب القانونية، مثلا: ان قانون الشركة يمثل خرقاً دستورياً، وخصوصا بشان القضايا السيادية. وأشار الى ان الشركة لا

تتمتع بالحماية السيادية المطلوبة، لذا طالب بربطها بمجلس النواب. وذكر بالإشكاليات التي صاحبت عقود التراخيص، وضرورة تجاوزها. وان قانون الشركة قفز على الهيئة العامة للنفط غير المشكلة. والقانون لا يعالج مشكلة منح الشركة صلاحيات السلطة الاتحادية. وان ربط الشركة بمجلس الوزراء لا يمنحها حق التصرف بالموارد المالية. **(نص مساهمة الاستاذ علي حسين جابر في القسم الثاني من هذا الملف)**

الدكتور ناطق اسماعيل الجنابي/كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

اما الدكتور ناطق اسماعيل الجنابي فأشار في مداخلته الى ان الاساتذة المتحدثين تطرقوا للموضوع من وجهة نظر فنية، اما هو فأكد على أنه يود مناقشة الموضوع من الناحية الاجرائية. وأضاف: كل الآراء محترمة ومقدرة ومبجلة. هناك رأي واحد يختلف تماما

للأستاذ (فلاح الخواجة) يرفض تأسيس شركة النفط الوطنية. أما الرأيان الآخران فيتفقان على ضرورة اعادة تأسيس الشركة عموما، لكنهما يختلفان مع بعض فقرات القانون وحول بعض الصياغات. وهنا اجد نفسي اتفق مع ما ذهب إليه (د. ابراهيم بحر العلوم) فيما يخص امكانية اجراء التعديلات على القوانين. فهكذا تكون المسالة في سياقات عمل الدول، فعند تنفيذ القوانين تظهر بعض العقبات والظروف التي تستدعي القيام بتعديل هذه الفقرة او تلك من القانون. ودون ان اطيل عليكم سادتي، انا مع اعادة تأسيس (شركة النفط الوطنية) لأنها تمنح ديناميكية ومساحة اوسع للحركة للبلد في مجالات سياسته النفطية والاقتصادية، واعتقد ان العراقيين سيتلمسون النتائج والمكاسب خلال مدة، نعم هذا غير مضمون خلال سنة او سنتين ولكن ربما خلال السنة الثالثة او الرابعة سنلاحظ تغيرا في اداء السياسة النفطية ومردودها الاقتصادي.

الدكتور جاسم محمد الجنابي/ استاذ اقتصاد – جامعة بغداد

بعد ذلك تحدث الدكتور (جاسم محمد الجنابي) مشيرا الى انه سيتحدث من وجهة نظر اقتصادية وإدارية، كمحاولة في معرفة ان اسلوب ادارة الشركات يختلف عن اسلوب ادارة البيروقراطيات التي تعتمد اسلوب الادارة العامة. فعندما نضع مالا تحت تصرف شركة غير ما نضعه تحت تصرف ادارة مؤسسة عامة، فأسلوب الشركات ربحي واضح.

وأضاف: نعم ان هذا القانون يحتاج الى اعادة نظر في بعض التفاصيل، لكن اقرار قانون شركة النفط الوطنية خطوة مهمة للخلاص من الدولة الريعية ومن البيروقراطية الممسكة بالريع، وذلك كي نصل لأصحاب الريع الحقيقيين وللوصول معا للدولة الجبائية.

نحن بحاجة الى رؤية مستقبلية في التشريع فبالتأكيد وبعد فترة لن تبقى هذه الشركة وحدها الممول للموازنة العامة.

بل ان ارباحها يجب أن تذهب الى صندوق مستقبلي كما في تجربة النرويج.
كما تعرفون اساتذتي اننا دولة تعتمد على اقتصاد السوق، وهذا مثبت في الدستور، ولذلك علينا ان نبعد عن اقتصادنا من الريع ونمول اقتصادنا وموازنتنا من الجباية فنحن بحاجة الى جباية قدر عجز الموازنة.

الخبير النفطي الاستاذ (قحطان العنبكي)

تحدث بعد ذلك الخبير النفطي الاستاذ (قحطان العنبكي) قائلا: بالنسبة لي سأركز على بعض النقاط في القانون والتي ارى انها ستسبب احراجات. مثلا المادة رقم (2) التأسيسية تقول: " ولها فتح فروع في المحافظات المنتجة"، اين الاقليم هنا؟ هل محافظات الاقليم جزء من المحافظات المذكورة في نص المادة؟ الإشكالات مع الاقليم حول النفط ومبيعاته مستمرة لذلك هذه المادة بحاجة الى تدقيق.
في الماد (4) من القانون والتي تتعلق بوسائل الشركة في تحقيق اهدافها، النقطة الرابعة منها حول إدارة عقود الخدمة التي تم ابرامها في جولات التراخيص في الاستكشاف والتطوير والإنتاج. فهل هذا يشمل عقود الشراكة التي ابرمها الاقليم؟
ذكرت المادة (7) الفقرة أولا، انه يتم اختيار ثلاثة من مجالس إدارة الشركات المملوكة لشركة النفط الوطنية في مجلس إدارتها، على ان يكون رئيس مجلس إدارة شركة نفط البصرة وشركة تسويق النفط الوطنية من بينهم، ويتم اختيار العضو الثالث من بين الشركات الاستخراجية المملوكة وحسب حجم الإنتاج ....الخ. وبذلك يكون عضو واحد دورياً من باقي الشركات فكيف يحدث هذا؟ كي تقدم الشركة خططها يجب ان تكون المكامن جزءاً منها، والاستخراج ايضا. بالإضافة الى أن هذه الشركة ليست مشغل مصفى او وحدة تشغيلية في داخل شركة نفط الجنوب او شركة نفط الشمال، وبذلك لا نجد اي مخططين في مجلس ادارة هذه الشركة. وأيضا ما هو دور وكيل وزير الثروات الطبيعية في مجلس ادارة الشركة؟ اذا كان الاقليم ليس داخلا ضمن نشاط الشركة فما هو سبب وجوده.
من جهة اخرى لم تذكر العديد من الشركات المهمة ضمن تشكيلات شركة النفط ومنها: شركات نفط الاقليم، بعض الدوائر المركزية في الوزارة مثل العقود والتراخيص ودائرة المكامن.
بالنسبة للمادة (12) اولا من القانون التي تنص على ما يلي: "تستقطع الشركة مبلغا يغطي جميع الكلف الاستثمارية والتشغيلية ولا يقل عن معدل الكلفة في جميع الحقول المستثمرة، عن كل برميل من النفط الخام والغاز المنتج، مضافا اليه نسبة معينة من

الربح، يتم تحديد ذلك بالاتفاق بين الشركة ووزارات المالية والنفط والتخطيط، ويصادق عليه مجلس الوزراء، وتتم مراجعته كل ثلاث سنوات، ويستقطع مباشرة من حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي عن عوائد النفط والغاز. فكيف يتم تحديد هذه الكلف ومن قبل وزارات وكل ثلاث سنوات وفي نفس الوقت يجب ان تكون الشركة تنافسية؟

واخيرا، ارى ضرورة وضع اموال الشركة في صندوق تحت رعاية الدولة تحاسب عليه بدلا من توزيع المبالغ على المواطنين وهي قليلة ولا تغطي تكاليف المعيشة، علما ان البلد بحاجة الى هذه الاموال لأغراض الاستثمار في هذا الوقت. وهذا الصندوق يجب ان يكون فيه ممثلون من كافة الوزارات وليس من وزارة واحدة فقط.

الاستاذ رائد فهمي

وكان اخر المتداخلين الاستاذ (رائد فهمي) سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، والذي أشار الى أن هذا القانون الذي اثار الكثير من الجدل كيف سنتعامل معه؟ السؤال لماذا آثار هذا الكم من الجدل؟ انا اعتقد ان القانون نشر نفسه على مساحة كبيرة جدا وحتى قبل هذا القانون كان الحديث عن القطاع النفطي وإدارته وشركة النفط الوطنية يبحث في هذا الاطار وما هي الصيغة الامثل لإدارة القطاع النفطي والاستخراج؟ هنا القانون مسح مساحة وفتحها على ادارة الاموال والثروة النفطية وتوزيعها وهذا موضوع آخر كليا له مشاكله الخاصة واجتهاداته الخاصة وله تصوراته الخاصة.

ولاحظنا في مداخلات اليوم أن قسما منها تناول قطاع الادارة النفطية، وظهرت آراء تشكك في جدوى وجود شركة نفط. نحن من الذين ندعو الى تشريع قانون تأسيس، أو إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية، لأن هناك قناعة من قبل نفطيين كثيرين انها كإطار مفيد لتحسين ادارة عملية إنتاج النفط، أما مسألة توزيع الثروات النفطية، فهذه تمثل موضوعا آخر، وفيه الكثير من القضايا الفكرية والسياسية، فالسؤال الاول إذن الذي انطرح وما تفضل به (د. ابراهيم بحر العلوم) يشير الى أن هذا القانون بصيغته الحالية لابد ان يخضع بالنتيجة الى تعديل. فقد اثيرت بشأنه ملاحظات جدية وتفصيلية دقيقة تناولت العديد من مواده، لا سيما تلك التي يمكن أن تفتح الطريق للخصخصة في القطاع النفطي الاستخراجي. القانون خطوة جيدة، ولكن اعتقد ان المحصلة الموضوعية لما تم تأشيره من ملاحظات بخصوصه

تشير إلى أنه يجب ان يصار الى إدخال تعديلات عليه.

اثيرت قضايا مهمة بشأن المادة (13)، ونتساءل هل من الضروري ان هذه تعالج أو تدرج مضامين هذه المادة ضمن هذا القانون؟ ام يمكن معالجتها في مشاريع قوانين أخرى، لأنها تتناول موضوعا آخر؟، وذلك لكي نميز بين مسألتي إدارة عملية الإنتاج النفطي وطريقة توزيع الثروة والعوائد النفطية. فطالما بقي هذا الدمج فإن الاشكاليات التي اثيرت سوف تظل قائمة.

وأرى أنه من الصعب ان تختزل كل القضايا المتعلقة بتوزيع الثروة النفطية، وربما لاحقا بإدارتها بما فيها موضوع الصناديق، بمادة واحدة وبضع فقرات في هذا القانون. لذلك اعتقد ان شركة النفط الوطنية ضرورية والثغرات ومواطن الخلل التي جرى تشخيصها تحتاج الى معالجة وإيجاد سبل تجاوزها، ولكن يبدو لي ان هذه المساحة التي اعطيت لهذا القانون كبيرة جدا، وربما كما ذكر بعض الأخوة، قد تتقاطع بعض مواده مع فقرات دستورية أخرى ومع قوانين نافذة أخرى.

في القضايا الرئيسية الموجودة حول موضوع الاقليم وغير متناولة اعتقد هذه جوهرية ولا يمكن القفز عليها ويبدو لي ان قسما من المواد تعلق بمشاكل تفصيلية كانت من ضمنها عدم تسديد واردات الاقليم او المحافظة، واكتفى القانون بحرمان تلك المحافظة من حصتها عند توزيع النسبة المخصصة للمواطنين في الأرباح، ولكن إذا امتنعت البصرة عن تسليم عائدات النفط المستخرج والمباع في المحافظة، فكيف سيتم التعامل معها؟ اذن توجد اشكالية في هذا الامر.

وفيما يتعلق الأمر بموضوعة الريع، فإن القضاء على الإشكاليات التي يثيرها الريع النفطي لا يتم عبر مجرد توزيع الاموال مباشرة على المواطنين، فالريع النفطي وبشكل عام يؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال جملة من الآليات والديناميكيات منها على الاسعار النسبية للمواد والأشياء القابلة للمتاجرة في الأسواق الخارجية ولتلك التي لا يمكن تصديرها أو استيرادها، كالأراضي مثلاً، كما يؤثر على سعر صرف العملة المحلية ويرفع من قيمتها مقابل العملات الأخرى مما يرفع من سعر المنتج الوطني مقابل المنتج المستورد، الأمر الذي يقود إلى انحسار القطاعات الانتاجية لصالح السلع المستوردة وزيادة النزعة الاستهلاكية، وغيرها من الآثار التي تؤثر بمجموعها على توجيه وتوزيع الموارد، بعيدا عن القطاعات الإنتاجية، وقد اطلق على هذه التأثيرات السلبية للريع في الفكر الاقتصادي بـ ''المرض الهولندي''، وتطرح النظرية الاقتصادية مجموعة من الاجراءات في السياسة المالية وفي السياسة النقدية لمعالجة هذه الآثار وتقع مسؤولية أساسية على البنك المركزي، بصفته الجهة المسؤولة عن ادارة السياسة النقدية، في ايجاد الطرق السليمة للتعامل مع تدفقات العملة الصعبة الناجمة عن بيع النفط لتحييد آثارها السلبية على سعر الصرف وعلى الأسعار عموما.

الجانب الآخر السياسي او الاقتصادي السياسي يتمثل في ان الريع النفطي تستلمه الحكومة ويوفر لها إمكانية استخدامه وتوظيفه لتعزيز سلطتها وإضفاء الشرعية عليها كما يمكن أن تستخدمه الدول التي تفتقر إلى الديمقراطية لزيادة الاستبداد السياسي وإعاقة نشوء الديمقراطية وتطور وترسخ مؤسساتها، لذلك يتم طرح ضرورة اخراج الريع النفطي من سيطرة الحكومة وربطه بالدولة. في هذا السياق يقترح البعض ان تذهب الى البرلمان، ولأجل معالجة القضيتين، أي الآثار الاقتصادية والسياسية السلبية للريع، تطرح فكرة ان تذهب الاموال التي ترد من النفط الى صناديق سيادية. وهذه الصناديق السيادية:

اولا تعمل - اضافة الى سياسة نقدية مناسبة - على تنظيم تدفق الريع النفطي بالعملات الصعبة على الاقتصاد الوطني وعدم خلق ارتباكات اقتصادية.

ثانيا، ان ريع النفط من المفروض ان يذهب الى الاستثمار من خلال ذهاب الريع الى الصناديق.

ثالثا، فيما يتعلق الأمر بصندوق الأجيال القادمة كما في الكويت حيث يتم وضع جزء من عوائد النفط في صناديق تخصص أموالها للأجيال القادمة، ويتم توظيف هذه الأموال في استثمارات مالية في الاغلب. وتتعرض هذه الأموال إلى مخاطر كما حدث في ازمة عام 2008 وما ترتب عليها من انخفاض في اسعار الاسهم، تسبب في خسائر كبيرة.

في العراق حيث عدد السكان اكبر بكثير، فإن حقوق الأجيال القادمة يمكن ضمانها عبر الاستثمار في البنى التحتية، وهي علميا تخدم الاجيال القادمة. لذلك قضية الاجيال القادمة في العراق وتحويلها الى صناديق واستخدامها في استثمارات مادية ليس نفس المنطق الذي يسري على الكويت والامارات والبلدان الصغيرة. وبالتالي فإن خدمة الاجيال القادمة تأتي من حسن توظيف الاموال بشكل جدي للبنى التحتية التي تخدم الاجيال الحالية والاجيال القادمة، ووفق هذا المنطق فإن توزيع الاموال النقدية المباشرة كما ينص عليه القانون لا يشكل معالجة حقيقية وشاملة للريع النفطي.

وفي نهاية اعمال الطاولة قدم الدكتور (صبحي الجميلي) باسم هيئة تحرير مجلة (الثقافة الجديدة) الشكر للحضور ولإبداء الملاحظات والآراء والمقترحات. وأكد ايضا على اهمية وضرورة تشريع القوانين التي تضمن استثمار الموارد النفطية على النحو الامثل، وبناء القدرات الضرورية بهدف تشجيع الاستثمار الوطني المباشر للثروة النفطية والغازية.

وأشار الى ان المناقشات شخصت العديد من الثغرات والنواقص في هذا القانون، والى وجود امكانية لإجراء التعديلات عليه. كما أكد على اهمية تشريع قانون النفط والغاز، وقانون خاص بالغاز، وآخر للمصافي والصناعة النفطية.

وفي الختام تتقدم هيئة التحرير بالشكر للخبير النفطي المتقاعد الاستاذ (فائق الدباس) على ما بذله من جهود في انجاح اعمال هذه الطاولة.

القسم الثاني: مجموعة مقالات حول قانون شركة النفط الوطنية

إضافة الى المناقشات التي تضمنها القسم الاول من هذا الملف فقد كان بعض المشاركين قد أعد مقالات تفصيلية خصيصا للطاولة التي نضمتها مجلة (الثقافة الجديدة)، عرضوا فيها وجهات نظرهم بشأن القانون المذكور، ندرجها هنا تعميما للفائدة، وبهدف اثارة النقاش. وتؤكد هيئة التحرير ان ابواب المجلة ستبقى مفتوحة لمناقشة هذه القانون الذي اثار اقراره الكثير من السجالات والجدل المتناقض بما احتواه من ثغرات ونواقص.

قانون شركة النفط الوطنية - خطوة للخلاص من سلبيات الدولة الريعية

عدنان الجنابي

لربما كان كارل ماركس أول من لفت النظر إلى ما أسماه "الرأسمالية الريعية". وكان يقصد ظاهرة اقتصادية - اجتماعية، يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصاديا. ودخلها لا يتأتى من إنتاج البضائع والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الريع، مثل الأراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات. وفي علم الاجتماع يستعمل التعبير للاستدلال على الطبقات الطفيلية غير المنتجة.

وحسب علمنا، فإن أول من ربط بين مفهوم الريع بالدولة تحت مسمى الدولة الريعية (Rentier State) هو حسين مهدوي في بحثه الموسوم "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية – حال إيران" والذي نشر عام 1970.

وشخص مهدوي طبيعة الدولة الريعية في أنها الدولة التي تعتمد بالدرجة الأولى على دخل ريعي يأتي من مادة اولية (النفط). والدولة بهذه الحالة تعتمد على دخل مستديم يأتي من الخارج. وهذه الوضعية تتجسد في الدول النفطية النامية والتي لا يشارك الاقتصاد المحلي فيها بشيء يذكر في إنتاج النفط أو تصنيعه.

ومن صفات الدولة الريعية عند حسين مهدوي الميل إلى التضخيم في حجم الدولة وحجم القوات الأمنية والمسلحة والميل إلى الدكتاتورية.

وقد طور حازم ببلاوي هذا المفهوم وشخص أربع خصائص رئيسية تشترك فيها الدول الريعية في العالم العربي:

1- الدخل الريعي هو الدخل السائد في الاقتصاد.

2- يتأتى الريع من الخارج بحيث لا يحتاج الاقتصاد المحلي إلى قطاع إنتاجي قوي.

3- تشكل الأيدي العاملة المشغلة في تحقيق الريع نسبة قليلة من مجموع القوى العاملة.

4- تكون الدولة (الحكومة) هي المتلقي الرئيسي للريع الخارجي.

ومن الصفات الملازمة للدولة الريعية أن تكون الدولة هي المشغل الرئيسي للناس، ما يجعلها بيروقراطية متضخمة وغير كفوءة. وفي مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط. وبالتالي لا يكون هناك دافع للتطور نحو الديمقراطية. لم تظهر الديمقراطية التمثيلية (representative democracy) دفعة واحدة ناضجة بتجلياتها وشموليتها التي نشاهدها اليوم في الدول التي ترسخت فيها الديمقراطية الغربية، كما أن الديمقراطية المثالية غير سهلة المنال حتى اليوم. فلا تزال بعض الديمقراطيات تحرم فئات مهمة، مثل النساء أو الأقليات، وبعض الحقوق والامتيازات في المشاركة بإدارة الدولة.

ولكن، وحتى الدكتاتوريات الإقطاعية في القرون الوسطى، وفي الإمبراطوريات العربية والإسلامية، كان هناك نوع من التعايش بين الحاكم والمحكوم. فالحاكم يحتاج إلى قبول المحكوم بدفع الخراج، أو الأتاوة، أو الضريبة، لكي يستطيع الصرف على إدارة الدولة وجيوشها وخدماتها.

الدكتاتورية ملازمة للدولة الريعية

تعتبر المكسيك وفنزويلا من أعرق الدول النفطية منذ نهايات القرن التاسع عشر. ولعبت الإيرادات النفطية المتأتية من الخارج دوراً هاماً في تغذية الميل نحو الدكتاتورية في كل منهما. إلا أن الدخل الريعي القادم من الخارج لم يكن هو المهيمن على الاقتصاد المكسيكي. فنرى في هذا البلدان التقلب بين الديمقراطية والدكتاتورية يتزامن مع زيادة أو نقصان حصة النفط في صادرات المكسيك تبعاً لتقلبات الإنتاج من خلال القرن الماضي. وبالعكس، فإن الدخل الريعي بقي مسيطراً على الإقتصاد الفنزويلي، ما جعلها حتى اليوم تميل للدكتاتورية. ودفع تضخم الدولة وفسادها المحتوم ببابلو بيريز الفونسو، المهندس المؤسس لمنظمة أوبك إلى القول "سيجلب النفط علينا الخراب". وهكذا نجد فنزويلا اليوم من أكثر دول أمريكا اللاتينية تخلفاً واضطرابا رغم ثروتها الهائلة.

في دول العالم الثالث النفطية، عندما يدخل الريع الخارجي في جيب حاكم بلد فقير في كل شيء يميل الحاكم إلى شراء الناس بالفلوس بعد أن يبقي في خزائنه الشيء الكثير. ويتعطل الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي لسهولة سد جوع المجتمع الاستهلاكي بالاستيراد. فليس من مصلحة الحاكم ظهور طبقات صناعية وزراعية ذات نفوذ مستقل تصبح منافسة له. وتميل الدولة الريعية الى إتباع النمط الاشتراكي المشوه (رأسمالية الدولة) وتقيم مشاريع وهمية او عديمة الجدوى الاقتصادية. والأمثلة كثيرة في جميع الدول الريعية. والعراق كان ولا يزال يزخر بهذا النموذج الفاسد من الاستثمار الحكومي الفاشل.

حصة البترول في صادرات بعض الدول النامية

أكثر من ٨٠%	حوالي ٥٠%	أقل من ٢٠%
الجزائر نايجيريا قطر (مع الغاز) ليبيا السعودية الكويت العراق إيران أنغولا كازاخستان الإمارات	اليمن السودان (قبل التقسيم) سوريا (قبل الحرب الاهلية)	المكسيك ماليزيا أندونيسيا (مستورد)

عند النظر إلى تصنيف الدول حسب اعتمادها على العوائد المتأتية من صادرات النفط، نلاحظ أن الدول النامية المصدرة للنفط تنقسم إلى قسمين. فالدخل الريعي المتأتي من الخارج، يؤدي إلى اعتماد الحاكم على المال لتصفية منافسيه من الطبقات الوسطى ويجعل البلد خاليا من الأنشطة الصناعية أو الزراعية عدا المدعومة داخلياً والمعتمدة على إعانات الدولة.

ومن أهم الاستنتاجات الواضحة في التصنيف، أن الدول التي تعتمد على صادرات النفط تميل بدون استثناء إلى الابتعاد عن الديمقراطية، كما أنها دول فاشلة كنماذج للتنمية رغم ارتفاع عائداتها بالعملة الأجنبية. وكان الاقتصاديون في السابق يعتقدون أن عدم توفر العملة الأجنبية كان من أهم عوامل التخلف الاقتصادي في العالم الثالث. إلا أن تجربة النصف الثاني من القرن العشرين أثبتت أن الدولة التي تمتلك الحصة الأكبر من العملات الأجنبية هي الأكثر فشلاً في التنمية. وبرزت نماذج تنموية ناجحة مثل ماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ (وحتى دبي) لم تعتمد في البداية على وفرات داخلية للعملة الأجنبية (الصعبة). ودخلت الصين والهند كنماذج تعتمد على الانفتاح واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر (D.F.I.) كمحرك للتنمية وتطوير الصادرات المتنوعة كنموذج تنموي ناجح.

أما الدول الريعية النفطية، فإنها جميعاً تعاني من البطالة وانعدام الاستقرار، والتخلف الاقتصادي أحياناً، كما تميل إلى الدكتاتورية.

تفقد الدولة الريعية القدرة على تأسيس نموذج تنموي ناجح، وتميل إلى الفساد وانعدام الكفاءة في إدارة الاقتصاد أحادي الجانب المعتمد على ريع النفط والمتمثل برأسمالية الدولة. يستطيع الحاكم الاستمرار بالحكم من خلال أداتين تتوفران له من الريع الخارجي الذي وهبته له السماء وهما:

1- التوسيع في الأجهزة الأمنية والعسكرية

(القمعية) لتشغيل الناس من جهة وقمع المعارضة من جهة أخرى.
2- شراء الذمم والولاءات بإعطاء المكرمات والاستجابة إلى التذمر الشعبي بزيادة الأجور والرواتب وتوسيع الهبات (تقاعد، مخصصات شهداء، معونات فقراء، هبات إلى شيوخ العشائر، وسياسيين، بل حتى المفصولين من الخدمة المدنية إلخ..).
وعندما يصل الحاكم الى هذه الدرجة من التسلط، ينزلق مع النموذج التنموي الفاشل إلى الدكتاتورية. وهي متلازمة لا تنكسر بسهولة: الدخل الريعي الخارجي الذي يغري الحاكم بأنه يملك المحكوم، ويمنع قيام نموذج تنموي ناجح، وإنعدام التنمية الإقتصادية والبشرية الذي يؤدي إلى توسيع الأجهزة القمعية. وتتحول الجيوش من الدفاع عن الوطن إلى أدوات قمعية داخلية وأحياناً إلى أدوات لخوض مغامرات خارجية مميتة. وهذا ما فعله الشاه بإيران، ويتكرر على يد الدولة القومية الوليدة في جمهورية إيران الإسلامية. وهذا ما فعله القذافي، وهذا كان طريق صدام حسين.

الدخل الأساس الشامل

من الناحية النظرية، يمكن تشخيص الأنماط التالية لتوزيع الثروة البترولية:
1- تحويل جميع واردات البترول (النفط والغاز) إلى كل المواطنين بالتساوي، ومن خلال مبدأ الدخل الأساسي الشامل (U.B.I).
2- توزيع نسبة متفاوتة من عوائد البترول على المواطنين مباشرة ويخصص المبلغ المتبقي للحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات.
3- تخصيص نسبة من الدخل لصندوق سيادي للاستثمار، وتوزع أرباح الصندوق على المواطنين بالتساوي.
4- تخصيص جميع الإيرادات للحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات كما يجري حاليا.
من الواضح أن النمط الرابع هو نمط فاشل يتسبب بكل مساوئ الدولة الريعية الدكتاتورية وفساد وانعدام العدالة في التوزيع. أما النمط الثالث فهو نمط تأتي عوائده بالأمد الطويل ويتفاوت حسب صعود وهبوط عوائد الاستثمارات، كما حصل في آلاسكا إثر الأزمة المالية عندما هبط دخل الفرد السنوي من أكثر من أربعة آلاف دولار إلى حوالي ثمانمئة دولار. وفي السنوات الأولى يكون حجم صندوق الاستثمار صغيراً وعوائده محدودة.
يصعب في ظروف العراق واقتصاده المعتمد كلياً على عوائد النفط أن تخصص جميع العوائد مباشرة الى المواطنين. فمدخولات الخزينة العامة من الموارد غير النفطية محدودة ولا يمكن الاعتماد عليها في المدى المنظور لتسيير أمور الحكومات المركزية والمحلية.
غير أن الدستور لا يمنع من فرض ضرائب اتحادية أو محلية على المواطنين وعلى دخلهم من عائدات النفط بالذات، بتشريعات مناسبة. ومن الممكن أن تفرض هذه التشريعات ضريبة بنسبة محددة بشكل دائم، أو أن تسمح التشريعات بوضع نسب تتغير في كل موازنة، ثم يعاد

النظر فيها سنوياً حسب الحاجة، سواءً بالنسبة للحكومة الإتحادية أو حكومات الأقاليم والمحافظات.

إن تحويل كافة ريع النفط إلى الحكومة الاتحادية يجعل مناقشة الموازنة السنوية عبارة عن صراع بين المصالح المحلية والخاصة والمزايدات الشعبوية، لإضافة أعباء متزايدة على الموازنة مما يتسبب في تضخيمها وزيادة العجز فيها.

والصراع على تقسيم الريع لهذه الأسباب ظاهرة تتكرر في كل الدول الريعية، خاصة تلك الحافلة بمنابر للصراع، مثل مجلس النواب العراقي والمجلس التشريعي للإقليم ومجالس المحافظات.

ولو عكسنا المعادلة وجعلنا الدخل يوزع على المواطنين بالتساوي ومن ثم يصار إلى فرض ضريبة عليهم سينقلب الصراع الشعبوي إلى الحد من حجم الضريبة، ومحاسبة السلطات التنفيذية على الحد من التبذير والتقليص من الإنفاق. وهي حالة صحيحة وإنجاز كبير في التحول بالدولة الريعية الى دولة الجباية. إنه الخلاص الأعظم.

تتفاوت برامج الدخل الأساسي الشامل Universal Basic Income في طريقة تصميمها وشموليتها. ثمة من يرى أن المبالغ المدفوعة يجب أن تكون كافية لسد الاحتياجات الأساسية، بحيث يستغني من يستلمها عن الحاجة للعمل لتوفير العيش الكريم. وهناك من يدعو إلى شمول البالغين فقط. وبعض الآليات ترى أن الدفعات يجب أن تكون شهرية ومتساوية.

كما تتفاوت النظم في طريقة تمويلها، وإن كانت تحل محل خدمات حالية أو تمول بضرائب جديدة، بالإضافة إلى الخدمات والدعم المادي. وان كانت المجتمعات الغنية قادرة على تمويل مثل هذه البرامج، فإن المجتمعات الفقيرة يصعب عليها توفير المال اللازم لبرامج شاملة بالحد الأدنى الذي يعالج حالة الفقر المدقع.

الخلاص من الدولة الريعية، وما يلازمها من دكتاتورية وفساد وخراب اقتصادي، لا يتم إلا بقلب معادلة الريع والعقد الاجتماعي الذي بني عليها – أي قلب المعادلة من أساسها. العقد الاجتماعي للدول المنتجة ودول الجباية هو أن الحاكم يحكم بتفويض من الشعب، وأساسه أن المحكوم يوافق على دفع الضرائب شريطة أن يقوم الحاكم بتوفير الأمن والخدمات. أما العقد الاجتماعي في الدولة الريعية فمفاده أن الحاكم يملك البلاد والعباد، ويتفضل على المحكوم بما يجود به من رعاية ورشوات مقابل سكوت المحكوم على ممارسات المالك الحاكم. وإن احتج المحكوم فليس له سوى الحرمان والتهجير والسجن والقتل أحياناً.

إن قلب معادلة الريع لا يتطلب إلغاء موارد النفط والغاز، وإنما تحويلها إلى ثروة للشعب. فكما جاء في المادة (111) من دستور جمهورية العراق "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات"، أي أن الدخل الأساسي للفرد العراقي سنوياً يعادل مجموع إيرادات النفط والغاز مقسومة على كل سكان العراق، ومن ثم تفرض عليها ضريبة لخزينة الدولة.

ولم تنجح أي من التشريعات التي صدرت

منذ اقرار الدستور في تنفيذ المادة (111) من الدستور رغم كثرة الدعوات لتوزيع جزء من عوائد النفط على المواطنين مباشرة.

شركة النفط الوطنية

كثرت المحاولات لإعادة استقلالية شركة النفط الوطنية العراقية بعد أن الحقت بوزارة النفط عام 1987. وكانت أول محاولة بهذا الإتجاه هو في عام 2004 إبان الحكومة المؤقتة، وتأخر التشريع بسبب الخلاف في حينه حول درجة استقلال الشركة عن وزارة النفط.

وجرت المحاولة الجدية الثانية عام 2012 من قبل لجنة النفط والطاقة، إلا أن مقترح القانون تأخر بسبب الخلاف حول قانون النفط والغاز، والذي لم يشرع لحد الآن.

عمل وزير النفط السابق عادل عبد المهدي على إعداد مشروع قانون الشركة مملوكة لكل الشعب العراقي بأسهم متساوية، وأن تكون الشركة مستقلة عن وزارة النفط. إلا أن هذا المشروع لم يصل إلى نهاياته بسبب استقالة الوزير عبد المهدي.

وصل إلى مجلس النواب مشروع قانون مبني على إلغاء قرار "مجلس قيادة الثورة" الذي الحق الشركة بوزارة النفط والعودة إلى قانون تأسيسها رقم (123) لسنة 1967. وجاء هذا المشروع من مجلس الوزراء مقتضبا، رغم تقديم الوزارة مشروعاً أكثر تفصيلاً ويأخذ بنظر الاعتبار تطورات الصناعة النفطية ومتطلبات قطاع النفط المستقبلية.

قامت لجنة النفط والطاقة بالتعاون مع وزارة النفط بتطوير مشروع قانون شركة النفط الوطنية وتشريعه بالشكل الحالي الذي تم التصويت عليه يوم 5 /3 /2018.

لم يدر كثيراً من الجدل حول مواد القانون بصيغته الحالية عند التصويت عليه في مجلس النواب سوى ما يتعلق بترصين المادة المتعلقة بجولات التراخيص، بإلزام الشركة "بمراجعة العقود المبرمة وتعديلها بما يضمن مصلحة الشعب العراقي" كما جرت محاولة من نواب البصرة لجعلها مقر مركز الشركة ولم توافق أكثرية أعضاء مجلس النواب على ذلك.

بعد صدور القانون علق الكثير من الخبراء على القانون.

كانت أكثر الإعتراضات تركزت على تفسير غير دقيق للمادة (13) ثالثاً، من القانون.

وتنص المادة (13) ثالثاً من قانون شركة النفط العراقية، على أن توزع أرباح الشركة لعدة جهات منها لخزينة الدولة حصة من أرباح الشركة لا تتجاوز 90% تفرض من خلال الموازنة الإتحادية.

وكان أحد المقترحات يسمح للخزينة أن تفرض ضريبة تصل إلى 100% من الأرباح. ولكن لجنة النفط والطاقة ارتأت أن لا يسمح لحصة خزينة الدولة أن تتجاوز 90% من الأرباح للسماح لفتح مجال للنوافذ التالية:

1- صندوق المواطن، وتوزع موجوداته على المواطنين المقيمين بالتساوي.

2- صندوق الاجيال، وهو صندوق سيادي أسوة بجميع الدول النفطية، وله أساس دستوري.

3- صندوق الإعمار، للمشاريع الإستراتيجية.

وفيما عدا الحساب الأول (صندوق المواطن) لم يتطرق القانون لطبيعة تلك الحسابات وكيفية إدارتها. وفي الغالب سيكون ذلك من خلال مجلس الوزراء أو بتشريعات خاصة.

إن أهم ما في القانون، عدا كونه يعيد استقلالية الشركة، هو ما يتعلق بإحياء نص المادة (111) من الدستور، بما يسمح بتوزيع نسبة من أرباح الشركة على المواطنين المقيمين في العراق باسهم متساوية غير قابلة للبيع أو للشراء وتسقط عند الوفاة. ولا ينص القانون على أن هذه الأسهم هي أسهم ملكية بل حصص نقدية توزع بموجب نظام يعده مجلس إدارة الشركة.

ويحرم القانون المواطنين المقيمين في الأقاليم والمحافظات التي لا تودع عائدات النفط فيها من أرباح الشركة المشاركة في صندوق المواطن.

وقد يدفع هذا الإجراء المقيمين في الإقليم إلى الضغط على حكومة الإقليم لتسليم عوائد النفط إلى المركز للمشاركة في حساب المواطن إذا كانت المبالغ الموزعة بموجبه تستحق الاهتمام.

فما هي المبالغ التي قد تودع في صندوق المواطن؟

إذا نجحت السلطة التنفيذية في الاستحواذ على جميع حصتها المسموح بها (اي 90%)، فإن الباقي لا يشكل مبلغاً ذا منفعة واضحة للمواطن. غير أن المتوقع أن ينقلب الصراع في مجلس النواب عند مناقشة موازنة عام 2019 لزيادة حصة صندوق المواطن. وهذا هو بيت القصيد من قلب موازين الدولة الريعية إلى دولة الجباية. فالمواطن سوف يضغط على تقليص ما يجبى من حصته لصالح خزينة الحكومة.

وبحساب بسيط، يمكن زيادة أرباح الشركة من خلال بيع النفط الخام للمصافي المحلية بالسعر العالمي مع خصم مبلغ بسيط يمكن الاعتماد فيه على قانون الاستثمار في المصافي لعام 2006 وتعديلاته بدلاً من تسليمه مجاناً كما هو الحال الآن. وهذا يضيف حوالي عشرة ترليونات دينار بالأسعار الحالية إلى أرباح الشركة، وبذلك يتم تعويم أسعار المنتجات النفطية التي لا يستفيد منها الفقير.

كما أن من الضروري إحالة الكهرباء إلى التمويل الذاتي من خلال الجباية الشاملة. ويضاف إلى ذلك تخصيصات البطاقة التموينية التي يشوبها الفساد.

وعلى هذا الأساس بالإمكان خفض حصة الخزينة إلى حوالي 70% من أرباح الشركة، دون المساس بحصة الرواتب وبعض الإلتزامات السيادية.

وبالإمكان من خلال زيادة الإنتاج أن تكون حصة المواطن الشهرية حوالي 50 ألف دينار وللعائلة مايقارب 250 ألف، دينار وهو فوق خط الفقر.

إن أرباح الشركة تزيد بزيادة الإنتاج، وتخفيض التكاليف. فالحسابات التي أسهم في جدولتها بعض الباحثين، لم تنتبه إلى أن حصة صندوق المواطن ستكون رهن الصراع بين إرادة المواطن في تقليص الضريبة على حصته وبين رغبة السلطة التنفيذية في الإستحواذ على كل الريع النفطي. وهنا يكمن الإنجاز غير المسبوق

في الدول الريعية، بتحويل دولة الريع إلى دولة الجباية وتفعيل المادة (111) من الدستور. وبقدر ما يحرص المواطن على تعظيم حصته، تتحول الدولة الريعية إلى دولة يستند العقد الاجتماعي فيها إلى قبول المواطن بالتنازل عن جزء من حصته إذا أوفت الدولة بتوفير الخدمات والأمان.

كما اعترض العديد من الخبراء على أن عائدات النفط تذهب إلى الشركة ومن ثم تفرض عليها ضريبة بموجب الموازنة. واعتبروا أن ذلك يخالف المادة (111) من الدستور باعتبار أن النفط والغاز ملك للشعب العراقي وليس للشركة.

أولاً: إن الشركة مملوكة للدولة بالكامل، وحالياً يمثل مجلس الوزراء ملكية الشعب، وبعد تطبيق القانون تصبح الشركة تمثل الشعب، وهي تابعة لمجلس الوزراء على كل حال. إن البنك المركزي العراقي يمثل الشعب في إدارة النقد، ويحتفظ باحتياطي الشعب ويديره بدون رقابة مباشرة، وهو مرتبط بمجلس النواب. وليس في ذلك إخلال بالدستور.

ثانياً: حتى لو كانت الشركة ليست مملوكة للشعب، فمنذ منتصف القرن الماضي استقر مفهوم السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية (permanent sovereignty over natural resources) بموجب قرارات الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية في لاهاي. فإن خزين النفط في باطن الأرض هو ملك لتلك الدولة ضمن سيادتها على حدودها الدولية.

وعقود المشاركة في الإنتاج (P.S.C.) لا تنقص من السيادة الدائمة للشعب والدولة، رغم أن الشركات المستثمرة تسجل في موازناتها حصتها من العائدات المرتقبة من الإنتاج المستقبلي.

أثار البعض إشكالاً في ارتباط الشركة بمجلس الوزراء وهذا موضع خلاف. إذ أن معظم الخبراء يرون ضرورة الفصل بين المشغلين (الشركات، وطنية كانت أم أجنبية) وبين ممثل سيادة الدولة والمسؤول عن تنظيم قطاع النفط والغاز (وزارة النفط).

لا يمكن القول أن أي قانون وضعي هو كامل بالمطلق. فكثير مما أثير حول القانون من قبل أشخاص لهم وزنهم ولا يمكن أن تكون كل آرائهم خاطئة. لقد اجتهد مشرعو قانون شركة النفط الوطنية ولهم الشكر الجزيل على اجتهادهم في تشريع أهم قانون لإعادة تنظيم أهم قطاع في الاقتصاد العراقي. فكما عدل قانون شركة النفط الوطنية رقم (123) لعام 1967 خمس مرات قبل أن تلحق الشركة بوزارة النفط عام 1987، فبالإمكان تعديل القانون الحالي على ضوء التطبيق العملي.

ملخص تقييم قانون شركة النفط الوطنية العراقية وأسس الطعن به لعدم دستوريته

احمد موسى جياد
استشارية التنمية والأبحاث/ العراق
النرويج
Email: mou-jiya@online.no

قبل الشروع في سرد منهجية ونتائج تقييم هذا القانون ارى من الضروري الاشارة الى امور ذات علاقة مباشرة بالموضوع:

1. صوت مجلس النواب بجلسته رقم 14 بتاريخ 5 اذار 2018 على القانون اعلاه. ولكنه ولغاية هذا اليوم لم يتم نشر الصيغة النهائية للقانون على الموقع الالكتروني للبرلمان بعد التصويت عليه وهذا امر غريب جدا حيث يتم عادة القيام بذلك مع ذكر نتائج التصويت. وان ما نشر في يوم 7 آذار ولحد اليوم هو نص ''القراءة الأولى قبل التصويت''.

2. لقد انتهت فترة الانتظار المحددة في الدستور وهي 15 يوما من تاريخ تصويت البرلمان على القانون ولم ينشر نص القانون في اي موقع رسمي في العراق برغم مصادقة رئيس الجمهورية عليه في 25 آذار وتم نشر القانون في جريدة الوقائع العراقية عدد 4486 في 9 نيسان 2018.

3. لقد استلمت ''النسخة النهائية'' من ثلاثة برلمانيين بعد يوم التصويت مباشرة وهي النسخة التي تم اعتمادها في كل الدراسات عن هذا القانون بعد التأكد من تطابق النسخ الثلاثة.

4. هذه الدراسة مبنية على متابعتي المباشرة والمتواصلة لكافة المحاولات المتعلقة بإعادة تفعيل قانون هذه الشركة منذ شباط 2007 لغاية هذا اليوم، وخاصة ما سبق وأعددته من تقييم ومساهمات منذ التصويت على القانون وما حصل من تطورات لغاية 20 نيسان 2018. وقد قمتُ بنشر العديد من المساهمات حول الموضوع في اللغتين العربية والانكليزية والمشاركة في المؤتمرات والندوات والدورات المتخصصة وتعميمها

ضمن شبكة واسعة جدا تضم العديد من المسؤولين والخبراء والفنيين والبرلمانيين والسياسيين والأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني والإعلاميين والصحافة والمعاهد البحثية والمنظمات الدولية المعنية وغيرها داخل العراق وخارجه وحسب ما مدرج في الروابط التالية:

http://www.akhbaar.org/home/search/?sq=Ahmed%20Mousa%20jiyad

http://www.iraq-businessnews.com/category/oil-gas/ahmed-mousa-jiyad/

تقدم هذه الدراسة تقييما شاملا لهذا القانون وتشخيص اهم العيوب والنواقص فيه من النواحي الهيكلية والوظيفية والتخصصية وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على اعتبارات الكفاءة والتنافسية والجدوى الاقتصادية في تحقيق اهداف الشركة؛ وتتبنى التحليل المقارن مع مضامين وأهداف ومقاصد الدستور والقوانين ذات العلاقة؛ وإعداد الحسابات الاقتصادية المعتمدة على الاحصائيات الرسمية لتبيان مدى هشاشة الأسس والأفكار التي اعتمدها من عمل على تبني هذا القانون وخطورته المدمرة على الشركة ذاتها وعلى القطاع النفطي وعمله على تفكيك العراق وكونه يمثل تهديدا وجوديا للدولة العراقية.

وتوصل هذا البحث الى انه سيترتب عن هذا القانون الخبيث نتائج كارثية تهدد الشركة ذاتها وتساهم في تفكيك وحدة العراق. وتم تفصيل ذلك في نص الطعن المقدم الى المحكمة الاتحادية العليا.

أولا: تأسست الشركة بموجب القانون رقم 11 لسنة 1964 المعدل ثم تم تعزيز دورها بالقانون الهام رقم 97 لسنة 1967 والذي "خصص ومنح شركة النفط الوطنية العراقية حصرا حقوق استثمار النفط والمواد الهايدروكاربونية في جميع الاراضي العراقية"، وحدد "ضوابط ونوعية العقود" التي يمكن للشركة توقيعها لانجاز مهامها.

وقد الغي القانون رقم 11 لسنة 1964 المعدل بموجب القانون 123 لسنة 1967 المعدل (بموجب القوانين 130 لسنة 1967 و 165 لسنة 1979) حيث فصّلَ القانون 123 وبشكل واضح الأطر القانونية والهيكلية والتنظيمية للشركة، وأكد مضامين القانون رقم 97 لسنة 1967 دون إلغائه.

وفي عام 1987 تم "دمج" الشركة في وزارة النفط بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 267 لسنة 1987 ثم تبعه بالقرار رقم 97 لسنة 1995؛ وهنا ايضا لم يلغ هذان القراران أياً من القانونين أعلاه: رقم 97 ورقم 123.

وفي ضوء المادة 130 من الدستور والتي تنص على "تبقى التشريعات النافذة معمولاً بها، ما لم تُلغ أو تعدل، وفقاً لأحكام هذا الدستور" فان كل من القانون رقم 97 لسنة 1967 و123 لسنة 1967 المعدل ما زال ساري المفعول وان كل منهما يتضمن مبادئ وأسسا وضوابط مهمة جدا تم تجاوزها او تجاهلها وعدم توفير ما يعوض عنها في هذا القانون.

ومن المناسب التذكير بأن شركة النفط الوطنية العراقية قد ساهمت في زيادة

انتاج النفط من 1.585 مليون برميل يوميا (مبي) في عام 1970 ليصل الى اقصى معدلاته في القرن الماضي وهو 3.564 مبي في عام 1979. كما وزادت صادرات النفط لنفس الفترة من 1.460 مبي الى 3.244 مبي قبل ان تبدأ مرحلة التدهور بسبب الحرب العراقية الايرانية وما تبعها من احداث مدمرة.

كما ساهمت الشركة في تعاظم الاحتياطيات النفطية المؤكدة من 30 بليون برميل في عام 1980 الى 100 بليون برميل قبل دمج الشركة بوزارة النفط في عام 1987.

وكانت هناك محاولات عديدة منذ عام 2003 لإصدار قانون لشركة النفط الوطنية سواء ضمن المسودات المقترحة لقانون النفط والغاز او بشكل مستقل عنه. وقد سبق ان تم تحليل تلك المسودات والمقترحات وكما ذكر في الروابط المشار إليها أعلاه.

ثانيا: يختلف القانون الحالي شكليا وكليا وجذريا عن مسودة القانون الذي قدمته الحكومة (السلطة التنفيذية الاتحادية) في شهر نيسان من العام الماضي (2017 – المحرر)؛ فلماذا كل هذا الانتظار ليدرج ويصوت عليه في هذا الوقت بالذات؟

ان هذا الاختلاف الجذري والذي يعني من الناحية الفعلية تجاهل ''مشروع'' القانون المقدم من قبل ''مجلس الوزراء'' يشكل مخالفة واضحة لأحكام المادة (60-اولا) من الدستور؛ وفي نفس الوقت يدلل على الفهم الخاطئ لمقاصد نفس المادة (فقرة ثانيا) حول ''مقترح'' القانون. بصيغة اخرى يميز الدستور وبشكل واضح بين ''مقترح القانون'' الذي يشكل منطقيا ودستوريا المرحلة الاولى للتشريع و''مشروع القانون'' الذي يشكل المرحلة الثانية والأساسية للتشريع؛ وعليه لا يمكن ان يحل ''المقترح'' مكان ''المشروع'' لان ذلك يعتبر تجاوزا على صلاحيات السلطة التنفيذية ومخالفة دستورية واضحة.

ثالثا: يربط هذا القانون الشركة بمجلس الوزراء ويرأس الشركة موظف بدرجة وزير.

وعلى الرغم من أهمية الشركة فلا توجد الضرورات الملحة التي تبرر بشكل واضح ومطلق ربط ''شركة عامة إنتاجية'' بأعلى سلطة تنفيذية وهي مجلس الوزراء؛ ولم يذكر في القانون بشكل ضمني او صريح مبررات هذا الربط؛ اضافة الى ذلك فان هذا الربط الهيكلي قد يشكل ضررا على كفاءة ومرونة وتنافسية عمل الشركة ويخلق تعارضا في ادارة القطاع النفطي بين كيانين يترأس كل منهما وزير.

وقد يكون من المفيد التذكير في هذا المجال بتبادل التهم وتحميل المسؤولية عن العجز في توفير الطاقة الكهربائية بين وزارتي النفط والكهرباء رغم ان كلتا الوزارتين ضمن مهام ومسؤولية نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة (في حينه).

أما ما يتعلق بدرجة رئيس الشركة فلا اعتراض عليها حيث سبق وان حددت في المادة 13 من قانون 123 لسنة 1967 المعدل بموجب القانون رقم 149 لسنة 1971. ولكن من ناحية اخرى فقد تم التعاقد مع الشركات النفطية العالمية لتطوير معظم الحقول النفطية العملاقة والكبيرة وحتى المتوسطة الحجم وان الوزارة بصدد احالة الحقول والرقع الاستكشافية الحدودية مع ايران والكويت الى الشركات الاجنبية، فما

سيبقى لشركة النفط الوطنية؟ وهل ما تبقى يبرر ان يكون رئيس الشركة بدرجة وزير وما يترتب على ذلك من اشكالات تنفيذية كما ذكر اعلاه!

رابعا: يتكون رأس مال الشركة حسب هذا القانون من: 1- قيمة الموجودات الثابتة للشركات المملوكة، والذي يقوم بتحديد قيمتها مكتب استشاري يختاره المجلس وبموافقة مجلس الوزراء و 2- (400) مليار دينار عراقي كرأسمال تشغيلي تسدده وزارة المالية.

ولكن من الناحية العملية يكون تقييم الموجودات الثابتة عرضةً للتغيير وغالبا بالتزايد نتيجة لتنفيذ مشاريع واستثمارات جديدة، مما يتطلب اعادة دورية للتقييم، وبالتالي رأسمال الشركة وهذا ما تجاهله القانون.

كما سيرتفع رأسمال الشركة في حالة ما اذا قرر مجلس ادارة الشركة "إلحاق أي تشكيل بالشركة بناء على اقتراح المجلس وبموافقة وزير النفط ومجلس الوزراء" حسب تخويل المادة (7- رابعا) من هذا القانون.

كذلك لم يذكر القانون متى وكيف تقوم وزارة المالية بتسديد رأس المال التشغيلي، كما وانه لم يذكر هل ومتى وكيف تقوم الشركة بإعادة تسديد رأس المال التشغيلي الى وزارة المالية؛ خاصة وان القانون قد ذكر "أرباح" و"احتياطي رأس مال" الشركة!

خامسا: من ضمن اهداف الشركة "الاستثمار في الصناعة التحويلية النفطية والغازية". ولكن تحقيق هذا الهدف "القطاعي" الشامل يعتمد على شروط ومتطلبات وإمكانيات تقع خارج نطاق عمل ومهام شركة استخراجية؛ بل ان قسما من الصناعة التحويلية النفطية والغازية وهو الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة (التي تستخدم الغاز كمادة أولية - لقيم) تقع ضمن نشاطات وزارة الصناعة والمعادن (التي لها قانون خاص بها رقم 38 لسنة 2011) وبالنتيجة لا تخضع لقانون شركة النفط هذا. يضاف الى ذلك ان الاستثمار في مشاريع البتروكيماويات يخضع لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل، والاستثمار في المصافي يخضع لقانون الاستثمار رقم 64 لسنة 2007 المعدل، وفي كليهما تلعب الهيئة الوطنية للاستثمار الدور المخول قانونا وليس الشركة.

ويترتب على ذلك محدودية او انعدام دور شركة النفط الوطنية في "الاستثمار في الصناعة التحويلية النفطية والغازية"، فلماذا ذكر هذا الاستثمار كهدف رئيسي لشركة النفط؟

اضافة الى ذلك لا يوجد اي ممثل لهذه الصناعة التحويلية (اي شركات المصافي الثلاث: الشمال والوسط والجنوب) في مجلس ادارة الشركة؛ فكيف تستثمر الشركة بشركات المصافي الثلاث ام انها ستستثمر بمصافي خاصة بها؟

ونفس الامر ينطبق على صناعة البتروكيماويات.

والأغرب انه تم استبعاد شركتي غاز الشمال وغاز الجنوب من قائمة الشركات المملوكة والمرتبطة بالشركة؛ خاصة بوجود العلاقة العضوية المباشرة حيث ان كل انتاج الغاز يرتبط حاليا بإنتاج النفط كونه غازا مصاحبا؟ وفي حالة بقاء هاتين

الشركتين بعهدة وزارة النفط - كما صرح به داعمو هذا القانون - فان ذلك يقود الى تجزئة القطاع الاستخراجي بين كيانين.
يضاف الى ذلك وجود تناقض واضح بين عائدية شركات الغاز وعائدية عوائد تلك الشركات (كما سنناقشه لاحقا عند تحليل المادة 12 من هذا القانون).
وأخيرا، فان تحقيق هدف الشركة، عبر ''الاستثمار في الصناعة التحويلية النفطية والغازية على اسس فنية واقتصادية لضمان اعلى العوائد وادنى التكاليف وبما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي'' يتطلب بالضرورة التخطيط المتكامل والتنفيذ المتزامن (او المنسق) مع القطاعات الانتاجية الاخرى في الاقتصاد العراقي. لكن القانون غير واضح حول آليات التنسيق والتكامل التخطيطي بين مستويات الشركة والقطاع النفطي والاقتصاد الكلي.
ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ان من احدى توصيات الخطة الخمسية لوزارة النفط للفترة 2009 - 2014 (وهي المرحلة الاولى للخطة العشرية) هي ''اعادة العمل بنظام شركة النفط الوطنية العراقية على ان تتبع لها شركات الاستخراج الحالية وتكون مهمتها تنفيذ الخطط الاستراتيجية وتساهم في عمليات التنقيب والإنتاج والتخزين لغاية نقطة التسليم نيابة عن الحكومة''. وهنا يتضح مدى التباين بين دقة التحديد في هذه التوصية وعمومية وضبابية وتناقض اهداف الشركة في هذا القانون.
سادسا: من ضمن الوسائل التي تعتمدها الشركة لتحقيق اهدافها هو ''إدارة وتشغيل شبكة انابيب النفط الرئيسية ومرافئ التصدير''.

ولكن الشركة العامة لخطوط الأنابيب النفطية غير مذكورة في قائمة الشركات المملوكة والمرتبطة بشركة النفط الوطنية. فكيف تدير وتشغل شركة النفط الوطنية لأنابيب تابعة لشركة اخرى؟
من اهداف ومهام شركة خطوط الانابيب النفطية ''تشغيل وصيانة انابيب الغاز السائل والغاز الطبيعي ونقله عبر الانابيب من مواقع الانتاج الى المستهلكين الرئيسيين في انحاء (القطر)، تشغيل وصيانة خطوط انابيب النفط الخام المغذي لمصافي (القطر) اضافة الى انابيب النفط الخام المغذية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية لاستعماله كوقود، ادارة مراكز للسيطرة على الحركة في الانابيب المذكورة في أعلاه''، حسب ما يذكر (لغاية تاريخه) في موقع الشركة المذكورة.
ان ما جاء في هذا القانون المادة - 4 ''سادساً- إدارة وتشغيل شبكة انابيب النفط الرئيسية'' لم يحدد ولم يعرف المقصود من ''الرئيسية'' وهل تشمل أو لا تشمل ''أنابيب النفط الخام المغذي للمصافي وأنابيب النفط الخام المغذية لمحطات توليد الطاقة الكهربائية''. فإذا كانت مشمولة فسنواجه مشكلة ''ازدواجية المهام والمسؤولية'' (أي الادارة والتشغيل والصيانة) أو مايعرف في علم ادارة وبحوث العمليات بقانون باركنسن. اما اذا كانت غير مشمولة فهذا يقودنا الى المشكلة التالية: ان ما جاء في القانون المادة -12- ''أولا- تتكون الإيرادات المالية للشركة من الإيرادات المتـأتية من بيع النفط الخام والغاز''، وهذا يعني العوائد المتأتية من ''التصدير'' ومن ''الاستهلاك الداخلي'' وهنا تأتي مشكلة او

ضرورة الربط العضوي العملياتي وكفاءة عمليات ''نقل وبيع النفط الخام والغاز'' للاستهلاك الداخلي. ولكن في هذه الحالة نحن امام كيانين منفصلين ''اداريا وتنظيميا وقانونيا'': فشركة النفط محكومة بقانونها بينما شركة الخطوط محكومة بقانون الوزارة ونظام الشركة الداخلي؛ وشركة النفط لا تخضع لقانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 في حين تخضع له شركة الخطوط؛ وأخيرا شركة النفط مرتبطة بمجلس الوزراء بينما شركة الخطوط مرتبطة بالوزارة.

ما تقدم يشير ويدلل على ان القانون غير واضح وغير دقيق على قدرٍ تعلق الامر بما ورد في المادة 4- ''سادساً- إدارة وتشغيل شبكة انابيب النفط الرئيسية'' وقد يترتب على ذلك نتائج سلبية ومؤثرة.

ونفس الامر ينطبق على ''مرافئ التصدير'' حيث لم يدرجها القانون ضمن ''ممتلكات'' شركة النفط. وأخيرا، اغفل القانون ذكر ''انابيب التصدير'' والجوانب القانونية المتعلقة بها والاتفاقيات الدولية المنظمة لها مع ''دول الجوار- المرور''.

سابعا: من الناحية التنظيمية والهيكلية فان تشكيلة مجلس ادارة الشركة وعدد اعضائه ومدة العضوية وتشكيلات الشركة وغيرها من المسائل ذات العلاقة تعاني من الغموض والنواقص.

1. حددت مدة رئيس الشركة بخمس سنوات ولم تحدد مدة اي من اعضاء مجلس الإدارة الآخرين باستثناء العضو ''الدوري'' لمدة سنة واحدة؟

2. النائب الأول للرئيس هو ''المدير التنفيذي'' للشركة وعادة تكون مهام وصلاحيات المدير التنفيذي الوحيد محددة وواضحة في القانون وهذا لم يتحقق في هذا القانون. لذا لا بد من معالجة هذا النقص عند اعداد النظام الداخلي للشركة.

3. ما هو مبرر اضافة ''وكيل وزارة الثروات الطبيعية بالإقليم'' الى مجلس ادارة الشركة في الوقت الذي لا يوجد في القانون اي كيان نفطي او شركة تابعة للإقليم!

وهنا لا بد من التحذير الشديد من اضافة اي شركة نفطية تابعة للإقليم الى شركة النفط الوطنية؛ لان هذه الاضافة قد تنقل لشركة النفط الوطنية العراقية ''جميع حقوق والتزامات'' الشركة النفطية التابعة للإقليم ''كتطبيق مماثل'' لأحكام المادة (7 - خامسا- 2). ويترتب عن هذا الربط من الناحية العملية امران خطيران؛ الاول، نقل الديون المتراكمة على شركة الاقليم الى شركة النفط الوطنية. والثاني، هو الاعتراف بشرعية عقود المشاركة في الانتاج التي عقدتها حكومة الاقليم وكل ما يترتب عليها من مزايا لصالح الشركات الاجنبية وعلى حساب المصلحة العليا للشعب العراقي التي اكد عليها الدستور. وكلا الامرين يتعارض مع السياسة المعلنة والمعتمدة للسلطة الاتحادية التنفيذية - الحكومة ومبادئ الدستور.

4. من يحل محل وكيل وزارة النفط لشؤون الاستخراج في مجلس الادارة، فيما لو قرر وزير النفط ترك هذا المنصب شاغرا وربط شؤون الاستخراج به مباشرة (كما حصل فعلا بين شهري تشرين ثاني 2016 وحزيران 2017)؟ فهل يصبح وزير النفط عضوا في مجلس الإدارة؟ وإذا ما حصل ذلك فهل هذا مشروع وصحيح من

الناحية القانونية؟ وما هي انعكاسات ذلك على ''استقلالية'' مجلس الإدارة؟ وكيف ستكون عليه العلاقة الضرورية بين المُشرِف (Regulator) والمُشرَف عليه (Regulated)؟

5. لم يذكر القانون ''التشكيلات المرتبطة بمركز الشركة'' وترك تحديدها للنظام الداخلي الذي يصدره مجلس الإدارة. ولكنه عاد ليقيد المجلس حيث اشار ''لمجلس إدارة الشركة بموافقة مجلس الوزراء استحداث أي تشكيل آخر وفقاً للقانون''.

وهذا امر غريب وغير مبرر على قدر تعلق الامر في حالة ''استحداث أي تشكيل آخر'' بمركز الشركة لسببين: الأول، انه يحد من الاستقلال الاداري للشركة مما يتعارض مع المادة (2-اولا) من هذا القانون التي تؤكد على الاستقلال الاداري للشركة. والثاني، هو التناقض بين تخويل مجلس الادارة مهمة تحديد كافة تشكيلات مركز الشركة ثم تقييده، ان ارتأى اجراء او استحداث أي تغيير في تلك التشكيلات!

كذلك لم يميز القانون بين التشكيلات المرتبطة بمركز الشركة والتشكيلات المكونة لمركز الشركة؛ فالأولى تعني الشركات المملوكة التي ذكرها القانون وتلك التي يمكن ان تضاف لاحقا ''بناء على اقتراح المجلس وبموافقة وزير النفط ومجلس الوزراء'' بموجب المادة 7 – رابعا. اما الثانية فإنها تشكيلات مركز الشركة المحددة في النظام الداخلي الذي يصدره مجلس ادارة الشركة؛ علما ان القانون لم يشترط حصول موافقة وزير النفط و/او مجلس الوزراء على النظام الداخلي للشركة.

وبسبب ''عمومية'' النص في هذه المادة فان على الشركة الرجوع الى مجلس الوزراء لاستحصال موافقته على أي تغيير مهما كان بسيطا (استحداث شعبة او دمج شعب المركز حسب متطلبات العمل) وهذا يشكل عبئا بيروقراطيا سيؤثر بالتأكيد على الشركة وكفاءة عملها.

وأخيرا، لابد من الاشارة الى ان تعريف ''النظام الداخلي'' الوارد في المادة 1 – سادسا قد يحتم على مجلس ادارة الشركة تعديل او اقرار جميع النظم الداخلية لكافة الشركات المملوكة ثم استحصال موافقة مجلس الوزراء على أي تغيير في أي من الشركات المملوكة! وهذا يشكل اعباء على مجلس الوزراء لا مبرر لها مطلقا.

ثامنا: على الرغم من ان القانون قد ذكر في ''المادة - 4- تعتمد الشركة الوسائل التالية لتحقيق أهدافها: ثانيا- ابرام عقود الاستكشاف والإنتاج والتصدير وفق سياسة الدولة بما لا يتعارض مع احكام الدستور'' إلا ان مهام الرئيس ومهام مجلس الإدارة لم تتضمن اية اشارة الى تلك العقود (من حيث نوعها وصلاحية التوقيع والمصادقة وكيفية ومراحل التعاقد وغيرها من الجوانب القانونية والإجرائية والعملياتيه) التي ستوقعها الشركة.

وهذا خلل جوهري خطير. يضاف الى ذلك ان ''عقود الاستكشاف والإنتاج'' تختلف جذريا وكليا عن عقود ''التصدير''.

يضاف الى ذلك ان هذا القانون استثنى (بموجب المادة 16 -اولا- 2) شركة النفط الوطنية من احكام قانون الشركات العامة الذي استخدمته وزارة النفط لتبرير توقيع عقود جولات التراخيص دون العودة

للبرلمان لتشريعها بقانون.
ويترتب عن هذا الاستثناء الزام الشركة بأحكام المادة (3) من القانون 97 لسنة 1967 الذي ما زال ساري المفعول والتي تنص على يأتي:
1- تستثمر جميع المناطق النفطية المخصصة بموجب مادة 1 من هذا القانون لشركة النفط الوطنية العراقية استثمارا مباشرا من قبلها.
2- ولشركة النفط الوطنية العراقية ان تستثمر اي منطقة من المناطق المخصصة لها عن طريق الاشتراك مع الغير، اذا وجدت ذلك افضل لتحقيق اغراضها. وفي هذه الحالة لا يتم التعاقد على ذلك إلا بقانون.
3- وفي جميع الاحوال لا يجوز لشركة النفط الوطنية العراقية ان تستثمر النفط في المناطق المخصصة لها كافة بطريق الامتياز او ما في حكمه.
4- لا يؤثر تعاقد شركة النفط الوطنية العراقية بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة على الملكية العامة لما في باطن الارض من مواد نفطية وهايدروكاربونية بأي شكل كان. ولا يجوز ترتيب اي حق عيني اصلي او تبعي عليها.
وعليه فانه من المهم جدا معالجة الخلل والغموض في القانون وذلك بتحديد كل ما يتعلق بالعقود بشكل واضح وصلاحية التوقيع والموافقة النهائية حسب نوعية العقد: الاستكشاف او الإنتاج او التصدير.
تاسعا: لم تتضمن المادة الخاصة بمهام رئيس مجلس الإدارة أي ذكر لشركة تسويق النفط (سومو) في حين ان القانون ربط هذه الشركة برئيس مجلس الإدارة حيث ذكر ''تناط به مباشرة مسؤولية الاشراف على شركة تسويق النفط''.
تحتل شركة سومو اهمية خاصة ومتميزة بسبب طبيعة نشاطاتها وضرورة تمتعها بدرجة عالية من ''المرونة التسويقية'' من جهة و''السرعة في اتخاذ القرار'' من جهة ثانية، و''الاشراف الفوقي المتعدد'' من جهة ثالثة.
ولذا فان ما ذكر في القانون يشكل نقصا واضحا قد تترتب عليه نتائج سلبية ومؤثرة جدا. فما المقصود بكلمة ''الإشراف''؟ هل هذا يعني ان للرئيس صلاحية اتخاذ القرار بشأن عمل ونشاطات سومو وبذلك يكون هو المدير التنفيذي الفعلي لسومو وليس مديرها العام؟ وإذا كان الامر كذلك فمن ينظم حدود وضوابط عمل وصلاحيات كلا المسؤولين؟ وهل هذا يساهم في كفاءة وانتظام عمل سومو أم العكس وكيف يمكن معالجة الانعكاسات السلبية لتعدد مراكز اتخاذ القرار؟ أم ان شؤون سومو ستنحصر بين رئيس الشركة ومدير عام سومو؟ وإذا كان الامر كذلك فأين ''الاشراف الفوقي المتعدد'' المعمول به لحد الآن متمثلا بتكوين ''اللجنة الوزارية'' وكان سابقا من خلال ''لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات'' لمجلس قيادة الثورة المنحل؟ وهل يصح ان تترك عوائد صادرات النفط محصورة فعليا بين شخصين؟ ثم كيف يمكن لرئيس الشركة ممارسة هذا الاشراف المباشر على سومو في حين ان هذا النشاط لم يدرج ضمن مهام الرئيس ولا ضمن مهام مجلس الادارة؟
وأود الإشارة في هذا المجال، الى ان من توصيات الخطة الخمسية لوزارة النفط

للفترة 2009 - 2014 (المذكورة سابقا) ان "يكون قطاع تسويق النفط والغاز مستقلا ومرتبطا اداريا وبشكل مباشر بوزارة النفط ويعمل على اسس تجارية، ليتمكن من منافسة بقية المنتجين في اسواق النفط العالمية".

كذلك تبرز امام هذا القانون مشكلة لم يتم معالجتها: تعتبر سومو حسب هذا القانون شركة مملوكة من قبل شركة النفط الوطنية وتعرف المادة 1- رابعاً: الشركة المملوكة بأنها "كل شركة تملكها الشركة بالكامل"، ولكن سومو تمتلك 50% من اسهم شركة I P T مشاركة مع لاتيسكو التابعة لشركة لوك أويل الروسية (المشغلة لحقل غرب القرنة 2) وان سومو بصدد تشكيل شركة مماثلة مع شركة زينهوا الصينية (التي لها دور في تطوير حقل الاحدب في محافظة واسط وبصدد توقيع عقد تطوير حقل شرقي بغداد). فما هو الموقف القانوني لملكية هاتين الشركتين المشتركتين؟

يستنتج مما تقدم ان موضوع شركة سومو لم يعالج بشكل واضح وشامل ووظيفي ولم يراع حتى الترتيبات الحالية المنظمة لعمل سومو؛ وهذا يشكل خللا جوهريا في القانون الحالي لا بد من معالجته.

عاشرا: تضمن القانون فقرة "تلزم الشركة بمراجعة العقود المبرمة وتعديلها بما يضمن مصلحة الشعب العراقي".

من الجدير بالذكر ان هذه الفقرة تكررت في قوانين الموازنة منذ عام 2015 وهذه القوانين محددة زمنيا بسنة واحدة في حين ان قانون الشركة "دائم" ما لم يتم تعديله أو الغاؤه. وعليه ليس من المنطقي ان تعالج نفس المسألة بقانونين في آن واحد!

ومن الناحية العملية والفعلية فقد تم تعديل تلك العقود في عهد الوزير عبد الكريم اللعيبي لصالح الشركات الاجنبية دون تحقيق اية فائدة للعراق؛ وعليه فقد العراق اية امكانية لمراجعة تلك العقود وان اي "الزام" لشركة النفط الوطنية بمراجعة تلك العراق سيترتب عليه اضرار بمصلحة العراق.

ومن الغريب ان هذا النص ورد ضمن الفقرة الخاصة بشان "إدارة عقود الخدمة التي تم ابرامها في جولات التراخيص" علما ان القانون لم يشر مطلقا لعقود المشاركة في الإنتاج لحكومة الإقليم!

وعليه من الضروري حذف هذه الفقرة (رابعا من المادة 4).

أحد عشر: تضمن القانون العديد من العموميات التي ليست لها علاقة مباشرة بطبيعة عمل شركة النفط الوطنية مثل تطوير قطاع مصادر الطاقة البديلة؛ المساهمة في تنمية القطاع الزراعي والصناعي والخدمي على ان تشمل نشاطاتها انحاء العراق خدمة للعراقيين كافة.

ليس من تخصص الشركة ولا يتوقع ان تكون لديها الامكانيات الفنية والتخصصية والمعرفية والطاقات البشرية المؤهلة للمساهمة في تنمية تلك القطاعات الاقتصادية في جميع انحاء العراق.

وهذا يشكل تجاوز الشركة على تخصصات وعمل الهيئات والوزارات المعنية بتنمية تلك القطاعات مما يسبب التخبط وسوء ادارة الموارد المالية للشركة، كما وان تلك المساهمات ستؤثر حتما على كفاءة الشركة في القيام بمهامها الاساسية كشركة انتاج نفطية.

اثني عشر: إلا ان أسوأ ما تضمنه القانون هي (المادة 12) والتي يجب الغاؤها بالكامل من القانون للأسباب التالية:

1. ان الايرادات المتأتية من تصدير وبيع النفط والغاز هي ايرادات سيادية ولا يمكن ان تكون "ايرادات مالية للشركة" حسب ما ذكره القانون؛ لان هذا يشكل مخالفة صارخة للدستور الذي حدد بان النفط والغاز ملك لكل الشعب العراقي وليس عائدا ماليا لشركة عامة. ولكن السؤال المحيّر هو اي فكر سياسي او اقتصادي او ايديولوجي الذي يبرر تحويل عوائد الثروة الجماعية التشاركية الى عوائد "شركة"؟!

2. ان اعتبار عوائد الصادرات النفطية ايرادات مالية لشركة عامة يجرد تلك العوائد من الصفة السيادية التي "قد" يوفر لها القانون الدولي الحماية، وبالتالي يعرض تلك العوائد لكافة اشكال الحجز والمصادرة تنفيذا لأي اجراء قضائي في اي مكان تتواجد فيه العوائد. وهذا يعرض عوائد صادرات النفط الى مخاطر عديدة. وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى ان قانون الشركة رقم 123 لسنة 1967 قد اكد في مادته (2 فقرة 4) على ما يلي "تعتبر اموال الشركة والشركات المملوكة لها من اموال الدولة". في حين ان القانون الحالي لم يتضمن اية مادة محددة لهذا الغرض بل تمت الاشارة الى ذلك في "الاسباب الموجبة" للقانون وحصرا بالشركة فقط بدون ذكر الشركات المملوكة؛ حيث ذكر "شركة النفط الوطنية العراقية كشركة عامة مملوكة بالكامل للدولة"؛ ومن المعروف ان ما يرد في "الاسباب الموجبة" لأي قانون لا يحظى بنفس القوة القانونية التي تحظى بها المواد الاجرائية واجبة التنفيذ في ذات القانون.

3. يعطي القانون مجلس ادارة الشركة صلاحيات تمكنها من الناحية الفعلية من تحديد حجم الواردات النفطية في الموازنة العامة السنوية، وبالتالي تكون قرارات الشركة هي المحدد الاساسي للنشاط الاقتصادي في العراق. وهذا يعني ان الشركة تصبح اكثر اهمية من كل من وزارة المالية ومجلس الوزراء في تحديد حجم النفقات العامة!

4. خول القانون شركة النفط انشاء وتمويل وإدارة كيانات مالية ليست لها علاقة بطبيعة نشاطاتها كشركة نفطية استخراجية؛ وهذه الكيانات هي (صندوق المواطن) و(صندوق الأجيال) و(صندوق الإعمار). ومن الغريب ان هذه الكيانات التي تكون عادة من مهام وصلاحيات الحكومة وخاصة مجلس الوزراء ووزارات المالية والتخطيط وغيرها، فإن القانون جعلها من صلاحيات مجلس ادارة الشركة حصرا ولم يتم ذكر ان على المجلس استحصال موافقة اية جهة (المادة 12 - ثالثا - 2 - و) في حين انه لم تتم مطلقا الاشارة الى اي من هذه الصناديق ضمن مهام مجلس الادارة (المادة 8) ولا ضمن مهام رئيس الشركة (المادة 9) وهذا قد يفسر بان المادة 12 قد تم "حشرها على عجالة" في القانون دون الانتباه لضرورة اعادة صياغة بقية مواد القانون!

5. توفر هذه المادة 12 البيئة الملائمة لسوء ادارة المال العام والغطاء القانوني لفساد المسؤولين المشرعن الذي اطلق عليه في السنوات الاخيرة ظاهرة (Kleptocracy)

وبروز وترسخ مايمكن تسميته بالسلوك الريعي Rent seeking behaviour المجتمعي او ''العقلية الريعية ''Rentier mentality؛ حيث سيتم التحكم بما لا يقل عن 10% من عوائد صادرات النفط من قبل عدد محدود من الاشخاص غير المنتخبين، هذا من جهة ومن جهة ثانية سيعمل بالتأكيد على حرف شركة النفط الوطنية عن مهامها الأساسية كشركة نفطية معنية بتطوير القطاع النفطي الاستخراجي. والأخطر من كل ذلك وفي ضوء الفساد المستشري في معظم مفاصل الدولة وظاهرة آلاف ''الفضائيين'' حسب الاعترافات الرسمية (في الجيش والداخلية والبيشمركة والبطاقة التموينية والمعونة الاجتماعية وآخرها سرقة وبيع آلاف البطاقات الانتخابية وما خفي كان اعظم) فان هذه العوائد ستخلق وتعزز ''السلوك الريعي المجتمعي''. فكيف تعرف شركة النفط وتتحقق من صحة ودقة عدد ''المقيمين'' في الوقت الذي لا يوجد ولم يجر اي احصاء سكاني شامل منذ عدة عقود؟ وهل تتحول الشركة النفطية الى ''دائرة نفوس عامة'' لتسجيل الولادات وترقين الوفيات او مديرية السفر والإقامة لتحديد المقيم وغير المقيم أين ومتى؟ وماذا ستفعل الشركة عندما يتضاعف عدد سكان العرق في عام واحد لو ''إدعى'' كل رب عائلة ان له عائلة كبيرة؟ وكيف تتحقق الشركة عندما تجد ان عدد ''المقيمين'' في ''الريف'' يفوق بكثير جدا عدد اقرانهم في ''المدن'' عندما يصبح ''شيخ العشيرة - المقيم عادة في مركز المحافظة او في بغداد'' هو المرجع الوحيد لتحديد وتأييد عدد ''المواطنين'' في عشيرته وما يتبع ذلك من بروز ظاهرة ''الاقطاع الريعي''؟ ونفس الامر ينطبق على دور ''المختار'' في المدن.

كما ستلعب ''الاحزاب الدينية والعرقية والعشائلية (عشائرية/ عائلية) وشيوخ العشائر'' دورا كبيرا ومؤثرا في ادارة واستخدام وترسيخ السلوك الريعي المجتمعي عن طريق تفعيل دور ''اللجان الاقتصادية'' المعروفة في تلك الاحزاب ومجالس شيوخ العشائر العراقية. وكما هو معروف مدى دور وفاعلية وسلطوية وقوة الاحزاب الدينية والعرقية والعشائلية وشيوخ العشائر وتنظيماتهم الإرثية hereditary/ الابوية Patrimonial المختلفة وما يترتب عنها عادة من انماط علاقات غير متكافئة تتسم بالمحسوبية والزبونية patronage and clientelism. وهذه اكتسبت زخما واضحا في المجتمع العراقي بعد الاحتلال وعلى كافة المستويات من اصغر قرية، مرورا بالحكومات المحلية في المحافظات وحكومة الاقليم، وصولا الى البرلمان الفدرالي في بغداد.

ونظرا لأن ''سهم المواطن'' يسقط بوفاته فلن ''تسجل رسميا'' وفاة اي مواطن بعد الآن الى حين ان تثبت شركة النفط عكس ذلك! وبما ان ''لا يجوز بيع وشراء او توريث الأسهم'' فبالإمكان استخدام الاسهم اساسا او ضمانا للاقتراض وبالتأكيد ''الاقتراض الربوي'' الذي سيساهم في تفشي ظاهرة الربى في المجتمعات المدنية وظاهرة الاقتراض على غرار ما يسمى الاقتراض ''على خَظَر'' التي كانت سائدة - وربما ما زالت - في ارياف الجنوب حيث يضطر الفلاحون - فقراء الريف -

الى ارتهان مزروعاتهم في بداية الموسم الزراعي ليتم التسديد بعد الحصاد.
ثم تأتي تعقيدات وإشكاليات "المسألة التنفيذية" في توزيع حصة المواطن "المقيم": من يحق له استلام المبلغ؟ ما هي قنوات التوزيع وضوابط الاستلام؟ كيف يمكن التأكد ان الحصة قد استلمت من قبل من يستحقها؟ ومن سيحسم الخلافات الناجمة؟ وكيف تقوم شركة النفط الوطنية بكل ذلك في جميع انحاء العراق؟ وهل تم اعداد دراسة "الجدوى الاقتصادية الاجتماعية" التي تجعل من هذا الصندوق جزءا من مهام الشركة؟
هذه بعض الاحتمالات الممكنة للسلوك الريعي وبالتأكيد سيبتكر "العقل الفاسد والمفسد" طرق وأساليب عديدة ومتنوعة لهكذا سلوك وستخلق مجموعات ضغط قوية من "اصحاب المصلحة" وتكون النتيجة مدمرة: ترسيخ الدولة الريعية وتعميق وتوسيع السلوك الريعي في المجتمع على حساب المواطنة والملكية الجماعية التشاركية للثروة النفطية.
6. ان من اخطر "التهديدات الوجودية" في هذه المادة 12 ستترتب على الفقرات (ثانيا: ب؛ج).
تنص الفقرة- ب "نسبة من الأرباح لـ (صندوق المواطن) حيث توزع على أسهم متساوية القيمة لجميع المواطنين المقيمين في العراق، وحسب الاولوية لشرائح المجتمع، ولا يجوز بيع وشراء او توريث الأسهم وتسقط عند الوفاة".
وتنص الفقرة -ج "اسهم العراقيين المقيميين في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم التي تمتنع عن تسليم عائدات النفط والغاز المنتج الى الشركة تحرم من الأرباح ويضاف استحقاقها الى باقي المساهمين".
ولتأكيد التصور اعلاه نورد فيما يلي نص التفسير الذي صرح به النائب الدكتور ابراهيم بحر العلوم عضو لجنة النفط والطاقة النيابية والذي يبدو بأنه لعب دورا رئيسيا في اعداد وتمرير هذا القانون حيث قال في مقابلة مع تقرير نفط العراق بتاريخ 7 آذار 2018 ما يلي:
"إذا قررت البصرة أن تكون مستقلة غدا، وأن تبيع نفطها وغازها بدون شركة النفط الوطنية العراقية، وهي نافذة للتنقيب والإنتاج، حسناً؟ إذا قرروا ذلك جيد، فهذا قراركم، لكنك لن تحصل على حصتك في هذا الصندوق. لن يتلقى سكان البصرة ذلك، لأنك لا تقدم النفط والغاز إلى شركة النفط الوطنية العراقية".
ان النواب والسياسيين الذين عملوا على وساهموا في صياغة وتمرير هذا القانون الملغوم قد استخدموا وبشكل سيئ وفي غير محلها بعض المفاهيم والمصطلحات والتعابير ذات الطبيعة والتطبيقات الهيكلية البنيوية والمتعلقة بالتركيبة المزمنة للاقتصاد الوطني (الكلي) معتقدين بإمكانية معالجتها بقانون لشركة معنية بجزء (رغم اهميته الكبيرة) من نشاطات القطاع النفطي؛ وكذلك لإضفاء الصفة المعرفية لطروحاتهم. فقد استخدموا مصطلحات "الدولة الريعية" و"دولة الجباية" و" القوة المجتمعية" و"نموذج الاسكا" و"الدخل الاساسي الشامل" و"التدقيق والموازين" وغيرها بشكل ميكانيكي غير منهجي وغير موضوعي متجاهلين او غير معنيين بكيفية وكفاءة ودستورية وما سيترتب على هذا

القانون من نتائج كارثية مدمرة للشركة ذاتها وللقطاع النفطي وللاقتصاد العراقي وعلى وجودية الدولة العراقية.

وفي هذا السياق لا بد من التذكير والتأكيد بأن نفس العقلية التي ''حشرت الصناديق الأربعة'' في هذا القانون هي نفسها التي ''حشرت سلة الأربعة'' في مسودة قانون النفط والغاز قبل احد عشر عاما؛ والتي ساهمت في جعل ذلك القانون غير قابل للتطبيق مطلقا رغم المسودات العديدة التي قدمت منذ شباط 2007 ولحد الآن. والسؤال المحير هو: ألم تتعظ تلك العقلية من تجربة اخطاء احد عشر عاما، ام انها تحاول دائما تحقيق نفس الهدف؟

اجد من الضروري والمبرر اعادة الاشارة الى اهمية ''الصناديق السيادية'' التي يجب على العراق انشاؤها لمعالجة ومواجهة انعكاسات التذبذبات الدورية في عوائد الصادرات النفطية الناجمة عن اسعار النفط او الطلب عليه، اخذين بنظر الاعتبار ظروف العراق الاقتصادية ومتطلبات تسديد الديون المتراكمة والتنمية وإعادة الاعمار.

كذلك توجد على المستوى الدولي العديد من انواع الصناديق السيادية ولأهداف مختلفة ولكل منها الاطار القانوني والهيكل المؤسسي التنظيمي وأسس وضوابط العمل وغيرها من الاساسيات الحاكمة بما يتناسب وطبيعة وتخصص الصندوق السيادي. وعليه وما يجب التأكيد عليه ان الصناديق السيادية لا يمكن ان تكون ضمن هيكل ومسؤولية وتمويل وإدارة شركة انتاج نفط.

فلماذا تشكل نصوص (المادة 12- ثانيا: ب؛ج) في هذا القانون وتفسير من عمل على تشريعه خطرا وجوديا على العراق وعلى شركة النفط ذاتها؟

أولا: ان تعبير ''المقيمين'' يؤسس الى معاملة تمييزية اقصائية واضحة وخطرة بين العراقيين حيث تم استثناء غير المقيمين من شمولهم بصندوق ''المواطن'' وهذا يعني ان القانون من الناحية الفعلية والعملية والقانونية يجرد غير المقيم ولأي سبب كان من صفة المواطنة او من عراقيته.

ان هذا التعبير ومدلولاته وما يترتب عليه يتعارض كليا وبشكل صارخ مع الدستور في اكثر من موقع: فالمادة 18- ثانيا من الدستور تنص على ''العراقي هو كل من ولد لأبٍ عراقي أو لأُم عراقية'' ولم تحدد ''الإقامة'' كشرط لان يكُون المواطن عراقيا. اما المادة 14 فتنص على ''العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييزٍ'' ثم تؤكد المادة 16 ان ''تكافؤ الفرص حقٌ مكفولٌ لجميع العراقيين'' وتنص المادة 44: اولا ''للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه''. فكل هذه المواد الدستورية لم تشترط بشكل مباشر او غير مباشر وبشكل ظاهر او ضمني ان تكون الاقامة اساس لسريان مفعول وتطبيقات هذه المواد الدستورية.

ثانيا: ان مفهوم ''حسب الاولوية لشرائح المجتمع'' هو من اساسيات السياسة الاجتماعية التي تعالج مشكلة المحرومية والفقر وتباين المستوى المعيشي والطبقي في المجتمع العراقي. وحسب المعلومات والدراسات والمسوحات المتخصصة فان الوزارات والجهات المعنية والمختصة تشمل وزارات التخطيط والعمل والشؤون

الاجتماعية والتجارة ومؤسسات او هيئات الضمان الاجتماعي والتقاعد وغيرها.
وهنا لا بد من التأكيد ان "رئيس مجلس الوزراء" حسب المادة 78 من الدستور "هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة".
وأخيرا، وبالتأكيد لا يمكن ان تكون شركة النفط الوطنية هي الجهة المعنية بتحديد وإدارة وتوزيع مبالغ صندوق المواطن حسب الاولوية التي يراها مجلس ادارة الشركة لمختلف شرائح المجتمع في كل الاقاليم والمحافظات، كما تمت مناقشته اعلاه.
ثالثا: ان نص "تمتنع عن تسليم عائدات النفط والغاز المنتج" يعني ان هذا القانون يسمح لسلطات "الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم" ببيع وتصدير النفط والغاز المنتج فيها. ان هذا القانون يشرعن تصرفا خطيرا يتعارض بشكل واضح مع المادة 111 من الدستور والتي تؤكد ان "النفط والغاز هو ملك كل الشعب العراقي في كل الاقاليم والمحافظات". ويبدو ان الذين عملوا على تشريع هذا القانون قد اغفلوا او لم يفهموا اهمية ومدلول ومركزية تكرار كلمة "كل" في المادة اعلاه. ان كلمة "كل" تعني الملكية التشاركية الجماعية لكل الشعب العراقي لكل الثروات النفطية والغازية في كل المحافظات العراقية سواء كانت منتظمة او غير منتظمة بإقليم.
رابعا: ان الامتناع عن تسليم العوائد المذكورة في النص اعلاه يشكل مخالفة من قبل سلطات "الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم" لهذا القانون. ولكن هذا القانون لم يذكر أي اجراءات قانونية رادعة تتخذ ضد تلك السلطات مما يعني ان بإمكان تلك السلطات الاحتفاظ واستخدام جميع العوائد دون ان تكون ملزمة بدفع دولار واحد لشركة النفط الوطنية العراقية. وهنا يتجاهل هذا القانون مدلولات الضوابط التي يتم اعتمادها سنويا في قوانين الموازنة العامة وخاصة ما يتعلق بعدم تسليم اقليم كردستان العوائد النفطية المحددة في تلك القوانين.
وفي حالة الامتناع عن تسليم العوائد والاحتفاظ بها او استخدامها تتم "معاقبة" العراقيين المقيمين في تلك الاقاليم والمحافظات وذلك بحرمانهم من حصصهم في صندوق المواطن!!
خامسا: ويترتب على هذا السماح "القانوني" اولا انتهاء دور شركة تسويق النفط (سومو) باعتبارها الجهة الوحيدة المخولة لتصدير النفط والغاز استنادا للقانون رقم 101 لسنة 1976 والقرار 272 لسنة 1987 وثانيا القضاء كليا على شركة النفط الوطنية العراقية!
والاهم ان هذا السماح يصادر صلاحيات السلطة التنفيذية الاتحادية المتعلقة بالسياسة التجارية (المذكورة في الدستور؛ المادة 110 - ثالثا) والتي تشكل الصادرات النفطية ابرز مكوناتها.
سادسا: وفي حالة حصول الاقاليم والمحافظات المنتجة على "الاستقلال النفطي" المشرعن بموجب القانون أعلاه وتفسير من عمل على تشريعه ستنعدم عوائد النفط والغاز المتاحة لشركة النفط الوطنية العراقية؛ ويترتب على ذلك انعدام الموارد المالية التي ستخصصها شركة النفط الوطنية العراقية لخزينة الدولة

(المادة 12 - ثانيا-) وكذلك انعدام الموارد المالية التي ستخصص للصناديق الاربعة (المادة 12 - ثانيا- 2).

ستكون المحصلة النهائية تفكيك ونهاية العراق (حسب ما توقعه ودعا له بيتر كالبريت - مستشار حكومة الاقليم ابان مناقشات الدستور العراقي بعد احتلال 2003 في كتابه "نهاية العراق"!) ويبدو ان التخطيط لنهاية العراق يتواصل باستمرار وهذه المرة من خلال قانون شركة النفط الوطنية العراقية بعد فشل تمرير قانون النفط والغاز الاتحادي منذ شباط 2007 وبعد فشل مقترحات تعديل بعض فقرات قانون المحافظات غير المنتظمة باقليم رقم 21 لسنة 2008 وتعديلاته التي توفر للمحافظات المنتجة الاستقلالية النفطية!

الحسابات الاقتصادية لجدوى "صندوق المواطن" في قانون شركة النفط الوطنية العراقية

تم اعداد الحسابات الاقتصادية التالية بهدف تحديد مدى صواب او خطأ وخطورة ما تضمنه قانون شركة النفط الوطنية العراقية وتصريحات النواب الذين عملوا على تمرير القانون وخاصة ما يتعلق بالمادة 12 من القانون.

وقد تم لإعداد هذه الحسابات اعتماد المعلومات الاحصائية الرسمية لشهر كانون الثاني 2018 الخاصة بإنتاج وتصدير النفط التي اعلنتها وزارة النفط واعتماد الاهمية النسبية لعدد سكان المحافظات حسب اخر الارقام المذكورة في قانون الموازنة والمتعلقة بتخصيصات برنامج تنمية الاقاليم والمحافظات.

لقد تم التركيز على المحافظات المنتجة: البصرة وميسان وذي قار وواسط وذلك لتوفر المعلومات الرسمية والمنشورة بشأن انتاج النفط وتصديره في هذه المحافظات، ولم يتم شمول الغاز او صادرات المنتجات النفطية لعدم توفر المعلومات التفصيلية عنها. كما لم تشمل الحسابات محافظة كركوك لانعدام الصادرات ولم تشمل الاقليم لانعدام قيمة عوائد الصادرات.

الاستنتاجات الرئيسية تتلخص بما يلي:

أولا: ان اقصى ما يمكن ان يحصل عليه المواطن وعلى اساس بيانات شهر كانون الثاني 2018 هو 5.76 دولار شهريا وعلى افتراض تخصيص 3% من عوائد الصادرات النفطية لصندوق المواطن؛ وفي حالة تخفيض هذه النسبة فسينجم عنها تخفيض متناسب في حصة المواطن.

ثانيا: في حالة احتفاظ اية محافظة منتجة بعوائدها النفطية فان ذلك يقود الى تخفيض حصة المواطن في المحافظات الاخرى بما يتناسب وأهمية نفط المحافظة الممتنعة عن تسليم العوائد. وتشير الحسابات الى ان امتناع البصرة، مثلا، عن تسديد العوائد، والتي استخدمها بحر العلوم كمثال، فان حصة المواطن في المحافظات المتبقية (ميسان وذي قار وواسط) ستنخفض من 5.76 دولار الى 1.2 دولار (أي انخفاض بنسبة 79.2% والذي يعدل نسبة اهمية مساهمة نفط البصرة في اجمالي انتاج المحافظات المشمولة في التقييم).

وهذا يثبت اولا خطأ الاسس التي بني عليها صندوق المواطن، وثانيا عدم صواب رأي النائب بحر العلوم في تفسيره للقانون الذي عمل جاهدا على تمريره.

الحسابات الاقتصادية لجدوى "صندوق المواطن" في قانون شركة النفط الوطنية العراقية				
انتاج النفط في المحافظات الاربعة لشهر ك٢: ٤.٠٥٥ مليون برميل يوميا				
صادرات النفط من المحافظات الاربعة لشهر ك٢ : ١٠٨.٢ مليون برميل				
عوائد الصادرات النفطية من المحافظات الاربعة لشهر ك٢: ٦.٧٧٢ بليون دولار				
الحد الاقصى لتخصيصات صندوق المواطن: ٣% من عوائد الصادرات النفطية العراقية				
المؤشر/ المحافظة	البصرة	ميسان	ذي قار	واسط
الأهمية النسبية لعدد سكان المحافظة (%)	7.691	3.067	5.716	3.582
حصة المحافظة من صندوق المواطن (%)	0,002	0,001	0.002	0.001
حصة المحافظة من صندوق المواطن (مليون دولار لشهر: ٢)	15.623	6.231	11.613	7.277
حصة الفرد من صندوق المواطن (دولار لشهر ك٢)	5.76	5.76	5.76	5.76
الاحتفاظ بالعوائد النفطية وعدم تسليمها للشركة (مليون دولار لشهر ك٢)	4563	655	258	295
إنتاج النفط (الف برميل يوميا في شهر ك٢)	3207	460	181	207
مساهمة المحافظة في مجموع انتاج النفط في المحافظات الاربعة (%) لشهر ك٢	79.1	11.3	4.5	5.1
حصة الفرد من صندوق المواطن بعد "استقلال" البصرة (دولار لشهر ك٢)	XXXXXXXX	1.2	1.2	1.2

ثالثا: ان الحسابات توضح بما لا يقبل الشك مطلقا ان احتفاظ المحافظات المنتجة بعوائدها النفطية يؤدي الى تقليل العوائد المالية المتاحة لشركة النفط الوطنية، لان قانون الشركة بصيغته التي صوت عليها البرلمان تفتقر لأية اجراءات رادعة وتعويضية؛ بل على العكس حيث ان وجود امكانية حرمان المواطن في المحافظات الممتنعة من الاستفادة من صندوق المواطن، سيشكل حافزا "قانونيا" للاستقلال النفطي مضمونا بموجب هذا القانون.

لنعد الى مثال البصرة لتوضيح هذه المسألة. فلو احتفظت البصرة بعوائد "نفطها" ثم قامت بتخصيص 3% من العوائد التي لم تسلمها للشركة الى "صندوق المواطن البصراوي" فان ذلك يقود الى ان تصبح حصة المواطن في البصرة 50.45 دولار في الشهر مقابل 1.2 دولار في محافظات ميسان وذي قار وواسط. ومن الطبيعي والمتوقع ان يترتب عن هذا التباين المرعب نتائج كارثية تتمثل اولا بإفلاس شركة النفط الوطنية، وثانيا افلاس الخزينة العامة

للدولة وثالثا تفتيت العراق والقضاء عليه.
ولذا يجب الغاء هذا القانون فورا.
ان الوقائع والشواهد تشير وبشكل واضح الى تزايد الرفض لهذا القانون المشبوه الخبيث من قبل أعداد كبيرة ومتزايدة من الفنيين والحقوقيين والكتاب والمختصين وغيرهم وذلك من خلال عدد المقالات والتعليقات والمواقف المنشورة في مختلف وسائل الاعلام وقنوات التواصل الاجتماعي وحملة جمع التواقيع ضد هذا القانون الجائر.
http://ehamalat.com/Ar/sign_petitions.aspx?pid=1002
في ضوء ما تقدم وعملا بما جاء في المادة 93 من الدستور فإنني:
أولا: اناشد المحكمة الاتحادية العليا الى التحرك فورا لممارسة دورها واختصاصها المذكور في المادة -93 أولا التي الزمتها "الرقابة على دستورية القوانين"؛
ثانيا: اناشد مجلس الوزراء بالقيام فورا بالطعن المباشر بدستورية هذا القانون لدى المحكمة الاتحادية العليا عملا بالمادة 93- ثالثا؛
ثالثا: كل مواطن عراقي له حق الطعن بدستورية هذا القانون لدى المحكمة الاتحادية العليا عملا بالمادة 93- ثالثا التي نصت "يكفل القانون.. ذوي الشأن من الافراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة".
لذ فإنني احث كل المواطنين والمنظمات والنقابات والاحزاب ومنظمات المجتمع المدني والخبراء والفنيين والحقوقيين وغيرهم بالتحرك الفوري لتقديم او دعم الطعون المباشرة لدى المحكمة الاتحادية العليا لحماية الوطن وضمان حقوقكم وحقوق الاجيال القادمة في الثروة النفطية والغازية التي سيبددها هذا القانون الخبيث.

قانون شركة النفط الوطنية

د. إبراهيم بحر العلوم
عضو لجنة النفط والطاقة النيابية
في مجلس النواب

إن تشريع قانون شركة النفط الوطنية في اذار 2018، بما فيه من إيجابيات، وبما عليه من ملاحظات يعد انجازا وطنيا بامتياز، ويعد خطوة إيجابية باتجاه اصلاح القطاع النفطي في محوريه الاستخراجي والتسويقي، بعد تعثّر القطاع النفطي في الأداء وتخلف طال أكثر من ثلاثة عقود، عندما أقدم النظام السابق عام 1987 على حلِّ الشركة ودمجها مع وزارة النفط، تمت قيادة القطاع بشكل مركزي أدى الى تلكؤ خططه الإنتاجية وبعثرة امكانياته الفنية وإضعاف قدراته البشرية، فضلا عمّا خلفته الحروب والحصار الاقتصادي من دمار البنى التحتية للقطاع وهجرة العقول العراقية وعزلة الصناعة النفطية عن اللحاق بالتقنيات والتكنولوجيا، كل ذلك أدى الى شبه انهيار في صناعة النفط بالعراق، فكانت من أولى المهمات في اصلاح القطاع بعد سقوط النظام السابق هو العمل على إحياء (النفط الوطنية) لتأخذ على عاتقها عملية بناء القطاع وتحفيز الاستثمار الوطني لزيادة الإنتاج على أسس اقتصادية سليمة.

وقد تباينت آراء العراقيين حول تقييم القانون، فأشار احد المثقفين العراقيين "إذا كان الأول من كانون الثاني عام 1961 سجل انعطافة في مسار الثروة النفطية التي تمثلت في إصدار قانون 80 والذي حدد بموجبه مناطق الاستثمار للشركات الاجنبية، فالخامس من اذار 2018 يشكل منعطفا جديدا في مضمون إدارة الثروة النفطية وأسلوب توزيع إيراداتها بما تضمنته مواد القانون". أو كما عبّر احد ابرز الاقتصاديين "بأن تمرير قانون شركة النفط الوطنية يعد من أهم ما شرع من قوانين وأخطرها ويعد نقلة تاريخية ونوعية مهمة". في حين سارع بعض الخبراء للتعليق على القانون سلبا داعيا السلطة التنفيذية إلى التحرك الفوري لإيقاف إجراءات ادخال القانون حيز التنفيذ، أو كما عبّر خبير آخر: بأن قانون شركة النفط الوطنية الجديد أضاع الطريق. وتساءل احد الخبراء المتخصصين في الشؤون النفطية وقد عمل في شركة النفط الوطنية، هل ان قانون شركة النفط الوطنية خطوة الى الامام ام خطوتان الى الخلف؟ وأجاب في معرض استعراضه لبنود القانون بأن القانون الجديد يعد خطوة إلى الأمام تعتريها بعض الصعوبات.

وطرح العديد من الخبراء الكثير من التساؤلات والاستفهامات حول فقرات القانون، منها استفسارات قانونية وإدارية وفنية واقتصادية. وأشار البعض منهم

في تعليقاته الى تسرّع مجلس النواب في تشريع القانون، لذلك سيركز بداية الحديث عن الإجراءات التشريعية للقانون، مع المحاولات المبذولة منذ عام 2004 لإعادة احياء الشركة.

شركة النفط الوطنية 2004 - 2018

على الرغم من صدور القرار الوزاري بتأريخ 27 أيار 2004 بإعادة العمل بشركة النفط الوطنية على ضوء قانونها النافذ المرقم 123 لعام 1967 وتعديلاته، إلا ان الخلافات السياسية في الحكومة المؤقتة التي ترأسها الدكتور علاوي 2004 - 2005 حول مرجعية الشركة حالت دون إعادة العمل بها.

وحينما اقر مجلس الوزراء في شباط 2007 مشروع قانون النفط والغاز كان احد أهم مفاصله هو تأسيس النفط الوطنية، غير ان مشروع القانون المذكور ذاته خضع الى تجاذبات سياسية بين المركز والاقليم والقوى السياسية حال دون اقراره. منذ ذلك الحين قُدم إلى مجلس النواب مشروع قانون النفط الوطنية ثلاث مرات بصيغ مختلفة، كان أولها مشروع القانون في 2009 والآخر في 2012 وأخيرا عام 2017، ولم تتوفر الإرادة السياسية في الدورتين البرلمانيتين السابقتين لتمريره، وبقيت الوزارة طوال هذه الفترة تتعامل من خلال دوائرها المركزية مع الشركات الاستخراجية بالسياقات المركزية والبيروقراطية نفسها التي لا تتسق مع متطلبات الصناعة الاستخراجية، واكتفت بمخرجات عقود الخدمة في جولات التراخيص التي ابرمت عام 2009 وما بعده. اما الجهد الوطني فبقي اسير السياسات المركزية التي أدت الى تأخير المشاريع الإنتاجية الحاكمة وعدم معالجة الخلل في البنى التحتية للقطاع وضعف برامج التدريب والتأهيل للكوادر.

واذا كانت صيغة مشروع القانون الذي قدم لمجلس النواب في عام 2009 لم يجد المحفزات السياسية لتمريره، فإن صيغة مشروع قانون عام 2012 لم تبدِ قيادة وزارة النفط الرغبة في المضي بتشريعه، كما افصح وزير النفط حينها في جلسة الاستماع التي عقدها مجلس النواب لخبراء النفط حول مشروع القانون.

وشهدت وزارة النفط حراكا تثقيفيا عام 2015 انعكس في الندوات التي أقيمت لمناقشة ضرورة تأسيس النفط الوطنية. وكانت في هذه المرة متميزة بمناقشاتها حول ملكية الشعب لثرواته. وهذا الأمر بحد ذاته وجد في نفس كاتب هذه السطور التفاؤل لمشروع كنا قد بدأنا التثقيف إليه منذ 2007 ولم ننقطع عن التلميح والاعلان عنه على المستوى السياسي والإعلامي طيلة الفترة الا وهو احياء النفط الوطنية وتمليك أسهمها للشعب. وقد عكفت الدائرة القانونية في وزارة النفط على إعداد نسخة جديدة لقانون الشركة وانتهت منها في نهاية عام 2016 وتم تقديمها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإقرارها.

قانون شركة النفط الوطنية 2017

في اذار 2017، صادق مجلس الوزراء على مشروع قانون النفط الوطنية، وفوجئت لجنة الطاقة والنفط النيابية بأن مشروع القانون

جاء لإحياء قانونها القديم لعام 1967 ومن دون الإشارة إلى التعديلات اللاحقة عليه التي يلزم الأخذ بها بحسبان أن آخر تعديل لقانون النفط الوطنية كان في 1976 وبعدها صدرت العديد من التشريعات والقوانين لم ينظر اليها، وجاءت الإضافات على القانون محدودة جدا وذات صياغات مربكة، وكان ذلك مدعاة لامتعاض السيد وزير النفط والدائرة القانونية في الوزارة التي عكفت على إعداد مسودة للقانون بوصف أن ما تم ارساله الى مجلس النواب لا يمثل رؤية الوزارة وهذا ما اتضح في أثناء استضافة اللجنة للقيادة النفطية، وأصبحت اللجنة امام خيارين: الأول، هو رفض القانون واعادته الى الحكومة ومطالبتها بتقديم صيغة افضل تتناسب مع التطورات الحاصلة في المشهد النفطي. والخيار الثاني هو القبول بالقانون المرسل والقيام بالتعديلات المطلوبة، وقد اقرت اللجنة المضي بالخيار الثاني وشكلت لجنة فرعية من أعضاء اللجنة للسير في الإجراءات التشريعية، واطلعت اللجنة القيادة النفطية في اثناء استضافتها في 15 أيار 2017 بخيار اللجنة، وقد أرسلت وزارة النفط كتابا الى اللجنة أوضحت فيه موقفها من الصيغة الراهنة للقانون ومرفقة بصيغة القانون الذي أعدته الدائرة القانونية وارسلته الى الأمانة العامة بتأريخ 23 تشرين الأول 2016 ولم يتم اقراره بل استبدل بصيغة أخرى.

قامت اللجنة الفرعية بدراسة صيغ مشاريع القوانين للشركة المقدمة من قبل الوزارة طوال السنوات أي صيغة 2009 و2012 والصيغة الأخيرة 2016 ووجدت ان صياغاتها متقاربة ومعتمدة في بعض فقراتها على قانون الشركة لعام 1967، ووجدت هناك سمات مشتركة بين الصيغ ماعدا ما يخص مرجعية الشركة فقد كانت صيغة 2009 تشير الى ارتباط الشركة بمجلس الوزراء بخلاف الصيغ الأخرى التي اشارت الى ارتباطها بوزارة النفط، لكن الصيغ الثلاث كلها تؤكد انحصار الشركة بمهام القطاع الاستخراجي وتنضوي تحتها الشركات الاستخراجية والشركات الساندة كافة، وان مجلس ادارتها يتشكل من ممثل للوزارة والمديرين العامين للشركات الاستخراجية دون الشركات المساندة، فضلا عن خبراء ثلاثة يرشحهم وزير النفط أو رئيس مجلس الإدارة، وانفردت صيغة 2009 بوجود ممثلين لجهات حكومية بدرجة مدير عام (البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية) في مجلس الإدارة على سياق القانون القديم؛ واتفقت كل الصيغ المقدمة على أن رئيس الشركة بدرجة وزير. وقد غابت عن كل الصيغ المقدمة الإشارة الى دور الشركة مع عقود الخدمة المبرمة في جولات التراخيص. ومن المفيد القول إن صيغة 2016 تعد أفضل الصيغ من حيث تضمينها فقرات تمت إضافتها بناءً على التجربة التي أفادت منها الوزارة في أثناء تعاملها مع الشركات العاملة في جولات التراخيص.

القراءة الأولى للقانون نيسان 2017

قررت اللجنة تقديم القانون للقراءة الأولى بتأريخ 25 نيسان 2017، وتم القبول من حيث المبدأ للمضي بالإجراءات التشريعية، وبدأت اللجنة باستضافة السيد وزير النفط

بتاريخ 15 أيار 2017 لاستطلاع الرأي حول الأسباب الموجبة لتشريع القانون والتعديلات المقترحة لبعض بنوده، ووجهت اللجنة بمخاطبة الشركات النفطية العراقية وحكومة إقليم كردستان، وتواصلت اللجنة مع وزراء النفط السابقين والخبراء النفطيين والاقتصاديين واستمعت إلى ملاحظاتهم، وضيّفت اللجنة المديرين العامّين للشركات الاستخراجية والشركات المساندة والدوائر المتخصصة لإجراء مزيد من النقاش حول القانون للتوصل إلى رؤية متكاملة، وضيّفت اللجنة الكادر المتقدم في الوزارة بوصفها الجهة المستفيدة من تشريع القانون لاستطلاع الرأي حول فلسفة القانون.

واثار بعض الخبراء إشكاليات حول مشروع القانون المقدم الذي تضمن تسع موادّ فقط، وان الحكومة لم تأخذ بالحسبان المتغيرات التي طرأت على المشهد النفطي والقانوني، واثار البعض ملاحظاته حول الصيغة القديمة لتركيبة مجلس الإدارة، ويستلزم الامر النظر الى وجود خبرات اقتصادية وتعاقدية وتقنية في المجلس، فضلا عن ذلك فإن مشروع القانون افتقر الى تحديد الشركات المنضوية وقد خلت مسودة القانون المقترح من المفاهيم والمبادئ والممارسات الحديثة ومنها الإدارة الحديثة ومبدأ الشفافية والتنافسية.

القراءة الثانية للقانون اب 2017

قدمت لجنة النفط والطاقة النيابية القراءة الثانية لمشروع القانون في مجلس النواب بتاريخ 20 آب 2017 موضحة في تقريرها الذي تم توزيعه على السادة النواب، الإجراءات التشريعية التي أجرتها في هذا الصدد، وطرحت في تقريرها الخطوط العريضة لموجبات تشريع القانون إذ أشارت:

1- ضرورة استعادة العراق لهذه المؤسسة الوطنية الريادية بعد ان كان المتفرد بها في انطلاقته المبكرة.

2- ضمان استكشاف الموارد النفطية وتطويرها وإنتاجها وتسويقها نيابة عن الدولة العراقية بموجب تشريع هذا القانون.

3- تطوير البنى التحتية اللازمة لإدامة الإنتاج وتطوير أساليب العمل على أساس الكفاءة والتنافسية وتقليل الكلفة لتعظيم الإيرادات لصالح الشعب العراقي على وفق المعايير الدولية المعترف بها.

4- منح الشركة المرونة في استحداث تشكيلات متخصصة ضمن هيكلها التنظيمي بما يتناسب ودورها في إدارة وتطوير الحقول المنتجة والمكتشفة للرقي بالصناعة النفطية والغازية.

5- تأهيل الكوادر العراقية وتطويرها والاهتمام بالطاقات البديلة وتشجيع القطاع الخاص العراقي والإفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال الحيوي.

وأشارت الى التعديلات المقترحة على مشروع القانون ومن ابرزها:

1- تشريع القانون باتجاه ضمان استقلالية الشركة في تنفيذها للسياسة النفطية للدولة في الاستخراج والتسويق وامتلاكها المرونة في التوسع مستقبلا لإلحاق تشكيلات أخرى.

2- رأس مال الشركة وموارد تمويلها لتمكينها من تغطية تكاليفها التشغيلية

والرأسمالية مع تسهيلات لاستمرار عملها وتوسيع نطاقه استنادا الى مبدأ الكفاءة والتنافسية.

3- وأكدت على ضرورة توفير المؤهلات المطلوبة في رئيس مجلس الإدارة وأعضائها وتحديد المهام والصلاحيات لتحقيق اهداف الشركة وتوفير الدعم اللازم لتجاوز المشاكل والعقبات ومنحها المرونة لاتخاذ القرارات.

4- وأشارت اللجنة الى ضرورة توطين العلاقة بين الشركة والمجتمع استنادا الى المادة 111 من الدستور.

واستمعت اللجنة في جلستها المذكورة إلى اقتراحات النواب ومناقشتها، وطلبت تقديم المقترحات كافة ليتسنى الاستفادة من جميعها لحسم التعديلات المطلوبة، واستمرت اللجنة المكلفة بإجراءات تشريع القانون في اجتماعاتها المتواصلة لدراسة المقترحات وتنضجيها وصولا الى افضل صيغة ممكنة، وتقدمت اللجنة بالصيغة النهائية للقانون في شباط 2018 لعرضها للتصويت.

وهذه المقدمة توضح أن لجنة النفط والطاقة كانت متأنية في عملها إذ استغرق عملها قرابة العام ولم تكن عجِلة كما أشار إليها البعض بل دأبت على مراجعة الآراء والمقترحات وناقشت الكثير من الخبراء في النفط والقانون والمال والاقتصاد للخروج بصيغتها النهائية التي صوّت عليها مجلس النواب بتأريخ 5 آذار 2018، وصادق عليها السيد رئيس الجمهورية في 25 آذار 2018 ونشر قانون الشركة رقم 4 لعام 2018 في جريدة الوقائع الرسمية في 16 نيسان 2018.

تساؤلات حول قانون الشركة

طرحت الكثير من التساؤلات من قبل مختصين وفنيين وسياسيين حول القانون الجديد، ومنها: هل هذا القانون الذي جاء لإحياء الشركة التي مارست دورها في القطاع النفطي طوال عشرين عام من 1967 وحتى 1987 والتي كانت تتمتع بشبه استقلالية ومن ثم دمجت بوزارة النفط لتصبح السياسة النفطية والصناعة النفطية متصلة من 1987 وحتى 2018 على مدى عقود أربعة، سيصلح ما أفسدته التدخلات السياسية؟ هل القانون الحالي الذي يعدّه البعض إنجازا وطنيا للصناعة النفطية بل تعتبره وزارة النفط قرارا تاريخيا قادر على وضع العربة على السكة الصحيحة لبلد يمتلك ثاني اكبر احتياطيات نفطية في العالم؟ هل ستقدر هذه الشركة التي طال انتظارها وبعد مخاض عسير منذ 2004 وحتى 2018 ان تغير واقع الصناعة الاستخراجية في العقدين القادمين بحيث تنجح بمهمتها في الاستثمار الوطني وتطوير كوادرها وبنيتها الانتاجية؟ هل ان الشركة بقانونها الجديد الحالي مُنحت الاستقلالية في قراراتها الاستراتيجية والاستثمارية بعيدا عن البيروقراطية والمناورات السياسية؟ هل ان الشركة بحلّتها الجديدة ستمتلك الوعاء الاستثماري الكافي للمضي بمشاريعها على أسس اقتصادية على وفق المعايير الدولية المعروفة في الصناعة النفطية؟ هل سيتمكن قانون الشركة من التعامل بمرونة مع الشركات الأجنبية العاملة بالشكل الذي يسهل تحقيق مفهوم الشراكة وتحقق التطور المنشود؟ هل قانون الشركة الجديد لامس

التحديات المستقبلية للطاقة في العقود القادمة؟

سيل من الأسئلة المطروحة التي تتطلع إلى إجابات، وهناك تساؤلات أخرى تتعلق بالشقّ الاقتصادي من القانون وخاصة الفقرة 12 منه، المتعلقة بالأرباح المتأتية من بيع النفط الخام وخارطة توزيعها لصناديق أربعة: صندوق المواطن، وصندوق الأجيال، وصندوق الإعمار وصندوق الشركة؟ على الرغم من قناعتنا وإيماننا بأن هذه الفقرة تشكل نقلة نوعية في المسار الاقتصادي للبلد، وتقف خلفها مفاهيم ومدلولات دستورية وقانونية وفي مقدمتها المادة 111 من الدستور، سنحتاج إلى حلقة أخرى بعون الله لإيضاح مقاصدها.

علاقة الشركة مع وزارة النفط

عدّ البعض قانون الشركة بصيغته التي اقرها مجلس النواب قد ابتلع الوزارة، وأوجد كيانين متنافسين، وذهب البعض الى ابعد من ذلك، بالقول إنها ابتلعت الدولة العراقية، ولا اعتقد بصواب كلا الرأيين، فالذي يتمعن بدقة في فقرات القانون يجد عكس ذلك، ان علاقة وزارة النفط بالشركة ليست علاقة تنافسية بل علاقة تكاملية، فلكل منهما مهامها ومسؤوليتها، وزارة النفط جهة تنظيمية، مسؤوليتها رسم السياسات للصناعة النفطية والغازية للقطاعات كافة منها الاستكشاف والاستخراج والإنتاج والتصفية والتصدير، ومهامها تنظيمية ورقابية وإشرافية. اما شركة النفط الوطنية فهي جهة تنفيذية لسياسة الدولة النفطية. ان الفصل في المهام والصلاحيات مهم جدا لضمان الاستغلال الأفضل للثروة النفطية؛ فالشركة تتولى جانب العمليات الفني والتعاقدي والتجاري، والنماذج الناجحة من الشركات النفطية الوطنية في الدول المنتجة للنفط كافة تعتمد سياسة الفصل بين المهام والصلاحيات، بل أن دور الوزارات بشكل عام يجب ان ينحصر في رسم السياسات والاشراف والرقابة وليس الدخول بالشؤون التنفيذية، فليس من المعقول ان تكون الوزارة ذاتها حكما وخصما في آن واحد. ان الأساس في التدهور الحاصل في أداء الصناعة النفطية في العراق، هو عندما دمجت الصناعة النفطية مع السياسة النفطية وهذا ما جنيناه طوال العقود الأربعة الماضية.

ان فك التشابك في المهام والصلاحيات في الأدوار بين الوزارة والشركة أحد الملامح الأساسية في الإدارة السليمة لتطوير ونجاح القطاع الاستخراجي والتسويقي، وكذلك لباقي القطاعات المتعلقة بالصناعة النفطية. ان الكثير من الملاحظات التي وردتنا على القانون تعكس الخلط بين الأمرين، فكأنما الشركة تستحوذ على صلاحيات الوزارة، فالأمر ليس كذلك بل ينحصر في إعادة الأمور الى نصابها الإداري والقانوني الصحيح، فليس هناك استحواذ وتنافس بل إعطاء كل مؤسسة دورها السليم في إدارة الثروة النفطية.

رسم السياسات للنفط والغاز

ان مشروع قانون النفط والغاز كان يتضمن مفاصل متعددة، منها رسم السياسات النفطية والغازية، وانيط هذا الجانب بالمجلس

الاتحادي للنفط والغاز وفيه تتمثل الجهات السياسية في الحكومة والاقليم والمحافظات المنتجة، وفي غياب هذا الهيكل تأخذ وزارة النفط الاتحادية الدور المطلوب، لقد تصدت لجنة النفط والطاقة النيابية بتقديم مقترح قانون باسم (قانون المجلس الاتحادي لسياسات النفط والغاز) ليقوم بتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والاقليم والمحافظات المنتجة في المفاصل المتعلقة بالصناعة النفطية كافة، وتم الاقتراح في هذا الصدد بأن يضم المجلس ممثلين عن كل الجهات الاتحادية والإقليم والمحافظات المنتجة، فضلا عن وجود خبراء في هذا الشأن، ولم يرد اللجنة حتى تأريخ كتابة هذه الاسطر أي اشعار تجاه هذا المقترح، الذي نعدّه من الجوانب الأساسية في تنظيم إدارة الثروة بالشكل السليم.

أما الجانب التنفيذي للسياسة النفطية للدولة فيأخذ المنحى المهني المستقل. في هذا الجانب تجد تمثيل الجهات التنفيذية كرؤساء الشركات الاستخراجية الوطنية، أما في المجلس الاتحادي تجد تمثيلا لمجالس المحافظات المنتجة. ان المشرع العراقي عندما اقر قانون شركة النفط الوطنية كان المحور الأساس في التشريع هو الفصل بين المهام، لذلك فالتصريحات التي ظهرت مؤخرا من بعض أعضاء مجالس المحافظات المنتجة في البصرة وميسان، بأن هناك تهميشا لدور المحافظات المنتجة في قانون النفط الوطنية ليس بدقيق وانما يعود لعدم الوضوح في مهام الشركة. ان مهام مجلس إدارة شركة النفط الوطنية تنفيذية بحتة تأخذ في الحسبان تنفيذ المشاريع وتطوير البنى التحتية وتطوير الكوادر والمحافظة على البيئة لزيادة الإنتاج على وفق معايير الصناعة النفطية العالمية. وتناط بها مسؤولية إدارة وتطوير الحقول المنتجة والمكتشفة وغير المطورة وتطوير الجهد الوطني، فضلا عن إدارة عقود الخدمة التي تم ابرامها في جولات التراخيص واستثمار الحقول المشتركة. وهذه المهام تتطلب تمثيل شركة نفط البصرة ونفط ميسان والشركات الاستخراجية الأخرى وليس مجالس المحافظات. وقد تضمن مجلس إدارة الشركة تمثيل هذه الشركات ووضع آلية لذلك، ومنح الحق لمجلس الإدارة بتوسيع مقاعد الشركات المملوكة الى خمسة مقاعد وهذا يعني شمول اغلبية المحافظات المنتجة في مجلس الإدارة.

ان علاقة شركة النفط الوطنية بوزارة النفط تمت معالجتها بشكل سليم من خلال مواد القانون التالية:

1. وجود ممثل للوزارة بدرجة وكيل وزير في مجلس ادارتها كفيل بإيجاد علاقة تنسيقية عالية للتعرف على خطط الشركة ومتابعتها الرامية لتنفيذ سياسة الدولة النفطية، انه عين الوزارة في الشركة، وقد اشكل بعض الخبراء على هذا التمثيل بأنه يشكل خللا في استقلالية الشركة، فالوزارة جهة تنظيمية بحتة ووجود مقعد لممثل لها في مجلس الإدارة قد يشكل عائقا امام أداء الشركة، بينما يرى المشرع أن وجود الوزارة حالة تتطلبها الظروف الراهنة، وان الانفصال الكلي عن جسد الوزارة بعد أربعة عقود من السياسات المركزية قد يشكل نوعا من الارباك، لذلك اثر وجود رابط تنسيقي تكاملي.

2. منح قانون شركة النفط الوطنية في المادة

العاشرة/ ثانيا الحق لوزير النفط ان وجد حيدا في قرار مجلس الإدارة، فان من حقه تقديم مقترح الى مجلس الوزراء لإجراء تغييرات ويكون قرار مجلس الوزراء ملزما لمجلس الإدارة. وقد ثبت البعض من الخبراء اعتراضه على هذه الفقرة المستوحاة من إحدى مواد القانون القديم للشركة، ان اعطاء حق الفيتو للوزارة يشكل عقبة أمام استقلالية قرارات الشركة. بينما يرى المشرع إنها حالة تكاملية يجب توفر ارضيتها بين الوزارة والشركة. وفي حالة الخلاف فإن حسمه سيكون من جهة اعلى تشكل المرجعية لكلا الطرفين (الوزارة والشركة) ألا وهي مجلس الوزراء بوصفه المرجعية الأم.

3. المادة 11 من قانون الشركة وضع اطارا آخر لتعامل الشركة مع وزارات الدولة المهمة كالمالية والتخطيط والنفط في مفصل مالي مهم، يساهم في وضع أسس تخطيطية لا ترتبط بالقرارات الآنية للحكومة بل يمنح الشركة القدرة على التخطيط والاستقرار المالي لتنفيذ مشاريعها وخططها الإنتاجية على مدى سنوات ثلاث. فالكلف التشغيلية والاستثمارية للشركة تحدد تخمينا من قبل هذه الجهات مشاركة مع الشركة، وان هذا الاتفاق سيكون ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات على أن يتم استقطاع المبالغ مباشرة من حساب وزارة المالية في البنك المركزي عن حساب عوائد النفط والغاز. وهذه الضابطة تمنح الشركة اتباع التخطيط السليم وموقعا اكثر ثباتا في التعامل مع الشركات الأجنبية العاملة في دفع مستحقاتها. وهذا يبطل اعتراض بعض الخبراء بأن الشركة تبتلع الدولة، بل على العكس انها شركة مملوكة بالكامل للدولة وان الدولة تحيط بقراراتها ابتداءً من تخمين الكلف وانتهاءً بمتابعة الخطط.

علاقة الشركة بمجلس الوزراء

أما علاقة الشركة بمجلس الوزراء كما نصت عليه المادة الثانية/ أولا من القانون بأن الشركة ترتبط بمجلس الوزراء، ويعد المرجعية الأساس لها. وبالتالي تجد في اغلب مواد القانون أن قرارات الشركة تخضع الى مصادقة مجلس الوزراء. فالتزامات الشركة وانظمتها وقراراتها وتعيين مجلس ادارتها وماليتها كل ذلك لا يقعد قانونيا إلا بموافقة مجلس الوزراء ومصادقته. ويعيب البعض من الخبراء على صيغة القانون الجديد بأنه مكبل وغير مرن نتيجة سعة ارتباطه بمجلس الوزراء، وان ارتباط الشركة بمجلس الوزراء يجب ان يكون مقننا في مواضع محددة لا بهذه الشمولية والسعة لأن ذلك يمثل كوابح ستزيد من بيروقراطية العمل وتقلل من كفاءة الشركة.

لذلك فان من يظن ان الشركة بقانونها الجديد (غول) يبتلع الوزارة ومجلس الوزراء والدولة فهو بعيد عن الصواب إذ إنها –أي الشركة- محاطة من جهاتها الأربع بوزارة النفط ووزارات الدولة المهمة ومجلس الوزراء في تسيير شؤونها وإدارة الثروة النفطية في شقيها الاستخراجي والتسويقي. فلا نرى أي خشية على إدارة الثروة النفطية من جراء تشريع قانون النفط الوطنية بل العكس من ذلك، نجد رؤية موضوعية متوازنة تمنح الشركة استقلاليتها من جهة

وتضعها في الجانب الاخر في حالة تنسيقية مع أجهزة الدولة التنفيذية ذات الشأن.

رأس مال الشركة

قد يشكل البعض على قلة المكنة المالية للشركة، وان الصناعة الاستخراجية تتطلب قدرات استثمارية عالية وهذا لم يوفره القانون الحالي لها وبالتالي قد تشهد مشاريعها التلكؤ، للإجابة عن هذا التساؤل المشروع الذي يطمح لتأسيس شركة قادرة على الإنجاز وتحفيز الجهد الوطني من اجل زيادة الإنتاج وتمتلك القدرة الاستثمارية الكافية لتنفيذ مهامها، نقول ان المشرع نظر الى هذا الأمر بعناية ويتفق بأن ما خصص كرأس مال تشغيلي للشركة متواضع لا يتناسب ومهامها المستقبلية وكانت الصيغ الأخرى من مشاريع القانون الثلاثة تقترح رأس مال يصل إلى عشرة أضعاف رأس المال المذكور، غير أن الأوضاع التي تمر بها الحكومة لا تسمح بزيادة رأس المال في الوقت التي تعاني موازنة الدولة العراقية من عجز لهذا العام ينوى تغطيته من خلال القروض، رغم التعديل الذي اجريناه على قانون الموازنة من ان تغطية العجز يجب أن تتم عن طريق الوفرة النفطية عن الأسعار المخطط لها للنفط الخام، لقد عالج المشرع المكنة المالية للشركة من خلال فتح نوافذ متعددة منها:

1- جاء في المادة الخامسة من القانون/ ثانيا للشركة زيادة رأس مال الشركة حسب الحاجة بعد تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية.

2- جاء في المادة الخامسة/ رابعا للشركة الحق في الاقتراض من أي جهة في الداخل والخارج لتمويل استثماراتها.

3- جاء في المادة 11 من القانون ستضاف نسبة من الربح للشركة يتم الاتفاق عليها عند حسابات الكلف.

4- جاء في المادة 12/ أولا تخصص لها نسبة من الأرباح السنوية لتحقيق مصالحها وأهدافها.

هذه المنافذ اذا تم استثمارها بشكل سليم يمكن ان تشكل رافدا لانطلاقة الشركة وديمومة عملها واستقرارها المالي.

الاستثمار في الصناعة التحويلية

اشارت المادة 3 من القانون على الاستثمار في الصناعة التحويلية (أي تصفية النفط الخام ومعالجة الغاز) او ما يسمى في الصناعة العالمية down stream، فيسأل البعض هل القانون لقطاع الاستخراج ام التحويل ام لكليهما، واذا كان كذلك فيجب ادخال شركات المصافي وشركات الغاز جزءا من مكونات الشركة؟

صحيح أن معظم الشركات الوطنية في الدول النفطية عادة ما تضم فعاليات الصناعة النفطية كافة، وكان البعض من القيادات النفطية يتبنى هذا الرأي، وصرحت عنه حين استضافتها، بحسبان أن الصناعة النفطية وحدة متكاملة ومن الصعب تجزئتها، لكن المشرع يرى ان تحديد مهمة النفط الوطنية بالقطاع الاستخراجي والتسويقي مهمة تحظى بالأولوية وليست مهمة شاقة وتحتاج الى جهود كبيرة في ظل المعطيات الراهنة، وستكون الشركة مثقلة اذا ما تعددت مهامها، بل ذهب المشرع الى

الاتجاه الاخر وهو دعم التوجه الحكومي بتشكيل شركة الغاز الوطنية، وهناك توجه آخر لتأسيس شركة المصافي الوطنية، أي إن هناك توجهاً لإعادة هيكلة وزارة النفط بحيث يصار الى تفرغها لرسم السياسات دون الدخول في القضايا التنفيذية.

اما ما يتعلق بالجملة التي وردت بالجانب التحويلي في الاهداف فهي متعلقة بالفرص الاستثمارية خارج العراق، فهناك عروض من مصافٍ عالمية أو آسيوية للمشاركة مقابل تزويدها بالنفط الخام وهذا معمول به في مناطق اخرى. ولم يغلق القانون الباب امام مستجدات مستقبلية لاستحداث أو إلحاق شركات أخرى إذ أشارت المادة السابعة/ رابعا لمجلس الإدارة استحداث أي تشكيل آخر وفقا للقانون، وله الحاق أي تشكيل بالشركة بناء على اقتراح المجلس وبموافقة وزارة النفط ومجلس الوزراء.

النفط الوطنية والطاقة البديلة

اثار بعض الخبراء في مناقشتهم للقانون الجديد الرأي القائل: (كان من الأفضل التوجه نحو تشكيل شركة الطاقة الوطنية، وان المؤسف انه تم تفويت الفرصة للتعامل مع التحديات المستقبلية فقد اكتفى القانون بالصناعة النفطية بعيدا عن قطاعات الطاقة المتجددة وان قطاع الطاقة تطور جديا ولم يبق اعتماده على وقود واحد وشركات النفط اصبحت متعددة المهام وتوسعت لتتحمل مسؤولية انتاج الكهرباء واخذت تستثمر في الطاقات المستدامة، فضلا عن الطاقة النووية وتتعامل مع التبعات البيئية للهيدروكاربونات).

إننا مقتنعون بأن التنبؤات المستقبلية لاستخدامات الطاقة المتجددة في العقدين القادمين ستزداد/ مؤتمر المناخ بباريس. ولا بد من المضي في هذا الاتجاه، خاصة في تقليص دور النفط في الاقتصاد العالمي. وان الدراسات العالمية الحديثة للطاقة تؤكد توجه كثير من الدول نحو الطاقات المتجددة والبديلة والغاز الطبيعي وقد حددت الكثير من الدول عام 2040.

لقد تناول القانون في موجبات تشريعه أن من مهام الشركة تطوير مختلف قطاعات الطاقة المختلفة في العراق، وأشار في المادة 8/ خامسا في باب مهام مجلس ادارة الشركة الى دوره في اقتراح سياسات الطاقة البديلة وبرامجها إلى وزارة النفط ومجلس الوزراء، وفي المادة نفسها/ تاسعا أشار الى وضع ضوابط حماية البيئة من خلال تطوير قطاع مصادر الطاقة البديلة، وفي المادة نفسها/ عاشرا أكد على وضع خطط لتشجيع القطاع الخاص العراقي في تطوير قطاعات الطاقة المختلفة. وفي المادة نفسها/ 11 المتعلقة بمهام المجلس وضع ضوابط للاستفادة من شركات الطاقة غير العراقية. وفي جانب مجال الطاقة الذرية، فقد انجزت لجنة النفط والطاقة نهاية عام 2016 قانون هيئة الطاقة الذرية العراقية وتم نشر قانونها في الجريدة الرسمية في كانون الثاني 2017، وبذلت اللجنة جهدا في تثبيت استقلاليتها، ويتوقع أن يتم تفعيل الهيئة في القريب العاجل. وفي مجال الطاقات المتجددة هناك عمل لاستكمال قانون الاستثمار في الطاقات المتجددة. لذا فالقانون الجديد على الرغم من أن عنوانه يحمل النفط وليس الطاقة ولكنه أشار في

العديد من فقراته إلى ضرورة اهتمام النفط الوطنية بمصادر الطاقة المتجددة.

الشركة الوطنية وإقليم كردستان

المشرع نظر الى وحدة الثروات الطبيعية في العراق استثمارا وتسويقا، وان الشركة تمارس دورها في جميع الاراضي العراقية وفي مياهها الإقليمية وفي جرفها القاري كما ورد في المادة ثانيا/2، ولم ينطلق المشرع من الازمة الراهنة بين الإقليم والمركز، إذ ما زالت المباحثات جارية للتوصل الى صيغة من الصيغ الضامنة لعودة الامور الى مجاريها ضمن السياق الدستوري، ويفترض المشرع بأن تنظيم العلاقة بين المركز والإقليم يحددها مقترح قانوني آخر (المجلس الاتحادي لسياسات النفط والغاز)، وان الشركة هي الذراع التنفيذي للسياسة التي ترسمها الدولة، وبالتالي انحصرت الشركات المملوكة الاستخراجية والمساندة والتسويقية تحت مظلة الشركة، وحيث ان إقليم كردستان لم يمتلك شركة استخراجية كما في باقي المحافظات المنتجة، وأبقى القانون الباب مفتوحا لإمكانية إلحاق أو استحداث أي شركة لاحقا كما ورد في المادة سابعا/ ثالثا صلاحية استحداث او الحاق أي تشكيل وفقا للقانون، وكما لمجلس الوزراء وباقتراح من وزارة النفط الحاق اي تشكيل للشركة وبناء على اقتراح المجلس. لذلك جاء تمثيل الإقليم في المجلس بناء على هذه المعطيات، وكذلك راعى المشرع في المادة 8/ ثالثا/5 لرئيس الشركة دعوة اعضاء لجنة الطاقة في اقليم كردستان لحضور اجتماعات المجلس. وقد اشترك في اللجنة الفرعية المكلفة بتشريع القانون ثلاثة نواب من التحالف الكردستاني، وقد ابدى رئيس كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني النيابية في أثناء جلسة التصويت اعتراضه على القانون بوصفه مخالفا للدستور حسب المادة 112/ب، إذ إن للمحافظات والأقاليم والحكومة الاتحادية رسم السياسات، وطالب النواب بعدم التصويت عليه، واعتراضه جاء مشابها لاعتراضات بعض أعضاء مجلس محافظة البصرة وميسان، حيث اختلط الامر في مهام وصلاحيات الشركة وان رسم السياسات ليست من مهامها، فالشركة ذراع تنفيذي للسياسة النفطية للدولة. إن معظم المشاكل العالقة بين المركز والإقليم تكمن مناقشتها ومعالجتها في مقترح القانون الذي تقدمت به لجنة النفط والطاقة النيابية كما مر سابقا، وان شركة النفط الوطنية ستكون المظلة الأساسية للقطاع الاستخراجي والنافذة لتسويق النفط الخام والغاز.

الخلاصة

لا أحد يدعي ان القانون الجديد لا يخلو من ملاحظات، فلدى كل واحد منا ملاحظات واجتهادات ورؤى ليست متطابقة بالضرورة، وليس ذلك نهاية المطاف بل يمكن الأخذ بالمهم منها لتعديل القانون لاحقا، ان قانون النفط الوطنية لعام 1967 خضع لتعديلات عديدة تجاوزت الاربعة او الخمسة، هذه التعديلات جاءت بفعل الممارسة والتطبيق، وهذا شيء واقعي. إن المستفيد الأول من تشريع قانون الشركة هو وزارة النفط التي اعلنت عشية التصويت على القانون ترحيبها ودعوتها

السادة النواب للمشاركة الفاعلة في الجلسة وبعد التصويت وجّه السيد وزير النفط شكره وامتنانه لمجلس النواب على تمريره القانون، علما ان الوزارة لديها ملاحظات على جملة امور فيه، لكنها واثقة ان تشريع القانون بصيغته الحالية هو خطوة إيجابية بعد محاولات استمرت أكثر من 14 عاما، وان الطريق بعد تأسيس الشركة سيكون اكثر سهولة لتعديل بعض البنود فيه، لذلك لا نعتقد بأن تشريع القانون في الخامس من آذار أضاع الطريق، بل فتح الطريق امام تطوير القطاع وجعله على السكة الصحيحة، واوجد الأمل للتطلعات بإمكانية العراق لإعادة الدور للنفط الوطنية، بعد ان كان المبادر لها قبل غيره في الستينات، انه قادر على اعادة عقارب الساعة الى المربعات الصحيحة للانطلاق مجددا نحو نهضة القطاع النفطي. إن ما نلمسه من تفاعل لدى الخبراء والمهتمين يمثل حرصا أكيدا على استغلال الثروة النفطية، وقطعا ستجد الملاحظات المهمة التي وردت وسترد على القانون الأذان الصاغية لدى القطاع النفطي والمشرعين، وستشكل حافزا للمضي مستقبلا للتعديل. ان تشريع قانون النفط الوطنية إنجاز وطني بامتياز وعلينا تعزيزه وحمايته. واصبح القانون نافذا من تأريخ نشره يوم 16 نيسان وامام الحكومة مهلة حددها القانون بستة أشهر حتى 16 تشرين الأول من هذا العام، اذن الكرة اليوم في ملعب الحكومة لاستكمال مستلزمات التأسيس، وامام الحكومة اختيار قيادات كفوءة ونزيهة لإدارة الشركة والاستعانة بكوادر قانونية وببيوت خبرة عالمية لوضع النظام الداخلي والأنظمة والتعليمات المطلوبة لإنجاح المشروع. ان حماية المشروع حاجة ومطلب أساسيان لإبعاده عن نظام المحاصصة الحزبية لضمان استمراره ونموه السليم. خلاصة الامر يمتلك العراق اليوم اطارا قانونيا للقطاع الاستخراجي والتسويقي ويعتمد النجاح على تطبيق القانون.

ملاحظات حول قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية

سجاد سالم حسين

صوت مجلس النواب العراقي في 5 آذار 2018 على قانون شركة النفط الوطنية العراقية، وفي الخامس والعشرين من الشهر ذاته، صادق رئيس الجمهورية على القانون، ليرسل بذلك الى مجلة الوقائع العراقية بغية نشره؛ اذ يعتبر نافذاً بعد يوم من صدوره في الوقائع العراقية.

التصويت المريب على مشروع القانون يطرح أسئلة جمة، تتعلق بمصير الثروات الوطنية العراقية، في جو مريب ساد الظروف التي رافقت التصويت على القانون والتي يمكن اجمالها في عدم أخذ القانون فرصته في النقاش الاجتماعي برغم ان الثروة النفطية هي المورد الوحيد تقريباً لموازنة البلد بلا منازع. وأن التصويت على القانون يتزامن مع توجه واضح للحكومة العراقية صوب الخصخصة، خاصةً ذلك النوع من الخصخصة الذي يتجه لقطاعات تعتبر "درة التاج"، أفضل القطاعات والمدرة لأفضل العوائد المالية، كما في قطاع جباية الكهرباء.

ويثير مشروع القانون بصيغته المقتضبة عدة ملاحظات قانونية مهمة نحاول ادراجها في نقاط عدة، نتمنى لاحقاً أن تكون مولدَة لأسئلة متعلقة بمصير الثروات الوطنية ومتجاوزة "حقول الألغام" الذي وضعت ثروة الأجيال فيه.

طرق إدارة المرافق العامة

عرفت إدارة المرافق الاقتصادية العامة للدولة طرقاً شتى (المرفق الاقتصادي: مشروع تُنشئه الدولة لغرض مباشرة النشاط الاقتصادي وتحقيق المنفعة العامة)، فقد تطورت بتطور الأفكار الفلسفية وتمثيلها في النظريات القانونية. عرفت إدارة المرافق العامة، إبتداء، شكلاً وحيداً وهو أسلوب الإدارة المباشرة، وهو أن تقوم السلطة الإدارية المركزية أو الوحدات المحلية بإدارة واستثمار المرافق العامة الإقتصادية بنفسها مباشرة مستخدمة أموالها وعمالها وما تملكه من مواد وأدوات ومستعينة بوسائل القانون العام وامتيازات السلطة العامة.

ومع اتساع أعمال الإدارة وتباطؤ عمل الدولة وتشعب مهامها الإدارية وتعقد عملية صنع القرار، خاصة مع ما يتطلبه العمل الاقتصادي من سرعة، نشأت الحاجة الى ابتكار نوع آخر من أنواع الإدارة وهو الإدارة عن طريق المؤسسات العامة. فالمؤسسة العامة هي شخص إداري متخصص من أشخاص القانون العام يتولى إدارة مرفق عام بقدر معين من الاستقلال. وتم التوجه الى هذا الأسلوب لمنح المرافق

الاقتصادية العامة قدراً من الاستقلالية يعالج سلبيات أسلوب الاستغلال المباشر، ومع هذا الأسلوب بقيت المؤسسة العامة من أشخاص القانون العام، اذ تعد قراراتها إدارية وعمالها موظفون وأموالها اموالاً عامة.

شهد هذا الأسلوب من الإدارة ذروته بعد الحرب العالمية الثانية؛ ففي فرنسا عرفت هذه الطريقة من الإدارة، الى ان عدلت فرنسا عنه ثمانينات القرن الماضي عند اتجاهها للخصخصة تأثراً بالسياسات التشريعية للمجموعة الاوربية. علما ان هذا الأسلوب شاع بدرجة كبيرة في الدول العربية خاصة في مصر والعراق بعد الثورات الوطنية في البلدين.

ويمكن ايراد أهم نقطة حول هذه الطريقة وجهت اليها النقد وهو الوصاية المباشرة والخضوع لأمزجة الأنظمة السياسية وابتعادها عن الأهداف المقررة، لتشهد طرق الادارة تحولاً نحو الأسلوب الثالث وهو أسلوب الشركات العامة، دون أن ينضج ذاتيا أسلوب المؤسسة العامة في الإدارة، ويتطور بتوفير ادارة كفوءة ومناخ ديمقراطي ومعالجة الثغرات.

تم التحول الى الأسلوب الثالث وهو أسلوب الشركات العامة في أغلب الدول، والشركة العامة هي الشركة التي تنشئها الدولة أو أحد أشخاص القانون العام. والملاحظ أن أسلوب الشركات العامة هو الاخر لم يسلم من الاعتراض والنقد الذي يتوقف على أعتاب بلوغ المؤسسة مرحلة الخصخصة، تدرجت هذه الاعتراضات بعد فكرة الشركة العامة الى الشركات المختلطة كمرحلة انتقالية ثم الى الشركة الخاصة، رغم ان المرافق الاقتصادية المهمة استقر بعض الفقه القانوني على بقائها كمؤسسات عامة لأهميتها ونوع الخدمات الحيوية التي تقدمها.

الآثار القانونية للشركات العامة

اجمع الفقه القانوني على أن الشركة التي تمارس العمل التجاري والنشاط الاقتصادي تحكمها قواعد القانون الخاص، أي القانون التجاري. فقد نصت المادة (1/ اولاً) من قانون التجارة العراقي رقم 30 لسنة 1984 على التالي: "يقوم هذا القانون على تنظيم النشاط الاقتصادي للقطاعات العام والمختلط والخاص وفقاً لمقتضيات خطة التنمية".

وخضوع الشركات العامة، وشركة النفط الوطنية العراقية كشركة عامة للقانون الخاص/ القانون التجاري يترتب عليه عدة آثار. ولا بد من ملاحظة ان الفصل بين القانون الخاص والقانون العام يعني تراجع دور الدولة واعتبارها في مجال القانون الخاص، وبروز هذا الدور السيادي والاعتباري في مجال القانون العام، لذا فإن الفكرة تكمن في تقليص وانعدام تأثير الدولة. ومن أهم الآثار التي ترتب على اعتبار الشركة خاضعة لأحكام القانون الخاص هي:

1. اكتساب الشركة لصفة التاجر. ان اكتساب صفة التاجر هو ما يميز تأسيس الشركات العامة، في أسلوب الاستغلال المباشر للمرفق العام الاقتصادي لا يتمتع المرفق بصفة التاجر، اذ يعتبر أحد اشخاص القانون العام لكونه تابعاً بشكل واضح للدولة. أما في حالة المؤسسات العامة فأنها

تتمتع أيضاً بصفة التاجر في المبدأ؛ إذ انها تمارس نشاطاً اقتصادياً، ولكنها تعد تاجراً عاماً. ولكن صفة التاجر هنا مقيدة بشكل عام وفق المادة (10) من قانون التجارة العراقي التي نصت على أن "تسري على مؤسسات القطاع العام الأحكام المتعلقة بالتاجر المنصوص عليها في القانون بالقدر الذي لا يتعارض مع طبيعة الخدمات التي تؤديها".

2. تطبيق قواعد الإفلاس. والإفلاس اجراء خطير يمس الكيان الاقتصادي؛ اذ بموجب أحكام الإفلاس والصلح الواقي منه النافذة في الباب الخامس لقانون التجارة رقم 149 لسنة 1970/ (م 563) نصت على أن "اجراءات الإفلاس تمكن التاجر والدائنين من التوصل الى تسوية بشأن مديونية التاجر على نحو جماعي يتسم بالواقعية والشفافية وذلك عند عجز التاجر عن سداد ديونه المستحقة. وتكون نتيجة هذه التسوية التوصل الى اتفاق بين التاجر ودائنيه يتم تكريسه بموجب حكم قضائي، او بيع اموال التاجر لسداد ديونه". اذا كانت المرافق العامة الاقتصادية تدار بأسلوب الاستغلال المباشر فلا تطبق عليها قواعد الإفلاس في القانون التجاري. وكذلك المؤسسات العامة مستثناة من قواعد الإفلاس حتى لو تم اعتبارها تاجراً، لأنها تاجر عام. رغم ان القانون لا يطبق قواعد الإفلاس على الشركات التجارية للصفة التجارية المقيدة الواردة في المادة 10 المذكورة من قانون التجارة، إلا أن قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 1997 المعدل، قد أخضع الشركات العامة للتصفية حيث نص في المادة (14) منه على أنه "إذا بلغت خسارة الشركة العامة نسبة (50%) خمسين من المئة من رأس مالها الاسمي فعلى الوزارة إعداد تقويم اقتصادي لها يقدم إلى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب بشأن استمرار الشركة أو تصفيتها". وقد اشترطت المادة (39) من ذات القانون موافقة مجلس الوزراء على تصفية الشركة العامة.

3. أسلوب التحكيم في حل المنازعات. التحكيم هو طريق للفصل في المنازعات بين الأفراد أو الجماعات بعيداً عن طريق التقاضي العادي امام المحاكم، اذ يلتجئ أطراف التحكيم الى أشخاص أو مؤسسات للفصل في منازعاتهم، وغالباً ما يكون في الأمور التجارية والتجارية الدولية. وقد نصت المادة (251) من قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969 على أنه "يجوز الاتفاق على التحكيم في نزاع معين كما يجوز الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين". بعد عام 2003 شهد العراق في نصوص قانونية عدة اللجوء الى التحكيم كطريقة في حل المنازعات، والتحكيم هو شرط كل الشركات والمؤسسات الأجنبية في عقودها التجارية. ومن هذه القوانين، قانون العقود الحكومية العامة رقم 87 لسنة 2004، وقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، ومشروع قانون النفط والغاز، والتراخيص النفطية، وتراخيص هيئة الاعلام والاتصالات لشركات الهاتف النقال. وقد اجازت القوانين العراقية بشكل واضح بموجب هذه القوانين اللجوء الى التحكيم في المنازعات التي يكون أحد أطرافها الحكومة العراقية او مؤسسة عامة او شركة عامة.

استثناءات تطبيق قانون شركة النفط

نصت المادة (17) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية الجديد على: "اولا: تستثنى الشركة والشركات المملوكة لها من القوانين الاتية: -1 قانون الإدارة المالية. -2 قانون الشركات العامة. -3 قانون الكمارك. -4 قانون إقامة الأجانب. -5 قانون العقود الحكومية وتعليمات تسهيل تنفيذها. -6 قانون بيع وإيجار أموال الدولة وتعليمات تسهيل تنفيذها.

ثانيا:- تصدر الشركة نظاماً يحل محل القوانين المستثناة والمنصوص عليها في الفقرة اولا من هذه المادة، كلا على حدة، بما يضمن حقوق الخزينة العامة ويصادق عليه من قبل مجلس الوزراء".

وسنتناول أهم نتائج هذه المادة القانونية في قسم من القوانين المستثناة:

1. قانون الإدارة المالية رقم 95 لسنة 2004، وهو قانون ينشئ هيكل شامل لمباشرة السياسة الضريبية وسياسة الموازنة بما يتفق وأفضل الممارسات الدولية، من خلال وضع مراحل منظمة لصياغة الموازنة الفدرالية وعدد من التقارير المطلوبة لغرض زيادة إمكانية الاعتماد وشفافية عمليات الموازنة. وقد نصت المادة (5/ أولا) من قانون الإدارة المالية على "كل العوائد الناتجة من بيع النفط او ما ينشأ حاليا ومستقبلا من النفط المستخرج والمتكون من اسهم ومكوس انتاج الحكومة الفدرالية، ومن المبالغ المدفوعة فيما يتعلق بحق الاستكشافات للمصادر النفطية وأي مبالغ تنشأ من استثمار اموال في حساب عائدات النفط يكون للموازنة". وقد نصت المادة (5/ خامسا) بأنه على وزير المالية ان يتيح علناً حساب عائدات النفط وان يصدر التقرير النهائي متضمناً تفاصيل كل استثمار ويعلن التغيرات في المحفظة السنوية ويتيحها علناً للجمهور. فيما خلا قانون شركة النفط الوطنية العراقية من أي نص يتضمن مبدأ الشفافية وإطلاع الجمهور على الحسابات (بغض النظر عن تطبيقات هذه المواد القانونية).

2. قانون العقود الحكومية. تم تشريع قانون العقود العامة بموجب امر "سلطة الائتلاف المؤقتة" رقم 87 لسنة 2004، لتطبيق معايير الشفافية على هذه العمليات، وأن تيسر للحكومة الحصول على افضل السلع والخدمات وفق أنسب الأسعار. وضمنت هذه التعليمات مبادئ المنافسة والعلنية الكاملة عند تنفيذ هذه العقود. استثنى قانون شركة النفط الوطنية خضوع الشركة لهذا القانون وكذلك التعليمات اللاحقة لتسهيل تنفيذه مما يعني أن في النية اصدار نظام تعليمات جديد خاص بالقطاع النفطي وعدم خضوع هذا القطاع للإجراءات الأخرى في دوائر الدولة المختلفة.

مجلس إدارة شركة النفط الوطنية

وفق المادة (7) من قانون شركة النفط الوطنية العراقية فإن من يتولى إدارة مهام الشركة مجلس إدارة مرتبط بمجلس الوزراء مباشرة، وتتكون هيكلية مجلس الإدارة من الرئيس الذي يتم اختياره من مجلس الوزراء باعتبار ان شركة مرتبطة بمجلس الوزراء.

يمثل الشركة رئيسها أو رئيس مجلس الإدارة

واشترط القانون ان يكون موظفا بدرجة خاصة، حاصلا على شهادة جامعية أولية في الأقل ومن ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الطاقة، وله خدمة لا تقل عن 25 عاما في اختصاصات تؤهله لإدارة الشركة، ويقوم بإدارة الشركة وتمثليها امام الغير، وتنفيذ مقررات المجلس والإشراف على رسم وتنفيذ سياسة الشركة وعملياتها، وتناط به مباشرة مسؤولية الاشراف على شركة تسويق النفط الوطنية، ويعين وفقا للدستور لمدة 5 سنوات.

يكون لرئيس الشركة نائبان يتم ترشيحهما باقتراح من قبل رئيس مجلس الإدارة ومصادقة مجلس الوزراء؛ النائب الأول للرئيس هو المدير التنفيذي للشركة، ويكون بدرجة وكيل وزير حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل، وله خبرة في مجال الصناعة الاستخراجية مع خبرة ما لا تقل عن 20 عاما، ويشرف على الشؤون الفنية والتعاقدية والاقتصادية للشركة. والنائب الثاني للرئيس موظف بدرجة خاصة حاصل على شهادة جامعية أولية في الأقل، وله خبرة في مجال الاختصاص ما لا تقل عن 20 عاما، ويشرف على الشؤون الإدارية والمالية والقانونية للشركة.

ويضم مجلس الادارة كذلك ثلاثة من رؤساء مجالس إدارة الشركات المملوكة لشركة النفط الوطنية العراقية والتي كانت تتبع وزارة النفط سابقاً، على ان يكون رئيس مجلس إدارة شركة نفط البصرة وشركة تسويق النفط الوطنية من بينهم، ويتم اختيار العضو الثالث من بين الشركات الإستخراجية المملوكة وحسب حجم الإنتاج وبشكل دوري لمدة عام واحد وبترشيح من الرئيس. ولرئيس الشركة وبموافقة مجلس الإدارة زيادة تمثيل الشركات المملوكة في مجلس الإدارة الى خمسة أعضاء كحد اعلى.

ويضم كذلك مجلس الادارة ثلاثة خبراء بدرجات خاصة من المختصين بالصناعة النفطية والتخصصات ذات العلاقة، يرشحهم رئيس مجلس الإدارة ويصادق عليهم مجلس الوزراء.

لم يرد في قانون شركة النفط الوطنية نص لتمثيل الموظفين ومنتسبي الشركة في مجلس إدارتها، وبما ان القانون ورد استثناء على قانون الشركات العامة فلن يكون لمنتسبي وموظفي الشركة أي تمثيل في مجلس الإدارة الذي جاءت تشكيلته وفق ما سبق.

في جميع الشركات العامة نص قانون الشركات العامة على ان يكون للمنتسبين تمثيل في مجالس إدارتها، وتكون نسبة تمثيلهم بعضوين ينتخبان من قبل منتسبي الشركة، بينما يكون لمجلس الإدارة ثلاثة أعضاء احتياط ينتخب منتسبو الشركة احدهم (م 20).

والحكمة التشريعية لتمثيل الموظفين في مجالس إدارة الشركات وردت لضرورة اشتراك الموظفين في مسؤولية ادارة المشاريع الصناعية والمؤسسات والمصالح الحكومية والشركات للاستفادة من خبرتهم العملية في هذا المجال، وكذلك الدفاع عن مصالح الموظفين وضمان بقاء من يمثلهم في الهيئات العليا للمؤسسة الاقتصادية، وهذا ما يفتقده قانون شركة النفط الوطنية العراقية الجديد.

النفط مال عام ام خاص؟

أموال الشركات العامة لا تعامل معاملة واحدة، فهنالك أموال تملكها الشركات ملكية عادية تشبه ملكية الافراد لأموالهم ولا يخصص هذا النوع من المال للمنفعة العامة بصورة مباشرة ويسمى هذا النوع من الأموال (الدومين الخاص) أو (الأملاك الخاصة)، بينما يسمى الجزء الآخر من أموال الشركات العامة (الدومين العام) أو (الأملاك العامة)، وهي الاموال التي تخصص مباشرة للمنفعة العامة.

وأهمية التمييز بين الأموال العامة والأموال الخاصة تكمن في الحمائية التي يمثلها هذا التفريق للثروة النفطية العراقية، وجواز الحجز عليها او تملكها تسديداً لديون الشركات، فان الشركات العامة غالباً ما تكون ملكيتها مزدوجة، بين الأموال العامة والخاصة ما دامت تخصص كمبدأ للنفع العام.

السؤال الذي يثور هنا هو هل تعتبر الثروة النفطية التي تديرها وتتصرف بها شركة النفط الوطنية العراقية من الأموال العامة ام من الأموال الخاصة، أي تعتبر من الأموال التي لا يجوز الحجز عليها وتملكها ؟

القانون العراقي خلاف القوانين المقارنة (الفرنسي والمصري مثلاً) عالج هذه المشكلة بنص قانون صريح. فالقانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 قد نص في المادة (71) منه على أنه "1. تُعد أموالاً عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص المعنوية والتي تكون مخصصة لمنفعة عامة بالفعل أو بمقتضى القانون. 2. وهذه الأموال لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم".

اعتبار أموال المرافق العامة الاقتصادية أموالاً عامة نتيجة مهمة، ألا وهي خضوع هذه الأموال للنظام القانوني للأموال العامة، إذ تحظى هذه الأموال بحماية خاصة لتبقى مؤديةً لوظيفتها المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والحماية المقررة للأموال العامة هي حماية مدنية وحماية جنائية.

أما الحماية المدنية فتتمثل في عدم جواز التصرف بهذه الأموال وعدم جواز الحجز عليها، فضلاً عن عدم جواز تملكها بالتقادم. وفي هذا الصدد تنص المادة (62) من قانون التنفيذ رقم (40) لسنة 1980 المعدل، على أنه "لا يجوز حجز أو بيع الأموال المبينة أدناه لقاء ديّن: أولاً- أموال الدولة والقطاع العام..". وأما الحماية الجنائية للأموال العامة فتتمثل في النصوص القانونية التي تحرّم الاعتداء على هذه الأموال.

وإذا كان الأصل يقضي باعتبار أموال المرافق العامة الاقتصادية في العراق أموالاً عامة إلاّ أنه يجب التمييز بين حالتين:

الحالة الأولى: أن تكون الأموال مخصصة لتسيير المرافق العامة الاقتصادية مثل الأبنية والآلات والمكائن والمعدات والأدوات المستعملة في الإنتاج ورأسمال المصارف المملوكة للدولة...إلخ، فهذه الأموال تُعد أموالاً عامة وتخضع للنظام القانوني للأموال العامة.

الحالة الثانية: أن تكون الأموال على شكل سلع وخدمات تقدمها المرافق العامة الاقتصادية للأفراد، مثل البضائع المجهزة للبيع والخدمات التي تقدمها المصارف المملوكة للدولة... إلخ، فهذه الأموال تُعد أموالاً خاصة لأنها لا تندمج بالمرفق

وإنما تمر به فقط، ويترتب على ذلك نتيجة مهمة هي أن هذه الأموال لا تخضع للنظام القانوني للأموال العامة وإنما تعامل معاملة الأموال الخاصة، إذ يجوز الحجز عليها أو التصرف فيها غير انه لا يجوز تملكها بالتقادم، وذلك من أجل حماية هذه المرافق وتمكينها من أداء وظيفتها الاقتصادية.

وقد أخذ (مجلس شورى الدولة) بهذا التقسيم لأموال المرافق العامة الإقتصادية، إذ جاء في قرار له عن رأسمال مصرف حكومي وهو مصرف الرافدين: "-1 إن رأسمال مصرف الرافدين الاسمي يُعد من الأموال العامة المملوكة للدولة بالكامل.

-2 إن للأفراد والشركات ووزارات الدولة ودوائرها إيداع أموالهم لدى مصرف الرافدين، ومن ثم فإنها لا تُعد من الأموال الداخلة في رأس المال الإسمي لمصرف الرافدين.

-3 يجوز حجز أموال الأشخاص والشركات المودعة لدى المصرف باستثناء الأموال التي تعود ملكيتها إلى الدولة استناداً إلى أحكام المادة (62- أولاً) من قانون التنفيذ رقم (40) لسنة 1980 المعدل، والمادة (248- أولاً) من قانون المرافعات المدنية رقم (83) لسنة 1969 المعدل...."

والجدير بالذكر في هذا الصدد أن قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، أجاز في المادة (72) منه الحجز على أموال المصارف لدين ناشئ من طبيعة عملها وذلك بحكم قضائي يصدر من محكمة الخدمات المالية أو من أية محكمة أُخرى.

وهذا يعني أنه يمكن تصنيف الأموال العامة إلى أموال عامة تجارية وأموال عامة عادية، فأما الأموال العامة التجارية التي تستغل في أعمال المصارف والشركات العامة والمطارات والموانئ... إلخ، فيجوز الحجز عليها؛ إذ تصبح الجهة للإدارية في مثل هذه الحالة كأي مدين عادي يجوز الحجز على أمواله، بخلاف الأموال العامة العادية، التي لا يجوز الحجز عليها ويسري بشأنها النظام القانوني الخاص بالأموال العامة.

وبهذا يكون النفط بشكل واضح من الأموال الخاصة التابعة لشركة النفط الوطنية العراقية، وبالتالي يمكن الحجز عليه وتملكه، نتيجة دين ومعاملات شركة النفط الوطنية. وبما ان مهام الشركة تشمل جميع العمليات الصناعية في القطاع النفطي، فإن جميع الثروة الوطنية تكون عرضة للتنفيذ عليها ومعاملتها كأموال خاصة بدون توفير أي حماية لها.

مآلات شركة النفط العراقية الوطنية

حتى في وقت كانت الدولة تصدر قوانينها زمن حكم البعث حسب ادعائهم بأنها متوافقة مع "توجه الدولة الاشتراكي" لم تكن التشريعات تخلو من توجه ما للخصخصة. اذ نصت المادة (35) من قانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997 على أنه "يجوز تحول الشركة العامة الى شركة مساهمة بموافقة مجلس الوزراء".

وفي هذا الصدد يشير الدكتور عدنان الشماع الى، انه "الحكومة العراقية لم تهتم بالقطاع العام رغم هذه التشريعات وإنما أعطت القطاع الخاص وزناً أكبر من القطاعين العام والمختلط". نرى ان الإمكان القانوني لأن يعتبر شركة النفط الوطنية بوابة

للخصخصة؛ اذ في القوانين السابقة وفي ظروف تختلف كلياً عن الظروف الحالية أتاحت التشريعات للحكومة منفذا لهيكلة الشركات العامة فكيف بالوضع الحالي.

خاصة أن توجه الحكومة واضح في هذا المجال ولا تخفيه، وليس هناك أوضح من ''خارطة الطريق'' التي أعدتها هيئة المستشارين التابعة إلى مكتب رئيس الوزراء عام 2010، وهي خارطة طريق لإعادة هيكلة الشركات العامة في العراق وأهم ما جاء فيها بأنه من أجل إتمام عملية التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق، فقد تم وضع خارطة طريق تتكون من ثلاث مراحل لإعادة هيكلية الشركات العامة وصولاً إلى تحويلها إلى شركات مساهمة، تُدار على أُسس تجارية... وهذه المراحل هي المرحلة الاولى وأمدها سنة واحدة وتبدأ من إقرار مجلس الوزراء لهذه الخارطة ويتم خلالها تشكيل وحدات إعادة الهيكلة في الوزارات المعنية وتتولى هذه الوحدات رسم خطط إعادة هيكلة الشركات العامة، والمرحلة الانتقالية التي تستمر لحين إقرار مشروع قانون الإصلاح الاقتصادي، ويتم خلالها إنشاء لجنة إعادة الهيكلة التي تتولى دعم وتنسيق إعادة هيكلة الشركات العامة مع وحدات إعادة الهيكلة، والمرحلة الثالثة والأخيرة والتي تستمر لمدة خمس سنوات ويتم خلالها إنشاء هيئة تحويل الشركات العامة، وهي وحدة ضمن المجلس الأعلى للإصلاح الاقتصادي المقترح في مشروع قانون الإصلاح الاقتصادي، وتتولى هذه الهيئة توجيه وإدارة إعادة هيكلة الشركات العامة وعمليات الخصخصة. وقد حصلت موافقة مجلس الوزراء على هذه الخارطة بموجب القرار المرقم (314) الصادر في 2/ 9/ 2010.

ملاحظات حول قانون شركة النفط الوطنية

الحقوقي علي حسين جابر

كُتب الكثير حول إقرار البرلمان العراقي في أوائل آذار من هذا العام (2018) لقانون شركة النفط الوطنية بين مؤيد لها ومعارض، وذلك بسبب ظروف وبنود إقرار القانون الذي يعتبر باكورة ولادة الشركة من الناحية القانونية وأداة لتشكيل قانوني يحمل على عاتقه مهام جسام وثقيلة. ومن خلال نظرة تحليلية للقانون يمكننا تشخيص الملاحظات التالية ومن ناحيتين الدستورية والقانونية:

أولا/ من الناحية الدستورية:

من خلال نظرة تمحيصية للقانون، يمكننا تأشير أن القانون يشكل خرقا دستوريا للمادة (1) والتي تعتبر أن العراق جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة ومصطلح السيادة يشمل سيادة الدولة على أفرادها طبيعية ومعنوية وأرضها ومواردها وسمائها ومائها وهوائها، وان أي إجراءات قانونية لها ذات طابع أجنبي قد يعرض العراق للي الذراع اقتصاديا، ومن ثم السيطرة على قراره السياسي والاقتصادي بشكل يؤثر على مصالح الشعب، وهذا ما تؤيده المادة (109) من الدستور العراقي التي أوجبت على السلطات الاتحادية محافظتها على استقلالية العراق ووحدته وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي. كما أن قانون الشركة بهذا الشكل يعتبر تطبيقا سيئا للمادة (25) الدستورية المتعلقة بتطوير الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وسليمة، مما يقتضي إعادة النظر بصياغته. كما أن المادة (27/ثانيا) اوجبت على كافة السلطات ومنها الشعب حسب ما يستقى منها أنها أوجبت حفظ أملاك الدولة بقانون وهذا القانون يفترض أن يكون ضمن ضابطة حدود لا يجوز النزول عنها، لأي حق مالي عام. ثم أن قانون الشركة يعتبر قفزا على صلاحيات الهيئة العامة التي تطلبتها المادة (106) من الدستور والتي لا بد من صدورها بقانون وفق هذه المادة الدستورية والتي مهمتها مراقبة تخصيصات الواردات الاتحادية والمكونة من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها والتي مهامها التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية والتي تمس مصالح الأقاليم والمحافظات والاستخدام الأمثل للموارد المالية وضمان الشفافية والعدالة حيث لم تخضع الشركة بقانونها لرقابة هذه الهيئة الدستورية حال إنشائها حيث بيّن قانون الشركة خضوعها لرقابة ديوان الرقابة المالية حسب المادة (7/ثانيا) ولم يخضعها لرقابة مجلس النواب، وهذه ثغرة دستورية تستحق المعالجة.

إن منح الشركة لاختصاصات السلطات الاتحادية في رسم السياسة الاقتصادية وسياسات الاقتراض والتوقيع عليها وإبرامها والتجارية الخارجية السيادية الواردة في المادة (110/أولا- ثالثا- سابعا) يعتبر خرقا لهذه المادة الدستورية.

إن منح الشركة حسب نص المادة (5/أولا /2) رأس مال تشغيلي قدره (400 مليار دينار عراقي) أو زيادته حسب اقتراح مجلس إدارتها وبموافقة مجلس الوزراء يعتبر خرقا للمادة (110) من الدستور التي اعتبرت أن النفط والغاز هو ملك لجميع الشعب العراقي، وان منح الشركة صفة عامة لا ينجيها من هذا الخرق. كما وأنه منحها في المادة (5/ رابعا) من قانون الشركة حق الاقتراض الأجنبي يعرض حقوق الشعب للخطر، بسبب كون مثل هذه الديون سيادية، وإن كان بموافقة مجلس الوزراء وفقا لقانون الشركة. ثم أن ربط الشركة بمجلس الوزراء لا يمنحها حق التصرف بالحقوق السيادية للبلد ذلك لأن اتفاقيات وعقود الشركة أخرجها من رقابة أو موافقة مجلس النواب وهذه ثغرة دستورية أيضا. وكذلك إن المادة (112/ أولا/ثانيا) من الدستور كفلت للحكومة الاتحادية إدارة النفط والغاز المستخرج وتوزيعه بشكل عادل في جميع أنحاء البلاد، دون التصرف به بمغامرة خارجية حال الاقتراض السيادي وكذلك رسم السياسات الإستراتيجية وفق هذه المادة اللازمة لتطوير الثروة النفطية وفق أسس سليمة ممنوحة للحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وليس لشركة عامة فقط كما وردتها هذه المادة الدستورية.

وهنا لا بد لنا من الإشارة للمادة (6/خامسا) من قانون شركة النفط الوطنية حيث تطرق الى تشكيلات الشركة منها عضوية وكيل وزارة الثروات الطبيعية بالإقليم فقط في حين أن الدستور، وفي المواد (117-116/ثانيا-119)، كفل لعدة محافظات ان تشكل اقليما خاصا بها وهذه نقطة تستحق الوقفة، ولابد أن تكون عضوية اقليم او اكثر في تشكيلات هذه الشركة. كما أن القانون قد يصدم في تنفيذه بالمادة (120) التي نصت على انشاء دستور الاقاليم وهيكلة سلطاته وصلاحياته وآليات ممارستها. أما المعوق الأكبر لتطبيق هذا القانون فهو ما جاء في نص المادة (121 /أولا – ثانيا) التي بينت السلطات التشريعية والتنفيذية للأقاليم منها، صلاحية تعديل تطبيق القانون الاتحادي داخل الإقليم كمثل حالة قانون شركة النفط الوطنية في حالة وجود تعارض او تناقض بين القانون الاتحادي وقانون الاقليم في المسائل التي لا تدخل ضمن الصلاحيات الحصرية للسطات الاتحادية الواردة في المادة (110). وبما أن ادارة النفط والغاز بموجب المواد لم ينص عليه ضمن الصلاحيات الحصرية وحسب المواد (112-111) لا بل أعطى الدستور وبموجب المادة (115) ان كل ما لم ينص عليه صراحة من الصلاحيات الحصرية. كما وان أي تعارض بين السلطات الاتحادية والمحافظات أو سلطات الأقاليم في الصلاحيات المشتركة تكون الأولوية لقانون الإقليم أو المحافظات غير المنتظمة بإقليم، وهذا يجعلنا في نزاع قانوني في أي جهة هي المسؤولة عن تنفيذ القانون وأي من السلطات هي المختصة.

ثانيا: من الناحية القانونية

بالمقارنة بين قانوني شركة النفط الوطنية الحالي والقانون رقم (123) لسنة 1967 المعدل نلاحظ أن القانون الجديد وقع في إشكالية قانونية في كثير من أحكامه وسيلاقي مشاكل فنية وقانونية عند التطبيق، ويعرض ثروة البلد لمخاطرة التفسير في القضاء الدولي والمحلي. ويمكننا أن نؤشر ما يأتي:

منح القانون الجديد وبموجب المادة (1) استقلالا

ماليا واعتبار الشركة شخصية معنوية، وأشار صراحة الى عدم ارتباطها بوزارة النفط وربطها مجلس الوزراء، حيث أعطى للمجلس سلطة الموافقة بمنحها زيادة لرأس مالها أو إضافة تشكيلات معينة لها وإقرار الموازنات.. الخ. ولكون هذه المهام مرتبطة بصفة وعمل مجلس الوزراء الذي يقرر السياسة النفطية المعدة من وزارة النفط وليس له علاقة بنشاط الشركة، كما أن القانون الجديد لم يحدد صفة اموال الشركة بكونها حكومية ام لا، في حين القانون السابق ربط الشركة بالمال العام صراحة بموجب المادة 2 منه.

من جانب آخر، أكد القانون الجديد على استقلال نشاط الشركة عن وزارة النفط، في حين أن المادة (11/اولا) اعطت لوزير النفط سلطة مراقبة عمل الشركة، وإبداء الرأي حول عدم قناعته بأي قرار لمجلس ادارة الشركة، وإرساله لمجلس الوزراء، ويكون قرار مجلس الوزراء ملزما حوله حسب منطوق هذه المادة. وهنا نشخص أن ارتباط الشركة بمجلس الوزراء، ومرة يعطي لوزير النفط اجراء حولها وهذا يشكل خلطا وتداخلا في مرجعية وأنشطة الشركة. كما ان القانون لم يبين كيفية وصول الخطابات الإدارية والقانونية لوزراة النفط وما هي الإجراءات اللازم اشعار وزارة النفط بها من عدمها. ويبدو أن النظام الداخلي الذي تعده الشركة سيخلو من هذه الضابطة أو معالجة هذا التداخل. وهنا نؤشر ان المدافعين عن القانون يدّعون ابعاد انشطة السياسة النفطية عن البيروقراطية المرتبطة بالوزرة ونلاحظ أن القانون ما زال يتكئ في بعض اجراءاته وربما غالبيتها على رقابة الوزارة.

كما يمكننا هنا تأشير مسألة الاقتراض الخارجي غير المشروط بموافقة مجلس النواب وأخذ رأي مجلس الوزراء يعطي للشركة صلاحيات كبيرة ويدخلها في مغامرة خطيرة بحقوق وثروات الشعب ويعرض الثروة النفطية لخطر الحجز والتنفيذ في النزاعات الدولية القضائية، وخاصة أن القضاء الدولي يحتاج لخبرة قضائية ودولية لكوادرنا القانونية، ناهيك عن تأثير مؤسسات المال العالمية المشبوهة في قراراته. والقانون الجديد اعطى للشركة حق ابرام عقود الاستكشاف والإنتاج والتصدير والنقل.. ألخ من العمليات النفطية وتطوير عمليات النفط والتعاقد مع خبراء وطنيين أو اجانب مباشرة وقد تكون هذه الخبرات افراد او شركات دون الرجوع لسلطة مجلس الوزراء او مجلس النواب. وكذلك اعطيت الشركة ادارة عقود الخدمة في جولات التراخيص ونقل اليها القانون - وبموجب المادة (8/خامسا/2) - حقوق والتزامات جولات التراخيص وهنا اقرار للقانون بنقل الحقوق المالية للشركة ومن حسابات بنوكها.

وكما اسلفنا سابقا فإن القانون الجديد للشركة لم يحدد تبعية مالها للدولة بشكل واضح، خال من اللبس مما يحول ثروة البلد من حقوق سيادية مصونة دوليا إلى حقوق شركة اعتيادية، الأمر الذي يجعل من موظفي الشركة الخاضعين بموجب المادة (14/أولا) لقانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل لاحتمالية مقصريتهم عن أية اجراءات غير قانونية وسليمة سببت ضررا للمال العام الى الضمان عن الاموال المفترض ضياعها بالهدر أو المديونية، وبذلك يتحمل الموظفون مسؤولية خلل في أنشطة الشركة بالاستخراج والتعاقد والتصدير... الخ.

إن قانون شركة النفط الوطنية الجديد قد ذيّل متنه بإلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل

الأول بالعدد (267) لسنة 1987 وتعديله القرار (79) لسنة 1995 الذي نص على سريان قوانين وزارة النفط وتشكيلاتها على شركة النفط الوطنية مما يؤيد جعلها شركة ذات رأس مال غير سيادي مملوك لشركة. كما أن تشكيل شركة النفط الوطنية الجديد بوضعها القانوني الجديد وارتباطها بمجلس الوزراء مباشرة يبعدها عن رقابة المؤسسات الدستورية حيث لم يشر إلا لرقابة ديوان الرقابة المالية ونظرا لاستقلاليتها فانه يبعدها عن أي دور للمدعي العام الإداري الموجود في الوزارات الحكومية حسب نص المادة (2/ أولا) (حماية نظام الدولة وأمنها والحرص على مصالح العليا للشعب والحفاظ على أموال الدولة والقطاع العام)، والمادة (5/ثالث عشر- رابع عشر) من قانون الإدعاء العام النافذ لسنة 2016.

وهنا لا بد ان نشير ايضا الى، ان المادة (7) من القانون قد استثنت شركة النفط الوطنية من قانون الادارة المالية، وقانون تنفيذ العقود الحكومية والشركات العامة والأهم من ذلك استثناؤه من قانون بيع وإيجار اموال الدولة وتعليماته وعوضها بتعليمات تصدرها الشركة لاحقا بموافقة مجلس الوزراء، تمهيدا لتمكين الشركة من تملك أي من العقارات المملوكة للدولة لتسهيل انشطتها وبدون بدل. وهذه الاموال والعقارات تكون اموالا واسهما قد تلجأ الشركة الى وضعها للاكتتاب لتغطية انشطتها المستقبلية. كما أن صندوق الأجيال والمواطن الواردة في المادة (13/ثالثا) هي صناديق غير قابلة للتوزيع بشكل مباشر برأيي للمواطنين، حيث ألغى صفة التمليك بالإرث والتصرف فيها عند الوفاة من قبل الورثة، وهذا مخالف للقانون حيث أن الحقوق الصرفة يجوز توريثها. كما أن القانون اغفل حالة عدم وجود وفرة مالية لتغطية الصناديق السيادية المشار اليها بموجب هذه المادة. كما لم يبين أولوية استنفاذ الحقوق بين ديون وأرباح الشركة والصناديق السيادية عند تزاحم الدائنين رغم أن الشعب هو صاحب الثروة الحقيقي حسب نص المادة (111) من الدستور.

ونود ان نشير هنا الى أن المادة (19/ رابعا) لم تعتمد سياسة الكفاءة والخبرة اساسا للتوظيف في شركة النفط الوطنية، بل اعتمدت معايير الدين والطائفة والجنس والقومية، بعيدا عن مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص التي نص عليا الدستور.. مما قد يجعل من الشركة مؤسسة قائمة على المحاصصة السياسية، أسوة بكثير من مؤسسات البلد وليست شركة وطنية مستقلة، فيعرض الذراع الاقتصادي الأساسي الى مصدر مورد للمتنفذين، وليس مثال مطار النجف والمؤسسات التنفيذية والتشريعية الاتحادية ببعيد.

وأخيرا، أن وضع القانون بهذا الشكل قد يسبب اشكاليات ادارية وقانونية وقد يرتب مديونية اجنبية على الشركة، قد يرهن عائدات الحقول النفطية أو العملات العراقية والأجنبية المودعة بحساباتها المستقلة في البنوك الوطنية والأجنبية باعتبارها اموالا تخص الشركة (م/5/ثالثا)، باعتبارها ديونا سيادية مباشرة التنفيذ مما قد يمهد لعملية التفاف شركات المال العالمي على تأميم النفط العراقي وإلغاء غير مباشر لقانون تأميم عمليات شركة نفط العراق المحدودة رقم (69) لسنة 1972.

ويبقى هذا الجهد هو محاولة وتساؤلات تحتاج لحل وربما في مواضع أخرى إلى تدخل تشريعي لمعالجة الثغرات والتناقضات الواردة فيه، غايته الحرص وحب الوطن وشعبه.

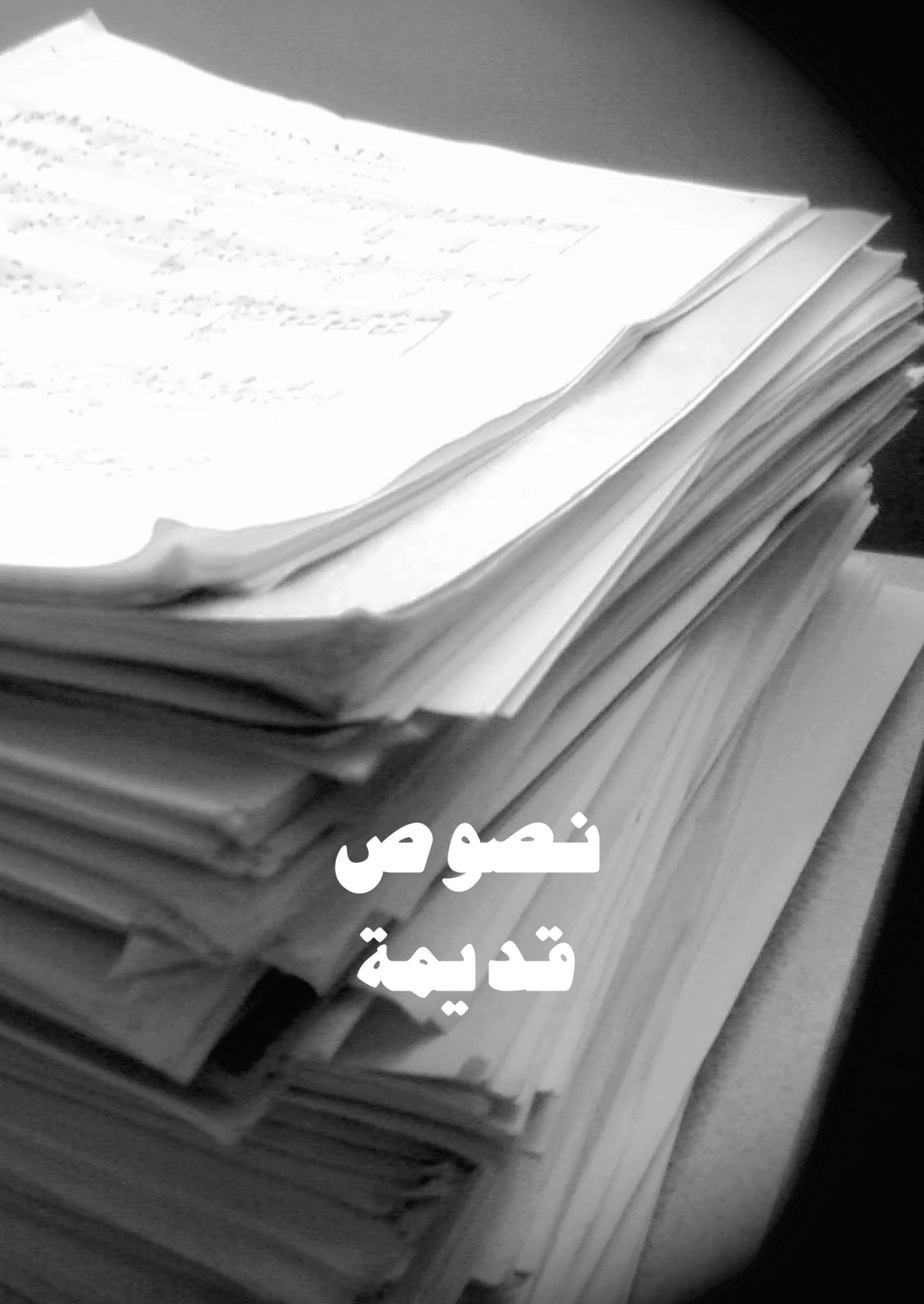

نصوص قديمة

"اشتراكية السوق" في الصين *

روبرت وايل

في ادناه الفصل الختامي من دراسة طويلة، حلل كاتبها منجزات التجربة الصينية الحالية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي ترافقها. وهو امريكي مارس عام 1993 التدريس بجامعة جيلين، شمال شرق الصين. ويعمل في التدريس الجامعي لعلم الاجتماع ومواضيع تتصل به. وسجله حافل بالنشاط ضمن حركات الحقوق المدنية، السلام، العمال، البيئة والتضامن.

ما زالت الملكية العامة عالية في الصين، وتنشط حكومتها في الاستثمار المباشر بتوسيع القطاع العام وتعمل على اعادة توزيع الموارد بين المناطق والقطاعات، وتمارس بدرجة معينة، ضبط الاقتصاد الوطني. وهي تحاول ايجاد سبل للجمع بين الملكيتين العامة والخاصة. وتعتبر ذلك كله دليلا على النظام اشتراكي. لكن ليس من الصدف ما قد نجد من شبه لهذه التجربة بتجارب "الراسمالية الموجهة" في اليابان وفي النمور الاسيوية (هونغ كونغ، تايوان، كوريا الجنوبية، وسنغافورة – ث جـ). ففي صعود هذه البلدان سريعا الى اعالي الاقتصاد المعولم نموذج واضح الدلالة يساعد على فهم الكثير مما يجري اليوم في الصين، حتى ان الكلام يدور هنا حول لحاق مقاطعة كونكدونك بالنمور المذكورة.

يؤكد انصار السوق الصينيون بقاء النظام اشتراكيا واضح المعالم مع خصوصياته "الصينية". لكنهم حتى لو استطاعوا كبح التناقضات الفاعلة في نظامهم، فان المساعي لبناء "اشتراكية السوق في بلد واحد" قد تكون، كما يبدو اقصر عمرا من النموذج السوفيتي. فالوضع يستثير قبل كل شيء سؤالين جوهريين: هل بوسع الحكومة التحكم بـ"سرطان" التنمية الرأسمالية الممولة من الخارج التي ادخلتها عمدا؟ بل هل يريد اقوى رموز النظام التحكم بهذه السيرورة فعلاً؟ ويترتب على ذلك السؤال الآتي: هل الصين مقبلة على التحول الى رأسمالية خالصة، وكم من الزمن يحتمل ان تستغرق سيرورة هذا التحول؟ لا ريب ان القطاع الخاص المتنامي يريد تحويل الصين الى الرأسمالية، وهو ما تريده عناصر في السلطة، لا سيما من ذوي الروابط الاقوى مع المشاريع الاجنبية والمشتركة. فاتحاد التجار والصناعيين، على سبيل المثال اقترح فتح مصارف خاصة يقول انها ضرورية لتمويل القطاع الخاص المتنامي على اعتبار ان المصارف الحكومية ما زالت منحازة الى المشاريع الحكومية. ففي مناخ من الضغط الطبقي البرجوازي، لا بد ان يثور التساؤل ان كانت الارادة،

والوسائل ما تزال موجودة لمقاومة الرسملة التامة للنظام.

وإذ يتعمق ارتباط الصين بالاقتصاد المعولم، من خلال الاستثمارات والتجارة معا فانها تتعرض الى تقلبات السوق العالمية، بعواقب يتزايد الاحساس بها حتى على المستوى المحلي. فها هم الفلاحون يحسّون بمنافسة الاغذية المستوردة والعمال يطردون لان مصانعهم لا ترقى الى المستويات الرأسمالية العالمية وحتى "المناطق الاقتصادية الخاصة" التي انشئت لغرض تنمية الصادرات اخذت حصيلتها تتراجع؛ فالمشاريع الممولة من الخارج استوردت ما قيمته 42 مليار دولار عام 1993 اي حوالي 40% من مجموع واردات الصين عامذاك (بزيادة 59% عن 1992). لكنها لم تصدر الا ما قيمته 25 مليار دولار (بزيادة 45% عن 1992). اما حصتها من مجموع صادرات الصين فبلغت 26% فقط. وبذلك فان العجز التجاري لتلك المشاريع كان 17 ملياراً، ايْ حوالي ضعف العجز في تجارة المشاريع الصينية البالغ 9 مليارات عام 1993 وهو اول عجز تسجله التجارة الخارجية الصينية منذ 1989.

يحدث كل هذا واقتصاد الصين بحالة انتعاش، لكن السوق لا يمكن ان يتواصل نموها الذي شهدته في السنوات الاخيرة. فحين يحل الانكماش الذي لا بد ان يأتي بل قد يحصل انهيار، فان تفكيك النظام الاشتراكي سيحرم عشرات، وربما مئات ملايين الصينيين من أية حماية امام اجراءات تقليص التكاليف. فالصين غارقة بالمديونية وتعاني ميزانيتها سنويا من العجز، وهي غير قادرة على توفير الضمان الاجتماعي للعاطلين من العمال برغم ان نسبتهم واطئة حتى الآن، او توفير العمل للفلاحين شبه العاطلين، فليس من المتصور والحالة هذه، ان تتوفر للحكومة الموارد اللازمة لمواجهة العواقب الاجتماعية التي تسببها أية ازمة اقتصادية كبيرة.

وفوق ذلك، فإن منطق الرأسمال العالمي قد يجعل النجاح قتالاً، مثل الفشل تقريباً. فارتفاع الأجور في الصين، او محاولة تحسين ظروف العمال، سيؤديان الى رحيل الاستثمارات العائدة الى الشركات متعددة الجنسيات، التي لا تتردد في نقل استثماراتها الى بلد آخر اوطأ اجورا أو هو لا يفرض ضوابط عمل وضرائب عالية. لقد تباطأت الاستثمارات الاجنبية في اوائل عام 1994 او انتقلت نحو الشمال لتفادي ارتفاع الاجور والضوابط الجديدة هناك. ثم أن سكان الصين يشكلون اكثر من خمس سكان العالم؛ فمساعيها لرفع مستواهم حتى الى مستوى بلدان المرتبة الدنيا في "العالم الثاني" تكتنفها مضاعفات، لا تواجه البلدان الاصغر. ان القوى العاملة الصينية تشكل نسبة هامة من قوى العمل العالمية، فلا يمكن ان تدخل النظام الرأسمالي العالمي بمستوى اعلى كثيرا من مستواها الحالي دون احداث تغيير في كامل بنية الاقتصاد العالمي، حسب تنظيمه الحالي، فلا يمكن استيعاب الطاقة الانتاجية برمتها لما يزيد على مليار صيني، دون ازاحة اجزاء هامة من الاقتصادات الرئيسة في العالم. ولذلك

فان امريكا واليابان والبلدان الرئيسية الاخرى المهيمنة على العالم؛ اذ تسعى الى الاستيلاء على الاسواق الصينية المتنامية، فانها تريد الحيلولة دون تحول الصين الى مزاحم رئيسي لها. وكثير من التوترات الحالية بين الطرفين مثل النزاع حول حقوق الانسان، يمكن البحث عن جذورها في صعوبة الجمع بين استغلال الاقتصاد الصيني واحتوائه في الوقت نفسه.

ان الصين تحاول تعريف وتطبيق "اشتراكية السوق بخصوصيتها الصينية" وامامها مثال الاتحاد السوفيتي السابق الذي يعيش كارثة تفكيك النظام الاشتراكي ما أدى الى ما يشبه الانهيار الاقتصادي، والفوضى الاجتماعية والتفتت الاقليمي. لذلك تتحدث حكومة الصين عن المحافظة على الاشتراكية، بصرف النظر عن تعريفها للاشتراكية، فانها تعني، في المقام الاول تفادي ما تقاسي روسيا من اشكال الخلل وضياع اللحمة الوطنية. وهي تحظى في هذا المسعى بتأييد واسع النطاق في اوساط الشعب الصيني خشية انهيار المجتمع وذلك رغم ثقل السياسات القمعية للسلطة. لكن الوعد باستمرار الاستقرار الاشتراكي لا يمكن ادامته، إذ انه يعزز لدى الشعب آمالاً لا يمكن تحقيقها في مجرى تنفيذ برنامج الحكومة للمضي قدما على طريق اقتصاد السوق. وعليه فان تسمية النظام اشتراكياً لا تؤثر إلا قليلاً في واقع التطبيق، غير ان هذه التسمية ما تزال تمثل قوة الايديولوجية بين الجماهير التي ليس من السهل ان تتخلى عن تشبثها بأهداف اشتراكوية للحيلولة، على الاقل، دون انهيار النظام العام.

ثمة مظاهر عديدة تشير الى استمرار الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية في الصين. فعمال المؤسسات المشتركة بين الحكومة ورأس المال الاجنبي أعلى اجورا من العاملين في القطاع العام، لكن ذلك لا يغير شيئا من الشبه الكبير في اسلوب العمل بين تلك المؤسسات والشركات الرأسمالية الصرف. والفرق في الاجور لا يكاد يعوض عن افتقار عمالها الى الضمانات الاجتماعية وكثافة وتيرة العمل فيها، فمصنع السيارات المشترك مع شركة (فولكس واكن) الالمانية يدفع اجورا بنسبة تزيد على الثلث بالمقارنة مع الاجور في المصنع الحكومي للسيارات. غير ان عمال الفولكس واكن يتذمرون من طول يوم العمل، وفرض العمل الاضافي عليهم، وشدة وتيرة العمل على حزام المصنع. لذلك عاد الى المصنع الحكومي، قليل الاجهاد، بعض العمال الذين غادروه الى هناك، تلهفا على الاجور العالية. وقد هاجر كثيرون الى مناطق مزدهرة في الجنوب ليجدوا ان زيادة الاجور في بعض مناطقه سرعان ما تآكلت جراء ارتفاع تكاليف المعيشة واضطرارهم الى تسديد اقساط مختلف اشكال الضمان الاجتماعي، ولذلك عاد بعضهم وقد تبدد حماسهم السابق لاقتصاد السوق.

وبأشكال اخرى تتنامى العوائق امام اشتراكية السوق، فحتى في الريف حيث دشن مسار السوق، يتنامى الادراك ان الاشكال المتطرفة للمبادرة الفردية التي اعتمدها الاصلاح الاقتصادي، ما لبثت ان انتكست؛

فالمزارعون يواجهون صعوبة المنافسة في السوق الوطنية، بل حتى في السوق العالمية، وذلك بسبب افتقار مزارعهم الى التكنولوجيا والمعلومات اللازمة. وتفاديا للمعوقات امام مشاريعهم الفردية اخذوا يتوجهون الى اقامة اشكال من التعاونيات التي تشمل المشاركة في الاستثمار والعمل والاستعانة بشبكة للتسويق والمعلومات على نطاق القرية والمنطقة وليس في هذه التعاونيات عودة الى الكوميونات التي سادت قبل التحول الى اقتصاد السوق، غير انها تعكس التناقض المتزايد بين تعميم اقتصاد السوق وواقع الصين التي ما زالت الى حد كبير، تعيش ظروف العالم الثالث.

ان المسؤولين عن الادارة، ذاتهم؛ اذ ينفذون اجراءات الاصلاح، يشعرون بالحاجة الى القول انهم لن يسمحوا بنسف النظام الاشتراكي بهذه الاجراءات. فعندما قام نائب رئيس لجنة الدولة لشؤون التعليم باعلان سياسة استيفاء الاجور الجامعية من الطلبة، اكد ان الرسوم العالية "ينبغي تحديدها بدقة حسب تكاليف تعليم كل طالب وكذلك حسب دخل اسرته والاوضاع الاقتصادية في المدينة". ومثل هذه الاهداف الاشتراكوية نجدها في خطاب مسؤولي الاسكان، اذ يدعون الى بناء شقق لذوي الاجر الواطئ من العمال وعدم تبذير المال على الفيلات الباذخة. ويحسّ الناس في ميدان بعد آخر بعبء هيمنة السوق وتنعكس مراراتهم باشكال عديدة، بما في ذلك في الفن الذي يتراجع دعم الدولة له، فحتى فرقة الرقص الاولى هددت ببيع حقوق رقصة الباليه الاكثر شعبية الى مستثمرين اجانب، وذلك من اجل تغطية نفقاتها.

بالمقارنة مع التحول السريع الى الرأسمالية على يد يلتسين في روسيا، فان بطء الاصلاحات في الصين له آثار ايجابية واخرى سلبية بالنسبة لأنصار اشتراكية السوق. فقد تأجل حتى الآن احساس الناس بكامل ثقل عواقب سياسة السوق، وبذلك ارجئت ساعة المواجهة الختامية بين قطبي الوضع الحالي. وساعد ذلك على ايهام الناس بان اصلاحات السوق تختلف عن مثيلاتها في بقية بلدان المعسكر الاشتراكي، كما ساعدهم على اخذ العبرة من تجربة تلك البلدان، بالاضافة الى تجربتهم الذاتية. لكن هناك تحت سطح الهدوء علائم متزايدة تدل على حدة الخوف والسخط، ومناخ متفجر، حتى بين اولئك الذين انتفعوا، بطرق شتى، من السياسات الجديدة وما زالوا يؤيدونها الى حد بعيد.

وحصل اول صدام رئيسي ناجم عن هذه السياسات ولا سيما عن تفشي الفساد في انتفاضة عام 1989 التي قادها الطلبة والمثقفون في بكين. وبعد اخماد الانتفاضة عمدت الحكومة الى تعجيل خطوات تعميم السوق. وغايتها، كما يبدو، إتمام التحول الى السوق قبل وفاة دنك سياو بينك، موجّه هذه السياسة، مع اغراق البلاد بنزعة استهلاكية تدفن المعارضة تحت جبل من السلع الجديدة التي يشتريها الناس. كما قلصت قائمة الممنوعات التي كانت تحمي البلاد من "التلوث البرجوازي" الآتي من الخارج. ونتج عن ذلك كله خلط يدعو للسخرية في

البرامج الثقافية والايديولوجية التي يعرضها التلفزيون الحكومي. ففي شتاء 1993-1994 كانت محطات التلفزيون تعرض افلاما تمجد كفاح الشيوعيين الاوائل، لكنها تنتقل فجأة الى عرض لاحدث الازياء تؤديه اجمل العارضات الغربيات او الى حفلات فرق (الروك) الغربية وهي تؤدي اغاني (مايكل جاكسون). وقد افلحت هذه السياسة، الى حد ما، في إلهاء الناس لا سيما من نخب المدن ورجال الاعمال الريفيين، وكذلك الشباب الذين لا يعرفون كيف كانت الصين قبل التحول الى السوق.

لكن تعجيل هذا التحول كان له عواقب متفاقمة يتحمل قسطها الاكبر شغيلة الصين فرغم ان استطلاعات الرأي، التي تجريها الحكومة ـ تدعي ان هناك تأييدا واسعا لهذه السياسة بين الفلاحين والعمال، وان كثيرا من الناس في شتى القطاعات سعيدون بحريتهم في السوق ـ فان الجماهير الواسعة اخذت الآن تحس بكل ثقل العواقب القاسية لهذا التحول المتسارع. فاليوم يضطر عشرات الملايين من العمال الى مواجهة احتمال البطالة وضياع ضماناتهم الاجتماعية. وسيدرك طلبة الجامعة ان عليهم دفع تكاليف التعليم، وملايين الخريجين لن يجدوا عملا مضمونا بل عليهم البحث عنه في السوق؛ فبالنسبة لهذه الفئات يتلاشى الآن ما وعد به انصار السوق من حفاظ على التوازن بين النظامين القديم والجديد؛ اذ يواجه الناس واقع التحول الجاري في حياتهم بفعل العواقب التي قالت الحكومة انها ستتفاداها في تطبيق سياسة السوق.

ثم انفجرت اضطرابات فلاحية دفعت الحكومة الى التحرك في العام الماضي ضد الغرامات والإتاوات والرسوم غير القانونية المفروضة عليهم. فقد صرح أحد كبار القضاة في أيار 1994 ان الوضع الاجتماعي في الريف، آخذ في الانهيار نتيجة تفشي الجريمة والتنامي السريع للفئات المتشردة والمفقرة. وقيل ان حوادث الشغب بلغ عددها اكثر من مائتين في 1993. وفي المدن والمنشآت الكبيرة تصاعدت مقاومة العمال، فسُجل حوالي 600 اضراب عن العمل في السنة الماضية، ما اربك الانتاج. وثمة نُذر باتساع وتجذر اشكال الكفاح. ونتيجة لشكاوى العمال ارتفع عدد القضايا المطروحة على مجالس التحكيم في نزاعات العمل بنسبة 52% بين عامي 1992 و1993 وامست النزاعات والإضرابات اكثر انتشارا في المنشآت الاجنبية بوجه خاص.

وحتى الذين أيدوا التحول الى السوق بحماسة، يتزايد بينهم القلق جراء تنامي الاستقطاب الشديد بين الاغنياء والفقراء ومخاطر الهيمنة الاجنبية المتمثلة في استثمارات الشركات متعددة الجنسيات. فهذه التطورات توقظ اعمق المخاوف في نفوس الصينيين الذين ما زالوا يذكرون بالسخط والعار ما تعرضت اليه بلادهم من هيمنة ومن قضم لاطرافها على يد الدول الامبريالية، ويلعنون (جيانك كايشيك) الذي اتسم عهده بالفساد والاهدار على البذخ الى جانب الفقر المدقع، والاحتلال الياباني. وكان هذا الضياع للسيادة الوطنية

واستبداد لوردات الحرب في الأقاليم من ابرز العوامل التي اشعلت الثورة التي جاءت بالحزب الشيوعي الى السلطة. وهذه المخاطر قادرة اكثر من غيرها، على اثارة الجَيَشان الاجتماعي الذي يربط المقاومة للامبريالية مع الاستغلال الطبقي.

وعلى غرار ما شهدت الصين في عهود الاباطرة فانها تشهد في عصرنا انتقالات من قطب الى قطب، لكن خلال مدة اقصر جدا؛ فلم تمض على انتصار الثورة سوى 15 سنة حتى اندلعت المواجهة العاصفة الواسعة بين تياري ما وتسي تونغ ومعارضيه، بمن فيهم دندك، فتمخضت عنها "الثورة الثقافية البروليتارية العظمى". ثم انتهت خمس عشرة اخرى بصعود (دنك) وتوجهاته نحو السوق، وها قد مضت خمس عشرة سنة أخرى، بينما الصين تقف عند مفترق طريقين. ورغم هيمنة التحول نحو السوق في الوقت الحاضر فان الإدعاء بان النظام اشتراكي وسيبقى اشتراكيا ليس مجرد خطاب رسمي. فكثير من الصينيين يتمسكون بالاشتراكية لانهم يرفضون التفكير بان بلدهم صار او ينبغي ان يصير رأسماليا بالكامل، مما يؤدي الى فوضى اجتماعية كارثية في ظروف الصين الحالية بسكانها الذين يقارب تعدادهم 1200 مليون نسمة. ومن الضروري ان نحاول معرفة حجم القاعدة المتبقية للتحرك مجددا نحو نظام اشتراكي ثوري، وأي من التيارين يثبت انه الاقوى في نهاية المطاف.

يبدو ان هناك احتمالات رئيسية ثلاثة. فيمكن طبعا ان نتصور استمرار التحول الى السوق دون توقف ليقود الصين للانخراط في الاقتصاد العالمي على قدم المساواة مع الدول الرئيسية الكبرى. لكن مثل هذا النجاح دونه معوقات غاية في الضخامة، وسيكون ثمن النجاح باهظا جدا بالنسبة لاجزاء هامة من السكان. ومن ناحية اخرى لو حاولت الصين المضي على طريقها الحالي ومنيت بالفشل، ستواجه البلاد لأول مرة منذ ثورتها مصير الانضمام فعلا الى العالم الثالث، ليس من حيث المستوى الاقتصادي وحسب، بل ايضا من حيث الموقع الادنى في السوق العالمية، والاستقطاب الطبقي المفرط الذي يلازم هذا الموقع. اما الاحتمال الآخر فهو تراجع الصين عن الاندفاع نحو اقتصاد السوق الراسمالية واستعادة بعض العناصر الجوهرية، على الأقل، من النظام الاشتراكي الثوري السابق، ولكن مع دنو وفاة (دندك)، من المستبعد جداً، كما يبدو، انتهاج هذين الطريقين دون تصادم هائل بين القوتين الطبقيتين الرئيسيتين اللتين تكافحان حتى الآن من اجل السيطرة على الثورة الصينية.

ولو حصل مثل هذا الصدام فان من المؤكد كما يبدو ان يحاول القادة في القمة، بمن فيهم شرائح من العسكريين، سحق معارضيهم بعنف وحشي يشبه ما استخدموه لسحق انتفاضة عام 1989. ولكن الارجح ان تخفت المظاهرات السلمية ذات القاعدة الطلابية في بكين ومدن اخرى التي عجلت في نشوب تلك الازمة وذلك قبل ان يبلغ اي كفاح جديد ذلك المستوى من العنف. فالصين بلد صنع فلاحوه من بين صفوفهم في كثير

من الاحيان، قادة لتنظيم الانتفاضات، وثمة سجل ثوري للبروليتاريا الصينية شأن غيرها في العالم. ويكاد يكون مؤكدا ان ينحاز الى هاتين الطبقتين ليس فقط المتشددون الموجودون، كما يقال، حتى في قمة الدولة والحزب، ومنهم قادة عسكريون، بل كذلك اعداد هامة من صغار الموظفين وذوي المهن الذين ينفذون السياسة الحالية ولكنهم يتساءلون حول عواقبها، ويحزنهم ضياع القيم السابقة.

ولو نشب النزاع وانتصر هذا التيار، فان من غير الممكن محو الآثار الهائلة التي تمخض عنها التحول الى السوق. لقد تغيرت الصين تغيراً جوهرياً، ابتداء من مظهر المدن حتى العلاقة بين الناس. ولو تراجع الصينيون عن النهج الحالي فانهم لن يفلحوا ما لم يستوعبوا النتائج الايجابية لاشتراكية السوق ويتعظوا من دروسها، وسوف يتطلب ذلك "خلطة" جديدة تحمل انفاساً ماوية بالعودة الى مبدأ المساواة الاجتماعية والجهود الجماعية، ولكن بالمضي نحو الامام في التقدم الاقتصادي الهائل، والانفتاح على العالم الذي بلغه التحول نحو السوق.

من الصعب ان نتصور اليوم في الصين نكوصا سريعا عن الاتجاه السائد، كما حصل في السابق. ولكن ليس هناك من بلد حافل بالمفاجآت كالصين في تاريخها القريب. ان احلام تصريف السلع في سوق الصين ما زالت، منذ قرن، تراود الرأسماليين في الخارج. اما في داخل الصين فقد تطغى المخاوف من كوابيس هذا القرن المتمثلة في الاستقطاب الطبقي، والتمزق الاقليمي، والسيطرة الاجنبية. وإزاء التمايز الاجتماعي المتفاقم والتناقضات العالمية، قد تختمر رؤى تختلف جدا عن المخططات التي يرسمها مدراء الشركات متعددة الجنسيات واصدقاؤهم الصينيون، والعالم ينتظر صوت العمال والفلاحين والمثقفين، وما ان يهدر حتى قد تفاجئ الصين عالمنا من جديد.

---

* نشر في (الثقافة الجديدة)، العدد ٢٧٧/ تموز - آب ١٩٩٧، ص ١٥ - ٢٢.

نصوص مترجمة

في حوار مع نائب رئيس حزب العمل البلجيكي
ديفيد بيستيو: "انه سباق مع الزمن" *

ترجمة: رشيد غويلب

ديفيد بيستيو نائب رئيس حزب العمال البلجيكي

اجرى موقع "Le Vent Se Lève" الفرنسي حوارا مع ديفيد بيستيو نائب رئيس حزب العمل البلجيكي. نقدم ترجمة لنص الحوار المنشور في 14 شباط 2018 في موقع "شيوعيون" الالماني.

آخر استطلاعات الرأي اعطت حزب العمل البلجيكي في مقاطعة والينا الناطقة بالفرنسية 15 - 19 بالمائة، وهي نسبة سيتجاوز فيها، خلال انتخابات 2018/ 2019 الحزب، الحزب الاشتراكي (ديمقراطي اجتماعي). وهو توقع خلق حالة من الاضطراب في اوساط الشركات والاحزاب التقليدية السائدة. هل سيشارك حزب العمل في الحكومة المقبلة؟ اذا كان الجواب بايجاب، فما هي شروطه؟ كيف يفسر تراجع الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في اوربا؟ هل حزب العمل البلجيكي شعبوي؟ ما هي الدروس المستخلصة من تجربة حزب اليسار اليوناني؟ كيف يمكن مواجهة تأثير المؤسسات السائدة، السياسي والاعلامي؟

الموقع: برز حزب العمل في السنوات الاخيرة كقوة سياسية رئيسة في بلجيكا. ويستند هذا الصعود الى عمل صبور بدأ في عام 2008، عندما اقدم الحزب على قطيعة استراتيجية مع خطابه السابق. ومنذ التغيير لا تتحدثون مباشرة عن الطبقة العاملة، بل عن ''الناس''، انطلاقا من شعار ''اولوية الناس على الربح''. وغاليا ما تتهم الأحزاب الشعوبية في أوروبا بالتخلي عن التحليل الطبقي من أجل بناء ما يُطلق عليه (neue Lateralitäten) ''الهيمنة الجديدة''. كيف تجدون العلاقة بين التغير في لغتكم في التوصيف، والحفاظ على نمط ـ ثقافة الصراع الطبقي؟

دافيد: في الواقع نحن لم نتخلَ عن التحليل الطبقي: فعندما تقرأ وثائق مؤتمر التجديد في عام 2008 ومؤتمر التضامن في عام 2015 لحزبنا، ستجد أن طبقة العاملين تشغل مركز الاهتمام. وطبقة الناس العاملين بالنسبة لنا هي كل الناس الذين يبيعون عملهم ليعيشوا. هناك أربعة ملايين من الأُجراء في بلجيكا.

وبالطبع، فان الوضع ليس كما كان قبل 50 عاما. ولكن بمعنى ما يمكن ان يفاجئ البعض، فان طبقة العاملين اكبر مما كانت عليه في السابق، متنزعة ومنقسمة. ونحن لا نواجه اليوم الشركات الكبرى وجها لوجه. اليوم هناك سلاسل الانتاج العملاقة من المقاولين والمقاولين الثانويين، مزيدا من الترابط بين الشركات، وتجزئة اكثر اتساعا لجماعات العمل. وبالأساس لا يزال التضاد بين رأس المال والعمل قائما، ولكنه أقل وضوحا وأقل تركيزا. وعلى هذا الاساس نعرف حزبنا بأنه حزب ماركسي وحزب يعتمد تحليلا طبقيا. ان قضية وعمل اليسار الجذري تكمن في فهم كيفية اعادة الوعي الطبقي الى العاملين المنقسمين وغير المستقرين. وهذه مهمة كبيرة.

نحن لا نتفق مع فكرة أن الطبقات سوف تختفي في التسمية العمومية ''الشعب''. وبالضد من ذلك نتفق مع حقيقة، ان طبقة العاملين لا تدرك بأنها طبقة، او انها قادرة على تغيير المجتمع. ولهذا فان الأمر يتعلق بتطوير استعادة عمل التوعية، التعبئة، تنظيم طبقة العاملين. وبالتالي علينا استخدام مفردات تؤدي الى العودة الى هذا التضاد. وعندما رفعنا شعار ''أولوية

الناس على الربح"، وضعنا "الناس" في المركز، لكننا، وقبل كل شيء، ابرزنا التضاد مع الربح.
ومنذ سنوات عملنا على استخدام صياغات مفهومة، من جهة تمكننا من مخاطبة الجميع، أي ليس لغة المتعمقين. ومن جهة أخرى لا تحصر نفسها بشمول الجميع فقط: نحن نريد جذب الناس للتفكير، لكي يتطوروا. نحن نطبق نهج حزب ماركسي معاصر، يحاول ادراك الواقع، في عصر تتخذ فيه قوى اليسار موقفا دفاعيا. وكيف هي الحالة اليوم؟ في القرن الحادي والعشرين، وكيف يمكننا النضال لتحقيق الهيمنة الثقافية على عدد من المفاهيم، المفردات، واشكال الوعي.

الموقع: كيف يمكنك التعامل مع التناقض بين إحياء المفاهيم الماركسية التي ربما تم إهمالها، وتأكيد حداثة سياسية؟

دافيد: لا أدري إذا ما كان هذا نهجا خاصا، ولكنه نهج تم تطويره من خلال ممارستنا العملية. لقد ثبت لدينا، اننا غير مسموعين بما فيه الكفاية، على الرغم من حقيقة توصلنا الى تحليل جدي وعميق لازمة النظام الرأسمالي. وبدأنا التفكير في هذا الموضوع في عام 2008. لقد درسنا، على وجه الخصوص، نوع وأسلوب تنفيذ نشاطات اجتماعية قادرة على شمول عشرات الآلاف من البشر، وكذلك كيفية ايصال رسالتنا لهم. في السابق كان لدينا مجموعة من الأفكار والمفاهيم، نقوم بنثرها على الناس، بدلا من ان نحاول، عرض تلك الأفكار بإيقاع، يمكن بواسطته التعامل معها.
لدينا رسالة، ولدينا اساس، ولدينا تحليل شامل، وفي كل مرحلة، وفي كل دورة، نحاول معرفة، ما الذي يمكن ان نضعه في الاجندة السياسية، وما هي الموضوعات، التي ستدفع النقاش، في سياق معين، الى امام.
لنأخذ، مثلا، ملف الضرائب المفروضة على الشركات، والحقيقة ان الشركات متعددة الجنسيات، لا تدفع سوى القليل من الضرائب. ونحن نطرح الموضوع بشكل ملموس، بدلا من العمومية وتطوير مفاهيم كبيرة. عند إغلاق مصنع أرسيلور - ميتال في ليبجن، استنكرنا حقيقة أن هذه الشركة دفعت 476 يورو فقط كضرائب. وعلى اثر ذلك تفجرت مواجهة بسبب عدم العدالة، وبسبب التسريح الجماعي للعاملين، وحقيقة أن هذه الشركة متعددة الجنسيات الكبيرة دفعت ضرائب أقل من عمالها، الذين سرحوا بشكل جماعي. والمسألة ليست تنظيم دورة في الاقتصاد الماركسي لطلبة الدكتوراه من الدرجة الثالثة في علم لاقتصاد، بل في تفعيل التفكير لدى عشرات الآلاف من العمال: "انظروا، على الرغم من كل شيء في هذا المجتمع، هناك مشكلة بين انخفاض الضرائب المفروضة على الشركات الكبرى والطريقة التي ندفع بها ضرائبنا".
ونحن نخصص الكثير من الوقت في استشارة الناس، لمعرفة ما يشغل بالهم. عندما تتحدث عن اشياء لم يتعاملوا معها، يمكنك الحديث كما تريد، ولكن ذلك لن

يكون مثمرا. يجب الانطلاق من الاشياء التي تثير اهتمامهم، ومن ثم القيام بالتوسع بالمقولات.

الموقع: يعتبر راؤول هيديبو رمزا لحزبكم، ولكنه ليس رئيسا للحزب، بل احد المتحدثين باسمه فقط. ماذا يعني هذا، ارتباطا بتحليلك لمشكلة القيصرية السياسية؟

دافيد: لقد تم اتخاذ قرار بالفعل. بسبب تقاليدنا الجماعية واجهنا مشكلة: ان الفضاء السياسي والاعلامي تملأه شخصيات، اناس يتم دفعهم الى المقدمة. لقد حاولنا بانتظام وضع شخصية الحزب الجماعية في المقدمة. ونعلم الآن ان هذا الاسلوب لم يؤد وظيفته، اذا لا يتم الاعتماد على شخصيات، نقوم ببناء شعبيتها. وفي عام 2005 قررنا اختيار شخصيتين وجعلها شعبية: رئيس الحزب بيتر مارتينز، بشكل أساسي في المناطق الناطقة بالهولندية، وراؤول هيديبو، في المناطق الناطقة بالفرنسية. وهذا يفسر اننا قررنا "الدخول في اللعبة"، وتركيز التواصل، على الأقل في البداية، على هاتين الشخصيتين. ولكن مع فكرة ان هاتين الشخصيتين تمثلان كلمة المجموع باستمرار، اي ان التوجهات الاساسية، التي تأتي عبر اصوات متحدثينا في وسائل الاعلام، هو حصيلة المناقشات الجماعية. وهم لا يقررون بشأن مشروعنا، لأنهم حلقوا في صباح يوم من الايام ذقونهم، فهذا لا يجوز، وبالنتيجة نحن وبالمطلق لا ننسجم مع اي شكل من القيصيرية، او فكرة رجل العناية الإلهية.

الموقع: نود العودة الى الكيفية التي تصنفون بواسطتها النضالات الاجتماعية في المنطقة المعينة، وتطوير المبادرات والبدائل. ونشير هنا الى الـ"منفيستو" (المهرجان السنوي لمجلة الحزب "التضامن")، العديد من منظماتكم الشبابية، المجلات الجديدة.. هل يجرى هذا كله في اطار استراتيجية بناء نوع من المجتمع المضاد؟

دافيد: من ناحية، هناك نضالات اجتماعية. وفي الواقع ان النضالات الاجتماعية تمثل الحمض النووي لحزبنا. وهذا يعني، اذا اردنا تحقيق تغييرات كبيرة في المجتمع، يجب علينا تطوير توازن القوى المطلوب. انهم الناس، الجماهير، التي تصنع التاريخ، كما قال ماركس. وبواسطة حركات اجتماعية مؤثرة يستطيع المرء الوصول الى تغيرات عميقة وتحولات في التاريخ. ومن المنطقي، ان نستثمر الكثير من الطاقة في العمل الاجتماعي، سواء كان ذلك على صعيد العمل في النقابات، او على صعيد الجمعيات في الاحياء السكنية.

نحن نرى أن العمال والشبيبة ومختلف المجموعات الفاعلة من السكان يجب أن يهتموا بالشؤون العامة والشؤون السياسية. وأن عليهم أن يكونوا فاعلين في السياسة وليسوا مستهلكين لها. وهذه رؤية مختلفة تماما عن الرؤية التقليدية للتمثيل، والتي تقتصر على المشاركة في الانتخابات كل أربع أو خمس أو ست سنوات، وفق البلد المعين، دون أي شكل آخر من أشكال المشاركة الديمقراطية؛ حيث يفوض المرء

سلطته لممثلين محترفين، يمتلكون السلطة، ويمثلون في الغالب مصالح مختلفة عن مصالح الشعب أو الذين انتخبوهم.
العنصر الثاني هو أننا نرى أن تطور هذا النضال الاجتماعي يجري أيضا بالارتباط مع صراع الأفكار. ونحن نستثمر الكثير من الجهد في الـ"منفيستو"، المهرجان الذي اطلقناه سوية. ولا يمكننا أن ننكر أننا انطلقنا من تجارب المهرجانات الأخرى التي أقامتها الأحزاب الشيوعية والعالمية، مثل مهرجان اللومانتيه في فرنسا أو مهرجان أفانتي في البرتغال، حيث نجحوا في اقامة مهرجانات شعبية، جسدت الترابط الوثيق بين الثقافة الشعبية والنقاش السياسي. قد لا يكون هدفنا خلق مجتمع مضاد، ولكن على أي حال، هيمنة ثقافية مضادة. نركز في موقع واحد على جوانب مختلفة، سواء كان النضال ضد الظلم الاجتماعي، ولكن أيضا ضد العنصرية، ومن أجل السلام، من أجل المناخ، من أجل الحقوق الديمقراطية - وفي مختلف المواضيع التي نحاول العمل فيها، نحاول طرحها مجتمعة في هذا المهرجان، الذي ينظم بشكل مشترك من قبل جريدتنا "تضامن" ومنظمة "الطب للشعب" التابعة لحزبنا.

الموقع: لنعود ثانية إلى السياسة العامة في بلجيكا، تعبرون عن سعادتكم بأرقام استطلاعات الرأي الجيدة التي اعلنت مؤخرا، على الأقل في الجزء الناطق بالفرنسية. وتميل بعض وسائل الإعلام البلجيكية الى توقع اعادة السيناريو البرتغالي في انتخابات 2019 المقبلة (ازاحة اليمين عبر تشكيل تحالف يسار الوسط بدعم او اشتراك الشيوعيين وقوى السار الجذري - المترجم). وكان راؤول هيديبو قد أخبر محطة الاذاعة والتلفزيون الفرنسية: "لن نشارك في السلطة خلال 10 15- قادمة على الأقل". تتجنبون دائما مسألة المشاركة في السلطة. ما هي رؤيتك لهذا السيناريو؟

دافيد: سأجيب مستعيرا سخرية صغيرة من الرئيس الفرنسي الأسبق ميتران (1981 - 1995)، الذي قال "الحكومة لا تعني السلطة". لقد قال ذلك لتبرير عدم قدرته على اتخاذ سلسلة من القرارات السياسية. سأستخدم الاقتباس من زاوية أخرى، لأنني أعتقد بصحته. ان الحكومة اليوم لا تمثل السلطة الحقيقية في المجتمع الرأسمالي. ان سلطة الدولة هي فريق يضم الحكومة، ولكن ايضا عدد كبير من المتطرفين في مجموعات مصالح (لوبي) الشركات المتعددة الجنسية، التي تجلس عمليا بشكل مباشر، وغير مباشر في مجلس الوزراء. يمكنك أن ترى ذلك في فرنسا، وأعتقد أن هذا أمر رائع بالفعل، لأن هناك العديد من اعضاء مجالس إدارة الشركات هم اليوم وزراء، وعمليا يشاركون في صياغة مشاريع القوانين. وفي بلجيكا، يمكن للمرء أن يرى نفوذ أليكسيا بيرتراند، وزيرة دولة في وزارة الخارجية، التي هي ابنة لوك بيرتراند، الذي يملك واحدة من أكبر ثروات في بلجيكا. وهناك ممثلو فرع مؤسسة جي دي إف السويس (شركة طاقة

فرنسية عالمية لها فروع في بلدان عديدة) في بلجيكا، والذين يجلسون في مجلس وزراء وزارة الطاقة. ولذلك لدينا روابط مباشرة وعميقة للغاية بين الشركات متعددة الجنسيات والسياسة البلجيكية.

ومن جانب آخر، هناك عدد من كبار المسؤولين الذين يمثلون مصالح المؤسسة التقليدية، ومجموعة من ضباط المخابرات وكبار ضباط الشرطة وضباط الجيش الذين يدافعون أيضا عن مصالح المؤسسة. ونحن نقول إن توازنات لعبة الانتخابات الحالية تضعنا في وضع يمكننا أن نكون مشاركين في الحكومة، لكننا لا نستطيع ممارسة أي سلطة حقيقية. وهذا مهم جدا لأنه يحدد استراتيجيتنا كقوة يسارية. إذا كنت ترغب في تغيير المجتمع بشكل جذري، اما إذا كنت ترغب فقط في توزيع مختلف للثروة، ولا تطور وعيا بهذه الحقيقة، فسوف تتبع استراتيجية خاطئة. لقد عاش اليسار الجذري في أوروبا هذه التجربة في اليونان. كانت هناك حكومة تم انتخابها من قبل أغلبية مطلقة في البرلمان، وحزب اليسار اليوناني (سيريزا) طرح برنامجا جذريا مضادا نسبيا لسياسة التقشف، لم يستطع تنفيذه. يمكن للمرء مناقشة البرنامج، لكن لا نستطيع أن ننكر إن طابعه مضاد لعقيدة الليبرالية الجديدة. وكانت النتيجة العملية أنهم كانوا في الحكومة ولكنهم لا يملكون السلطة.

لقد عشنا ذلك، ولقد كانت تجربة استثنائية، سجلها يانس فاروفاكس (وزير مالية اليونان الاسبق - المترجم) في كتابه. منذ الايام الاولى لحكومة اليسار، جرى تسريب قرارات الحكومة اليونانية الى المستشارة الألمانية ميركل والمفوضية الاوربية. وذلك لان موظفين يونانيين كبار يعملون لصالح الادارة الأوربية. لقد كان واضحا للعيان ان الادارة الأوربية واليونانية، يوظفون قواعد اقتصادية صارمة ويمارسون ضغطا على حكومة الكسيس تسبراس، وخاصة قبل الاستفتاء المضاد للتقشف في تموز 2015. لقد جرى خنق الحكومة اليونانية. وكان هناك ضغط، بهذا الشكل او ذاك، مباشر وغير مباشر من الشرطة والمؤسسة العسكرية. لقد تم في اليونان ممارسة استراتيجية الحكم، دون امتلاك السلطة الحقيقية. وفي النهاية ادى ذلك الى ان تختار الحكومة مجبرة بين الخروج من الاتحاد الأوربي، او الخضوع والقبول باملاءات ميركل، وهذا ما فعلوه. وتوجب عليهم تنفيذ برنامج هو النقيض من البرنامج الذي انتخبوا على اساسه، وهو برنامج الاتحاد الأوربي. وهذا ما حدث اليوم، اي في العام 2015، وليس قبل قرن من الزمان.

وبامكاننا التأكيد: إذا اردنا تبني استراتيجية ملائمة لأسئلة عصرنا، وهذا يعني: ازمة الرأسمالية الكبرى، ازمة سياسية، ازمة الديمقراطية، ازمة العلاقات الدولية، عندها يجب وضع السلطة باكملها في موضع تساؤل. ونحن ببساطة نقول، اذا كنا في وضع، قادرين فيه على هزّ هذه السلطة ولو قليلا، فيجب ان يتوفر لدينا قدر كاف من السلطة المضادة. وهذه القوة المضادة لا تعني فقط الحصول على نتيجة انتخابية جيدة. يجب أن تكون هناك حركة في المجتمع،

ومنظمة، وقدرة، وبناء هيمنة ايديولوجية، لامتلاك مواقف قوية كافية، نستطيع بها الخروج الى الشارع، عندما يكون هناك ابتزاز اقتصادي. ويجب امتلاك مؤسسات اعلام بديلة، لكي نسمع الناس صوتا مختلفا عن الاعلام الخاص للمؤسسات المملوكة من الملياديرية. ويجب ان يكون لديك اناس قادرون، على سبيل المثال، على خوض النضال في المؤسسات. ويجب ان نكيف انفسنا على استطلاعات الرأي، حتى لو كنا قادرين على تحقيق النجاح الانتخابي، التي تتوقعه هذه الاستطلاعات. يجب ان نكون في وضع قادرين فيه على تنفيذ سياسة مختلفة.

ونحن نقول بصدق للعالم كله: عندما لا نكون في وضع، قادرين فيه على بناء الحد الأدنى من السلطة المضادة، وتتوفر لنا الظروف المواتية، لفرض العديد من مواقفنا، فإننا سنخاطر بسيناريو سيريزا. وهذا يعني، بآمال كبيرة، ننتخب من الشعب، وفي الحكومة يتوجب علينا تنفيذ سياسة مغايرة، لتلك التي انتخبنا على اساسها. من جهة اخرى لا يتوفر لنا الكثير من الوقت لأحداث تغيير، لأن الوضع الاجتماعي للناس يزداد سوءا، وبالتالي يجب أن نملك الوقت الكافي، لنستطيع القيام بشيء مغاير للسياسة المعروفة حاليا في جميع انحاء أوربا. والامر لا يتعلق بفترة، وليس مسألة 10 - 15 سنة. إن هناك العديد من الأزمات في أوروبا في الوقت الراهن. ولذلك يمكن أن تتغير الأمور بسرعة. ولكن يجب توفير عدد من الشروط.

ونحن لا نرى أن هذه الشروط متوفرة، ونحن على قناعة بضرورة أن نصبح اكثر قوة، ليس فقط على الصعيد الانتخابي، وإنما أكثر قوة في المجتمع. وبالاضافة إلى ذلك لدينا نظام للتحالف الحكومي. ونرى في هذه اللحظة تغيرات في القوى التي تسمي نفسها يسارا. لدينا حزب ديمقراطي اجتماعي، هيمن على المشهد السياسي منذ عقود، ولدينا كذلك حزب بيئي. ولكن هذين الحزبين لا يزالان أسيرين لقيودهما التي خضعا لها منذ 30 عاما.

الموقع: في المؤتمر الاخير للحزب الاشتراكي، الذي انهى اعماله للتو، تبنى الحزب نوعا من "الانعطاف نحو اليسار"، هذا من جهة، ومن جهة اخرى رفض حكومة ولاية والون التي يقودها، لاتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوربي وكندا. فما هي الدوافع الحقيقية وراء توجه الاشتراكيين هل هي ايديولوجية حقة، أم الهدف منها احتواء صعودكم؟

دافيد: أعتقد أنه يجب أولا معالجة مشكلة الحزب الاشتراكي البلجيكي في المناطق الناطقة بالفرنسية. هناك حزبان اشتراكيان في بلجيكا، أحدهما في المناطق الناطقة بالهولندية، والآخر في المناطق الناطقة بالفرنسية. لقد ظل حزب المناطق الناطقة بالفرنسية، حتى الآن متميزا، لأنه لا يزال يتمتع بنفوذ كبير. في الانتخابات الأخيرة حصل في جنوب البلاد على 32 في المائة من الأصوات. لكنه، مثل كل الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية في جميع أنحاء

أوروبا، يواجه تراجعا في تأثيره. وهذا لأن نجاح الاحزاب الديمقراطية الاجتماعية، منذ 1945 يعود لظاهرتين: حركة عمالية قوية جدا استطاعت تحقيق مكاسب اجتماعية. وثانيا، واجهت البورجوازية الأوروبية، حقيقة وجود نظام آخر، هو النظام الاشتراكي في شرق القارة. وبغض النظر عن الطريقة التي يقيّم بها المرء النظام الاشتراكي، فلقد كان على البرجوازية في غرب القارة تقديم تنازلات لمنع الطبقة العاملة من التحول إلى هذا النظام.

قال إنزو ترافرسو (مؤرخ ايطالي مقيم في باريس)، أن الديمقراطية الاجتماعية، بمعنى ما، هي نتيجة ثانوية لثورة أكتوبر. ولن أذهب معه بعيدا، لكن على أي حال، فإن النجاح الذي حققته الديمقراطية الاجتماعية يرتبط بلحظة خاصة جدا للرأسمالية، لا تظهر بأي حال من الأحوال وجهها الحقيقي والطبيعي. وإذا نظرنا عن كثب، فإن الرأسمالية عانت منذ القرن التاسع عشر من أزمات أكثر من حالات الاستقرار. وترتبط السنوات الـ30 - 35 الشهيرة ما بين 1945 - 1980، والتي تمثل أيام مجد الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية، بفترة معينة من إعادة بناء حركة عمالية قوية ووجود نظام منافس.

في التسعينيات، أتاح التحول إلى الليبرالية الاجتماعية للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أن تتحول لبعض الوقت الى سياسة ما يسمى بـ ”سياسة اهون الشرين“ (”بدوننا سيكون الوضع أسوأ“). ومع اندلاع أزمة عام 2008، سعى الناس للبحث عن علاجهم لدى الاحزاب التقليدية (في فرنسا ساركوزي، ثم هولاند)، والتي لم تستطع اخراج طبقات الشعب الدنيا من الأزمة. واليوم ولبعض الوقت، تعيش هذه القوى السياسية التقليدية أزمة سياسية كبيرة. لذلك كان من المنطقي أن تشمل هذه الظاهرة بلجيكا ايضا.

الموقع: إن خصوصية بلجيكا الناطقة باللغة الفرنسية هي أن هذا الانهيار في الديمقراطية الاجتماعية، لم يكن لصالح اليمين المتطرف، ولكن أيضا لصالح قوى اليسار الجذري. إن أزمة الديمقراطية الاجتماعية هي ظاهرة عميقة، فهل تستطيع تجديد نفسها، أم انها وصلت إلى حدودها؟

دافيد: اذا نظرنا لمؤتمر الحزب الاشتراكي، فسنجد بوضوح انه يتفاعل مع حضور حزب العمل البلجيكي. لم يكن للحزب الاشتراكي في السابق منافس خطير على يساره. لقد امتلك على الدوام قاعدة ناخبين ما بين 25 – 40 في المائة من الأصوات. واليوم يتجه جزء من هذه القاعدة نحو حزب العمل البلجيكي. والحزب الاشتراكي يتبنى او يستنسخ بعض افكار حزب العمل البلجيكي. لكنه لم يغير في الأساس تركيزه على الانسجام مع النظام الحالي. ويمكنك ان ترى ذلك جيدا في البيانات الأولى: ”هذا برنامج طويل الأمد“، ”سنرى عندما ندخل التحالف“. اي انه ليس هناك تأثير ولو قليل لما اعلنوه. وهذا ما عشناه مع الرئيس الفرنسي السابق فرانسو هولاند: ”سأخوض

حرباً ضد الاقتصاد المالي"، "سوف أراجع المعاهدات الأوربية"، وبعدها رأينا ماذا كانت النتيجة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأشخاص في الحزب الاشتراكي البلجيكي الذين يمثلون هذا التغيير ليسوا أشخاصا جدد؛ ولقد مارسوا في الغالب السياسة الاجتماعية الليبرالية لمدة ما بين 20 - 30 عاما. وكان ايليو دي روبو على رأس الحزب لأكثر من 20 سنة!

وإذا سُئلوا: "هل ستناضلون بجدية ضد سياسة الاتحاد الأوربي؟". وبتعبير آخر:"هل ستتمردون على المعاهدات الأوربية؟"، يقولون في الجوهر "لا". وسأسوق مثالا ملموسا للغاية هو "رفع القيود" عن النقل في السكك الحديد في عام 2023. وهنا يوجه لهم السؤال التالي: "هل ستكونون ضد الحفاظ على احتكار القطاع العام؟ وعدم ابداله بالتعليمات الأوربية؟"، سيكون جوابهم "لا". وينطبق الشيء نفسه على السوق الأوروبية لحقوق انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الشركات الكبيرة، ما يعني أنه لا يوجد شيء جدي، يتم القيام به ضد ظاهرة الاحتباس الحراري، وأن الشركات متعددة الجنسيات تواصل تلويث الهواء. ويمكن للمرء أن يذكر أمثلة أخرى كثيرة من هذا النوع.

نحن ندعو إلى اتخاذ تدابير ملموسة بشأن قضايا محددة، ويمكن أن نرى أن هناك "رفضا" مباشرا من قبل للديمقراطيين الاجتماعيين. وبعد ثلاثين عاما من الليبرالية الجديدة، يجب أن نبدأ في تحديد التدابير وأطرها التي ستقلب اجراءات التقشف واللبرلة رأسا على عقب. لأننا نعلم أن هذا الإطار موجود للاستمرار في اتباع السياسة ذاتها مرارا وتكرارا. لا أدري كيف سيكون موقف الحزب الاشتراكي البلجيكي، الذي أعلن نيته البقاء ضمن هذا الإطار. هل سيتحرك إلى اليسار أكثر مما كان عليه سيريزا؟

الموقع: في الآونة الأخيرة، يبدو أن وسائل الإعلام البلجيكية الكبيرة ينتابها خوف حقيقي من اللون الأحمر. كيف تتعاملون مع بعض الصحف التي تحاول أن تقدمكم بصورة الشيوعي الذي يعض بأسنانه على سكين؟ ألستم خائفين من الظهور كفزاعة؟

دافيد: في البدء، لا بدّ من تحليل ظاهرة الخوف من اللون الأحمر. هناك نوعان يتداخلان، صحافة اليمين التقليدية، والمبالغة حد خوض النضال السياسي بواسطة الكاريكتير. وهذا ما رأيناه في رسوم الكاريركتير، خلال حملة انتخابات الرئاسة الفرنسية ضد مرشح اليسار ميلنشون. لقد حاولوا اخراج جميع الجرائم الممكنة للنظام الاشتراكي تقريبا، خلال 100 عام، في دائرة قطرها 10 كيلومترات.

الموقع: ولكن حركة "فرنسا الأبية" بزعامة ملينشون كانت أكثر حذرا منك. وقدمت العديد من المعايير. وهذا السياق يستطيع المرء التخلي عن الأحمر كلون، أو التفكير الأممي.

دافيد: نعم، بالطبع، ولكن ما أردت قوله،

أن الأمر لا مفرّ منه: عندما تخوض نضالا تشكك في جملة من دوغما الليبرالية الجديدة، فستتم مهاجمتك، وبمكانك ان تمتلك ما شئت من الألوان، وعندما تكون رسالتها القليل من الشك بالليبرالية الجديدة، فستوجه كل الإهانات الممكنة لك.

قرأت ذات مرة خطاباً لبرلسكوني (رئيس وزراء ايطالي يميني محافظ) يصف فيه رومانو برودي (زعيم ديمقراطي مسيحي) بالشيوعي! لقد عشنا كل شيء. هذا هو الخوف من الأحمر المتخيل، الذي يستخدم كحجة سياسية للفوز في الانتخابات قصيرة الأجل. وهذا أمر لا مفرّ منه! يمكنك الرقص بشكل مقلوب، لكن إذا لم تتم مهاجمتك بهذه الطريقة، فهذا يعني أنك لست مشغولاً بمساءلة النظام. إن جميع قادة الإضرابات والحركات الاجتماعية يتعرضون للإهانة والرسوم الكاريكاتورية في أوقات معينة.

الموقع: هناك شبح يجوب الصحافة البلجيكية؟

اعتقد ان هناك تعبيرا عن الخوف من حزب العمل البلجيكي يتجاوز رسوم الكاريكتير المعتادة. ونرى ذلك عندما نقرأ بيانات رجال الأعمال. لقد قال كبير رجال الأعمال في ولاية والون: إن هناك ضرورة قصوى، في عدم السماح لحزب العمل البلجيكي في الحكم، أو التأثير على القرارات السياسية. ومنذ بعض الوقت، نشعر بأن هذه الظاهرة، التي تستخدم اصلا في الصراعات السياسية، تحولت الى خوف حقيقي، لأن حزب العمل في صعود. ويمكن ان يؤثر على الأحزاب السياسية الأخرى. ويتجسد رد فعل رجال الأعمال في المطالبة باعتبار حزب العمل البلجيكي حزبا لا يمكن التعامل معه. كيف يمكنك تجنب ما يميزك؟ يجب البدء بالدفاع عن افكارك، وشرحها، واستخدام جميع وسائل التواصل للقيام بذلك، ولكن ليس بالاعتماد فقط على مصادر المعلومات التقليدية. عندما تهاجم بهذه الطريقة، فلديك خياران: إما تغيير رسالتك، او المواجهة.

أعتقد أن هناك، إلى حد ما، أزمة سياسية عميقة، وحملة معادية للشيوعية أو معادية للون الأحمر، وقد كانت قبل 20 عاما اسهل بكثير مما هي عليه اليوم. ان هناك عدم ثقة عميقة من الناس البسطاء تجاه وسائل الاعلام السائدة. لقد كان واضح خلال استفتاء 2005 في فرنسا (المقصود التصويت على معاهدة الدستور الأوربي، الذي رفضه الفرنسيون). لم يكن التأثير السياسي - الإعلامي كافياً لفرض رؤية المؤسسة السائدة. ولذا، عندما نتحدث عن بناء مجتمع مضاد، يتضمن ذلك أيضا وجود شبكة من المعلومات وفرص المناقشة. وأنا الآن أكثر تفاؤلاً من الماضي عندما أرى تطور وسائل إعلام بديلة وتقنيات جديدة.

عندما تقوم بشيطنة الآخرين، لا يعني ذلك بالضرورة، خيال مآته، وربما يؤدي ذلك الى العكس تماما، ويبدأ الناس الاهتمام. انها ظاهرة خطيرة، لأن هناك من يجب أن نفرض التراجع عليهم، وأعني، على سبيل المثال، اليمين المتطرف.

الموقع: هذا هو الجدل حول شيطنة "الجبهة القومية الفرنسية" (يمين متطرف)؟

بالضبط، ولكن لا يمكنك شيطنة اليمين المتطرف من ناحية، وتدافع عن سياسة التقشف الأوروبية من جهة أخرى. عندما يقولون ان اليمين المتطرف والعنصرية سيئان، لكن البديل المقترح ماكرون (وهو ما حصل بالفعل لاحقا – المحرر)، عند ذاك تقوي اليمين المتطرف، ولا تحل ولا مشكلة واحدة. ان هذه هي القضية الأكثر أهمية على المستوى الأوروبي: إما أن يستمر نهج سياسة ماكرون - ميركل واصحابهما، ويصبح الاتحاد الأوروبي أكثر تقشفا واستبدادا، أو هناك تراجع إلى القومية، او ينهض خيار مناهض للرأسمالية. ان هذا سباق مع الزمن. وهذا هو التحدي الذي نطرحه بتواضع في بلجيكا ولكنه التحدي القائم في جميع انحاء اوربا.

*** نشر الحوار على الرابط التالي:**

http://www.kommunisten.eu/news/europawahlen-2014/7112-david-pestieau-das-ist-ein-wettlauf-gegen-die-zeit

حـــــــــــوارات

حوار مع الباحث السوسيولوجي الدكتور فالح عبد الجبار

"العلمانية هي نظرية في المعرفة، القصد منها أن تتسع نظرتنا الى الحياة"

حاوره: سعدون هليل

الراحل الدكتور فالح عبد الجبار مفكر وسوسيولوجي عراقي معروف على الساحة الفكرية والإبداعية، في عالمنا العربي. صدر له العديد من الكتب في مجالات نظرية المعرفة وعلم الاجتماع الماركسي، منها: المادية والفكر الديني المعاصر، نظرة نقدية – فرضيات حول الاشتراكية – بنية الوعي الديني والتطور الرأسمالي دراسة أولية – في الأحوال والأهوال – المنابع الاجتماعية في الثقافة العربية، المجتمع المدني في العراق – ما بعد ماركس – ، معالم الخرافة والعقلانية في الفكر السياسي العربي. كما ترجم الكثير من الكتب الماركسية والفكرية منها: نتائج عملية الانتاج المباشر "الجزء المجهول من رأس المال" لكارل ماركس – ما العولمة - رأس المال في ثلاثة مجلدات - وكذلك الكثير من الكتب في اللغة الإنكليزية، منها: آيات الله والمتصوفة - الايديولوجيون - الدولة والدين في المجتمع العراقي - وله كتاب مهم بعنوان "العمامة والأفندي" مترجم إلى اللغة العربية.

وعبد الجبار يمتاز بقراءاته الفكرية والمعرفية، وتشكل طروحاته واستنتاجاته العلمية والسياسية في بنية المجتمع العربي والعراقي تأثيراً فاعلاً في التطورات المتعلقة بمنهجه. وتحدثنا في مسائل الثقافة، والعلمانية، والديمقراطية - والترجمة ومسائل أخرى في علم السياسة وبناء الدولة المدنية. التقينا به وأجرينا معه هذا الحوار..

*** الذي حدث في العراق منعطف تاريخي كبير؛ فأما التقدم الى الامام أو التراجع بالرغم من كل الامكانات التي تؤهله للتقدم، في الوقت الذي نرى فيه نكوصا واضحاً في إدارة مؤسسات الدولة. هل تكمن المشكلة في السياسيين أم في الإرث الحضاري؟**

- لا في الإرث الحضاري ولا في السياسي، النظام السياسي يقوم على قاعدة المؤسسات. وهذه المؤسسات هي برلمان، محكمة دستورية، مجلس الوزراء، رئاسة الجمهورية، فئات مستقلة.. الخ.. هذا تقسيم للسلطات حتى يكون النظام متوازناً، لان التوازن بالنظام السياسي لا يمكن ان يتحقق إلا بوجود هذا التقسيم للسلطات. هذه المسألة معروفة منذ ثلاثة قرون في العالم كله، وكل النظم السياسية في العالم تتجه

نحو هذا. قسم اتجه وأنجز هذه المهمة وقسم ما يزال؛ ففي النظام السياسي هناك تقسيم للمؤسسات وهذا ليس بناء للمؤسسات. بمعنى لا توجد قواعد لعمل المؤسسات؛ فالصراع السياسي حول هذه القضية هو ناجم عن هذه المشكلة، طبعا كل سياسي يرغب في ان يستولي على السلطة؛ فعندما يقولون السياسي يريد السلطة انا اضحك، طبعا السياسي ماذا يريد؟ انه يريد السلطة ومن خلال البرامج من خلال خداع الناس الديماغوجيا والأكاذيب شعارات زائفة، لكن المشكلة ان النظام السياسي لم يكن متوازنا ووجود قواعد واضحة لعمله. لا توجد هذه للاسف، توجد مؤسسات خارجية. المشكلة عندنا تتفاقم أكثر. مشكلة تقسيم السلطات بين المؤسسات تتعقد. فان الواقع العراقي هو دولة ريعية. اقصد دولة نفطية. بمعنى ان الثروة الاجتماعية هي سلطة، لكن سلطتها ان تكون بيد المجتمع او الدولة. في كل العالم تقريبا حتى العالم النفطي، الثروة بيد المجتمع. إنتاج الثقافة بيد المجتمع. العمل السياسي بيد الدولة، لذلك نجد توازناً بين الطرفين: المجتمع كمجتمع، والدولة كدولة، كجهاز يشتغل فيه موظفو خدمة. لكن عندنا نحن هذا الانقسام بين سلطة الثروة والسلطة السياسية، غير موجود. لذلك تركزها يفاقم من الصراع، ويضفي عليه كما لو كان طابعا شخصيا في حين هي مؤسسات.

*** البعد السوسيولوجي في الظاهرة الثقافية العراقية لم يدرس بما فيه الكفاية؟**

- ماذا تقصد بالظاهرة الثقافية العراقية؟

*** أقصد تركيبتها الاجتماعية والسياسية، انها لم تدرس دراسة كافية، السؤال هل التقصير من الجامعات أم من الدارسين ام الباحثين، أم الخشية من كشف الظواهر السلبية؟**

- كل هذه الاسباب التي ذكرتها هي المسؤولة. نحن طبعا. والسبب الرئيس ان الدولة الاحتكارية التي كانت قائمة والحكومات التي سبقتها هي مالكة للمؤسسات التعليمية ومؤسسات البحث. وهذه ايضا مشكلة ثانية. مؤسسات البحث والجامعات في اغلب بقاع العالم هي مستقلة عن الدولة، وبالتالي فإن مهمتها هي انتاج المعرفة. تنتج خارج حدودنا، وبناء اسس لإنتاج المعرفة داخل حدودنا؛ فالمعرفة عن المجتمع التي يتعرف عليها بنفسه من خلال الاقتصاد، يعرف أين يذهب ومتى يجيء، وكيف يعالج البطالة. يتعرف عليها بنفسه من خلال علم الاجتماع ومن خلال علم النفس الاجتماعي مثل ظاهرة السلوك الاجرامي والعنف. يتعرف على نفسه من خلال سوسيولوجيا الثقافة التي تدرس القيم الثقافية وانتاج المعرفة... الخ. للاسف نحن نفتقر لكل ذلك بسبب ان الدولة تقرر ما في الجامعات؛ السبب الثاني ان الدولة بسياقاتها في فرض لغة التخاطب، فالكثير من زملائي الاكاديميين كانوا يمنعون من تداول بعض الكلمات، مثلا، ممنوع اجراء الدراسة عن ايران او عن العلمانيين؛ فهذه تابوات تحريمات، دوغمائية عقائدية جامدة، فإيدولوجيا الدولة تفرض على الحقل العلمي، الذي هو بحاجة إلى الحرية.

فكل الاسباب مجتمعة تؤدي الى تخلف في فهم الادراك الاجتماعي.

*** في نظرك ان المجتمع العراقي لم يتكون بعد كمجتمع متمدن، ولم يملك بعد نمط حياة منظماً مثل البلدان المتقدمة، وما زال يتحرك بجملة دوائر هجينة، وأولها العائلة والقبيلة والطائفة كيف تفسر ذلك؟**

- الحقيقة، هي أن هذا وصف لما نحن عليه الآن، وليس المراحل السابقة التي جرى بها تطور المجتمع. نعم، مجتمعنا قبلي يقوم على عصبيات المدن التي وصفها علي الوردي، عصبية المدينة، ثم عصبية المحلة، وعصبية الطائفة ايضا. هذه العصبيات تنحل في الدولة الحديثة، تفتح مجالا للمؤسسات البحثية للإدارة. تصير مشاركة عند الجميع. تذوب بعض العصبيات وتنشأ عصبية الدولة التي نحن نسميها الوطنية، او القومية الخ. ايضا على مستوى الدولة، على مستوى الاقتصاد، اقتصاد السوق تنشأ طبقات حديثة بصرف النظر عن الدين والمذهب والقبيلة والمدينة، مثلا، تنشأ طبقة عمال حديثة، تنشأ طبقة رأسماليين حديثة تجار صناعيين الخ... فاقتصاد السوق يمحو الفوارق والنقد، المال لا دين له، ولا مذهب ولا قومية، الدولار هو دولار، والدينار هو دينار،.. الخ. فعندما تكون الدولة احتكارية ولا تفتح الباب للجميع فانها بذلك تقصيهم، تنشأ تظلمات تعبر عن نفسها، بشكل طائفي أو بشكل اثني أو بشكل آخر. وعندما يظهر الاقتصاد الحديث يلغى التماسك العضوي بين افراد المجتمع، عبر شبكات الاقتصاد، التضارب والتداول، وغير ذلك، فتصير الدولة هي النقطة الحاكمة، هي نقطة صغيرة. فلذلك تتهدم الاواصر بين الافراد والجامعات الحديثة. هذه بنيت في العراق منذ العشرينيات حتى السبعينيات. السبعينيات بدأت تتهدم منذ عهد عبد السلام عارف في 1964، لذلك اعادونا الى نقطة الصفر في وقت السلطان. ما عادت في الريف بل بالمدن. في وقت نشوء الدولة العراقية سكان المدن 25% يعني 75% سكان الريف، بين بدو وبين زراع، بينما الآن سكان المدن 73,72%. بتعبير اخر ان هذه الفروقات بين القبائل والمذاهب التي كانت محدودة وضيقة والتي كانت اغلبها موجودة في الريف او في بعض المدن، انتقلت الى المدن الكبيرة، لذلك نحن رجعنا الى نقطة الصفر. بديل اقتصاد السوق تقسيم السلطات. منع الاحتكار السياسي، ومنع احتكار النفط. فهناك لكل عراقي عمره 21 سنة من العوائد، توزع عليهم، والحكومة تأخذ ضرائب، طبعا، قبل التوزيع. وأن يعرف العراقي اننا انتجنا هذه السنة، مثلا، ما يعدل مئة مليار دولار نفط، ومجموع العراقيين مثلا 15 مليون، قسّم المئة مليار على خمسة عشر مليونا، تتضح حصة العراقي - كردي، سني، شيعي - ليس له علاقة كحكومة تأخذ ضريبة 50% او 60% الباقي ملكه، تصير العلاقة السياسية تنقلب بين الدولة، فهي تدفعها للناس. تقول هذه مكرمة، لا ليس الامر كذلك.. إنما هي أموال الناس تدفعها الحكومة وليس مكرمة حتى تؤدي خدمات، ورئيس الوزراء

ورئيس الجمهورية ـ كائناً من كان ـ فهو موظف تنتهي مدته، إذا يجدد انتخابه، واذا لم يجدد يذهب الى بيته؛ فالعلاقات بين الدولة والمجتمع مقلوبة.

*** تذكر حضرتك حين ترجمت كتاب "رأس المال" لماركس وكتباً أخرى له في علم الاجتماع الماركسي، أشرت في المقدمة الى الترجمات السابقة، وعقدت مقارنات عدة بينها، هذه الترجمات الحديثة هي أكثر تجديداً، أكثر حفاظا على روح النص الأصلي؟**

ـ أنت تتحدث عن ترجمة 1982 الصادرة عن دار ابن خلدون، فما هو سؤالك تحديدا.

*** السؤال هو كيف تكون المقاربة بين الترجمة السابقة لمحمد عيتاني وأنطوان حمصي وفالح عبد الجبار؟**

ـ طبعا، أنا تجاوزت هذه المقدمة الآن، ومنذ سنتين ونصف اشتغل على اعادة ترجمة الكتاب عن الالمانية. في وقتها كنت اترجم عن اللغة الانكليزية، واحيله الى الدكتور غانم حمدون الذي كان يراجعه بالألماني، ولما انجزنا المجلد الاول صرت اشتغل على الإنكليزي الألماني في آن واحد. مباشرة ايضا الدكتور غانم يصلح فعملنا في المجلد الثاني والثالث، فكان افضل من المجلد الأول كثيرا. فهذه الترجمة احيلت الى دار التقدم، للأسف راجعوا النص الروسي، فغيروا كثيرا فيه بسبب ثلاثة محررين مختلفين. وحدة المفاهيم بالكتاب ضاعت؛ فكل محرر له نظام خاص وايضا معرفتهم باللغة العربية ضعيفة. وليست لديهم ذائقة ادبية في اللغة، لأن ماركس نصوصه شاعرية. فعلى صعيد المراجعة الاخيرة اكتشفت ما يأتي، وبحدود معرفتي: أولا، أن ترجمات محمد عيتاني كانت قطعة رائعة من الادب، ولكن قطعة كبيرة من البلاهة، بسبب عدم فهمه لبعض المفاهيم، وبسبب عدم توحيد المفاهيم على اصول الكتابة، يعني لا يصح أن العين تسميها إذنا، والأذن تسميها حنجرة. الشيء الثاني اكتشفت ايضا الفظائع التي قامت بها دار التقدم؛ فنص دار التقدم هو حقل انا اسميه مليئاً بالزجاج المكسر، وانت تمشي عليه حافي القدمين. هكذا اصفه حقيقة. الوحدة المفهومية الثانية كانت جزئية عرضية، وليست ممنهجة؛ فعدد المحررين المختلفين كانوا يتناولون عن اللغة العربية، معلوماتهم، قد تقترب من الصفر. وايضا هناك مشكلة لم أكن اعرفها، وهي ان النص الروسي نفسه بعيد عن الالماني. تعرف ان ماركس يترجم نصاً من الفرنسي الى الالماني، ثم تعود انت تترجمه من الالماني الى الروسي، ثم من الروسي الى العربي الخ... بالطبعة الجديدة التي ستصدر قريبا عن دار الفارابي، اولا، النصوص الانكليزية مباشرة عن الانكليزية مع ترجمة عن الالماني النصوص الفرنسية، ترجمة عن الفرنسية .هناك نصوص لاتينية ترجمت من اللاتينية. وعملنا نظام توحيد المفاهيم في كل أرقام الأسطر والصفحات. وانا تابعت هذا شخصيا، حيث كان عندي مساعد يتابع فقط المسودات التي تطبع واتصلت بالدكتور غانم، لأنه استاذي

وتعلمت منه الكثير، من خلال مراجعاته عن الترجمة في الثمانينيات، لكن للأسف كان قد اصيب بمرض لا يستطيع فيه ان يغادر غرفته، لأنه عنده حساسية لا يستطيع ان يرى الباب حتى، ولا يستطيع ان يقرأ، فاعتذر لأنني كنت أبغي ان أضع اسمه على الكتاب، لأنه بذل جهداً كبيراً من المراجعة، فاعتذر وقال ان هذا النص اصبح ملكك. وهذا هو تواضعه المعهود الذي اخجلني به، لكنني اكراما له واعترافا بجهده، سأضع ملحقا في الكتاب بخصوصه.

*** مركز الدراسات الاستراتيجية الذي تديره في بيروت. هل ما يزال قائما ولماذا لم تصل كتبه الينا...؟**

- هذه مشكلة الموزعين. فأول سنة أصدرنا عشرين كتابا، والسنة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة ايضا اصدرنا عشرين كتابا، غير ان السنة السادسة اصدرنا عشرة. وهذه السنة عندنا عشرون كتابا جاهزا، ولكن بانتظار الموزع. للأسف موزعنا بطيء مثل سلحفاة. ومن المحتمل ان نتحول الى الكتاب الالكتروني، نوزعه عبر الانترنيت، لانه يهمنا ان يصل الى القراء، فنحن لسنا بتجار. ومع الاسف الشديد نحن نطرح الكتاب بسعر زهيد بحدود ثلاثة الاف دينار، لكن البعض حتى من الاصدقاء يعرضونه بخمسة عشر الف دينار وثمانية عشر الف، وهذا شيء مخز، عدا السرقات ونهب الدولة كأنها دولة حرامية. لا يستحون، فنحن نتعب وهم يجيئون ويستنسخون على الحاضر، واي اجراء لم يتخذ بحقهم الى اليوم. وبكل وقاحة فالسرقة هي سرقة، لكن الدولة أمية فلا تفكر في هذه الامور، فقد احتججنا اكثر من مرة ولم ينفع.

*** سؤال بشأن الربيع العربي الذي انقلب الى ربيع اسلامي، وربما ينقلب الى صيف او شتاء. هل تعتبر هذه المرحلة انتقالية نحو الديمقراطية؟**

- ان تحول الربيع العربي الى خريف اسميه انا وعياً مغلوطاً، وعياً آنياً وليس زائفاً. هناك ثقل اللحظة وهناك المسار التاريخي. احيانا اللحظة سلبية لكن المسار التاريخي يسير او يمضي، فاذا ترى اللحظة تراها جيدة في المستقبل. والعكس بالعكس؛ الظاهرة الإسلامية هي نتاج هذه الأنظمة المغلقة، فك الانظمة هو الهدف الرئيس للربيع العربي، الاسلام كلمة تعني الدين، تعني التاريخ.

*** عذراً على المقاطعة ولكن هل ثمة بديل وأين تكمن الحلول؟**

- هل هناك في القرآن الكريم، مثلا، حل للبطالة، أو حل لمشكلة التنمية، مثلاً، او حل لمشكلة الصراعات الإقليمية. هذه كلها ظاهرات جديدة؛ فالقرآن الكريم نص روحي فيه تنظيم الجانب الاجتماعي والعلاقات، لكن مسألة برمجة نشاط الدولة وتطويرها، فهذه يقررها البشر، اولاً، ولا يوجد نص مقدس يقول غير ذلك، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى حين تفتح الفضاء السياسي في الدور الاسلامي فأين هو الحل؟ فهذا الاختبار، إذا يتحولون إلى التنمية والى

تطوير الاقتصاد معنى هذا أنهم ينتحرون أيديولوجيا، فسوف ينجحون، لكنهم سينجحون بعد ان يتخلوا عن إيديولوجيتهم، إذا يمسكون بايديولوجيتهم فسينتحرون سياسياً. واما ان يتحولوا الى احزاب دنيوية، يعني تدبير الشؤون الدنيا او يفشلون، وهذه مفيدة لتطور الامة بالذات، وليس المجتمع فقط. لذلك رغم كل المصاعب المرتبطة بصعود الإسلام السياسي إلا أنها لا تثير التشاؤم. انا منزعج من الصعوبات. متألم من الصعوبات، هذه مسألة انسانية بشرية. ياحبذا لو تتم بسرعة او بسلاسة اكثر، انا غير متشائم أبدا.

*** تعرف ان الاسلام السياسي خارج السلطة، كما انه كفّر شخصيات عدة، مثل الشيخ علي عبد الرازق في كتابه "أصول الحكم في الإسلام"، إلى كتاب طه حسين "في الشعر الجاهلي"، وصاحب كتاب "العلمانية" فرج فودة،الذي اغتيل على يد المتشددين، وغيره الكثير ما تفسيرك لذلك؟**

- الآن، الإسلاميون إذا قاموا بالاعتداء على أي كتاب، سيخسرون ربع ناخبيهم. ثانياً، علينا ان نلاحظ ان الانظمة السابقة جاءت بالانقلابات العسكرية، فعندها شرعية ثورية، لكن لديها قوة مسلحة تضمنها. بينما هذه الثورات لم تجيء عن طريق الانقلاب، انما جاءت عن طريق تفويض الشعب لها، فاذا الغوا تفويض الشعب، فان الشعب سيلغيهم، ولذلك هم في مأزق الآن ليس الثورات العربية، انما الإسلاميون في ورطة لو تتابع النقاشات بينهم ترى انهم فقط يردون التهم عنهم، فالشخص الذي لا يملك الا ان يرد التهم فمعنى هذا انه محاصر.

*** عذراً دكتور.. هل تعتقد ان المصالحة بين الفكر العلماني والفكر الاصولي أو الديني ممكنة الآن في الوقت الذي يكفّر فيه الأصوليون العلمانيين؟**

- الحقيقة، هي ليست كذلك، أولا ان الإسلاميين لا يعرفون معنى العلمانية: فكل تعريفاتهم للعلمانية مضحكة، وتدل على جهل فظيع. هم يعتقدون ان العلمانية هي انكار للدين، بمعنى هي الحاد وهذا غير صحيح. ايضاً يعتقدون العلمانية دكتاتورية وهذا غير صحيح. العلمانية ليست فلسفة سياسية، وإنما هي فلسفة فكرية، وهي نظرية في المعرفة. القصد منها ان تتوسع الحياة وهناك تقسيم عمل فكري، وهناك حيز لروح الإنسان. وهناك انفصال لا بمعنى الطلاق، انما انفصال على مبدأ التخصص، فمثلاً عندنا السلطة التنفيذية، لا يحق لعضو فيها أن يرشح لمجلس النواب، الا اذا استقال، فلا يجوز له ان يجمع سلطتين في آن واحد؛ فالنائب لا يحق له أن يكون تنفيذياً وهكذا، لكن الدولة واحدة، فإذاً هناك انفصال على مبدأ التخصص. كذلك بالنسبة للدين، فالمراجع الدينية الكثير منها، والاغلبية منها لا ترى في وظائفها إلا وظائف روحية بمعنى انها تحدد معنى الايمان. تحدد الحلال والحرام. تحدد ايضاً شروط الزواج وعقود النكاح... الخ، وايضاً المبادئ الاخلاقية العامة، وهي تتدخل في السياسة ولكنها لا تتجاوز هذه

الحدود الاخلاقية، وهي لا تطمح في السلطة السياسية. يقال ان فصل الدين عن الدولة هو نزع القداسة، على مبدأ الاختصاص، وليس الغاء الدين بل منع الدولة من الاعتداء على الدين. منع مؤسسات الدولة من الاعتداء على الدين، ومنع مؤسسات الدين من الاعتداء على الدولة، دون ان يعي هذا المنع مثلاً، مؤسسات الدين عندما تبدي رأيها بالدولة، اذا عندها رأي سلبي او عندها اعتقاد هذه مسألة أخرى، فحين تقول العلمانية، يقول البعض، انها كفر والحاد وهذا سوء فهم كبير. دعني اقول لك شيئاً، هناك علمانيون لا يؤمنون ولكن هم قلة، ولكن الاغلبية الساحقة ممكن ان نطلق عليهم تسمية العلمانية المؤمنة، بمعنى انها تفهم متى يتم الفصل بين الدولة والدين، ومنع الدولة من الاعتداء على الدين، وايضاً تؤمن بالتعددية ـ الإسلام والمسيحية وغير ذلك ـ وبالتالي يسمونها العلمانية المؤمنة. فالعلمانية لا تساوي الالحاد، والالحاد يساوي نفسه، يعني هنا الدكتاتوري، هنا الديمقراطي، فلذلك عندما يتكلمون عن صدام بانه علماني ليس صحيحاً، صدام دكتاتور. بقدر تعلق الأمر به لم يكن صدام ملحداً بل كان مؤمناً، كان تسلطياً في موقفه من الدين كدولة. كان يريد ان يسيطر اذن هو دكتاتور وليس علمانياً. فبداية الخلط بين الدكتاتورية والعلمانية خلط مضحك ومزر، والعلمانيون نفسهم مسؤولون عن هذا اللبس، لانهم لا يوضحون ذلك، ولا يبذلون جهداً كافياً للدفاع عنها، فالعلمانية تعني المجتمع المدني.

*** بعض الفلاسفة يقولون ان العلمانية هي نظرية المعرفة، وهي التفكير بالنسبي بما هو نسبي، وليس بما هو مطلق؟**

- أنا ليس لدي مشكلة في أن استخدم كلمة المدنية بدل العلمانية بسبب هذا الجو الديماغوجي تستولي فيه الأكاذيب ويستشري الجهل. على المدى البعيد سيقبلها الناس. من قبل كانت كلمة الديمقراطية مرفوضة، ويقولون هذه غير موجودة في الاسلام، لكن في الوقت نفسه يستخدم الدش ويركب سيارة مارسيدس او يذهب الى طبيب الاسنان، ليركب له أسنانا صناعية، وهذا لم يكن موجوداً في الإسلام.

*** في نظرك اين اصبح الفكر الماركسي عربياً، هل ما يزال معتمداً على أحزابه السياسية وأيدلوجياته الفكرية والاجتماعية.**

- اولا، الاحزاب الماركسية كأحزاب ضعفت كثيراً والسبب اعتمادهم صيغة سوفيتية للماركسية، ثانياً، التحول في العالم اوصلنا إلى النتاج الصناعي الاوتوماتيكي وظهور الروبوتات، قلص الطبقة العاملة ومنع تطورها في الشرق، وفي نفس الوقت الطبيعة الاجتماعية الاوسع هي الطبقات الوسطى. هذه البنية الاجتماعية، لم تكن موجودة في القرن الثامن عشر عندما طبق ماركس نظريته عليها. بمعنى آخر التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، قد تحول، وبالتالي استنتاجات ماركس هي استنتاجات القرن التاسع عشر. من يريد ان يواصل المدرسة الماركسية،

وان يرى الصراع بين الطبقات في اطار الرأسمالية، فعليه ان يرى هذه التحولات، فاذا لم يرها فهو ما زال يتكلم في القديم، تحالف العمال مع الفلاحين. الفلاحون اغلبهم في المدن، والريف افرغ منهم، ولا وجود لطبقة عاملة، فيصبح هناك تناقض بين النظرية والممارسة وينتهي إلى فشل، لذلك نرى اغلب الاحزاب اليسارية بسبب هذه الدوغمائية الشديدة والجمود الفكري والاعتماد على نتائج ابحاث القرن التاسع عشر، كذلك هناك كسل فكري رهيب، لذلك هذا التناقض اساس الانحدار مقارنة بصعود الحركات الشعبوية وصعود الاسلام السياسي وغيرها، صعود هائل. ان هذه الازمة اساسها يكمن هنا؛ فالنظرية وضعت في القرن التاسع عشر، والمناهج التي اعتمدت آنذاك في القرن التاسع عشر تطورت وتوسعت توسعاً هائلاً. ثانياً، المجتمع نفسه تغير، فالاستنتاجات المبنية على القرن التاسع عشر لا يمكن ان تطبق على القرن الحادي والعشرين. ثالثاً، الاقتصاد تغير، الثقافة العالمية، الثقافة السياسية، الثقافة الاجتماعية الادبية وغيرها، وسائل الاتصالات، انقلبت انقلاباً كبيراً. الشيء الوحيد الذي بقي من الكتاب، ونرجع هنا إلى رأس المال، هو نظرية الازمة. هذه الازمة المعاصرة التي توقعها كل العالم ما عدا اليساريين. وهذه مفارقة فدارسو المجتمع يعتمدون على ماركس في دراسة الازمة، والماركسيون ينسون هذا الدرس الأساس.

*** كتابك المادية والفكر الديني، والدولة والمجتمع في العراق وغيرها، هي كتب سجالية هل هناك نية في اعادة طبعها؟**

- لا اعتقد.. تعرف لماذا؟ لان كل شيء في ظرفه وهي بنت ظرفها، بمعنى فرضيات على المجتمع، وفي وقته كان يعتقد كفراً من وجهة النظر النقدية الى حد ما، نشر على مضض، وكانت فيه أفكار غير مقبولة، واصبحت قديمة وتجاوزها الزمن، وبالتالي هناك كتب تكتب لتصبح مرجعاً، وهناك اخرى تكتب في مسألة ظرفية، يقررها الزمان والمكان والقضية نفسها. فلا يمكن استنساخها، ولكنها تبقى للتاريخ، للذكرى توضع في المكتبات.

*** هل تخليت عنها؟**

- أنا لم أتخل عنها أبدا.. أنا أقول إن الزمن تجاوزها، اذا انت حددت ظاهرة، وهذه الظاهرة لم تعد موجودة، ماذا تفعل حينها؟ أنا لم أقل تحليل الظاهرة خطأ إنما المرحلة مرت وأنا اعتز بها.

*** اليسار العربي يعيش ازمة سياسية أمام انتشار التيار الأصولي.. ما هي استنتاجاتكم في عودة المد اليساري في المجتمعات. يعني يوجد اليوم في العراق تيار ديمقراطي، وهناك حركة ديمقراطية لها دور فاعل وحضور ملفت في الشارع العراقي؟**

- في الحقيقة، لا أعرف هذه الحركة

الجديدة. لا اعرف مكوناتها. وصعب عليَّ الخوض في التفاصيل. لكن ممكن ان نتكلم عن تجارب بلدان اخرى. وبالتالي لبنان لانهم قريبون عليّ ممن هم غير ماسكين المشكلة من رأسها. المشكلة انهم ما يزالون يدورون في نفس الدائرة، قال لينين كذا، قال فلان كذا، هذا الكلام اين يقودنا، ونحن نتكلم بشأن نقاشات بداية القرن العشرين. حين نعيش في القرن الحادي والعشرين. ما هو هذا المجتمع ما طبيعة الدولة، ما هي التكوينات الاجتماعية الكلاسيكية الطبقية، ما هي التكوينات الجديدة، اين تتجه لكي احدد ما اريده، اذا انت هذه القضية الاساسية لم تجد لها حلا، انما بتجميع الناس فقط حول شعارات سياسية ظرفية، ثم هناك طائفية في العراق، واذا لم يكن عندك تحليل عن الطائفية كيف تتحرك.. فقط تبدأ بشتم الطائفة.. الطائفة فيها جانب ايجابي والاخر سلبي.

*** ما هو الجانب الايجابي؟**

- انا اتعرض للإقصاء يطردونني من الجيش، او لا يقبلونني في الأجهزة الأمنية أو لا يعطوني من عقود الدولة، انما يعطون الى جماعتهم من (س) و(ص) من المدن، فتصبح حالة حرمان فأبحث عن قوى تتفهم تظلمي، فيجيئني احد ما مُلّة أو غيره، ويقول لي ان طائفتك مستهدفة، فأتبنى الخطاب الطائفي. اذهب الى رجل اعمال يقول لي ان هذه الدولة اشتراكية ضد الرأسمالية فأتبنى خطاباً اجتماعياً أو خطاباً ليبرالياً. اذهب إلى الشيوعيين يقولون لي هذه دولة غير ديمقراطية، دكتاتورية، فيها نظام الحزب الواحد يصير عندي اسقاط ماركسي في نفس القضية، صعد نفس القاطرة بينما الخطاب الماركسي غير موجود، والخطاب الليبرالي غير موجود. هناك حالة بسبب الكبت والقمع الرهيب واحتكار المعلومات، واحتكار الصحف والاعلام والمؤسسات، وبالتالي فالطائفية بهذه الحدود، طبعاً سلوك الدولة ايضاً هو سلوك احتكاري فيه نزاعات طائفية وفيه نزعات احتكارية، ان تكون ضد السنة والمسيح والأكراد وغيرهم. فالتظلم الطائفي يعبر عن وجود خلل في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وبهذا المعنى فهو ايجابي مثل حمى المريض، يقول لك وضعه غير طبيعي، مثل التضخم في الاقتصاد، يقول لك أن الاقتصاد غير طبيعي، التضخم في الاجراءات، او تزايد نسبة الاجرام، فيقولون ان الوضع المعيشي للناس سيئ وهكذا بهذا المعنى فالطائفية مشروعة ترسخت وهي ايجابية لتدل على نظام التوازن في المجتمع، ولكن عدا هذا هي سلبية محضة. عدا ما تقول به خارج هذا التضخم، هو سلبي فعلينا ان نرى الجانب الايجابي، ان نحلل هذه الظاهرة التي هي موجودة ليس عندنا، بل موجودة في المانيا

والدومنيك وغيرها من البلدان ودول مرت بتجارب طائفية رهيبة. فانتم أيها اليسار الجديد تقولون ان هذه الدولة مدنية، طيب حللوا لنا ما هي الدولة المدنية، حللوا لنا ما هي الطائفية، حللوا لنا التجارب العالمية. او اطلعوا على تحليلاتها، بعدها تتوصلون إلى استنتاجات تسترشدون بها، كي تعملوا برنامجاً عند ذلك. وليس باجتماع اثنين في مكتب، ليخرجان لنا ببيان؛ فالبيان ماذا يفعل وماذا نفعل بالبيان؟ فقط نبرئ ذمتنا، مجرد نحن خرجنا ببيان.

*** مشاركتك في مهرجان "كلاويز" حول تأسيس الملتقى العربي الكردي، هل اتصلت ببعض الشخصيات؟**

- الحقيقة، انا جئت لسبب واحد بسيط، اولاً انا اعتز بكوني عربياً، واعتز بكوني مسلماً، ولكن فوق ذلك اعتز بكوني إنسانا، وأنا افتخر بانتمائي الى مجموعة بشرية ذات دين معين، والمفروض ان احترم ايضاً أي فرد آخر واعتزازه بمجموعته، أيضاً أحترم علاقات الود والتعاون بين الناس وبين البشر.

أدب
و
فن

الإنقلاب الأكاديمي

د .أحمد مهدي الزبيدي

للدال اللّساني (الإنقلاب) دلالة عسكرية أو سياسية، تعودنا على مفاجآته التي تغيّر النظام السياسي كلمح البصر أو هو أقرب..، وسرعان ما يتحول الى مصطلح (الثورة) ليمنح شرعية في الوجود والممارسة السلطوية.. هذا ما سجلته ذاكرة الأفلام الوثائقية بـ (الأسود والأبيض) والصحف الصفراء.. والكتب المأجورة والمسحورة أو التي تتملص من الإيجار بالتورية أو التي شرعت صدرها للحرية والكملة الصادقة المقدسة.. المهم خلّونا في ما ينبيء به العنوان (الانقلاب الأكاديمي) فهل نجد إنقلاباً بالأوساط الأكاديمية (الجامعات العلمية) وهي أهم المؤسسات العلمية والثقافية في نظام الدولة؟!!

حتى أختصر الفهم سأطرح مثالين شاهدين وشاخصين في الجامعات العراقية ، شهدتهما عندما كنت طالباً وبعد أن أصبحت مطلوباً.. في تسعينيات القرن المنصرم ـ قريباً جداً ـ قدّم الناقد العراقي الدكتور عصام العسل أطروحته للمناقشة وكان عنوانها (الخطاب النقدي عند أدونيس) وقد (رفضت) الأطروحة ، من قبل لجنة المناقشة، لكونها تشكل (تهديداً) لنظام البلد وما يلد، فأدونيس بتوجهاته الفكرية وخطاباته النقدية يهجو السلطات العربية ـ قديماً وحديثا ـ ويزعزع (الإيمان الديني) بثابته ومتحوله. وهذا ما يتعارض وسياسة الدولة البعثية التي تتكيء على المرجعيات القومية العربية وتوظيف الموروث الديني العربي المقدس. حتى شممنا (رائحة الطائفية) في الأوساط الأكاديمية قبل أن تستشري بالوسط الاجتماعي والديني والثقافي.. وبعد سقوط النظام الدكتاتوري أُعيدت المناقشة ومنح الطالب نفسه والأطروحة نفسها ومن قبل اللجنة نفسها درجة الدكتوراه بتقدير (امتياز) أكرر (امتياز) فما سرّ هذا (الإنقلاب)؟ !!..

أمّا الشاهد الآخر: فحين كنت طالباً في مرحلة الماجستير في التسعينيات أيضاً وتحديداً في شيخوختها، وأنا أفتش عما ما ينفعني عن الشاعر (حسين مردان) عثرت على بحث (أكاديمي) منشور في مجلة أكاديمية رصينة عنوانه (القيم الجمالية والبلاغية في وصايا القائد) ولا داعي لأوضّح لكم مَنْ هو (القائد)؟ وبعد سقوط الدكتاتور وفي أحد المؤتمرات الدينية قدّم الأكاديمي الرصين صاحب البحث الجمالي

والبلاغي بحثاً علميّا، عنوانه (القيم الجمالية والبلاغية في الصحيفة السجادية) !!.
ولعل في ذاكرتكم شواهد وأمثالاً كثيرة عن هذه التقلبات العلمية في الأوساط الأكاديمية وربما لم تأتِ سطوري بشيء جديد، ولكن لنا أن نسأل هل وصل حد الهيمنة السلطوية إلى مستوى شراء الضمير الثقافي وهل رخّص الحبرُ المعرفةَ وجعلها كعصف مأكول؟ أيمكن أن تؤدلج الأقلام النقدية الى هذا المستوى من الاحتكار الثقافي؟ !! . لماذا يقع اللوم ـ الآن ـ على الشعراء وحدهم : فهذا مدح الطاغية وذاك تغزّل ببطولاته.. نعم الشعر ليس بنية جمالية تباع وتشترى، والشعر قيمة انسانية عليا وكلمة مقدسة والشاعر قبل أن يكون نسّاجاً للكلمات المنزاحة عن المألوف هو نسّاج للقيم الإنسانية النبيلة فنحن، وفي كل حادثة تأريخية أو معاصرة مازالت أنظارنا تتوجه إلى صوت الشاعر أو الأديب ليقول كلمته (الفصل) قبل أن تتوجه أنظارنا إلى السياسيين والمحللين، لا لأننا ننتظر اللغة الراقصة بالصور والموسيقى، وليس لإيماننا بأدلجة الصوت السياسي قبل أن ينطق وحسب، وإنما لأننا نؤمن أن الكلمة ذات البناء الفني مازالت تصدر من (وادي عبقر) ومثالنا الأعلى الرسول الكريم الذي اتخذ من الشعر سلاحاً ثقافياً يؤيده بروح القدس.. وأعتقد أن خطر القلم النقدي والمعرفي أشد خطورة من الأقلام الإبداعية الأخرى.. فالشاعر هو أول من تستثمره (السلطة) ليجمّل قبيحها ولكن الخطاب المعرفي المتملق هو من (يزحف) الى دكة السلطان، فما حاجة السلطان إلى اللغة المعرفية اذا كان مكتفياً بالأناشيد الشعرية؟ وهل تصلح اللغة العلمية للغناء؟
ليس للثقافة أو المعرفة خاتمة لأنبيائها، إنها حركة باحثة عن التساؤل وغير مقتنعة بالسكون وتتنامى النظريات لتعلن عن انبثاقات ثورية تتجه لتفسيرها الوجود الكوني بقوانين علمية وليس بـ (انقلابات أكاديمية).. حتى يصبح الناقد (جندي مكلف) ينتظر تسريحه ليجنده سلطان آخر.

رحيل (بازبند) المسرح العراقي

(رحل الكاتب المسرحي الكبير طه سالم وهو في الـ 88 من عمره الحافل بالإبداع والكفاح)، بهذه الكلمات المسؤولة نعى اتحاد أدباء العراق يوم الجمعة 16 آذار 2018 كاتبنا وفناننا الرائد الذي ولد في الناصرية عام 1930 ولكن بغداد هي التي أضفت عليه مآثر الأسرة والشهادة والشهرة والإلتزام الأصيل، فنال شهادة معهد الفنون الجميلة وبنى أسرة مبدعة واحترف المسرح تمثيلا وكتابة وانضم الى الحزب الشيوعي العراقي.

عمل لسنوات مشرفاً فنياً للنشاط المدرسي في تربية الرصافة وألف عدداً من التمثيليات والمسلسلات من خلال تأثره بتوفيق الحكيم وبخاصة مسرحيته ''أهل الكهف''، وشارك في أعمال فرقة (اتحاد الفنانين) وفرقة (نجوم المسرح) مع سعدون العبيدي وخليل شوقي وفاضل القزاز ومحسن العزاوي حتى ثورة 14 تموز 1958 حيث انضم الى فرقة المسرح الحديث.

لقد كتب أثناء دراسته في المعهد خلال الخمسينيات أول نص مسرحي له وكان بعنوان ''البطل'' فأدى فيه دور البطولة، وآخر نص كتبه كان في عام 1984 وهو مسرحية ''المزمار السحري'' التي

أخرجها فخري العقيدي للفرقة القومية للتمثيل وعرضت على مسرح الرشيد.

من مسرحيته ''طنطل''، ظهر تأثره بمسرح اللامعقول فأردفها بمسرحية ''ورد جهنمي'' التي تناولت موضوعا قريبا لفكرة مسرحيته ''طنطل'' حيث يوجد شرير في المدينة فيكون العمل واجباً للخلاص منه، ثم ثلثها بل رسخ مساره بمسرحية ''ما

معقولة" التي أخرجها سامي عبد الحميد أوائل السبعينات لطلبة أكاديمية الفنون الجميلة.

لقد كان طه سالم كاتباً مكثرا ومجيدا في آن اذ نال العديد من الجوائز، فقد قطفت مسرحيته الشهيرة "بازبند" الجائزة الأولى للدراما عام 1969 - 1970، ونالت مسرحيته "الحطاب الصغير" أيضاً الجائزة الأولى للدراما في السنة التالية 1970 - 1971، كما نال عام 2002 تكريم مهرجان الرواد الثاني الذي أقامته الجامعة العربية عن الأدب المسرحي، وفي عام 2003 تم تكريمه بجائزة الإبداع.

وبعد توفيق الحكيم تأثر طه سالم بالتراث فاستلهم منه الحكايات الشعبية والفولكلور وهذا ما كان واضحاً في مسرحيتيه "الكورة" و"البقرة الحلوب"، ثم كان التأثر الهائل بالأدب العالمي فمن تشيخوف تعلم الاهتمام بحياة الطبقات الدنيا المسحوقة والكتابة عن الصراع الاجتماعي، ومن غوركي تعلم الاعتماد على الشخصية أكثر من الاعتماد على العقدة وأن يبعد اللغة عن التنميق كما في الغوركية المعروفة "الحضيض"، ومن يوجين أونيل تعلم التعبيرية في الكتابة برسم شخصية رئيسة واحدة لتكون البنية من خلال نظرة تلك الشخصية إلى الأزمات الشخصية والعامة وغالباً ما كانت هكذا مسرحيات تحتوي على عدد كبير من المناظر والمشاهد وبشكل متتابع، ومن ابسن تعلم الرمزية بعدم تصوير العالم الحقيقي فكتب مسرحيته "مدينة تحت الجذر التكعيبي" وهي حكاية ترويها العلامات غير البشرية والدلالات الاجتماعية الموحية، ومن بريخت تعلم الحرفة الملحمية التي أتت ثورة على كل ما هو تقليدي ومألوف في المسرح.

ومن الحزب الشيوعي العراقي تعلم الدرس الأكبر الذي صيّره مُعلما، تعلم منه أن المسرحية لا تكون شعبية بلغتها فحسب بل بأبطالها وشخوصها وفكرتها ومعالجتها، تعلم منه أن المسرح يخلق شعباً مثقفاً بعد تأمين خبزه، تعلم منه أن يكتب وهو في الـ 88 من عمره مسرحية عن الحمّال الأخرس (قاسم) الذي كان بطل وثبة كانون 1948 في البؤرة المنتفضة بين الشورجة وسوق الصفافير، وتعلم منه إلتزام قضية الناس فدفع الثمن والضريبة، وساقه قطعان الحرس القومي يوم 10 شباط 1963 الى الزنازين الباردة المظلمة المدماة.

وفي تلك الساعة البعثية المشؤومة تعرضُ الحياة مشهدا رهيباً على مسرحها، إذ وهم يأخذونه فإذا بصوت رفيقة حياته (أم عادل) يدوي فتقول له أمام الفاشست:

- لا تهتم طه، لا تبيع نفسك لذوله المچلوبين، لا تهتم، راح أسوي جدر وأبيع باجلة وأربي الجهال، المهم يبقى راسك عالي..

من ثنائية الوطن / المنفى الى منفى الشعر في شعر عبد الكريم كاصد

فاضل ثامر

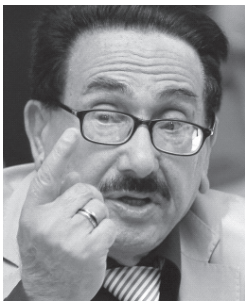

شاعرية عبد الكريم كاصد شاعرية من نوع خاص، وهي بالتاكيد قد تفاجئ القارئ الاعتيادي الذي لا يلم جيداً بتفاصيل تطور هذا الشاعر. فمنذ ديوانه الاول "الحقائب" (1) الصادر عام 1975، وانتهاءً باخر اصداراته الشعرية يبهر قارءه ويستفزه. فهو متجانس مع تجربته ولغته ورؤياه الشعرية. هل نقول انه ولد، أو بدأ شاعراً متكاملاً وناضجاً، وليس مثل بقية الشعراء الذين تجد لهم بدايات ومراحل صعود أو هبوط ؟ ربما ! وربما يمكن ان نقول انه دخل منطقة الحداثة الشعرية بعدما اكتملت عدته الشعرية والثقافية وعرف اسرارها ودهاليزها منذ البداية دفعة واحدة، لذا يبدو كالعارف بأسرار صنعته، وكالخبير الذي يعرف كيف يسير بثقة فوق تضاريس تجربة الحداثة الشعرية آنذاك .

ترى كيف تأتّى لهذا الشاعر ان يبدأ هكذا من منطقة النضج والتكامل: أنقول انها الثقافة الموسوعية والاطلاع واجادة لغتين هما الانكليزية والفرنسية واطلاعه العميق على كنوزهما الشعرية والثقافية ونجاحه في ترجمة عدد من المجموعات الشعرية الصعبة لشعراء عميقين ومتميزين منهم جاك بريفير وسان جون بيرس ورتسوس ورفائيل البرتي وغيرهم. ترى أهي الموهبة والحساسية والنباهة التي قادته إلى استغوار هذه الاعماق الانسانية في التجربة الانسانية، أم هي التجربة الحياتية الانسانية التي مرَّ بها، ومنها موقفه الاجتماعي والسياسي الملتزم الذي وضعه إلى جانب المسحوقين والمهمشين، وبالتالي حمله الكثير من التحديات والملاحظات .

ربما هذه كلها أو غيرها. إما بالنسبة لي فلم اكن مستغرباً مثل هذا السطوع الشخصي والشعري المفاجئ. فقبل ان ألتقيه شخصياً، كنت اتابع ما ينشر في مجلة "الثقافة الجديدة" العراقية عام 1969. ووجدت نفسي ألتقي معه مرة أو مرتين على صفحات المجلة في موقف فيه الكثير من المشتركات حول اعادة تقييم تجربة الحداثة الشعرية الستينية وخاصة بعد صدور "البيان الشعري" ومجلة "الشعر 69" (2) وكان عبد الكريم كاصد يمتلك ذلك الوعي النقدي الشفاف والمنفتح لمخرجات الحداثة الشعرية والقصصية في ستينيات القرن الماضي.

لا شك ان هذه العوامل التكوينية لهذه الموهبة

الشعرية التي كانت حاضنتها مدينة البصرة: مدينة السياب وسعدي يوسف ومحمود عبد الوهاب ومحمد خضير، اقترنت باستلهام مثال جمالي وشعري وفلسفي حداثي منفتح وبعيد عن السقوط في اسار المقولات النصية والاحكام القبلية. فهو من الشعراء القلائل القادرين على اقتناص اللحظات الشعرية المناسبة، واللقطات الدقيقة، والصور والمرئيات والمشاهد التي تكشف عنها حركة الكون الكلية، واستدرجها إلى داخل شباك اللغة والحساسية الشعرية والتجسد الجمالي للفعل الشعري الحي .

حاولت اكثر من مرة، وانا أقلب سفر هذا المتن الشعري لهذا الشاعر في محاولة لاكتشاف محطات أو نقلات أو تمفصلات حاسمة وتطورية متنامية في تجربته فلم اجد. كل ما واجهته هذا المتن المتماسك، الغني، المفعم بالرموز والدلالات والاحالات الدلالية والرمزية والسيميائية الدالة .

والشاعر في تعامله مع الاشياء والمرئيات والمحسوسات الصغيرة واليومية والعرضية، الهاربة والساكنة، لا يتوقف عندها لذاتها بوصفها وقائع وكيانات قارة، بل نراه يسعى لاكتشاف أثرها، وجوهرها الكوني المتعالي الذي يجعلها تسمو على ما هو مادي لتحقق وجوداً أثيرياً ساحقاً. انه ينتقل تارة من منطقة ''الهنا'' إلى منطقة ''الهناك'' متلفحا تارة باهاب حكيم او بخرقة صوفي أو بدلة عامل بروليتاري، من خلال سلسلة من الاقنعة الشعرية والتاريخية. وهذه الحقيقة، ربما تكشف عن واحد من اسرار اللعبة الشعرية التي يتقنها الشاعر. ويبدو لي الشاعر، احيانا، مثل مسافر كوني، أو بدوي، لا يكف عن السفر والترحال بين قارات الحلم والازمنة والامكنة، ليس للنزهة، بل لاكتشاف حقيقة مجهولة، ربما ما ورائية أو ميتافيزيقية أو جمالية، ولإعادة معاينة سطوح الظاهرة المختلفة، على الرغم من ''وقائعية'' هذا الترحال عبر تجربة حياتية حية ومريرة من المعاناة بين محطات هذا الشاعر مروراً بالمنفى القسري الذي فرض عليه وعلى العشرات من الشعراء والمبدعين هرباً من سطوة جلادي الانظمة الشمولية وانعدام اوكسجين الحرية في بلاده .

ويمكن ان نعد مجموعة الشاعر الاولى ''الحقائب'' مؤشراً سيميائياً على هذا التوق إلى المجهول من خلال عنونة المجموعة، التي يمكن النظر اليها بوصفها عتبة نصية على ما يذهب اليه جيرار جنيت، تحيل إلى فكرة الترحال والسفر الدائم:

'' لماذا الحقائب؟
تسافر في الليل مجنونة
ثم تهدأ بين ضجيج البواخر
تجلس صامتة
بين وجهي المعذب والبحر؟'' (3)

والحقائب، هنا، ليست أشياء مادية صماء، بل هي كناية رمزية عن ثيمة السفر، وهي تتأنسن فتصبح شاهداً وشريكاً وفاعلاً في آنٍ واحد:

''سيدتي هل تخاف الحقائب؟
تهتز فوق الرفوف. ''(4)

فالحقائب، من خلال عمليتي التشخيص والانسنة، تكتسب وعياً ذاتياً وإنسانياً خاصاً، وتدعم هذه الرؤيا جلّ قصائد الديوان ومنها قصيدة ''ثلاثية السفر'' التي يستهل الشاعر بها ديوانه هذا، حيث يتأنسن السفر ذاته ليتحول الى كائن فاعل ومشارك:

" حين جلسنا صامتين
كان على كرسيه السفر
يبدأ في حديثه الهادئ من جديد
كنا ،أنا وأنت خائفين. "(5)

ومع ان هذا الرحيل الدائم هو نفي قسري، حيث فرض النفي على الشاعر، الا ان هذا المنفى لم يكن مجرد سجن أو فضاء للتوجع، بل نافذة للاطلال على ما هو كوني وشامل وانساني، وربما عولمي. لكن النفي ليس هو الثيمة الوحيدة المهيمنة في تجربة الشاعر الكلية. انها تتشكل عبر ثنائية المنفى/الوطن. فالوطن حاضرٌ دائماً. ولذا آثرت ان اختار عنوان " ثنائية الوطن / المنفى في شعر عبد الكريم كاصد" عنوانا لبحثي هذا، وهو ما سبق وان اشّره الشاعر معتز رشدي في حواره المطول مع الشاعر والذي عنونه بـ "عبد الكريم كاصد: أيها الوطن ، أيها المنفى".(6)

ويبدو الشاعر في قصيدته عن ادوار سعيد ومنفاه، وكأنه يستحضر محنة منفاه الخاص، وربما منفى كل مثقف عربي :

" أي بلاد هذه
نجتاز اليها منفىً
يعقبه منفى
في أقصى الارض
ولا نبلغها " (7)

ويعبر الشاعر عن مرارة محنته في المنفى، وهو يستذكر الوطن البعيد في واحدة من مقابلاته: "أي وطن هذا الذي نبتعد عنه آلافاً من الكيلومترات لنحتفظ به فكرة، فكرة وحسب، ارضاً بعيدةً ، ماضياً تلتقي به هناك حراً في عزلتك، تستعيده اغنية أو حنيناً، وتلعنه وتستعيده ثانية أو تبكيه، ولا يغادرك ابداً أو تغادره ابداً ." (8)

وربما تمثل قصيدة "سراباد" واحدة من المعادلات الموضوعية في الوطن والمنفى. وتتحول الرحلة في قصيدة "سراباد" إلى متاهة كونية تعبر عن ثيمة الضياع والتيه وانسداد الافق، فسرباد هي المدينة التي تنأى دائماً، لانها مجرد سراب ابيض خادع وزلق. انها رمز لمدينة فاضلة يتوق الانسان للوصول اليها. هي ايضا جنة عدن في الكتب المقدسة وفي قصائد الشعراء، وربما هي مدينة (واو) الصحراوية التي يبحث عنها أبطال الروائي الليبي ابراهيم الكوني، في بحثهم اللامجدي في الصحراء عن مدينة الحلم والاجداد والسعادة الفاضلة، أو ربما هي (دلمون) التي تاق اليها جلجامش وتغنى بها الشعراء، مثلما فعل الشاعر العراقي خزعل الماجدي في ديوان خاص يحمل اسم دلمون. انها كناية عن بحث متواصل، حيث تتحول إلى معادل للخيبة واللاجدوى لتعانق فكرة العبث بوصفها ثيمة سيزيفية، أو مجرد انتظار عبثي لا طائل وراءه مثلما يفعل ابطال مسرحية صموئيل بكيت "في انتظار غودو"، انها بمعنى اشمل تتحول إلى تجريد انساني مطلق :

" سألنا عن سراباد البعيدة
قبل عامين جزناها
وقيل لعلها البلد الذي يأتي،
وقيل لعلها جبل
ومحض بحيرة مسحورة الاسماك.
قيل لعلها شجر تحجر
قلعة من صخرة صماء
تسكنها التماثيل الغريبة، قيل،
لكنا نأينا عن سراباد البعيدة" (9)

وتتكرر ثيمة هذا السفر السيزيفي اللامجدي، والمتناهي في قصيدة "السائرون" من

مجموعة ”ولائم الحداد“ اذ يستهل الشاعر القصيدة بمقطع ليلي، معتم، وقد أفنى المرتحلون حياتهم وهم يقطعون المتاهة الازلية بلا ضوء في اخر النفق :

” هرموا
وعادوا لا يرون الشمس الا في الافول
امامهم ليل
وخلف ظهورهم ليل وهو لا يبصرون“(10)

ويختتم الشاعر قصيدته هذه بتكرار عبارة ”لن يصلوا“ ثلاث مرات، لتعميق الاحساس بالاستحالة والعبثية واللاجدوى :

” وقد لا يبصرون مكانهم يوما
سيطوون الزمان اليه،
لن يصلوا
ولن يصلوا
ولن يصلوا .“(11)

ترى هل ينطوي ترحال الشاعر الدائم هذا على كناية سيميائية ورمزية من رحلة البدوي في الصحراء وهو يقطع صحراءه بحثا عن الوهم .

في اشتغالات الشاعر الشعرية ثمة ملامح لا يمكن ان تفوت القارئ الفطن بسهولة، منها ولع الشاعر بالتكرار بأنماطه المختلفة، منذ ديوانه البكر ”الحقائب“ وانتهاءً بأحدث تجاربه. وتكرار الشاعر هذا، هو تكرار لساني ودلالي وسيميائي معاً، حيث نجد عناية بتكرار مفردة ”الغرف“ في قصيدته التي تحمل عنوان هذه المفردة. اذ تتكرر هذه المفردة ضمن نسق واضح من انساق التوازي ويتشكل من مبتدأ ”غرف“ متبوعة بجار ومجرور معرفة، مما يعني ظهور لامين معاً ، وهو ما يمنح القصيدة بنية ايقاعية داخلية منتظمة :

” غرف للمياه
غرفٌ للمنازل تهبط عارية
غرف للأسرة تصهل مربوطة في الغرف“ (12)

ويعود الشاعر في قصيدة ”غرف البيكاجي“ لتوظيف مفردة ”غرفة“ مفردة مكررة اكثر من عشر مرات :

”غرفةٌ بابها أصلع / ذات عيونٍ زائغتين / غرفة بوجوه تطل واخرى تطولُ
غرفة فمها لا يقول
غرفة بابها مظلم / وكراسيها مجلس الفاتحة / .“ (13)

وفي قصيدة ” نوافذ “ التي أطلعت عليها لأول مرة ضمن المختارات الشعرية التي صدرت للشاعر في بغداد عام 2009 والموسومة ”نوافذ - مختارات شعرية“ (14)، لكن الشاعر اعاد نشرها لاحقا ضمن ديوان الجديد ”رقعة شطرنج“ (15) الصادر في القاهرة عام 2015، نجد لعباً لغوياً ودلالياً يتمحور حول مفردة ”نوافذ“ بوصفها أفقاً ورائياً وشاهداً وهو ما سنأتي اليه لاحقاً .

وفي قصيدة ”مكاشفات رقم 2“ من ديوان ”الحقائب“ ايضاً يوظف الشاعر التمييز ”منحنياً“ سبع مرات حيث يتحول التكرار إلى لعبة ايقاعية ودلالية من خلال نسق التوازي الاستهلالي هذا :

” سأجلس
منحنياً احضن النهر ..
منحنياً استفيق من النوم ..
منحنياً اتشبث بالمهد ..
منحنياً فوق وجهك ...
منحنياً أتخبط في الدهاليز ..
منحنياً افتح الباب

منحنياً في العراء..'' (16)
وقبل ان اغادر ديوان الشاعر الاول الحقائب، الذي انطوى على معظم عناصر شعرية عبد الكريم كاصد، لا يمكن لي ان أمر مروراً عابراً على قدرة الشاعر لتوظيف الحوار الخارجي، المسرحي، بين الشخصيات بطريقة خاصة.
ففي قصيدة ''الحقائب'' ذاتها تتضح حيوية هذا الحوار واختزاله وشفافيته:
'' - اشربي الخمر، روز
- اكتفيت .
- سأمسح عن شفتينا الغبار
ونمضي
- واين سأودع، روز ، الحقائب ؟'' (17)
وفي قصيدة ''العصافير'' كان الحوار مغموساً بالصور الشعرية والاستعارية المتألقة، وحتى الصمت كان له حضوره الدال والناطق في هذا الحوار:
'' - كم تغربت ؟
-عندما سكنتني العصافير لم ابرح الشجرة...
عندما هجرتني العصافير، كانت الشجرة تذرع الليل مقطوعة '' (18)
وفضلاً عن ذلك ، هناك نزعة حوارية بالمفهوم الباختيني لحضور صوت الاخر لسانياً، تكشف عن التواصل الحميم بين المرسل والمتلقي، كما هو الحال في ''مكاشفات رقم 2'':
'' جئتني انت بالشجرة
بالعصافير .. / بالشمع / بالكلمات
بحت لي ان ارفع الشجرة / ان اهز العصافير
ان اطفئ الشمع / والكلمات . '' (19)
وفي قصيدة ''محجوب صديقي'' التي يتحدث فيها عن اعدام المناضل السوداني الشيوعي عبد الخالق محجوب، نجد هذا الاختزال والحيادية في الحوار وفي ردود افعال المتحاورين، بعيداً عن اية سنتمنتالية أو تفجع تقليدي :
'' صديقي مات،
ترى انت؟
- لا ، لست اذكر .
- فلندخل البار، نشرب نخب الصديق الذي مات'' (20)
كنت اتمنى ان تتوفر بين يديّ جميع دواوين الشاعر لكي يتسنى لي التمعن بروية في مسيرة الشاعر، لكني بعد ان توقفت امام ديوان الشاعر الاول ''الحقائب'' الذي كان بحوزتي، كنت اتمنى ان يكون بحوزتي ايضا الديوان الثاني للشاعر ''النقر على ابواب الطفولة'' الصادر عام 1978 في بغداد، أي بعد ثلاث سنوات من صدور الديوان الاول، لكني افتقدته لكني تسللت إلى الكثير من قصائده من بعض مختاراته الشعرية. وقد لاحظت ان الشاعر يوظف في هذا الديوان الكثير من خصائص القصيدة القصيرة، التي سيعود اليها في ديوانه اللاحق ''هجاء الحجر'' الصادر عام 2011. وتعتمد قصائد الشاعر القصار على ضربات كولاجية سريعة وعلى بنية التجاور والتضاد في رصف المرئيات والمشاهد والصور. وربما تمثل قصيدة الشاعر القصيرة ''صيف'' انموذجاً دالاً على السيميائية الثاوية في النص تأويلياً وقرائياً، عبر مناوبة بين السرد والوصف من خلال ثنائية الحركة / السكون، وعبر توظيف تقنيات السيناريو مثل الوقف والقطع:
'' النقوش الجميلة في الخصر

(ترفع اثوابهن الصبيات)،
اغماضة الشمس فوق الحظيرة،
(نعيق رائحة)،
صيحة الغاق،
(ترحل بعض الحضائن في النهر....)
اطلالة الليل فوق السطوح الخفيضة
(تهبط في سلة نجمةٌ)
وتنام .(21)

في هذه القصيدة القصيرة ثمة تناوب بين جملة شعرية واخرى وصفية, حيث يتمثل ذلك التناوب بين توظيف الجمل الاسم والجمل الفعلية في حركة قطع مفاجئ لتحقيق حضور توغلي insert يوقف المشهد الاول, وربما يضيئه. اذ نجد ثمة اربعة مشاهد مرتبة: النقوش، اغماضة الشمس، صيحة الغاق، اطلالة الليل، وهي مشاهد منتزعة من طبيعة صامتة، كأنها لقطات ساكنة still life وفي مقابل ذلك ثمة مشاهد حركية، فعلية في الغالب، تضئ المشاهد الساكنة وتعلق عليها احيانا، وهي ايضا اربعة، وجلها تتكون من جمل فعلية (ترفع، ترحل، تهبط)، وحتى الاسم الوحيد (نعيق) يستحضر ضمنا الفعل (ينعق).

كما نجد ذلك في المقطع الاول الموسوم ''انارة'' من قصيدة ''انخطافات الف ليلة وليلة'' حيث التناوب بين فاعليتي الوصف الساكنة وحركية السرد عبر الزمن، وهي كلها تعتمد على بنية الجملة الاسمية والوصف الشيئي للمرئيات :

'' أنين المراكب في البحر
تغريدة السندباد الشجية في قفص الطير
قرع الطبول الخفية
تهويمة الطير والخاتم الذهبي'' (22)

وتبرز في ديوان الثالث للشاعر ''ديوان الشاهدة'' (1978)، فاعلية اشتغال البنية السردية بوضوح في عدد من القصائد ومنها قصيدة ''الشاهدة'' التي هي مرثاة للاب، حيث نجد محاولة لأسطرة شخصية انسان بسيط وعادي، من خلال سلسلة من الاستذكارات والافعال والمواقف المتلاحقة والتي اقتضت لجوء الشاعر إلى التدوير في بعض مقاطع القصيدة .

ومن قصائد الشاعر المهمة التي وظف فيها فاعلية السرد ايضاً قصيدة ''عراقيون'' من ديوانه ''نزهة الآلام'' (1982)، وهي تنطوي ايضاً على حس ملحمي ايضاً يراكم سلسلة افعال واحداث ومواقف تؤطر حياة العراقيين وكدحهم ومعاناتهم، واصرارهم على الحياة حيث يوظف الشاعر هنا ضمائر الشعر الثلاثة التي تحدث عنها ت.س.اليوت .

فالمطلع الاستهلالي للقصيدة يكشف عن هيمنة ضمير الغيبة، في نسق سردي لإعادة بناء مجتمع افتراضي ممزق :

'' عراقيون
يفترشون أضرحة الائمة والاقارب
ثم ينتشرون
ينسون البكاء كأن قدر العراقي المقابر والرحيل .'' (23)

ثم ينتقل الشاعر إلى توظيف ضمير المتكلم الاتوبيوغرافي الذاتي:

'' وارسم رايتي فوق الحداد (ارى هناك ما يرى غيري) أرى بابا،
فادخل: سلم الخشب العتيق يصرُّ ... '' (24)

وقد يتحول ضمير المتكلم المفرد إلى ضمير جمعي (نحن) يعبر عن صوت الجماعة :

'' عراقيون، قد لا يصلون :

”يفتحون يوماً بارداً كالخبز ينتظرون ساعات وقد يغفون في
المقهى، وينطلقون مصطحبين احزاناً وعائلةً إلى قبر عراقي
تشرد في دمشق، وقد يضلّون الطريق اياماً ولا يصلون .“ (25)

وتتحول هذه القصيدة إلى تتويج للعراقيين، على الرغم مما هم فيه من معاناة وغل، يسخر فيها الشاعر من اتهامات رموز الاستبداد واعلامه آنذاك بان العراقيين اجلاف ورعاة جواميس، فيتباهى الشاعر بهذه الصفات :

” تقول: اجلاف لهم شكل الخيول
اقول: اجلاف ويرعون الجواميس السمينة في المدينة.“(26)

ويقيم الشاعر تناصاً شعرياً واضحاً مع شعر الجواهري الذي يحيي فيه المكبلين الذين توقفوا عند الحدود :

” سلام للذين توقفوا عند الحدود مكبلين
بمخفر بين السماء وارض بابل، يعبر
الاسرى عباءات ممزقة
واطفالاً يجرّون الكهول بلا عصيّ، حاسرين“ (27)

والشاعر يشير بثقة إلى غدَ العراقيين بتحد كبير:

” الا فليقبل الاتون .“ (28)

وهذه القصيدة المدورة تشبه في نسجها وحركة تمفصلاتها قصيدة ”كتاب البصرة“ المدورة ايضاً، التي سنأتي إليها لاحقاً، وربما تقف قصيدة ”الشاهدة“ من ديوان يحمل الاسم ذاته والصادر عام 1978، كواحدة من قصائد الشاعر المميزة. اذ تتخذ القصيدة شكل مرثاة حديثة وبطولية للاب الرجل, والشاعر يعمد إلى تقنيات تعبيرية وشعرية وبنيوية تجعل القصيدة تتسامى على ثيمة الرثاء التقليدي. اذ تتحول شخصية الاب الراحل إلى اسطورة رمزية، شخصية ووطنية معاً، محاطة بأكاليل الغار والنبل والشجاعة والتضحية .

تتشكل القصيدة اساساً من خطاب من الشاعر أو قناعه الطفولي، إلى الاب المسجّى، في هالة من البراءة والدهشة :

” أورثني ما يورث الاحياء
دمعة ضرير
وصبرك الجميل“ (29)

ثم يواصل الشاعر نسج ايقونة الاب البسيط الاسطورية، لبنة لبنة:

فهو يتشكل سردياً وبالادياً من خلال ضربات فرشاة ماهرة:

” عامل في المراكب، لم يركب البحر
في غرف اسلمته مداخلها للشوارع
في عربات الحمولة
بين دوي القطارات والشمس .“ (30)

وعندما تحتدم المشاهد والاحاسيس، يجد الشاعر نفسه منساقاً إلى التدوير في قصيدته هذه لضمان هذا الشد النفسي والفني المتلاحق في بناء المشهد الشعري :

”كاصد
للسارين على كتبٍ (لم يقرأ) للساهر عند جدار خربٍ،
للارملة المهجورة، للواقف خلف الكراسي كخادمة، للمحكومين، ومفرزة الشرطة (لن يبصم كاصد، وليوثق حتى الفجر) “ (31)

ولم ينس الشاعر، الابن ان يشرك الام في كتابه القصيدة، وهو يقف معها امام شاهدة القبر :

”انهضي انت ايتها الامُّ
غادرت الناس

وأمتد خيط شعاع ضئيل .“ (32)
وهكذا تتحول المرثاة إلى ملحمة بطولية تخلو من التفجع والتوجعات البكائية العاطفية والسنتمنتالية، ونجد حداً اقصى من التزويق اللفظي والبلاغي امام هذا المشهد الجليل الصامت .
ويعدُّ ديوان الشاعر الرابع الموسوم ”وردة البيكاجي“ (33) والصادر عام 1983، واحداً من دواوين الشاعر المهمة، وربما يؤشر بدء مرحلة المنفى الاولى في رحلة الشاعر الازلية، التي بدأ فيها بمدينة عدن اليمنية في نهاية السبعينات. ويتشكل هذا الديوان من قسمين شبه مستقلين، الاول عبارة عن مجموعة من القصائد القصيرة المكثفة، التي تعتمد على بناء مشاهد من الحياة اليومية، بضربات فرشاة سريعة، إما القسم الثاني، وهو الاهم، فيمثل تجربة الشاعر اثناء اقامته القسرية منفياً في مدينة عدن اليمنية عندما اضطر إلى الهرب من بطش النظام الاستبدادي آنذاك بصحبة عدد كبير من الادباء والمثقفين العراقيين. ويبدو ان حظ الشاعر كان ان يقيم في نزل أو مبنى قديم يحمل اسم (البيكاجي)، وكان هذا المبنى في السابق سكناً للعمال الهنود الذين تركوا على جدرانه ذكرياتهم واحلامهم. وقد عبر الشاعر عن كيفية اتصاله نفسياً واجتماعياً وشعرياً مع هذا المبنى الحافل بالرموز والدلالات والموروثات، مثلما تفاعل مع الفضاء المديني والطبيعي لمدينة عدن الساحلية، وترك بصماته عليها، كما استلهم تجربة الشاعر الفرنسي آرثر رامبو الذي اقام، بعض الوقت، فيها في رحلته الغريبة إلى قلب افريقيا.
معظم قصائد القسم الاول، كما اشرت، قصيرة باستثناء قصيدة مقطعية طويلة تتشكل من عشرة مقاطع، لها خصائص القصيدة المشهدية القصيرة هي ”قصائد الحرب“ وهي مؤرخة في عام 1981، أي في العام الاول للحرب العراقية الايرانية التي اشعلها النظام الشمولي آنذاك.
تنقل معظم مشاهد الحرب من زاوية نظر طفل تحول إلى شاهد وراءٍ على مشاهد الموت والدمار والخراب التي أفرزتها الحرب :

” في مقهى طيني يتوقف فيه الاعراب
وسيارات الاجرة،
يعبر طفل محشور في باص خشبي بين الاغنام
يمد إلى المارة عنقا
ويغادر . “ (34)

ويمهد هذا المشهد الاستهلالي لسلسلة من المشاهد الشعرية التي تلتقطها عدسة الطفل والشاعر معا ويعيد الشاعر صياغة المشهد الافتتاحي لاحقاً بعد اعادة تأثيث المشهد بصورة ”سيارات الجند المختومة“:

” في مقهى يتقاطع فيه الاعراب
وسيارات الجند المختومة
يعبر طفل محشور في باص خشبي بين الاغنام
يمد إلى المارة عنقا
ويغادر .“ (35)

وتشتبك هموم الناس واحزانهم : ويظل الطفل الشاهد هو السارد الرئيس للمحنة :

” سآتي بأمي
بجاراتنا الذاهبات إلى مأتم للعزاء
بأم جواد
وطفلة احمد
بالصبية العائدين من الدرس

بالنائحات . " (36)
ولكن الفاجعة تشمل الجميع حيث تتساءل الناس بفجيعة:
" ترى اينا مات؟
في أي بيت
ترى ما يزال المعزون يأتون
والمقرئ الشيخ ما زال يتلو على الميت آياته؟
ام ترى اقفلت بالتوابيت كل البيوت" (37)
الحرب هنا، مطلقة، وربما مجردة، بعيدة عن التفجع واحكام القيمة، إما بقية القصائد القصيرة فهي مثل فلاشات سريعة، تلتقط المرئيات والاصوات وتنضدها لتؤسس مشهداً دالاً، كما هو الحال في قصيدة "غزاة" التي تتلاحق انفاسها من خلال التدوير:
" ها انا الان اسمع اصواتهم كالصهيل، ضياء فوانيسهم اخر الليل، وقع حوافرهم في الطريق، يجيئون مثل برابرة... خلفهم تحمل العربات دنانا من الخمر.. اردیه بقعتها الحروب ، نموراً وقطة وجياداً حوافرها حجر ... يسفحون الطريق ويمضون .. لا اثر خلفهم في الطريق . "(38)
وقد تكون القصيدة القصيرة، ومضة سريعة، لا تخلو من التأمل والتفلسف لتذكرنا برحلة الشاعر الكونية الازلية التي لاتصل ابداً إلى مبتغاها :
" ياللعذاب ؟ كل رحلتي / عربة محطومة الاخشاب / وفرس ميتة / وقدمان تعرجان في الطريق
قدمان للاياب
ياللعذاب . "(39)
أما النصف الثاني من الديوان فيكاد يحمل رؤياً مشتركة من خلال الاحتفاء بالمكان العدني في اليمن. انطلاقا من نزل البيكاجي، كما في قصيدة "وردة البيكاجي" التي يحمل الديوان اسمها والتي يهيمن عليها التدوير حيث يستحضر الشاعر من عالم الغياب صورة افتراضية متخيلة للهنود الذين اقاموا فيها وتركوا اعشاشهم :
"الهنود ابتنوا في سقوفك اعشاشهم، وانتهوا
عند مفترق البحر يبكون اطيارهم... الهنود الاليفون
ابصرت اثارهم في الطريق.. شواهدهم وهي تمحى
ويسكنها السائحون الغزاة .." (40)
وتقف القصيدة عند محنة المهجرين والمنفيين الذين مروا بهذا النزل، من خلال ثيمة الرحيل والطواف الابدي حول العالم كما نجد ذلك في قصيدة "اغنية المهجرين":
" خرجنا من باب واحد،
وسندخل من ابواب متفرقة
جئنا بلا امتعة
وسنعود بلا امتعة
تحملنا القطارات والسفن
ولا تحملنا اقدامنا المتعبة
من رآنا
نطوف العالم
كأننا في نزهة ابداً " (41)
ويتأنسن نزل البيكاجي، ويتحول إلى قناع ناطق يمزج بين افقين شعريين: قناع المكان وصوت الشاعر:
" انا البيكاجي
لا ادري أأنا حجرٌ ام صوت ام انسان؟
لي عشرات الابواب
ولكن لي بابٌ لا يعرفه غيري" (42)

ويعمد الشاعر في "غرف البيكاجي" إلى تكرار كلمة "غرفة " اكثر من عشر مرات في نسق توازٍ استهلالي متماثل :

" غرفة بابها اصلع
ذات عينين زائغتين
غرفة بوجوه تطل، واخرى تطول،
غرفة فمها لا يقول،
غرفة بابها مظلم."(43)

ومن قصائد الديوان المتميزة قصيدة "البركان العدني" الموجهة إلى رامبو الذي عاش في عدن، حيث يلتقي وعيان شعريان وعي رامبو ووعي الشاعر في بؤرة مكانية واحدة هي مدينة عدن بين زمنيين متباعدين:

" أكان الرحيل إلى عدن دورة البحر والاشتات
تقاذفنا الموج ... نهبط في غرف ونغادر."
(44)

ويعيد الشاعر خلق شخصية رامبو واسطرتها شعرياً وميثولوجياً ضمن تدافع النسق المدور للقصيدة. والشاعر لا يخفى تماهيه مع شخصية رامبو الذي عاش معه واحبه وترجم الكثير من قصائده :

" ورامبو النهارات ممزوجة بالظلام، وفم فاتر، مطرٌ
يتساقط اسود فوق المراكب.. رامبو ارتحالٌ
وحيدٌ على جمل، خفق اشرعة تتفتح في زهرة
من رأى الابدية في الماء، في حبة الرمل؟
رامبو النهايات برقٌ توهج عبر الفصول."
(45)

ويختتم الشاعر ديوانه بقصائد قصار منها قصيدة "مجنون" التي تتشكل من جملة شعرية قصيرة واحدة فقط ، لكنها تقول اشياء كثيرة، عن خسارات هذا الانسان :

" كان ضابطا بحريا
وانحسر عنه البحر" (46)

ولا يمكن لي كقارئ ان انسى هذه القصبدة القصيرة التي تعتمد على بنية النفي والغياب والسلب كناية عن العقم واللافعل والعبث :

"زهرة من الحجر ولا عشاق
شجرة من الحجر ولا هواء
قافلة من الحجر،
تتقدم صوب البحر ولا ترد الماء "(47)

وفي ديوان "نزهة الآلام" (1991) يشعر القارئ بان لغة الشاعر اصبحت اكثر ايجازاً وتكثيفاً وحدة، حتى ليمكن بمقارنتها بالشعر في حده الاختزالي الاصغر min-malist poetry حيث الاختزال واسقاط كل المجازات البلاغية والصفات الزائدة والتركيز على الرؤية البصرية الموضوعية للاشياء وطرحها لتتحاور من خلال بنية التجاور، كما هو الحال في قصيدة "طبيعة صامتة" والتي تذكرنا بلوحات الفن التشكيلي التي تحمل الاسم ذاته، حيث نجد محاكاة لهذه الطبيعة الساكنة أو الصامتة. ففي هذه القصيدة هناك سبع كتل بصرية حيث يمثل كل بيت من ابيات القصيدة السبعة ضربة فرشاة تتجمع كلها ضمن نسق المجاورة على قماشة اللوحة الشعرية لتضئ النص الشعري وتربط المتباعد والهارب ضمن بؤرة شعرية واحدة :

" الاغطية البيضاء
قدح الثلج المائل فوق الرف
التفاحات الخمس
قميص النوم
جواربك السوداء

الكرسي الفارغ
ذبذبة الضوء على المرآة .“(48)
وأود التوقف قليلا امام قصيدتين طويلتين يغلب عليهما التدوير هما ”كتاب البصرة“ و ”عراقيون“ التي سبق وان تناولتها، وقصيدة ”كتاب البصرة“ المدورة هي واحدة من القصائد التي وقف فيها الشاعر امام محراب مدينته التي احبها وغناها في الكثير من القصائد في جميع دواوينه ”البصرة على مرمى حجر“ ومنها قصيدته الاساسية التي تحمل اسم الديوان، فضلاً عن قصائد اخرى منها ”اهالي صبخة العرب“ المحلة الشعبية التي ترعرع فيها الشاعر في طفولته، وقصيدة ”سلاماً مسيحيي البصرة“ من ديوان ”الفصول ليست اربعة“ وغيرها كثير .
تبدو المدينة في قصيدة ”كتاب البصرة“ مثل كرنفال سحري وعجائبي، خاصة بعد هذا التهجين والتخليط الذي تعرضت له البنى والازياء والاذواق والمشارب :
” ماذا حل بالبصرة؟
جوابون يضطربون في الساحات، جند يرحلون إلى قراك وقد يرون ان قراهم تختفي في الليل، فلاحون في زي المدينة ” (49)
وتحتشد في القصيدة رموز المدينة التاريخية والاجتماعية، وهي تذكرنا ببصرياثا محمد خضير:
” وللبصرة ساعة لا تدق، وجسور من خشب تصل الاعداء بالاعداء، وضريح لا يعرفه غيري .
وللبصرة حدود من الرماد، وجنود من الرماد، وجنود من الرمل، ومساجد تحزم كالقصب في الاوبئة أو الحرب“ (50)
المدينة هنا ليست مجرد مكان، انها فنتطازيا سحرية مولِّدة للرؤى والمواقف والدلالات السيميائية التي تشمل كل جزئية من جزئيات الحياة ومكوناتها الانثروبولوجية والاجتماعية والثقافية، والتي تجعل منها اسطورة حية :
” ندخل حاسرين، جباهنا ملح ، ونخرج حاسرين نقول للموتى قفوا، ونقول فلتمض المدينة.. نخلها وحريقها وكتابها المفتوح، والموتى ومن كذبوا، ومن تركوا السفائن في الغبار.“(51)
وينقلنا ديوان الشاعر ”سراباد“ الصادر عام 1997 الى فضاءات تأملية وفلسفية عميقة في معنى الوجود والحياة والمعاناة، وتحتل القصيدة الرئيسة التي يحمل الديوان اسمها مكانة خاصة بوصفها معادلاً موضوعياً عن ثيمة السفر الكوني المتأصل الذي لا ينتهي إلى مبتغاه، وقد سبق لنا وان توقفنا امامها بشئ من التفصيل. وتمثل قصيدة ”مرثية ابن خلدون“ استعادة لابن خلدون وقد اصبح جزءاً من الميثولوجيا الثقافية، وتليها قصيدة تستلهم الجو الشعري ذاته من خلال الاطلال على ”كتاب العبر“ لابن خلدون والذي اشتهر باسم ”مقدمة ابن خلدون“.
في ”مرثية ابن خلدون“ يحاور الشاعر هذا المؤرخ والمفكر والرحالة والدبلوماسي، بوصفه موكلاً بالريح والتاريخ معا:
” يا ابن خلدون انت موكل بالريح بين خرائب البلدان ترثي بلداً وتزف اخرى طاوياً صحراء روحك .. اين تبسطها ؟“(52)
ويوجه الشاعر تساؤلات مؤلمة إلى ابن خلدون وهو يسوق امامه ”بغلة التاريخ“ :
” حسنا .. لنركب بغلة التاريخ، ماذا لو

حملناها على اكتافنا،
ماذا لو ان الناس؟، بغلتنا الجميلة لو ارحناها قليلا..
بغلة التاريخ ألقتنا وسارت دون ان تدري إلى الاعداء...'' (53)
وتشكل قصيدة من ''كتاب العبر'' استكمالاً، أو تأملا في مناخ قصيدته عن ابن خلدون حيث يحاور الشاعر هنا كتاب ابن خلدون الكبير ''من كتاب العبر ..'' والذي عرف عند القراء بـ ''مقدمة ابن خلدون'' ، حيث يكرر الشاعر هنا ايضاً لازمته عن ابن خلدون ''بوصفه موكلاً بالريح'' :
'' يا بن خلدون .. انت موكل بالريح، بين خرائب البلدان، ترثي بلدة وتزف اخرى، طاوياً صحراء
روحك اين تبسطها .''(54)
نجد في ديوان الشاعر ''دقات لا يبلغها الضوء'' الصادر عام 1998 اهتماماً برسم لوحات ومشاهد وتابلوهات حية، مثقلة بالرموز والاحالات السيميائية والدلالية العميقة، وبشكل خاص في قصائد الديوان القصيرة .
في القصيدة التي يحمل الديوان اسمها، وهي قصيرة، ثمة اشتغال على شعرية العمى، يتكرر لاحقا في عدد من قصائد الديوان منها ''لعبة'' و''خاتمة'' في قصيدة ''دقات لا يبلغها الضوء'' ثمة كرنفال لشعرية العمى، حيث التضاد بين الضوء والظلام. فالرؤية البصرية هنا معطلة، لكن حواس الشاعر الاخرى تشتغل، كما ان بصيرة الرائي تملأ فجوات ما خسرته الرؤية البصرية :
'' انا الاعمى
لا احب الاشياء الساكنة إلى الابد
ويغيظني الضوء
والضجيج العابر.''(55)
فالرائي هنا يمتلك بدائل للرؤية البصرية :
'' أرى سفينةً ولا ارى بحراً،
وانازل الظلام بذراعين عاريتين''
وفي ''لعبة'' يبحث الشاعر عمّن يعيره عيينين ليبصر دموعه:
'' سألهو مع الشمس والليل
مع الليل والشمس،
وابكي.
من يعيرني عينيين
لأبصر دموعي .''(56)
كما يرثي الشاعر في ''خاتمة'' عينيه التي اضاعهما :
'' عيني التي اضعتها، كملك اضاع عرشه، في ليلة حالكة
آهٍ لو اجدها ثانية، لأضعها في القلب.''(57)
وفي ''الشبيه'' الموجهة إلى شاعر راحل يحز في نفس الشاعر ان عماه سيفاجؤه. ''(58)
لكن الضوء يطل، في الجانب الاخر، متوهجا ومهيمنا في الكثير من قصائد الديوان، كما نجد ذلك في ''نحلة الضوء'':
'' انا نحلة الضوء
اجفاني رقيقة كالماء
واهدابي كالظل'' (59)
وفي ''قوس قزح'' ثمة احتفالية بالضوء والالوان :
'' لقد رأيت دوائر من ضوء
وقوس قزح بارد
في بركة
وحلمت وانا احدق في الحلم .''(60)
كما ان قصيدة ''ساعة البياض'' هي لحظة انتشاء بشعرية الضوء والبياض :

" انا ساعة البياض،
دقاتي لا يحدها ليلٌ
ولا يبلغها ضوء ."(61)
لكن قصيدة "ما قاله الظل" تظل مؤثرة وتحمل الكثير من الرموز والاحالات الميثولوجية والصوفية والعرفانية عبر منظور فلسفي اشراقي واضح يذكرنا بكبار الصوفيين، وكانت القصيدة تحمل في الديوان عنواناً اخر هو "ما قاله الظل في حضرة القصيدة":
" كلمني ظلي وقال : سبقتني،
فامكث حيث انت
وقال لي،
لا تحجب حبك فتفضح
ولا تبده، فتحتجب" (62)
ويختتم الشاعر قصيدته بهذه السياحة الروحية الصوفية التي تتنازع فيها الشخصية بين الحضور والغياب :
" ظننت نفسي ليلاً فاحتجبت،
ونهاراً فاختفيت،
فآليت الّا اعود إلى ليل ولا إلى نهار" (63)
وفي ديوان "قفا نبك" الصادر عام 2002، احتفاء استثنائي بالتاريخي والتراثي والميثولوجي، حيث يقيم الشاعر حواراً ثنائياً بين ذات الشاعر الرائية ومرويات التاريخ الكبرى، عبر سلسلة من الاقنعة التاريخية والرموز والاليغورات المرموزة والرقى السحرية والاسطورية .
الديوان سياحة داخل فضاء افتراضي وحلمي ساحر، يعيد فيه الشاعر اكتشاف الاشياء الماضية ويمنحها ولادة جديدة. وقد قام الشاعر بتقسيم الديوان إلى دورات وابواب شعرية يضم كل باب قصائد تحمل جواً شعرياً متماثلاً مثل "شواهد المعري" و"قراءة في شعر الجواهري" و"حكايات عن الحمراء" و"ألواح" وغيرها .
يستهل الشاعر ديوانه بقصائد عن الاندلس وقصر الحمراء، منها "استهلال" الموجهة إلى ابي عبد الله الصغير، آخر ملوك الاندلس، حيث يقيم الشاعر حواراً معه يذكرنا بحوار الروائي والشاعر الاسباني انطونيو غالا في "المخطوط القرمزي" وقصائده الاخرى:
" يا ابا عبد الله
الطريق الذي قادني اليك قادك إلى السفح"(65)
وفي خمس حكايات عن الاندلس وقصر الحمراء، يستحضر الشاعر الماضي الذي كان، وبقي منه الصدى، في منظور متوجع يكرر وهم الخسارة والنوستالجيا :
" من برج الحمراء،
اسمع غرناطة في الريح انيناً
وقع حوافر تنأى
وهديراً لمياه يصبغها الدم "(66)
وفي الباب الخاص بشواهد المعري، يستلهم الشاعر جوهر رؤيا المعري الفلسفية، كما هو الحال في قصيدة "الذئب"، ذات النفس الصوفي :
" أوه .. يا ابا العلاء
كم تشير إلى ذلك الذئب وتقول :
دعوه
ستهلكه صحبة الاغنام" (67)
ويوظف الشاعر قناع ابي اعلاء في "ما رواه المعري عن ابن القارح":
" ومن باب المسجد،
ابصرت ابن القارح
فأشرت له ان يتبعني" (68)

ولان القصيدة قصيرة وامضة، فلم يترك القناع تأثيراً جمالياً ودلالياً عميقاً لدى القارئ بالمستوى الذي اريد لها .

مرة كتب عبد الكريم كاصد في كتابه النقدي ''متن.. هامش'' الصادر عام 2016: ''هذا التردد بيني وبين ابي العلاء اصبح من الاختلاط ما يصعب علي تحديده : من المتحدث انا ام المعري؟ من منا مرآة الاخر؟ ام كلانا اصبح مرآة للآخر'' (69).

ويبدو ان حوار الشاعر لم ينقطع مع ابي العلاء المعري، فقد عاد إلى إقامة حوارية عميقة معه من خلال تجربة نصية وسردية فريدة، في كتابه ''جنة ابي العلاء'' الصادر عن دار التكوين في دمشق عام 2011، حيث قدم تجربة عكسية لرحلة ابي العلاء في ''رسالة الغفران'' حيث يقوم ابو العلاء، في رحلة افتراضية تخيلية، بالهبوط من الجنة إلى الارض للتعرف إلى حياة الناس في هذا العصر. ويعمد المعري إلى زيارة عبد الكريم كاصد تحديداً في بدء رحلته الارضية، لأنه سبق له، وان كتب قصيدة عنه اثارت اعجابه، ويعني بها قصيدة ''يا ابا العلاء'' التي يقول فيها :

''يا ابا العلاء،
ايها المبصر،
يا أبي،
لقد سرت في الهواء
ولم ابلغ الارض
ولعلني لن ابلغها ابداً'' (70)

وتجربة عبد الكريم كاصد هذه التي تزاوج بين الشعر والنثر والعمل الصحفي، تجربة طريفة وتستحق وقفة خاصة، خاصة وانه ألحق بها قصائده السابقة عن المعري. وتذكرنا هذه الرحلة بتجارب مماثلة منها ''الكوميديا الالهية'' لدانتي، و''ثورة في الجحيم'' للزهاوي فضلا عن ''رسالة الغفران'' للمعري ذاتها ورحلة ابن عباس.

في محور ''احلام '' نجد قصائد حلمية قصيرة، تمتلك الكثير من الترابط وكأنها قصيدة عنقودية أو مقطعية واحدة، فيها الكثير من البراءة والشفافية والدهشة وصدمة اليقظة المباغتة من حلم طويل. وهذه الاحلام تتشكل كومضات سريعة عابرة، حتى تجتمع اخيراً في مجمع ''الاحلام'' حيث التكرار الدال على فعل التنوع في الحلم. :

احلام تطفو،
احلام من زبد،
احلام تتقاذفني كالموج،
احلام ترتجُّ،
فانهض اغلقها لأنام.'' (71)

في الديوان لغة سردية، حكائية كأنها مقدمة إلى الاطفال، كما هو الحال في قصيدة الشاعر عن أليس في بلاد العجائب :

الدنيا صور المنقرض،
والخفاش الاعمى،
والارنب المذعور،
والدودة الزاحفة،
والنسر،
النسر المسنُّ،
والثعلب الماكر،
والحية المراوغة،
كلهم في طريق أليس،
إلى بلاد العجائب'' (72)

في قصيدة ''صوت'' يكرر الشاعر ثيمة السفر الابدي الذي لا ينتهي في جملة شعرية تأملية عن المسافر الذي احاله هذه المرة إلى حجر:

" منذ دهور،
وانا اقطع الرمال،
ناشداً الابدية،
لا جمال تحملني،
ولا حال لاحملها،
سائراً،
وقد احالني المسير،
إلى حجر" (73)

ويظل احساس الشاعر بانعدام الهوية، والخصوصية ضمن هذا الترحال الكوني علامة مائزة شعرياً، تتخذ من نسق قصيدة القرين تارة اطاراً لها أو من قصيدة المرايا فضاءً للبوح والتأمل :

" ما تطلعت في مرآةٍ،
الا وكانت خالية مني،
وما يعذبني اني لا ارى احداً،
ليقول لي انني بلا وجه،
وان هذه الابتسامة الوحيدة،
المرتسمة علي ليست لي ." (74)

ولا يخلو ديوان "قفا نبك" من لعب وتمارين شعرية قد تكون شكلية، كما سبق وان فعلها في ديوان "زهيريات" حيث ألزم الشاعر نفسه بلزوم ما لا يلزم (مثلما فعل المعري لهدف آخر) للكتابة على طريقة احد الوان الشعر الشعبي المعروفة، لم اجدها في حينها، موفقة ولا مقنعة. في هذا الديوان نجد تجريتين من هذا الطراز. الاولى كتابة قصيدة عمودية تحت عنوان "كلاسيك" لا تخلو من السخرية والهجاء يهجو فيها اختلاط القيم والمواقف :

" أنبيك اني بدار ليس ساكنها
الا الحثالة من مكذوبة النسب
يبكون منفىً وفي المنفى لهم وطنٌ
يفدونه برخيص الروح والنشب ."(75)

أما القصيدة الاخرى فهي القصيدة التي يحمل الديوان اسمها واعني بها "قفا نبك" (76) والتي اشار الشاعر إلى انها "محاولة لإعادة معلقة امرئ القيس بأسلوب آخر" .

ونجد ان القصيدة تتكئ على نص غائب / حاضر هو نص امرئ القيس في معلقته، حيث تحفل القصيدة بتناصات وتضمينات واشارات ومفردات من قصيدة امرئ القيس، حتى يمكن النظر إلى القصيدة بوصفها "معارضة " بالمعنى البلاغي لقصيدة امرئ القيس .

ولكن يا ترى ما هو الجديد في محاولة اعادة كتابة قصيدة امرئ القيس بهذه الطريقة .

كنت اتوقع ان اكتشف وعيين حواريين داخل قصيدة القناع هذه، وعي الشاعر الجاهلي ووعي الشاعر الحديث، لكني لاحظت ان الشاعر الحديث قد تخلى عن رؤيته لصالح رؤيا الشاعر الكلاسيكي، ولذا باتت القصيدة بمثابة ترجمة أو كما وصفها بـ "اعادة كتابة" للقصيدة الكلاسيكية بلغة حديثة شبيهة بعملية العرض التفسيري المسمى paraphrase ولذا كانت تضمر في جوهرها بعض عناصر النجاح التي لم يوظفها الشاعر بما فيه الكفاية .

يظل الديوان، باستثناء قصائد قليلة مؤشراً على نضج القصيدة القصيرة واختزالها إلى فعل شعري رافض وصادم بكلمات قليلة، وبعيداً عن زخرف البلاغة التقليدية .

ويمثل ديوان "ولائم الحداد" الصادر عام 2007 واحدة من التجارب المتقدمة والناضجة في مسيرة الشاعر، وتهيمن على قصائد الديوان مسحة حزينة تتحول فيها القصائد إلى مرثاة طويلة للموتى وللأحياء معاً، حيث يتحول الخريف في عدد من

القصائد إلى معادل موضوعي لخريف الحياة : كما هو الحال في "خريف موشك على الرحيل":

" الخريف الموشك على الرحيل،
يصبغ بالاصفر،
قدم الاشجار
ذلك المتقاعد المزين بالنياشين،
هو انا،
وقد علقت في صدري اوراق خريف صفراء .
لماذا ترى تتسع المقبرة،
كلما اقبل الخريف ؟ " (77)

وفي هذه القصيدة يطل الخريف من النافذة، حيث نجد عشق الشاعر وافتنانه بالنوافذ في سلسلة من القصائد في دواوينه المختلفة :

" الخريف،
يطل من النافذة،
ويرحل
اجنحة في الهواء،
تصطفق الان" (78)

وتتحول قصيدة "ساحة" إلى احدى قصائد النافذة المحببة لدى الشاعر حيث يطل على العالم والاشياء في حركتها الموّاراة :

"اشجار لا تسكنها الطير،
وبضع مصاطب،
والكشك المهجور هناك،
ونافذة (هي عين الساحة)
يأتيها الناس فرادى،
وفرادى يمضون." (79)

ونوافذ عبد الكريم كاصد تذكرنا بنافذة محمود عبد الوهاب في قصته "نافذة على الساحة" ونوافذ محمد خضير ومهدي عيسى الصقر أو ربما قبل ذلك بنافذة جيمز جويس في قصته القصيرة "ايفلين" من مجموعة "دبلنيون" حيث تتحول النافذة إلى مرقاب وشاهد وعيين على الخارج، خارج مفتوح وفضاء في مقابل داخل معتم وضيق ومكبّل. وقصيدة "ساحة" تنطوي على حركة سردية متنامية، حيث تنمو سلسلة من الحبكات والمرويات الداخلية السيميائية العميقة الدلالة، المستقلة بذاتها، والمترابطة ضمن هذا الفضاء الجنائزي الحزين :

"تأتيها امرأة،
تمرق كالطيف وتدخل كشك الهاتف،
تابوت الهاتف،
تخرج شبحا،
بغدائر بيضاء" (80)

لكن الحضور الاوسع لقصائد النافذة يتركز في مجموعة قصائد "نوافذ" التي اطلعت عليها لأول مرة ضمن مختارات الشاعر الشعرية الموسومة "نوافذ" والصادرة عام 2007 في بغداد، لكني وجدتها منشورة ثانية في ديوانه الحديث "رقعة شطرنج" (81)، منها قصيدة "نوافذ" الرئيسة حيث يتلصص الشاعر على العالم الخارجي من هذه النافذة على حركة الاشياء والمرئيات :

" مفتوحة في الصيف،
مغلقة في الشتاء،
وفي الخريف،
لا ادري لماذا اغلقها،
أو افتحها،
وقد لا اتذكر في الربيع ماذا افعل؟" (82)

وهنا يوظف الشاعر لعبة شعرية جربها منذ ديوانه الاول "الحقائب" وأعني بها لعبة التكرار اللفظي لمفردة معينة وتقليب اوجهها وتمظهراتها المختلفة، فثمة نافذة للقطار واخرى للطفولة، وثالثة للسماء، ورابعة للمستشفى وغيرها. ونوافذ الشاعر

ليست جامدة، بل هي مؤنسنة ومشخصنة، فهي تتحرك و"تهرع في الطريق / كالبشر" وهي ايضا تتبع الشاعر عندما يحمل امتعته ويسير :

"مرة حملت امتعتي،
وسرت،
كانت النوافذ تتبعني" (83)

ونوافذ الشاعر تحدق به وتهم ان تطير، وهي تلتمع كالمرآة. وهي تحزن وتنتحب وهي تطل على ساحة الاعدام :

"كثيراً ما اسمع انين النوافذ،
وهي تدير ظهرها للطريق،
وتنتحب." (84)

والنافذة هنا هي "عين الابدية":

"تسال النافذة :
هل يعرف الحكيم
انني عين الابدية؟"(85)

ونافذة الشاعر هنا شاهد حقيقي يطل على الفجيعة وصوت مقموع وقناع :

"انا النافذة،
انا الشاهد الوحيد،
من يسمعني؟"(86)

وفي قصيدة "نافذة للطفل" ترقب النافذة العالية الطريق، كما ترقب الشاعر والطفل الذي يعبر الجسر:

" والنوافذ العالية،
وهي ترقب الطريق الذي يمتد،
ولعلها لا تزال ترقبه،
أو ترقبني،
النوافذ" (87)

ويبدو ان الشاعر قد احس باليأس والقنوط بعد ان افزعته الرؤى والمشاهد فقرر ان يهجر نافذته ويتبرأ منها في قصيدته "نافذة للطفل":

"خاتمة: انا عبد الكريم كاصد،
اتبرأ من نافذتي."(88)

وعبد الكريم كاصد لا يكف عن التأمل والتفلسف شعرياً، وخاصةً وهو يخطو نحو نضج الكهولة، حيث تتشح قصائده الأخيرة بحكمة شخصية عميقة اكتسبها من تجربة الحياة والالم والمعاناة والشعر، واكتشف فيها ان "للشعر منفاه" وانه ربما اختار ان يكون نزيلاً أبدياً في منفى الشعر، كما جسد ذلك في احد دواوينه الحديثة الموسوم "هجاء الحجر" (89) الصادر في القاهرة عام 2011:

"لم اكن اعرف ان للشعر منفاه ايضا " (90)

في ديوان "هجاء الحجر" هذا تطل الحكمة في معظم قصائد الديوان حتى بات الشاعر كما يقول "يتعثر بالحكمة" :

" بين خطوة واخرى
اتعثر بالحكمة، فيمسكني الجهل" (91)

وتبدو قصائد الديوان عبارة عن اضافة من الحكم والاقوال المأثورة، التي تعامل معها الشاعر عن طريق مستوى المفارقة، حيث السخرية والقلب والاستنساخ المضاد، في ضربات قصيرة ووامضة تبدو اشبه ما تكون بالرباعيات أو المثنويات، وربما قصائد الهايكو والومضة. وقد تغلب المحاكمة المنطقية والمحاجة العقلية احيانا على بعض هذه المقاطع، لكنها ايضا تشع بشعر سري، يتسربل عبر كل مفردة أو صورة تباغت بصيرة القارئ بوعي مشاكس جديد .

وتبدو لي تجربة الشاعر عبد الكريم كاصد، في هذا الديوان واحدة من محاولات التجريب الشعري التي يقدمها الشاعر عبر اسفاره الشعرية، والتي يصدم فيها افق توقع

القارئ الاعتيادي ليضعه امام اكتشاف وجه اخر من وجوه الحقيقة والحياة .
وغالبا ما يميل الشاعر إلى قلب الحكمة على مستوى المفارقة الساخرة، اذ يتلاعب الشاعر بالحكمة المأثورة "اذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب" بصورة عكسية :
" قال الصحفي
وقد رأى صورته في المرآة :
السكوت من فضة
والكلام من ذهب" (92)
وقد يقلب الشاعر حكاية الكاتب الدانيماركي هانزكرستيان اندرسن المشهورة "ملابس الامبراطور"، صادما افق توقع القارئ :
" حين رأى الملك شعبه عارياً
قال : ما اجمل الشعب في اثوابه الزاهية؟"(93)
وقد تثير قصائد الشاعر القصار أسئلة استفهامية بلاغية ساخرة :
" لماذا يحتفل المهزوم بانتصاراته؟" (94)
ونجد ذلك بشكل خاص في قصيدته "تساؤلات" التي هي مجموعة من الاسئلة المشاكسة :
" لماذا التاج
على هذا الرأس المقطوع؟"(95)
وكما نجد ذلك في قصيدة "حيرة كفافي" :
" من يؤرخ المرحلة؟
بأي سواد سيبدأ
وأي سواد سينتهي؟"(96)
وقد تغلب الشاعر رغبة في كتابة تراتيل وادعية واوراد عرفانية كما نجد ذلك في "دعاء الكروان ":
" ربي،
نجني،
من صديق لا يعرفني،
وعدو يعرفني،
من جاهل لا يحسن الصداقة،
وعاقل لا يحسن العداوة " (97)
وللحجر، مكانة خاصة في ديوان الشاعر هذا. ومعروف جيداً ولع الشعراء العرب ومنهم ادونيس بمفردة الحجر والتي تداولها من بعده شعراء الستينات وما بعدهم بتنويعات مختلفة، وهي ربما استذكار لمقولة الشاعر العربي الجاهلي تميم بن مقبل "لو ان الفتى حجر" والتي عبّر فيها عن احساسه بالاحباط واليأس وتمنى لو انه حجر يفتقد الاحساس والمعاناة، حيث قال:
"ما اطيب العيش لو ان الفتى حجرٌ
تنبو الحوادث عنه وهو ملموم ."
حيث يجاريه عبد الكريم كاصد بتنويعات على رمزية الحجر ودلالته :
"بشفاه من الحجر
ينشدون الطريق" (98)
ويتخذ رمز الحجر احيانا طابعا دلاليا يدل على القسوة والتحجر وانعدام الرحمة :
" يلبس وجه الحجر
ويخلع وجه الانسان" (99)
وقد توظف مفردة الجمع "احجار" لتدل ايضا على الجمود والصمت :
" احجار،
لا تليق الا بالتماثيل،
الحزينة في الليل." (100)
وقد يصير الحجر متكأً وملاذاً للشاعر بعد ان خسر كل شئ :
" على حجر في العراء اتكأت
حاضنا نفسي العزيزة،
هدوء الملائك."(101)

وقد يسخر الشاعر من شاعر آخر أبياته من حجر، بطريقة هجائية قاسية :

" شاعر بيته من زجاج
وأبياته من حجر."(102)

وقد يتحول الحجر إلى محور قصيدة كاملة كما هو الحال في قصيدة "حكاية عادية" :

"ما اراده السلطان،
بناه حجراً حجراً،
حتى اذا اوشك ان يتم ما بناء،
كان البناؤون،
بعدد الاحجار." (103)

يبدو ان الحجر، سيميائياً، يدل في تجربة الشاعر عبدالكريم كاصد على العقم واليباب وانعدام الحس والعاطفة، وربما هو المقابل للسان المتحجر الذي لا يملك قلبا :

" يسمونه اللسان،
حقا،
لكنه دون قلب."(104)

ديوان "هجاء الحجر" إشارة إلى النضج الفلسفي والتأملي الذي اكتسبه الشاعر من تجربته الحياتية والشعرية والثقافية، وربما من تماهيه مع تجارب انسانية وصوفية كبرى منها تجربة ابي العلاء المعري .

ويبدو ان حوار الشاعر الداخلي مع الحكمة والامثال الشائعة، واعادة اكتشاف دلالالتها ورموزها، واحيانا معارضتها أو قلبها عن طريق المقارنة والسخرية، قد قادت الشاعر إلى محطة شعرية اخرى تتمثل في مجموعة "رقعة شطرنج " (105) الصادرة عام 2015 في القاهرة .

وقد فوجئت بان عددا كبيراً من قصائد الديوان سبق وان ظهرت ضمن المختارات الشعرية التي طبعت عام 2009 تحت عنوان "نوافذ" ومنها قصائد "نوافذ جديدة" و"رقعة شطرنج" و"ابراج" و"نهاية غير متوقعة للابراج" و"الضحك" و"غروب" و"نافذة للطفل" و"نافذة اخيرة" .

وقد سبق لنا القول وان تناولنا بعض هذه القصائد ومنها قصائده عن النافذة بوصفها شاهدة على الخارج والعالم، وهي عموما تلتقي مع بقية قصائد الديوان في الطول، حيث ابتعدت عن تلك الومضات القصار التي هيمنت على تجربة الشاعر في ديوان "هجاء الحجر" ومالت قصائد "رقعة شطرنج" إلى الطول نسبياً. ونجد في هذا الديوان محاولة لتأمل الحقيقة فلسفياً، من زواياها المختلفة، وعدم الاكتفاء بالنظر إلى وجه واحد من وجوه الهرم. وقد حقق الشاعر ذلك بمزاوجة مع تقنية التكرار التي فتنته منذ ديوانه الاول "الحقائب" عام 1975 .

فكما كانت قصيدة "نوافذ" تنويعا على اوجه الحقيقة وتجليات النوافذ في الزمان والمكان، نجد ذلك النسق يتكرر في قصيدة "مقاه لم يرها احد" و" غروب" و"ثلاث حكايات لساحة واحدة" و"الشرفات الاربع" وغيرها .

ففي قصيدة "مقاه لم يرها احد" نجد هذا التكثير والتناسل لأنماط المقاهي . ففي ستة وعشرين مقطعاً يكشف الشاعر عن مستويات ووظائف لا تحصى للمقاهي التي رآها في طفولته أو تلك التي جرفها النهر أو تلك التي تقف عند الجسر :

"مقهى عند الجسر،
تؤمه القوارب فجرا،
تنتظر،
تنتظر،
ثم ترحل فارغة" (106)

وقد تذكرنا مقاهي عبد الكريم كاصد بمقهى ارنست همنغواي في ''مكان نظيف حسن الاضاءة'':

'' في محطة نائية، ثمة كرسي،
وقدح شاي،
ولا قطار هناك،
أو مسافرين،
المقهى وحده.'' (107)

ومن قصائد الديوان اللافتة للنظر قصيدة ''مرآة'' التي تحتفي بالعالم السري للمرايا، وتذكرنا بمرايا محمد خضير ومحمود عبد الوهاب وربما ادونيس. وتستدرج قصيدة ''المرآة'' هذه الشاعر إلى لعبة القرين، عندما يحدق في المرآة أمام صورته :

'' في كل صفحة تتطلع بي وتسأل :
أهذه انا؟
في كل قصيدة وحرف،
مرايا واسعة،
ولا احد هناك.'' (108)

ويحاول الشاعر ان يستدرج المرآة لمعرفة اسرارها :

'' اين تخفين أسرارك،
أيتها المرآة ؟'' (109)

ومرآة الشاعر مؤنسنة، فهي تبكي ايضا، ربما لان شاعراً ما، دخلها ولم يخرج :

'' دخلني مرة شاعر،
ولم يخرج.
تخطئون،
حين تقولون،
انني لا ابكي .''(110)

وربما تختزل قصيدة ''رقعة شطرنج'' ذاتها تجربة العزلة والوحشة في هذا الديوان حيث يبدو الجندي فوق رقعة الشطرنج مجرد بيدق وحيد وأعزل في صحراء قاحلة، حيث يختفي كل شئ ويضطر الجندي إلى ان يتفيأ ظله ويحدق:

'' جندي،
يتفيأ ظله ثانية ويحدق .
جندي في الرقعة،
رقعة شطرنج''

في هذه القصيدة ثمة نزعة للاختزال والحذف والاقتصاد اللغوي، فصورة الجندي المتوحد، رمزاً وايقونة تضج بالعلامات والاسرار والدلالات السيميائية التي يتعين على القارئ ان يفك شفراتها .

وأمام هذا المتن الشعري الباذخ والغني للشاعر عبد الكريم كاصد نجد انفسنا مطالبين بإعادة قرار هذا الشاعر الذي لا يكف عن التجريب والتجدد. قد نختلف معه قليلا أو نتفق، لكن ذلك يزيد من قناعتنا بانه شاعر استثنائي في سفر الحداثة الشعرية العراقية، توجه ربما بنص شعري اشكالي وخلافي هو ''أحوال ونصوص'' (112) الصادر عام 2016 في القاهرة والذي جنسه الشاعر بوصفه ''نصوص'' لكن الشعر يظل هو السيد المهيمن في هذا السفر، على الرغم من التناوب بين الشعر والنثر، بين التخييل والسرد، بين السيرة الذاتية ومقاطع الحياة اليومية، حيث يرتدي الشاعر قناع ''فردان'' ليعبر من خلاله عن تجربته الحياتية ورحلته مع الشعر والمنفى والكون، ولكن دونما مماهاة مخلة، أو مرآوية ساذجة. وهذه التجربة فيها الشئ الكثير من الطرافة والتجريب والجدة، مما يضعها في مصاف تجربته السابقة ''جنة ابي العلاء'' وان كانت تجربته هنا اكثر التصاقاً بعالم الشعر والتخييل. وقد اشار الشاعر في ''اشارات'' في نهاية الكتاب

إلى انه قد اعاد نشر بعض القصائد من دواوينه السابقة، ومنها من دواوين ''النقر على ابواب الطفولة'' و''سراباد'' و''دقات لايبلغها الضوء'' و''الشاهد'' و''الحقائب'' (113) - لذا فالكتاب ''توليفة'' شعرية ونثرية وسيرية فيها من الفرادة والغرابة، وتدلل على نضج شعري ومعرفي وفلسفي شامل.

وهذا النص الاشكالي، هو سيرة ذاتية أتو بيوغرافية مموهة للشاعر أو لقناعة أو ذاته الثانية، كما انه في الوقت ذاته سيرة ذاتية عن المكان ايضاً، وربما يحتل المكان البصري الصدارة، بوصفه الحاضنة الاساسية التي شهدت ميلاد فردان داخل جذع شجرة :

حين اطل فردان من بيته في باطن الشجرة
لم يصدق عينيه
كانت الارض حمراء،
والنهر احمر،
والقطعان احجار مبعثرة،
تباً،
ثم عاد إلى النوم،
في بيته في باطن الشجرة. (114)

في هذه التجربة الفريدة تختلط الحكمة بالشعر كما وجدنا ذلك في ديوان ''هجاء الحجر'' واحياناً تغلب الحكمة الشعر كما اعترف مرة:

''غير ان النفس أمّارةٌ بالسوء،
نتعاهد على قول الشعر، بعد هجرهما الشعر،
فصار إلى الحكمة اقرب.'' (115)

ويتماهى الشاعر احيانا مع الحلاج في سياحة صوفية وروحية وتناصية نادرة. ففي ''فصل صوفي'' نقرأ:

'' قال الحلاج: ليس من فني بالشئ كمن فني عن الشئ ، لان الفني بالشئ بمعنى الجمع، والفني عن الشئ بمعنى الاحتجاب، قال فردان : هذه غاية فردان، وعين الانفراد''(116)

ثمة رحيلٌ صوفي، وعرفاني، وتخييلي في عوالم الحلم والواقع، في عوالم الزيف والحقيقة، في تمويهات يرتقي فيها الشاعر إلى مرتبة الرائي والعارف والمكشوف عنه الحجاب :

'' حين صار فردان اثنين لم يتعرف عليه احد،
وحين صار ثلاثة لم يتعرف على نفسه،
اما حين صار جمعاً فقد اضاع كل شئ،
قال : يا أسفي .'' (117)

تضع تجربة ''احوال ومقامات'' النصية الجديدة الشاعر عبد الكريم كاصد في مرتبة خاصة بين شعراء جيله من العراقيين والعرب، وهي، ربما تتويج لمسيرة ثقافية ونضالية حافلة تجاوزت النصف قرن، وهذه الحقيقة تلزمنا نقادا وباحثين ان نعيد قراءة هذا الشاعر بتروٍّ، وتأمل واستبصار، لأنه لا يتحرك عند السطوح الخارجية للكلمات أو عند ''البنية السطحية'' فقط مما يتطلب من القارئ استغوار اسرار وشفرات ''البنية العميقة'' للنص بتعبير جومسكي ايضاً، فضلاً عن البنيات السيميولوجية التي يحيل اليها متن الشاعر العميق

الشاعر عبد الكريم كاصد، في ترحاله الكوني بين المنفى السياسي القسري والوطن الملتصق بروحه، وبين المنفى الشعري الذي وجد الشاعر نفسه مستسلماً له، أسس مملكته الشعرية المتفردة في تجربة الحداثة الشعرية العراقية والعربية معاً.

الهوامش:

1 - كاصد، عبد الكريم، (1975) " الحقائب "، دار العودة بيروت .
2 - العزاوي، فاضل وآخرون (1969) " البيان الشعري " .. مجلة " الشعر 69" العدد الاول،المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، ص 3 .
3 - كاصد، عبد الكريم، (19759)، " الحقائب " ص 11.
4- المصدر السابق، ص 12.
5- المصدر السابق، ص 5 .
6- رشدي، معتز،(2013) "عبد الكريم كاصد : ايها الوطن، ايها المنفى"، منشورات تموز، دمشق
7- المصدر السابق، ص 123
8- المصدر السابق، ص 124.
9- المصدر السابق، ص 204 .
10- المصدر السابق، ص 247 .
11- المصدر السابق، ص 248.
12- كاصد، عبد الكريم، (1975)" الحقائب " ص 33.
13- كاصد، عبد الكريم، (1983) "وردة البيكاجي "، مطبعة دار العلم، دمشق، ص 74.
14- كاصد، عبد الكريم، (2009)، " نوافذ – مختارات شعرية " دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص 269.
15- كاصد عبد الكريم (2015) رقعة شطرنج " الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، (2015)، ص 7.
16- كاصد، عبد الكريم (1975) – " الحقائب " ص 50.
17- المصدر السابق ن ص 13.
18- المصدر السابق ن ص 38 .
19- المصدر السابق ن ص 48.
20- المصدر السابق، ص 82.
21- كاصد، عبد الكريم : "نوافذ – مختارات شعرية " ص 25.
22- المصدر السابق، ص 29.
23- رشدي، معتز (2013)" عبد الكريم كاصد : ايها الوطن، ايها المنفى " ص 231.
24- المصدر السابق، 232.
25- المصدر السابق، ص 234.
26- المصدر السابق 232.
27- المصدر السابق، ص 233.
28- المصدر السابق ن 233.
29- كاصد، عبد الكريم، " نوافذ - مختارات شعرية " ص 46.
30- المصدر السابق، ص 47.
31- المصدر السابق، ص 48.
32- المصدر السابق، ص 48.
33- كاصد، عبد الكريم (1983) " وردة البيكاجي "، مطبعة دار العلم، دمشق .
34- المصدر السابق، صؤ13.
35- المصدر السابق، ص 17.
36- المصدر السابق، ص 18.
37- المصدر السابق، ص 19.
38- المصدر السابق، ص 41.
39- المصدر السابق، ص 60 .

40- المصدر السابق، ص 65.
41- المصدر السابق، ص 69.
42- المصدر السابق، ص 72.
43- المصدر السابق، ص 74.
44- المصدر السابق، 76ز
45- المصدر السابق، ص 77.
46- المصدر السابق، ص 100.
47- المصدر السابق، 106.
48- كاصد، عبد الكريم (2009) " نوافذ -مختارات شعرية" ص 83.
49- المصدر السابق، ص 93.
50- المصدر السابق، 94.
51- المصدر السابق، ص 51.
52- المصدر السابق، ص 52.
53- المصدر السابق، ص 118.
54- المصدر السابق، ص 121.
55- المصدر السابق، ص 137.
56- المصدر السابق، ص 139.
57- المصدر السابق، ص 143.
58- المصدر السابق، ص 148.
59- المصدر السابق، ص 141.
60- المصدر السابق، ص 143.
61- المصدر السابق، ص 142.
62- المصدر السابق، ص 149.
63- المصدر السابق، ص 151.
64- كاصد عبد الكريم (2002) "قفا نبك"، منشورات الاهالي، دمشق،
65- المصدر السابق، ص 7.
66- المصدر السابق، ص 13.
67- المصدر السابق، 38.
68- المصدر السابق ص 48.
69- كاصد، عبدالكريم، (2016) " متن .. هامش " – نصوص منشورات اروقة، القاهرة، ص 205 .
70- كاصد، عبد الكريم، (2010) " جنة ابي العلاء " منشورات التكوين، دمشق، بيروت، ص 6.
71- كاصد، عبد الكريم، "قفا نبك " ص 73.
72- المصدر السابق، ص 51.
73- المصدر السابق، 94.
74- المصدر السابق،82.
75- المصدر السابق، ص 112.
76- المصدر السابق، ص 115.
77- كاصد، عبد الكريم، " نوافذ -مختارات شعرية "ء 189.
78- المصدر السابق، ص 191.
79- المصدر السابق، ص 185.
80- كاصد، عبد الكريم، (2007) " رقعة شطرنج " الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص -7 33.

81- كاصد، عبد الكريم، " نوافذ - مختارات شعرية" ص 185.
82- المصدر السابق،ص 269.
83- المصدر السابق، ص 269.
84- المصدر السابق، ص 283.
85- المصدر السابق، ص .268.
86- المصدر السابق، ص 287.
87- المصدر السابق، ص، 290.
89- المصدر السابق، ص 292.
90- كاصد، عبد الكريم (2011) " هجاء الحجر "، أروقة، القاهرة .
91- المصدر السابق، ص 78.
92- المصدر السابق، ص 17.
93- المصدر السابق، ص 14.
94- المصدر السابق، ص 9.
95- المصدر السابق،ص 32.
96- المصدر السابق، ص 46.
97- المصدر السابق، ص 50.
98- المصدر السابق، ص 64.
99- المصدر السابق، ص 71.
100- المصدر السابق، ص 30.
101- المصدر السابق، ص 46.
102- المصدر السابق، ص 44.
103- المصدر السابق، ص 76.
104- المصدر السابق، ص 58.
105- المصدر السابق، ص 42.
105- كاصد، عبد الكريم، (2015) " رقعة شطرنج " الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
106- المصدر السابق، ص 35.
107- المصدر السابق، ص 59.
108- المصدر السابق، ص 61.
109- المصدر السابق ص 64.
110- المصدر السابق ص 72.
111- المصدر السابق، ص 86.
112- كاصد، عبد الكريم، (2016) " احوال ومقامات " – (نصوص) منشورات اروقة، القاهرة، (ط 2).
113- المصدر السابق، ص 248.
114- المصدر السابق، 9 .
115- المصدر السابق، ص 69.
116- المصدر السابق، ص 167.
117- المصدر السابق، ص 67.

دليل الحبّ
دراسة في شعرية سلمان داود محمد

ياسين النصير

إنَّه لأمر غريب، يا أركسماك،
أن يتغنى الشّعراء في الأناشيد
التي أنشدوها والملاحم التي
أبدعوها
بمختلف أنواع الآلهة؛ فلا نجد
منهم ولو شاعرًا واحدًا
يقرظ إيروس، الإله المبجل ذا
العظمة والقوة"
آفلاطون في المأدبة.
أحبك. لكي. أراني
سلمان داود محمد
"إنَّ الرجلَ الذي يَحب إمرأة"يُسقِطُ"
على هذه المرأةِ جميع القيم التي يجلُّها
في أنيماه الخاصة.
كذلك، "تُسقط" المرأةُعلى الرجلِ الذي
تُجب،
جميع القيم التي يَود انيموسُها تحقيقها"
باشلار
أنوثتك أعمال شغب
سلمان داود محمد

قد تكون مفردة الحبّ في هذا الفصل مشحونة بمؤثثات مختلفة عمّا هي حالها لو كانت أحادية تقال في جلسة عادية بين حبيبين، كلمة متجردة من لواحقها الإجتماعيَّة والنفسية، هنا، في تجربة الحبّ عند الشاعر سلمان داود محمد، مختلفة، فقد شحنها بالحرب، بالحرية، بالموت بالإخلاص، بالأمل وبالفقدان، فهي كلمة إجتماعيَّة مشحونة بالمفارقات، تحولت من رومانسيتها الشفافة إلى واقعيتها الدموية، من إنسانيتها الهائئة إلى عدائيتها المريرة. . الحبّ في تجربة الشاعر وحدها تغيَّر من مفاهيم الحبّ التي نعرفها، لأنَّها ليست كلمة، ولا هي حال مفردة، بل هي قضية إجتماعيَّة، إنسانية واخلاقية، ولدت في زمن القلق المشحون بالحرب والسياسة ومضاعفات المرحلة. ومع ذلك نحاول هنا أن نخفف من ثقلها الوجودي، عندما نجد الشاعر قد ركن إليها فترات الهدوء والبحث عن ظل يأتمن إليه، عن كتف يبكي عليه، وعن فهم يتكلم بما يتكلم به، وعن عينين لا ترى إلا عيني الحبّيب، هذه النأمات المقتطعة من زمن الحرب كافية لأنَّ تعمق فينا أحساسًا بأنَّ الحبّ مهما أحيط به من كوارث وموانع، هو النبتة التي تنمو بين الصخور، لابد من أن تبتدع سماءها الممطرة الخاصة كي تنمو، ولابد من أنْ تخلق لها حبيبين كي يتنغما بكلامها، تلك هي معاناة قصائد سلمان التي تبدو من الخارج أنَّها غزل ورومانسية ثورية، لكنها في الحقيقة عبارة عن نداء حزين لطائر التم

وهو يغادر جبهات القتال ليقتنص فرصة بلا رياح عاتية ولا أمطار ترابية، كي يجلس على مصطبة فارغة بعينين رائيتين بانتظار عيني حبيبها تمعن الرؤية فيهما. " والحق إنَّ أي إقدام على تبليغ مشاعر الحبّ للغير تبليغًا صادقًا إنَّما هو في الوقت ذاته فعل ينصب الشراك لنفسه، بحيث يقع أسير شراكة التي بناها؛ فلا يفلح في حمل الغير تصديقه"(1) ضمن هذا المناح التراجيدي الساخر، نحاول هنا أن نترسم خطوات بعض مميزات الحبّ، الذي يولد ليبقى، حب لا تطفئه نيران الحرب، بقدر ما توقظ يقظته الكامنة كي يتحول من نار قاتلة إلى نار الينبوع، والمطر، وحبل الغسيل، وكتابة كلمة (أحبك) لا تغادر اللسان، دليل الحبّ بسمة عراقية، هذا ما أريد لهذا الفصل أن يحمل.

كما هي الريح
أطرد الوحشة عن مصطبة لشخصين. .
فارغة
وأنهي ضجيج المارّة مثل حضر تجوال
وكما القميص المشنوق بحبل غسيل
أتقاطرُ بكل نداي على سطح ايامكِ
وأشتم الغيوم. . تلك الواقفة في طابور الوضوء. .

الاعمال الشَّعريَّة الجزء 2 ص 197

مرة أخرى يعود لبنية العمود النازل المُغيَّر لأشياء الأرض، إما أن يكنسها أو أن يمنحها المطر، ليعود بعد ذلك ليستقرا متعانقين في فضاء ما بين السماء والأرض. " وكما القميص المشنوق بحبل غسيل"حيث يتمزج ماؤه بالصبابة المتألقة، مشهد غزل محاط بماء المطر والغيم والندى والوضوء وبماء الذات، ذلك هو الوضع الذي يؤسس فضاؤه الشعري، كل شيء يبدأ بين شخصين، يجلسان معًاعلى مصطبة الأيام، ويصدرا أمرًا بمنع تجوال المارة كي يتفردا بأمتلاء المشهد، " كما هي الريح اطرد الوحشة عن مصطبة لشخصين . . فارغة وانعي ضجيج المارّة مثل حظر للتجوال". ويملأ فضاء الصورة المتوحدة بينهما بقميص مشنوق على حبل غسيل تتجاذبه الرياح والأضواء، وكأن الحلم الأرضي القائم على المصطبة، يكمله المشهد السمائي المحلق بالقرب من وهج الضوء، أما الظِل المرسوم بينهما، فهو مزيح من نار الحبّ وتراب المصطبة، وهواء السطح، وماء القمصان، "أتقاطر بكل نداي على سطح أيامك". العناصر المكونة للمشهد تملأ الرؤية البصرية وتشكّل مشهدًا طبيعيًا لا يمكن حذف أجزاء منه أو إضافة أجزاء إليه، هذه المرونة التي يمزج بها السماء العالية بأرضية منداه مالئة الفضاء البيني بالقميص والريح التي تمنح حياة للأشياء، موضحًا لنا عبر هذه الصورة الفضائيَّة المركبة: أن الحبّ يستدعي: النار، والتراب، والهواء، والماء، ويصهرها جميعًا في وحدة كونيَّة مانحًا الخصوبة للأشياء. هذه الرؤية الكونيَّة للحب التي تخلقها العناصر هي نوع من التبادليَّة الموضوعيَّة بين السماء والأرض لعالم بحاجة إلى الخصوبة، راسمًا مشروعًا للحب المطلق لم يكن في حساب أيَّ عنصر من عناصر الطبيعة أن يخلقه. لأن الوعي بمخلوفات الطبيعة سواء أكانت بشرية أم أشياء جامدة هو ما يجعلها منصهرة في بوتقة الشعر، ثمة حميمية طاغيَّة عند الشاعر سلمان بأن يمرر عينيه على الأشياء الجامدة ليكسبها رؤية الحياة، معمقًا بها حالة الحبّ التي تتجسد عيانيًا. فالإتصال بين أثنين ليس

بالسهولة، وهو ما يهيئ الشاعر لهما المناخ التكويني من أشياء وأجواء كما لو أنَّ الحبّ نبات لا ينمو في بيئة بدون سماد، والسؤال الذي يؤلفه مشهد الحبّ إلى أي مدى يمكننا أن نعيش بدون الحبّ؟ كل فاعلية المشهد هوأن يعيد رسم صورة لما قبل اللُّغة الشَّعريَّة المكتوبة، الصورة الشفاهية الطريَّة التي كان الصوت وحده يملأها بالشغف والحنين، ما جعل الحبّ في المدينة جافًا هو الإحاطة اللامنطقة بالأشياء والممارسات الصناعية، إنَّ تلف الذاكرة الشعبية يتم عندما تستولي عناصر العيش على عناصر الحبّ. يحاول سلمان أن يصور الحبّ في مرحلة ما قبل كتابة القصيدة، فقصيدة العاشقين لم تكتب عندماً يتم الحبّ، تكتب تمهيدًا للحب، كل ما حدث هو أن الشاعر جهز لهم المسرح، وأشعل الأضواء، ورسم خطوط الحركة للممثلين، واستدعى الجمهور للمشاهدة، وحدد الكيفية التي سيوجهان بها خطاب الحبّ. أجمل القصائد تلك التي لا تتحدث عن موضوعها بالكلمات. قصيدة سلمان دعوة للعودة إلى الكلاميَّة الشفاهية، الى الحياة الشفاهيَّة الشعبيَّة التي لا تعرف منهجًا منطقيًا للغزل، هذه البدائيَّة هي"الكلام ما قبل الكلمات البكر" كما يقول أرتو عن مسرح القسوة، كلمات الشَّعريَّة كلمات عن كلام مؤسس شعبيًا، ولذلك مهما كتب الشّعراء عن الحبّ يبقى كلام الحبّ غير مُستَوعب بالكلمات. يحاول الشاعر أن يعيد تركيب اللُّغة البصريَّة للمشاهد الشعبيَّة، مرة أخرى بصور لا يعتمد فيها على الكلمات، بل على الاستعارة والتأويل، واندماج الأنا بالأخر بحيث تتداخل السنتهما دون أن ينطقا الكلمات. ختى وهما إثنان يشعران أنهما واحد، عذع الفردانية هي نزوع طبيعي لأن يكونا متقاربين، وقد ألغى المسافة بينهما، فاللقاء الحميمي لا يجعل للمسافة حضورا، لأن كل واحد منهما يشعر أنه "قرين للآخر" وتجد حتى اللسان سيكون واحدا حيث الثقة تشمل حتى الأكاذيب. ذلك هو أن الحبّ حين يفتت اللُّغة يُنشئ من جديد لغته الخاصة التي تجسدها الرؤية المزدوجة لعيني الحبّيب بعيني الحبيب الآخر . هذه إحدى مكونات دليل الحبّ عند الشاعر سلمان داود محمد، لقاء الرؤية، أن كلام الحبّ كلامان: أحدهما يستعيد المثيولوجيا الغائرة في الأعماق الشعبيَّة صورًا وحالاتٍ لتشكّيل تلك اللُّغة (التحتثقافة) التي تستوطن الأشياء كلمات الحبّ الغامضة المبهمة، والثاني كلام القصيدة نفسه الذي يُعبِّر عن لحظة وجدانيَّة للشاعر مُعبَّر عنها بالكلام على لسان العاشقين. لاشيء يتجسد مشهديًا غير العلاقة الناطقة بالعينين، كي لايفلت منهما المشهد. ثَمة اشعاع بصري يمارس دور الإختراق لعينيهما أولجسديهما، هي أحدى علامات دليل الحبّ الشرقي، عندما يكون الجسد موطنًا للعواطف، عندئذ يصبح مادة للممارسة البصرية " دعيني أنقش على شفتيَّ وسامة اسمكِ: لكي يبدو كل عويلي إليكِ غناءٌ " ج 2 ص 248، الحبّ يكشف عن بنية غامضة للأنا" أحبك /لكي/ أراني"ص 258. " و "أذوب بكل إزدهاري في شراهة نيرانك" ص 121. "ما سوف يأتي لاحقًا، وعبر كل القصائد؛ هو تعميق حضور ثنائيَّة "الأنا /الآخر، ليتبادلا مشعل نار الحبّ، وكأن اشتعال الصور طريقة من طرائق إضاءة الأعماق الإنسانيَّة المبهمة، ثَمة شعور بفقدان الحبّ، في أزمنةالمآسي،

لذلك يتوسل الشاعر بكل ما يمس الجسد ليؤكده. فالنار تولدها جدحة لعود ثقاب بعيد، أوضوء فانوس في البرية، الرغبة تقود إلى أن يجعل الحبّ طقوسًا للعبادة، وهذا دليل آخر للحب الشرفي، أيإمكانيَّة أن يعوض الحبّيب عن المعتقدات الأخرى، " أريد التمرغ في دموعك كي أتماثل للبلاد. . " ص 107، أن يتماهي الحبّيب بماهية الوطن. ويكاد الشّعر العراقي يعمق ثنائية الحبّ/ البلاد، منذ ابتداها الجواهري في "يادجلة الخير"، وعمقها سعدي يوسف في "البلاد التي"، فالحبّ عماد أية مملكة، واقعية أو متخيلة، إنَّه الشَّئ الجمالي الذي تستدعيه الممالك السحرية في حياتنا، هو تطويع المثيولوجيا لرغباتنا الجنسية، فالحبّ هو الشَّئ الذي يستعير لهيب النار وحرارتها، حيث يشتعل جسد العاشقين بماء نارالحبّ ونار الحرب، الشاعر مكتوٍ بالنارين، فبدت كلماته حطبًا دائم الإشتعال، (أشتم الغيوم) الحبّ طريق إلى التحسس بمكونات فضاء العالم، والحرب طريق لإذابة الجسد في نار العالم، تلك البقاع المزدوجة النار ميدانًا لقصيدته، ودائمًا تشكّل . الحبيبة "بؤرة" مشعة في هذا الفضاء الناري المزدوج، ليبقى الدوران حولهما دورانًا في ذاته. " الطمأنينة آلهة/ تولد من إنَّصّهاري معكِ"، "ص 121. ويعني الإنصهار الممارسة الجنسية. "العلاقة بين الحب والجنس إنَّما تتحكم فيها، قبل كل شيء، نوعية الحياة التي يحياها العاشقان؛ إذا كانت حياة بداوة وشظف إزدادت العفة بين العاشقين وقلت فرص المواقعة والوصال؛ وإذا مالت إلى الحضارة والترف قويت فرص إقامة علاقات جنسيَّة، وهكذا يعمل البدو بالمبدأ القائل: إنَّ العشق درب الوصال، بينما يعمل الحضر بالمبدأ القائل:إنَّ الوصال درب العشق"(2) لذلك تشكل تجربة سلمان دليلًا وحدها لمعرفة الطرق الى قلب الموقد، إلى "بؤرة"ألإشتعال الجنسي. فالمدينة المسيجة بغطر البداوة تفرض العفة والشعر، بينما المدينة المسكونة بالتحول تميل إلى العشق والجنس والشعر معًا، عندئذ لن يرسو الشّعر على الأرض مادام يتغذى بالنار والريح والماء والحطب والتراب، وفي الوقت نفسه وجود شوارع ومصطبة وآلة تصوير، ومنذ القدم أصبحت النار البروموثيوسية المرشد لعذابات القلب، كل شيء يشتعل عندما يكون ثَمة فقدان. "الحبّ دم يزاول دفن الأقفاص".

للفضاء تجربة حسيَّة في دليل الحبّ، حيث يملأوه الشاعر بالأشياء فيشعّرنَه، إما من خلال عينيه حيث ثنائية الأنا والآخر، تجوسان في هذا الفضاء ليعيدا تشكيله، أو من شحن الفضاء بلغة الأشياء المتوترة فيه، كي يصبح مهيئاً لاستقبال ما يفعله، " هتفت بالفردوس فكنت أنت" ص 240. لأن الفضاء لا يبدأ بالتشكل إلا في حال شحن بما يفعّله، وبما أنَّه لايملك غير الكلمات، تصبح الكلمات أسلحته الفاعلة" الكلمات التي يلصقها الشاعر بالأشياء تُشعرِّن الأشياء، وتقوّمها روحيًا بإتجاه لايمكن أن يتملص بشكل كامل من التقاليد. الشاعر الأكثر تجديدًا، وهو يستغل حلم اليقظة الأكثر تحررًا من العادات الإجتماعيَّة، يحمل في قصائده رُشيماتٍ تأتي من العمق الإجتماعي للغة. غير أنَّ الأشكال والكلمات ليست الشّعر كله" (3). وعندما يغادرالشاعر فضاء الشحنة الشعورية التي خلقتها الأشياء، تستدعي كلمات القصيدة

كلمات قديمة، وهكذا نجده يُنشئ ممالك من شِباكٍ الكلام لاقتناص . الحبيبة . ”أطمأني. . لن أكون من بعدك وحدي/ فالمتاهة بيت/ والخطى/ عائلة. . “ ص 293.

يستعير الشاعر مئات الكلمات التي تغذي بها مسار نار الحبّ ومواقده في الحياة وفي الجسد، وتكاد تختلط علينا استعاراته فهل هي للحب أم للحرب، ويبقى القاسم المشترك بينهماهوالجسد، لذلك فالحبّ متجسد، لايعرف الإستقرار ولا الفرار، وهو ما يعني ان الحبّ انغمار، تمهيدًا للإحتراق. ”وليمة من دخان، وكؤوس مترعة بالويل“:ص 149. حب لايُعَّرف، ولايُسمى، ولايُقال عنه أنَّه بلا طعم، الحبّ ”كالماء نحس شعريته كما نحس وجود إمرأة أو كما نحس مجاورة جبلٍ أو خليج. إذا كنا نحس به بطريقة مباشرة فلما تخفيفه في كلمات أخرى هي بالتأكيد أقل قوة من أحاسيسنا“ (4).. الحبّ ثِيمة كونيَّة دارت عليها كونيات كبرى: ثقافيَّة وإجتماعيَّة وإنسانية، ولن نزيد شيئًا عمّا يعرفه القارئ، فالحبّ دواء وسم“فرماكيون“، كما يقول فوكو، لكن الملفت للنظر أنَّ الحبّ جزءٌ من بنية إجتماعيَّة متطورة قابلة للتغيير، ومادة يقاس في ضوئها تطور المجتمعات، فالحبّ جزء من الطبيعة التي تدعونا للتكاثر البشري وطريقة لفهم العلاقات بين الناس والتي من شأنها أن تؤسس لقواعد السلوك الإجتماعي، او ما يسميه نيكولاس لومان ”دليل الحبّ“ولذلك يبدو الّا شكلًا له، حيث يأخذ شكل المجتمع الذي ينتجه، عندئذٍ لا تفيدنا الاستعارات من تجارب لشعوب أخرى عن الحبّ، إذا لم يكن منها في المجتمع ما يُشابهها، وحتى هذه المتشابهة تخضع بدورها إلى التغيير المستمر عندما تُقرأ.

إنَّ طاقة التغيير في تناول الشاعر للحب، للحرب، للمرأة، للأنا، للآخر، تتجسَّد في دوامة العلاقات الجنسيَّة، التي لا تقف عند أشكال ثابتة، ولا عند تعبيرات محددة.

أعماقي المسيّجة هي إرثي،
لابراهين عندي لهذا ولاشهود عليّ
سوى بقايا حريق قديم، وزنبقة تحتضر
ولكن لماذا كنتُ هكذا يا . . . . . ؟؟ الاعمال الشَّعريَّة ج2، ص 228.

ما نحاول معالجته هو الصورة المكتوبة شعرًاعن الحبّ، أما الصورة الثقافيَّة الواقعيَّة والمتخيلة عنه فلا نُمسك بها لا من خلال قصائد الشاعر ولا من خلال مجموعة من الأشعار، لذلك ثَمة ميزة لقصائد سلمان أنها لا تحسم موقفًا، ولا تعطينا درسًا اخلاقيًا، أو اجتماعيًا، بل تعالج ممارسته الرؤية الآنيَّة المشحونة بحركة الجسد والذاكرة. إنها جزء من مفردة تقودنا إلى مصير قلق، فدوامة الحياة واحدة من الرغبات التي تستبطن الحبّ، وهذا الدليل جزء من بنية غريزة الحياة. نقرأ الكثير من صور الحبّ الملتبسة بموقف درامي، وحواري،

أحبك كي لا أزول
و
دعيني أنقش على شفتي وسامة إسمكِ
لكي يبدو كل عويلي اليك غناءً
النبيَّة أنتِ
وما تبقى يسجدون.
اطمأني لن أكون من بعدك وحدي.
الأعمال الشِّعريَّة ج 2

وعشرات الصور التي ترسم أطرًا عامة لدليل الحبّ، ففي المقاطع السابقة نعثر على جملة أدلة منها: الحبّ دليل الوجود، والحبّ هو الوشم، والحبّ تأليه، والحبّ

قافلة تواصل. كل هذه أدلة تعينها ثقافة المرحلة التي تشهد انحسارًا بفعل الحروب في ممارسة العلاقات الجنسيَّة والنفسيَّة. من هنا تكون شعريته غير مُعبِرة عن مرحلة دون أخرى، بل مرحلة مغلقة بأحداثها، وفي الوقت نفسه غيرمنغلقة على مرحلة محددة، إنَّما ترث ما قبلها وتمهد لما يأتي بعدها، الحبّ المفقود تراجيديا تلازم أحزان الإنسان العراقي، وهذا ما جعلني أتناول شعريته بهذه الدراسة، إيمانا مني بأنَّ مايقوله يُقرأ بما يفيد مساهمة في تأسيس ''دليل الحبّ '' .

قد تكون جملة ''دليل الحبّ'' صادمة وكبيرة، وغير مفهومة، ليس على مستوى تجربة شاعر، وناقد معًا، بل وعلى مجمل ثقافتنا الإجتماعيَّة، والجنسية، فالكثير من النساء لم يمررن بتجربة الحبّ، تزوجن وإعتقدن إنَّ الزواج هو الحبّ، ولذلك يلازم الفشل نسبة كبيرة من الزيجات، ولكني أحاول هنا، أن أُمهد لهذه الظاهرة بالبحث عنها بين منابر الثقافة، علَّ هناك من يوسعها، ويقدم لنا دليلًا لمراحل تطورالحبّ، من خلال الأدب، أو من خلال الدراسة الأنثروبولوجية، والمثيولوجية، أو من خلال الشفاهيات والمرويات التي تلازم العلاقة. فلدينا أرث غني من ممارسات الحبّ، بأشكاله الأسطورية، والشعبية، القروية والمدينية، بل هو جزء من الاقتصاد والسوق والوجاهة ورأس المال، هو أيضا جزء من بنية المأوى، ومن بنية التملك والأرث والبقاء حيًا بعد الموت، هو أيضا ارتباط مثيولوجي بالأرض، بكل صياغاتها العملية، كذلك يوسع الحبّ من دائرة العلاقات الإجتماعيَّة، وتنوع الإنتاج والمصاهرة والتبادل السلعي، وقد درس ليفي شتراوس العلاقات الجنسية وتركيبة العائلة وأقام عليها الأنثروبولوجيا البنيويَّة أحد أهم مصادر المعرفة الحديثة. وقراءة لسلسة تكونه من العلاقة البصرية إلى الإنجاب نجد تاريخًا كاملًا للشعوب يمر عبر هذه العلاقات، فالصيرورة الوجودية لا تعرف الواقع ولا الخيال، كل التصورات الواقعيَّة والميتافيزيقية تقوم على الحبّ، ابتداء من عشتار وتموز، وصاحبة الحانة في ملحمة كلكامش، حتى شيوع الجنس في مدن عراق الأربعينيات وإلى الثمانينيات، ثم اختفاؤه اليوم في البيوت. لقد درست الثقافة العربية قضية الحب، مشفعا بثقافة الجنس كثيرا، في كتب ومدونات منها على سبيل المثال''روضة المحبين'' لابن قيم الجوزية، و''الإمتاع والمؤلنسة''لابي حيان التوحيدي، و''تزيين الأشواق في أخبار العشاق'' و''طوق الحمامة'' لابن حزم، وثمة كتابات معاصرة كثيرة منها''الجنس في القرآن'' لابراهيم محمود، وله ايضا''الجسد المخلوع بين هز البطن وهز البدن''، 2009 و''المتعة المحضورة الشذوذ الجنسي في تاريخ العرب'' 2000و''الشبق المحرم انطولوجيا النصوص الممنوعة'' 2002 و''خواطر مسلم في المسالة الجنسية'' محمد حلال كشك 1992.

معنى ذلك أننا إزاء ظاهرة متأصلة وعميقة في الثقافة العربية بامكانها أن تنتج لنا دليلا للحب يتنساب وحجم الممارسة التي سجلتها كتب وأشعار وقصص وحكايات. لقد درس نيكولاس لومان رواية القرنين السابع عشر والثامن عشر الأوربية، ليخرج منها بكتاب كبير اسماه''هوى الحبّ'' وفيه صور العلاقات الجنسية ليكشف عن دليل للحب أسسته الممارسة الإجتماعيَّة والتي

ساهم الدليل بالقاء الضوء على إشكاليات التقدم والمدنية والكيفية التي انتقلت فيها أوربا إلى الحداثة عبر عصري النهضة والتنوير. أبجديات الحبّ واحدة من أبجدية أية لغة إجتماعيَّة، اقتصادية، ثقافيَّة، سياسية، دينية، يمكنها أن تساهم في تطور المجتمع فيما لو وظفت توظيفًا عقلانيًا. ففي المجتمعات الحديث تكّفَّلَ الأدب الروائي بتوصيفها وتحديد ملامحها، في حين أنَّ لدينا تاريخيًا من الحبّ، ليس على مستوى العلاقة بين الرجل والمرأة، إنَّما على مجمل العلاقات الإنسانية. يتمتد في البادية والأديان والمثيولوجيا والشّعر والسيرة، لا بل أن جل تراثنا الشفاهي والمكتوب يشكل الحبّ قاسمه المشترك. لأن'' فرج المرأة الذي يحيل المرأة إليه في شموليتها الجسدية، يجعلها نهباً لرغبات الرجل: الذكر، وهِبَة إلهية مقنَّنة وموجهة دينياً، وهو ما شرّع له في اللغة وفي الأدبيات الدينية الإسلامية: الفقهية وغيرها، حيث التقابل بين الفرج والانفراج، حتى في الحلْم، وجهةِ ربطه بالسعادة والقيادة والعبادة. . . كأن تمكن الرجل من المرأة، من منطلق القوة والحيازة، هو أول السلطة وجلاء أمرها وسرّها على الأرض وبالنسبة لتسيير أمور السلطة، وأن المتمكن منها متمكن من نفسه ومن دنياه وفالح في دينه (أليست الدنيا في هيئة امرأة، ومتعة زائلة وفاتنة؟)، وعلى قدر تمكُّن الرجل منها يكون المقرَّب من معبوده، وكأن الدنيا أنثى غير مرئية غير محدودة بالمطلق، وأن المرأة دنيا محددة ومحسوسة نسبياً، وفي الدنيا وما فيها. هنا يكون رهان الرجل وامتحانه العسير(تصوروا حين يكون الفرج حلْمياً دالاً على الانفراج لحظة رؤيته، لكنه يجب ألا يُرى واقعاً، إنما''يوطأ'' من باب اذلاله، وما في ذلك من طباق يصعب إن لم يكن يستحيل الوصل بين المشهدين: الحلمي والواقعي، هو ذاته واقع الذكوري المنقسم على نفسه؟!''(5)

المقصود بدليل الحبّ، هو'' القاعدة التي تسنها لنا ثقافتنا والتي تدل على كيفية تصورنا للعلاقة الغراميَّة أو إقامتها أو على مايمكن أن ننتظره منها ونتطلبه''(6). ستؤسس هذه الرؤية الفلسَّفيَّة للحب قاعدة إجتماعيَّة تكون السيطرة فيها للتنظيم، تنظيم الحبّ ضمن مؤسسات إجتماعيَّة وطريقة تكون العلاقات فيها معتمدة على الحرية المضمونة، ومن جانب آخر ثَمة عقل يُنظم ويضبط ايقاع الحبّ بكل ممارساته وحالات حضوره، ولعل الحوار الذي اقامه نيكلاس لومان بين الحبّ والعقل، أحدى مظاهر الحداثة التي يشكلها الحبّ والعقل بتنظيمة الهقلي الذي يبني المجتع عليه أسسة الحضارية. ''فالخير فيما اختاره الحبيبان لا فيما اختاره الآباء لهما''هذه هي الفكرة التي تلخص المشروع الحضاري لـ ''هوى الحبّ''.

لن أتوب عن تصفح روحي في مراياك
حتى لو تابت المرايا
عن المرايا.

اين يقيم الحبيبان علاقتهما؟ في سياق شعرية الشاعرسلمان داود محمد، نجد ثمة مكان أرضي يقيمان عليه بيت عشقهما. لكن هذا المكان الأرضي كوني البنية، يتعلق جانبه الإنساني بالأرض، ويتعلق جانبه الوجودي بالسماء، بينما يكون جانبه الشعري بين السماء والأرض، ويختصر كيان البيت بكيان الجسد. وتحلق كلماته منطلقة من الأرض إلى السماء ثم عائدة للأرض مبللة

بالمطر والغيم والطفولة والحرب.

ما يحدد هذه العلاقة بين الفضاءات الثلاثة هي المسافة التي يشتغل عليها الشاعر في قصائده، فثمة علاقة تقال برسائل، واخرى تقال بعد تلامس جسدي، وثالثة تقال بالتجاور، ورابعة بالتحاور، وخامسة بافتراض الأمكنة، وفي كل الحالات تنشأ علاقة تحددها مسافة ما. في علم المكان لايصير الحبّ إلا جزءًا من علاقة مكانيَّة بين عاشقين، ولكن كيف يتعامل الشخصان أثناء اللقاء؟ في ثقافتنا الإزدواجية التي تجمع بين الباديَّة والمدينة ثَمة اختلافات جذرية في فهم المسافة بين الأثنين. ففي ثقافتنا العربية القديمة، ثَمة فرق بين العشق والفسق، الحبّ والجنس، وتعود هذه العلاقة "إلى نوع الحياة التي يحياها العاشقان، فإذا كانت حياة بداوة وشظف إزدادت العفة بين العاشقين وقلت فرص المواقعة والوصال؛ (العشق رب الوصال)، وإذا مالت إلى الحضارة والترف قويت فرص إقامة علاقات جنسية، فعلاقة العاشقين، يلخصها (الوصال درب العشق)". (7). .

تفرض العلاقة الجسدية نوعًا من تحديد المسافة بينهما، فهما ليسا زوجين، وليسا صديقين مبتدئين، فقد قطعا مرحلة في العلاقة بينهما، إلى الحد الذي أصبحت المسافة متأرجحة، بين أن تكون مسافة حميمية، أوأن تكون مسافة شخصية، أومسافة إجتماعيَّة، أومسافة جماهيرية، فالمكان أحد أهم محددات علاقة الحب. في علم المكان "البروكسيميا" تحدد المسافة بين شخصين درجة القول والحوار والحديث والملامسة، وأختيار الشخصية للنَّصّ، ونوع الحديث المناط بها، والطريقة التي تنظم العلاقة بها مع الآخرين، وبدون وعي مباشر بالمسافات التي تفصل شخص عن شخص آخر لا يمكن قياس درجات التفاعل ولا طبيعة المعنى المراد، نحن جميعا نمارس في علاقاتنا دوائر القرب أو البعد بعضنا من البعض الآخر، تبعا لدرجة العلاقة بيننا. فالمسافة بين أفراد الأسرة مختلفة عن المسافة بين الضيف وأفراد الأسرة، والمسافة مختلفة عندما نكون بعلاقة شخصية مع شخص يجلس في مقهى، والمسافة متغيرة عندما تكون العلاقة إجتماعيَّة عامة، وهي غيرها المسافة مع الجماهير في الساحات والعمل، دوائر القرب والبعد واحدة من ثيمات المكان التي بتعيينها تساهم في فهم العلاقات ودور الشخصيات في النَّصّ عندما تتكلم أو تعمل. " إن وظيفة "دليل الحبّ" هي أن يساعد الناس على خلق إحساسات وعواطف مطابقة لضوابطه مماثلة لمواصفاته وقواعده" (8). في تجربة الحبّ، وهو ظاهرة اجتماعيَّة مشتركة بين اثنين، تتحكم فيها ضوابط محددة وقواعد موحدة" (9). يفترض أن تكون الكتابة عنها، على قدر من الصدق الواقعي، أو من المتفق عليه في بنية علاقات من هذا النوع، لذا يكون من المنطقي أن تعي اللُّغة الشَّعريَّة أبعاد المسافة بين الحبّيبين كي نفهم درجة العلاقة إلى أي مدى وصلت، نحن هنا بمثابة المستكشفين لما وراء اللسان الشّعريّ، أشبه ما نكون بالمحققين الذين يجمعون الأدلة قبل النطق بالحكم. وقد غفل علم النفس هذا الجانب، خاصة الفرويدية، حيث نجد فرويد نفسه يقول" لقد تركنا لحد الآن أمر معالجة الشروط المحددة لنشأة الحبّ إلى الشّعراء" (10) نحن لا نريد أن نذهب بعيدًا في تحليلات نيكلاس لومان

عن دليل الحبّ باعتبارة ظاهرة إجتماعيَّة، فميدان بحثنا يكتفي بالإشارة، إلى أن أي مبحث ؛شعري، روائي، فني، إذا لم يقم على فهم أوليات العلاقة الإجتماعيَّة التي يولدها الحبّ، لايمكننا فهم جانب كبير من محتوى النَّصّ. فنظريات الحبّ واسعة ولها مدارس أوربية وأمريكية، ولها بحوثها العميقة المتقصية لأبعادها في النتاج الثقافي الأوربي والأمريكي، ولذلك قامت العلاقات، ومن ثم النُّصوص الإبداعية على فهم دقيقة لمعنى الحبّ والكيفية التي أصبح فيها جزءًا من بنية المجتمعات الحديثة. وفي أدبنا العربي ثَمة معالجات ولو أنها قليلة إلا أنها شخصت معاني كثير كالتي أتى عليها لومان؛ مثل"دليل"" الحبّ" "الود" خاصة ابن القيم الجوزية في كتابه " روضة المحبين ونزهة المشتاقين"(11)

في تجربة الشاعر سلمان داود محمد نجد كل المسافات مُجربة، لأن الشَّعريَّة عندة حسيَّة تستثمر خبرة كل الحواس إنطلاقًا من علاقة الجسد بالعالم الخارجي، ونجد أن الحبّيب يقرب المسافات، و إلى الحد الذي نشعر أنهما معا يكتبان القصيدة. وبما أنَّ المسافات محددة حسب تقسيم ادورد هال في كتابه "البعد الخفي" لقياس العلاقة بين شخصين، أو شخص وجماعة معينة، نجد أن أبعد مسافة بين الحبّيبين قريبة في ثقافتنا الشرقية لدرجة أنَّها دائمًا تقع في منطقة الملامسة، ويعود الوضع المكاني لتجسيد العلاقة إلى الثقافة الشرقيَّة، التي لا تترك مسافة محددة بين المتحدثين، فتجدهما متقاربين، حدَّ التلامس ليصل رذاذ فم المتحدث للآخر، فكيف إذا كان المتحدثان عاشقين؟ ضمن منطق الثقافة الشرقية ستكون المسافة منعدمة، وهذه تعيّن درجة ما يسمى "العلاقة الحميمية" وفيها درجتان:

تماس الأجساد، تسمى "قريب" بحدود (12) سم، وتسمى "بعيد" بحدود 15 - 20 سم .

قريب:

وللعشاء المتدفق من تأجير الحلمة لفم يلثغ بالورد

هذه مسافة حميمية. فم ونهد.

بعيد :

كلما صافحتك نبتت في يدي شجرة

هذه مسافة حميمية بحدود 15 - 20 سم

أما المسافة الشخصية وهي غير الحميمية، فالقريب بين 45 - 75 سم، والبعيد تكون بين 75 - 125 سم .

قريب:

لن أتوب عن تصفح روحي في مراياك

حتى لو تابت المرايا

عن المرايا

هذه مسافة شخصية قريبة بحدود 45 - 75 سم

بعيد:

أثناء المحطات

وأمام المهاجرين تحديدًا

سأبقى رافعًا يديَّ مثل أسير

هذه مسافة شخصية بعيدة اي بحدود -75 125 سم.

وثَمة مسافة إجتماعيَّة القريب فيها بين 120 - 210 سم، والبعيد فيها 210 - 360 سم،

قريب:

أريد التمرغ في دموعكِ

كي أتماثل للبلاد. .

المسافة بحدود 120 - 210 سم

بعيد:

غيابك شردني

المسافة بحدود 220 - 360 سم.
وثَمة مسافة جماهيرية يكون القريب فيها بين 360 - 750 سم، والبعيد فيها من 750 سم إلى. . .
القريب:
لن أتوب عن تصفح روحي في مراياك
حتى لو تابت المرايا
عن المرايا
المسافة بحدود 360 - 750 سم
البعيد:
غيابك حرب
وقتلاي في طوابير النسيان ينتظرون
المسافة بين 750 سم - إلى. . .
آثار بصماتكِ على عدسة الروح= صورتك..
توقيعك بريشة من سنونو على إقالة القفص= إسمي. .
الحروف المنقوشة على الفضاء كشائعة= عطركِ. .
جمر على وسادة= أحلامي
المكتبة= عشاء موقدكِ. .
حماقات من العيار الـ(21)= إغنياتي في ساحة الإنتظار
كومة أحلامي المعلقة في السقف= غيمتكِ..
الأعمال الشّعريَّة ج2 ص 226.

يعبر الشاعر عن حماسة من نوع آخر تجاه الحبّ، حين يدمج الأشياء في عاطفته، ويعيَّن لها حالات حسيَّة، قراءة لهذه القطعة نجده يحدد المسافة بينه وبين حبيبته بتجسيدات الحواس على الجسد، صورتك (رؤية) اسمي (صوت)، عطرك (شم) أحلامي (ذاكرة)، حماقاتك (سمع)، غيمتك (لمس). لايوجد حب أكثر من أن تتحول الصور إلى حواسية متجسدة. حيث المسافة منعدمة، إن لم تكن داخلية. حقيقة الحب تحول الأشياء إلى تجسيدات عيانية، وكأن شيئًا ما يتلبس الكون سيفقده الشاعر، إن لم يهيئ جسده لأستقباله، ليس شيئًا خاصًا به وحده، إنَّما هو خاص بمجمل مظاهر الحبّ في المدينة. انعدام المسافة دليل على الحب، لا اللسان يكفي ولا المواعيد والتلفونات ولا حتى نظرات العيون، لابد من أن يتلامس الجسدان، هذه الحميمية جزءا من غريزة التملك، والهيمنة الذكورية، فما مرَّ من ظروف الحرب، جعلت التفكير بالحبّ يتحدد بالمرأة، بالعلاقة الحميمية معها، بتحويل أيَّة نغمة منها إلى شيء مُجَسَّد، هذه اللُّغة المشبعة بالشعبيَّة، حاول الشاعر من خلالها أن يفرش قضية الحبّ على كل الأشياء الطبيعيَّة، بما فيها دواخله، المُتخَيَّلة والنفسيَّة، لاشيء يتم الحديث عنه إلا ويتحول إلى علامة، ثَمة حاسة ديناميكيّة سريعة البوح بما تختزنه الذات من مشاعر وعواطف تجاه الجنس الأنثوي، وكأن الحياة لا يوجد فيها غير الحبّ، هذه الطاقة جعلت قصيدته دورانا في فلك جسد لا يعرف الاستقرار، فاستخدم كل الحواس من أجل أن يقول "أحبكِ".

من الواضح أن الشاعر جعل من موضوع الحبّ فكرة للتنوير، فكرة للتجديد الشّعريّ، للإتصال، وهي مهمة حداثوية ملموسة عندما يجعل من حبيبته قرينا للروح، قرينا للحرية، قرينا للمشاعر الهادئة، لبناء أفق معرفي، لتوسيح دائرة الثقافة الجنسيَّة، لقراءة فكر المرأة وهي في هيام ووجد، للتزاوج بين العقل والحب، فالحب يتحول من الشعور الفردي إلى منطق للتضامن الأسري، فيه شيء من "الإقتصاد والتضامن الأسري"، وهي سمات حداثوية تتلبس لبوس العاطفة،

ولكن هذه الرؤية التنويريَّة تصطدم بعدم تحقيق الرغبات، لأنَّ المجتمع الذي يخلو من الحبّ، يخلو أيضا من التضامن، ترى كيف يكتب الشاعر عن الحبّ ولا يوجد في المجتمع أيَّة مظاهر عامة لشيوعه؟، لذلك جاءت قصيدته مشحونة بالعاطفة الحسيَّة، وباقتصاد اللُّغة، والتوازن المتوازن بين القول والحواس. مستعملا له علامة (=)، وكأنَّما الحصول على فرصة للفكرة أن تتحول إلى شيء ملموس، عليه أن يمسكها حتى لا تفلت منه.

تصطدم طاقة التنوير بعدم وجود ممارسة إجتماعيَّة لإشاعة الحبّ. فشعرنا العراقي يخلو من الطاقة الرومانسيَّة الهادئة التي كان عليها في الخمسينيات، حيمنا يكون الحبّ علامة منسجمة مع مواضيع المجتمع. في الشَّعريَّة العراقية أولًا لقلة منتجيه الشعبين، وثانيًا لمحدودية وجوده في الجامعات وبين الأسر المترفهة. أما على المستوى الشعبي فكان الحبّ مقتصرًا على الأغنيَّة ومشاهدة الأفلام وقراءة الروايات الرومانسية، اليوم، ونتيجة الكوارث التي غيَّرت بنية الثقافة، أصبح الحبّ جزءًا من العنف، ممارسته مشحونة بعاطفة قوية وبمفردات لغوية صادمة وبغناء بكائي عالي النبرة، وبممارسات ليس فيها مقدمات، لقد ضيّقت الحروب العبثية على الشّعراء المسافة بين تأمل الحبيبة والكتابة عن الحبّ، لتصبح الكتابة هي المفردات التي يباشر الحبّيب بها حبيبته، هذا على مستوى الشّعراء والأدباء والفنانين، أما على مستوى الظاهرة الاجتماعيَّة للناس فلم يجد العاشق أية فرصة للتداول بأيَّة كلمة عن الحبّ، فكان إما أن يبقى متألما، أو أن يتزوج بأول مصادفة له. هذه الظاهرة لها أسبابها العميقة التي جعلت المفردة الشَّعريَّة مشحونة بالحاسة الشعبيَّة، وفي الوقت نفسه مقتصرة على معاناة الأنا، كما لو أن الشاعر مسؤولًا عن إعادة بناء ما هدمته الحروب. لاشك أنَّ الشّعر الغزلي فقد بريقة في المدينة، حيث تسربت للغة المدينة متطلباتها الاقتصادية والإجتماعيَّة، فقصُرَ الحبّ على ممارسات محدودة عما كان عليه في القرية والأرياف حين إمتزج الحبّ بالطبيعة وبالغناء وبالأمل، هنا في المدينة أصبح جزءًا من محادثة المدينة، جزءا من اقتصادها، وسوقها، ووجاهاتها، حيث دخل الحب عاملًا بنائيا في بنية المؤسسات الإجتماعيَّة والإقتصادية والسياسية، حين تختلط فيها الرغبات بالحاجات، بتوفير متطلبات الزواج، لذلك نجد اللُّغة الشَّعريَّة حادة، وأنوية، كل الشَّعريَّة العراقية في مجال الحبّ عبارة عن أصوات منفردة، مما يعني ثَمة تمزق وجودي واجتماعي يفرض على القصيدة سياقا آخرا، فتجدها هي الأخرى عبارة عن مجموعة من الصور المتفرقة، والأمكنة المتعددة، والحالات التي لايربط بينها إلا الأسماء. فعالم الحبّ " ومن دون يعاد إنتاجه في القصيدة أو العمل الفنّي ومن دون أن يعاد إنتاج العالم، لن يكون العمل موجودا"(13)

هوى الحبّ، أي أنَّ "الأدب لسان الهوى"، كما يقولون، ومنه يمكن الإطلالة على كيفية صياغة الجمال والمواقف وكتابة ما يشبه دليلًا للحب في ثقافتنا.

مرحبًا يا إلهي
هل أجد عندك
ما يُشفي القلب
من الصداع؟
اجبني. . .

يحررنا الشّعر من أعباء الحياة ومشكلاتها، إنَّه القارة اللانظامية في الكون، حيث كل الأشياء تعيش على قدر من الحرية التي تمكنها من أن تبين عن ذاتها وعن قدراتها وعن أستعدادها أن تلتحم بكل أشكال العالم دون وضع أية حدود بايلوجية أو اقليمية، الشَّعريَّة طاقة على تذويب الأشياء في بوتقة الرؤية البصرية والمعرفة اللاواعية والمتخيلية للواقع ، فدليل الحبّ له مساران: مسار واقعي يقيس التفاعلات القَبليَّة والتقليديَّة وهو جزء من منظومة البناء الكلاسيكي الأفقي الذي يعتمد التسلسل الوراثي والجيني والزواج بين الأقارب. المسار الثاني يبدأ في الزواج من خارج القبيلة، الإختلاط الأول بداية للتمرد على صيغ الثبات، التدمير الذي يمارسه زواج الأباعد مقدمة لما يحدث من اختلاطات في النسب واللُّغة والبنية الإجتماعيَّة، هنا، ومن هذه الوضعية المتحركة يولد دليل جديد للحب مختلف وغير ملتزم بالسياقات المألوفة، وهو الدليل الذي كان مستقرًا في الوعي المعرفي الجمعي في مؤسسة مجتمع الزواج، معتمدًا الخروقات في حب غير الزوجة، والممارسة الجنسية مع الأخريات، وحتى إمكانيَّة ظهور حب المحارم، هذه المرونة التشكّيليَّة لعالم دليل الحبّ وحدها التي تعيَّن دقة ووضوح مفردات الدليل. وفي هذه الأمكنة الواقعيَّة والمُتخَيَّلة، تجد ثَمة لُغات متعددة مشبعة بحالات الأحتمال والتفكيك، لأنَّها لُغات تولد في الهوامش، يكون الظِل فيها متنوع الدرجات، ما يكون واضحًا هو الجسد فقط، لأن الضوء الذي يُسلّط من الأعلى، (معطم قصائده تبدأ بضوء استهلالي يأتي من الأعلى) لكي يستقر في الجسد فيضيئه، فالضوء يضيء الداخل لا الخارج، لذلك تجد كل كلمة مستقلة، وكل جسد مستقل، وكل فعل مستقل.

حقيقة، لابد من إعادة النظر في المفاهيم التي تعرض في الصيدليات كأدوية كاذبة للعلاج، نشتريها قبل أن نشخص المرض الذي يصيبنا. ثَمة مقولات :الفكر، الرمز، الشي، الوجود، المعرفة، الحقيقة، الكينونة، الإحساس، الإدراك، وغيرها، مفردات لا تُفهم إلا بعلاقتها بالواقع، وبدون هذه العلاقة، تبقى هي هي، ويبقى الواقع كما هو، تكوينان منفصلان، بالرغم من أنهما يشكلان معًا ضفتي المعرفة.

قد لا تكون هذه المقدمة خاصة بشعريَّة سلمان داود محمد، لاعتقاد البعض، أن شعريَّة إنسان من هذا الزمان، ويتخذ الحبّ موضوعا له، كثَيمَّة شاملة عاملة في الفكر وفي الواقع، قد لايكون مؤهلًا لصوغ تصور نظري وإجرائي، فيه من الفلسَّفة شيء، وشيء من التجربة الذاتيَّة، وشيء من الثقافة الملتبسة بين الجسد والمحرم، فبأي فلسفة يصور الحبّ؟، بالفلسَّفة الغربية؟ أم بالفلسَّفة الشرقية؟ بفلسفة الروح؟، أم بفلسفة الجسد؟. اسئلة من هذا النوع تحضر كلما قرأنا شعرا فيه من الأبعاد الفكرية ما هو أشمل من موضوعاته الآنية، وفي تجارب شعرائنا في مرحلة إنتاج قصيدة الحركة الثانية للحداثة ما يشير إلى الغنى المعرفي والفلسفي المضمر في التجارب، فالقراءت أختلفت عن مرحلة الأربعينيات والخمسينيات حيث قصيدة الحداثة الأولى، كما أن المجتمع قد تطور وتغلغلت الثقافات الأخرى عبر أدوات فنية وعملية في نسيج الثقافة العراقية، أضافة إلى زيادة الوعي بالمشكلات السياسية والثقافية،

وظهور نماذج سياسية حبية ومجموعات فنية تمارس دورا للحداثة بطريقة عملية، العمارة والفن التشكيلي والصحافة والطروحات السياسية، ورؤية العراق في مركزية عالمية وعربية، كل هذه المرجعيات اسس وعيا بالحداثة وعمقت الصورة الرومانسية الثورية بمديات إجرائية وثقافية انعكست بصورة أوضح في الشعر واللوحة التشكيلية. إن الحبّ عن مكتبة غنية للقرد لا نجدها في الكتب بل نجدها حسب تغبيربورخس عن المكتبة فيما يختبئ فيها العديد من الأرواح ويجعل من "الحال مسحورة، أرواح تستيقظ عندما تُنادى"(14). لأن الشاعر العربي، يعتمد 90% من كتابته القصيدة على قدراته الذاتيَّة، وموهبته الشخصية، وليس على الثقافة الفلسَّفيَّة التي تبدو أنَّها غريبة قبل اليوم. المتأمل لقصائد الشاعر الفوضوي، سلمان داود محمد، الماسك شعلة لاتنطفئ من الصور والكلمات والأفكار الوقود، الذي يتجول على سطح الواقع، ويغور في أبعاده، محاولة منه رسم دليل للحب، لا يشبهه أي دليل آخر، دليل مختلط بين جسده والأرض، بين احساسه والرؤية، بين إدراكه والمعرفة، يحوّل الأشياء الواقهية إلى رموز، ويجعل من الحقيقة وهمًا شعريا خلاقًا، ومن الأفكار المُقيِّدة سجلًا للرفض، فدليل الحبّ عنده مختلف عن مسار أي دليل آخر رسمته اشعرية الخمسينية، شعرية"الوتر الجاحد" ورومانسية حسين مردان، إن دليلًا للحب قائم أصلا في الرموز والأفكار عن الجسد، وعن الإحساس والإدراك والمعرفة، لشعوره أنَّ العلاقة مع المرأة، هذا الكائن الكوني الغريب، لاتعالج بأدوات القول الواقعيَّة، فهي ليست إنسانًا عاديًا يذهب لخطبتها بقناعة أهله، شاعر يرفض أن يحتذي خطوات غيره من الرومانسيين، ما يكتبه هو جزء من تراجيديا الواقع الغروتسكية، بتراجيديا الواقع الملتبس المشحون بمظالم النفس والتوق إلى المعرفة عبر الحبّ. أبدا ليست قصائده قصائد حبٍّ عاديٍ، إنفعالي، عاطفي، مباشر، حبّه يؤلف دليلًا للمعرفة. الذي "هو القاعدة التي تسنها لنا ثقافتنا والتي تدل على كيفية تصورنا للعلاقة الغراميَّة أوإقامتها أو على ما يمكن أن ننتظره منها ونتطلبه- هذا الدليل، إنَّما غدا اليوم- مُشاعًا مبتذلًا، أي سهل التداول بين الناس ومشذبًا من طابعه الأرستقراطي النخبوي"(15)

من الأمور المختفية في أي تحليل لظاهرة الحبّ في شعرية الشاعر سلمان داود، هي كثرة البوح، اي ثمة تدوين لكل ما يمكن أن يختصر المسافة بينه وبين الآخر، ولكي يكون لدينا أرضية لاستنباط أدلة الحبّ عنده، أن المعشوقة أو . الحبيبة لم يحدد لها عمرًا، كما أنه نادرا ما يحرك ضمائر المتكلم باية حركة دالة عليه، بقدر ما يحرك ضمائ المخطاب الأنثى لتأكيد خصوصية الخطاب الموجه إليها، ففي مجتمعات من قبيل مجتمعنا العراقي يتباين سن الزواج بين الثامنة عشرة والثلاثين، ضمير المخاطب يشمل هذه المسافة العمرية كلها، وهذه المسافة العمرية لا تعطينا تصورًا إجتماعيًا عن طبيعة لغة الحبّ، ولا عن طبيعة المشاعر العاطفية، ولاعن القبول أوالرفض، بل تعمم العاطفة واللغة والحب، وتوسع من دائرة دليل الحب ثقافيًا ليشمل المرأة بكل أطياف عمرها. ولنفترض إنَّ المحبوبة التي تشعر بالآخر صديقًا، عاشقًا، ربمَّا زوجًا، لايتعدى عمرها التحديد

السابق، - كل هذا تخمين لا يستند إلى وثائق أو سجلات الزواج- ولكنه معدل وسطي يشير إلى النضج في اتخاذ القرار. الأمر يتجاوز العمر في مجتمعاتنا التي تتحكم بها مصالح القرابة والمال والسلطة، لذلك من الضروري الاّ يكشف الشاعر ولو تلميحًا عن عمر المحبوبة بأي شكل كان، بل يخاطبها كما لو أنَّها مُطلقة الأعمار، كينونة عشتارية لا يحددها زمن ولا تحتويها أرض، وبما أننا نتعامل مع هذه الظاهرة عن طريق الشّعر، وليس المسرح أو الرواية، تكون ثيمة عدم تحديد العمر يمنح طاقة للفن للتعبير الأعمق عن الظاهرة، الشّعر يُضمر ضمنًا مثل هذه المرأة التي تدلنا على أنَّها صانعة أهم دليل للحب هوعدم تبيان العمر.

ثَمة شيء مربك للشاعر عندما لا يكون عمر الحبيبة واضحًا، هذا يعني ثَمة عماء جنسي يسيطر على الرغبة دون حساب للجمال أو العمر أو الموقع الإجتماعي، فهل نحصل على قصيدة خاليَّة من العيوب؟ أعتقد مثل هذه المعلومات التي تشكل دليلًا واضحًا للحب في مجتمع ما، هي طريقة عملية لقياس مدى التفاعل الصحيح بين الذكر والأنثى، بين المؤقت والعابر، لاشك أنَّ الشاعر، وهو يكتب عن الحبّ قد وضع في تصوره أنَّه يلغي كل مرجعيات العلاقة، ويربط خياله في مرآب الحاضر، هنا، ومن داخل الآنيَّة تتبدى لنا حقيقة الحبّ، فيما إذا كان بنكهة إجتماعيَّة وعاطفية أصيلة، أو كان مجرد حب عابرلكتابة قصيدة.

في أدبنا العراقي، خاصة القصصي، والروائي، والمسرحي، ليس من حقائق صادقة ومشاعر متألقة للحب، إلا ما ندر، وفي القصة تكون الجلسة العابرة واللقاء، والجيرة ومقاعد الدراسة والسوق هي الأمكنة التي تولد مظاهر الحبّ، وبالقدر الذي تتغير فيه هذه الأمكنة، ويكثر المارون فيها، نجد الحبّ حالة عابرة تدل على ثقافة عابرة، ومن المستحيل أن الشّعر فيها، يمتلك رؤية الحبّ الحقيقي.

عندما تتصدى لشاعر، أوروائي، أو فنان تشكيلي، تتمحورتجربته حول المرأة، الجنس، الود، العلاقات الحميمية، الجسد، العشق، التحبب، الغزل، وغيرها، لابد أن يكون قد ألف ضمنًا، قاموسًا أو دليلًا لغويًا و اجتماعيًا، وثقافيًا، كمفردات مهيمنة لمشروعه، هذه بدهية، قلما ينتبه إليها النَّقد الأدبي، ولكن بعد ظهور المكان، كبنية للكثير من الفواعل الإنسانيَّة والإجتماعيَّة، أصبحت مهمة دليل الحبّ أساسية في رؤية أي نتاج ثقافي، أقتصادي، اجتماعي، سياسي، تتعالق أبعادها بالإسرة والمجتمع من جهة، والبيئة والمدينة، والعمل، والجنس الآخر من جهة ثانية. سنجد أن هذه الحقول، قبل أن تصار إلى بنى نفسية، وإجتماعيَّة، واقتصادية، وعلاقات، وهي من نتاج محادثات المدينة، بما فيها بيئة العلاقات الموضعية. غائبة عن تصور الثقافة الإبداعية، وأن ظاهرة الحبّ، التي تشكل عصب هذه العلاقات واحدة من الظواهر التي تؤشر إلى المشترك بين البيئة والجسد، البيئة بوصفها المنتج للصور، والجسد بوصفه المتمثل والمُجسِّد لهذه الصور، كأنشطة سيميائية متبادلة، وأن العلاقات الإجتماعيَّة المختلفة تتضمن اشكالا مختلفة من الصراعات. فيكون دليل الحبّ كنوع من الترميز المتعلق بتاريخ الحبّ نفسه، الأمر الذي يفرض سلوكًا، وتقاليد وممارسات إجتماعيَّة تنسجم

وطبيعة الظاهرة. فدليل الحبّ، كما يشير نيكولاس لومان، هو" القاعدة التي تسنُّها لنا ثقافتنا، والتي تدل على كيفية تصورنا للعلاقة الغراميَّة أوإقامتها، أوعلى ما يمكن أن ننتظره منها ونتطلبه- هذا الدليل، إنَّما غدا اليوم- مُشاعًا مُبتذلًا، أي سهل التداول بين الناس ومشذبًا من طابعه الأرستقراطي النخبوي (. . .) ويشير لومان أنَّ دليل الحبّ، جزء من اللسانيات وعلم التواصل المعاصر بمعنى خاص تعريفه هو " نظام من الرموز والإشارات يكون القصد منها نقل معلومة أو خبرة من باعث إلى متلقٍ" (16). تعريف نيكولاس لومان لدليل الحبّ، فيه إشارتان: الأوّلى إلى الطابع الأرستقراطي، وهو ما يعني ارتباط الحبّ بطبقات المجتمع الأوربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، ميدان دراسة لومان للحب، والإشارة الثانيَّة، للبرجوازية، التي خرَّبت العلاقات القائمة في المجتمعات الأرستقراطية، نتيجة لطبيعتها الإقتصادية المهيمنة على الناس. فعدَّها نيكولاس لومان ممارسة تخريبية لتلك العلاقات، ونشوء علاقات جديدة قائمة على الأديولوجيا البرجوازية البراغماتية. بالنسبة لنا، لاتوجد أيَّة دراسة عن الحبّ في مجتمعاتنا، لأن الارستقراطية العربيَّة، التي عاشت في القرنين الثالث والرابع للهجرة ليست موضع أية دراسة عدا مجموعة تصورات، أدرجها ابن الجوزية في كتابه المهم في هذا الجانب" روضة المحبين" والقليل مما كتبه أبو حيان التوحيدي في "الإمتاع والمؤانسة"، إضافة إلى أشعار الغزل قي العصور الجاهلية، ثم تحريم الغزل في العصورالإسلامية، هذا من ناحية المصادر التي اشارت لظاهرة الحبّ، والتي خلت من أية دراسة عن طرائق ورموز وعلامات نَّصّوص الحبّ. أما من ناحية الممارسة الجنسية، فثقافتنا العربية مليئة بالكتب التي تتحدث عن الجنس عند العرب، ليصبح الثيمَّةَ التي تركزت عليها تعاليم تعارض الدين من جهة وتتعمق في الكشف عن ظاهرة الجسد وطرائق الممارسة الجنسية من جهة أخرى، وموضوعنا، لا يتطرق للجنس من هذه الأبواب، بل يتطرق للحب، بمعناه الإنساني الواسع، بما فيه الجنس، الحبّ الذي يقرِّب المجتمعات كما يُقرِّب الأحياء الطبيعيَّة كلها، دون أن يعني ذلك ابتعادًا عن العرف والتابوات الدينية. دراسة الحبّ ليست كظاهرة عادية، إنَّما دراستها تعني القاء الضوء على جانب مهم من تطور المجتمعات. ومن خلال الحبّ يمكننا أن نعثر على معاني للسلوك البشري: المراوغة، الإدعاء، الكذب، الصدق، الإخلاص، اللَّعب، الزوغان، التورط، الحقيقة، الضحك، التحايل، . . . الخ، واذا استعرنا الحياة للحب "الحبّ حياة" أمكننا أن نرسم صورة بانوراميَّة للتفكير بالحبّ كطريقة للعيش والعمل والوجود، "أنا أحب إذا أنا موجود" ويصبح الحب طريقة لفهم الآخر، وطريقة للإنتاج، والعمل، والتطور، والإخلاص، وعند استعارة "الحبّ مال" و"الحبّ قوة" و"الحبّ تطور" و"الجب سعادة" و"الحبّ اسرة" و"الحبّ سلام"والحبّ مستقبل". . . الخ، يمكننا تكوين حزمة من العلاقات الإجتماعيَّة التي توسع معنى "دليل الحب" في حياتنا. كل هذه الميادين وغيرها تشكّل رسائل إجتماعيَّة تسلط الضوء على طبيعة المجتمع. للحب في الشّعر، سلطة المعنى، من خلال تجربة

الشاعر سلمان داود إهتم بالموضوع، فجعل منه خِطابًا ثقافيًا، وأجتماعيًا جديرًا بدراسة المعاني المستخلصة في شعريته. وبما أن الحبّ ليس مدونًة دائمًة وثابتة، إنَّما هو مجموعة من طرائق السلوك العلاماتي، ستكون الشفاهية الأسلوب الأكثر ثراء في توسيع معانية وتعدد دلالاته، وربمًا تسعفنا المدونات التراثية: الحكايات والسيَّر وكتب الحياة اليوميَّة للمدن ومذكرات الأدباء وسيرهم بالكثير من مفردات دليل الحبّ.

الشاعر سلمان داود محمد، يبني قصائده في الحبّ وفي الحرب- على الشفاهية الكلامية المندرجة تحت عباءة القصيدة، وهي شفاهية ممتلئة بالمحتملات والجمل المركبة، والحلم المتقطع، حيث ينطلق من البلاغة القائمة على التواصل الإجتماعي، لذلك يكثر من الحكم والمقولات والإحالات على الحرب والوطن، فالشعركما يقال لسان الهوى، لذا نجد ثَمة سيولة لفظية في شعريته يحاول عبرها الإمساك بالمعنى الواسع للحب. ففي داخل منظومة الحبّ، ثَمة معاني نفسية وإجتماعيَّة تستحق دراسة تفصيلية أخرى، ففيها يكشف الشاعر عن أبعاد نفسيَّة مُحبطة تصورها العلاقة من طرف واحد، إذ لم نقرأ بيتًا واحدًا على لسان المرأة، كل حكاياته تتم على لسان الشاعر، وكما يؤكد فرويد" لقد تركنا لحد الآن أمر معالجة الشروط المحددة لنشأة الحبّ إلى الشّعراء" (17)، يعني ذلك إنَّ الحبّ في كل تصوراته قضيَّة ترتبط بسايكولوجيا الذات الإجتماعيَّة اكثر من الذات الفردية. وفرويد عالج أوديب ملكًا وغيرها لمصاحبة الحبّ المشروع النفسي الفردي وليس الجماعي.

لا شك أن المدينة لها الدور الفضائي والاجتماعي في تنويع مصادر الحبّ، الشّعر الحديث يربط بين المدينة والعلاقات الجنسية بمختلف صورها من خلال مؤسسات ومحادثات المدينة الاقتصادية والثقافية والإجتماعيَّة ووسائل الإتصال والنقل المباشر للحوارات والصور. فتؤلف ظِلال الحب في المدينة أكثر من أيِّ تشكيلٍ صوري للغة، لأنَّ المدينة أكثر إرتباطًا بالجسد، لغة، وفعاليّة رياضية، وأزياء، ووجاهات. وعلاقات وعمل، وفرجة، واستراحة، وتأمل، والمدينة بتشكيلاتها الأقتصادية المعقدة نقلت الحبّ من الظاهرة الأرستقراطية القائمة على "التمايز التراتبي"، وهو ما كان سائدًا بين أسر العراق العريقة، ومكانتها التراتبية الدينية والإجتماعيَّة والعشائرية، إلى " المجتمع الذي يقوم على نظام من الأنساق الصغرى غير المتكافئة، والتي تخضع لمبدإ تراتبي هو ما يضمن إستمرار هذه المجتمعات واستقرارها" ومن ثم إلى المجتمع القائم على "التمايز الوظيفي"، أي المجتمعات التي تبنى على "توزيع وظيفي للأنساق الصغرى. . بحيث تتوزع الحياة فيها إلى مجالات محددة كالإقتصاد والسياسة والحياة الحميمية" (18)

أتاحت شاعرية الشاعر سلمان داود محمد فرصة التجوال في حقول ثقافية وإجتماعية واقتصادية ولغوية، لأنَّ ظاهرة الحب في شعره من الغنى المعرفي ما تسعفنا بأن نزيد من أخطائنا عندما نتناولها دون معرفة بمناشئها ومراكز عملها، لذا فما قلته فيها، لايشكل إلا خطوة خجلة وجدت من الضروري التطرق إليها لأنها تشكل نسيجًا ملونًا من الأفكار.

الهوامش:

1 - مقاربات في الحداثة وما بعد – الحداثة، محمد الشيخ وياسر الطاهري، دار الطليعة، لبنان –بيروت، الطبعة الاولى 1996، /85.

2 - مقاربات في الحداثة وما بعد- الجداثة، هامش / 89.

3 - الماء والاحلام، غاستون باشلار، ترجمة د. علي نجيب ابراهيم، منشورات المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الاولى، 2007، / 198. -3

4- الشّعر، خورخي بورخس مجلة العرب والفكر العالمي، العدد الاول شتاء 1988 /122.

5- الفرج المحتبس موقع أوان ابراهيم محمود.

6- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري. هامش /78 . -5 -6 -7 مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري. هامش / 89.

7- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري. هامش / 78.

8- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري. ، /79.

9- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري. ، / 82.

10- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري. ، هامش / 81.

11- التفاعل البروكسيمي، الدكتور اليامين بن تومي والدكتور سميرة بن حبليس /ابن النديم، بيروت – لبنان الطبعة الاولى 2012، / 155.

12- الحقيقة والمنهج، غادامير، ترجمة د. حسن ناظم، وعلي حاكم صالح، منشورات أويا، طرابلس – ليبيا، الطبعة الاولى، 2007، / 216.

13- الشّعر بورخس، ترجمة عبد النبي خزعل، العرب والفكر العالمي، العدد الاول، شتاء 1988، / 119.

14- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري. /81.

15- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري / 78.

16- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة محمد الشيخ وياسر الطاهري، هامش / 82 .

17- مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة هامش / 79 .

أوقفوا القرابين
من قال النهرُ يموت؟

ياسين طه حافظ

ايها الدياليون، هذا الخطاب لكم!

زرّاع البساتين أكملوا طقوسهم
فلتصادقْ المناجلُ الغصونَ والمساحي الارض السوداء،
الارض السوداء تكاد تثمر. خلّو اياديكم تعدَّل السواقي
هؤلاء كلهم نبْتُ ديالى، عائلته التي تحتفظ بالقداسة
وأنتن اللاتي توقِدْن التنانير في القرى ومن الهويدر الضاحكة للقبّة المستقرَّة
في البرية حتى العواشق المتوثبة ابداً حتى جنة الزاغ، أنتن أكملْن
فرح الارغفة وضَعْنَ الخبز الشذيّ في الاطباق، الفحول جياع
نظرة للساق البضّة ونظرةٌ للرغيف
جانباً، جانباً، اكوام التمر على الحصُر
تنتظرها المعاصر لتذوب بين الاذرع عسلاً والرمان رحيقاً حلواً.
ودعْنَ قطعان الدجاج تحتفل بما أبقت الرحى من بذور...
ديالى يرقب العشيرَ الحميم ويبتسم للهدوء في المحبة.
ويرى واضحاً الأسف، مستلَبَهَ في الطريق ذخيرته.
أوّلُ الرحلة كان في المنحدرات اللئيمة وكل يريد أن يختطف
روح البراري وقاسيةً كانت نوايا الامبراطور

بهزة رأسٍ يشير ديالى: افهموا الاسرار القصوى .

ارحموا العشب الذي على الحافات وستحزن ايها المستنير....

منحنياتٌ أشجارُ الشطِّ
وصعبٌ بعدُ تحرّكها النسماتْ
وعلى الجرف زوارق مهملةٌ،
علَبٌ فارغة ألقاها ناس مرّوا.
وارى بقعاً من قاع النهرِ
التَّم عليها الضوءُ يريد يرى
جسداً لم يرَهُ
والغربان
تبحث عن ضفدعةٍ ! كلبٌ يرقدُ
لا أحدٌ يعطيه ولا أحدٌ ينبحُهُ.

لكن لماذا أنت تكابر بابتسامتك النصف.وقلبك يُزاحم فيه الغضبُ الحيفَ الصحراء من زمن.. تنظر بحسد.

وذوو القلنسوات يغافلون الْحرس في سحابة الدخان.

بينما حنّاء اللذة تتراكض وكهرمانُ الخصبِ يشب للبرقوق

ويعتنق البرتقال حتى يشعله حتى يستقر وهجه.

وذلك ذلك طلْعُ النخل يشبً يشقّ السطوةَ من شبقٍ. الفارعات

يكشفن عن صدورهن في خلوات النخل. يرتوين او يسكرن.

فكيف لايبكين اليوم المواسم؟

أجلاف البراري فرحون ألّا بساتين بعد ولا نخيل ضفاف.

ديالى غاف وتتخاطف فوق وجههِ البروق.

صمتُ قاسٍ. ومحزونةً تنام الضفافْ. ولا ممرّ بعد لسفين.

العربات محملة بالحطب تغادر، وواضح الالم على أشعة المساءْ.

النهرُ أضاع مراياه فلا لمْع للماء ولا موجٌ

وهَنٌ منه تخلّلني،أسقط كل الكلمات.

لكن، انا لم أرَ طيراً

لا ناقلةً لغلال

حوريات البستان لفَفن السيقان البضّةَ من وخزٍ ، اين مضين؟

وأين فحول بساتين الشطَ يجوبونَ،

الاذرع عاريةٌ والحدَقاتْ

تتقادح للاجراس الفضية في ضحكِ الرغبةَ بين النارنج؟

تروى عنه الأقاصيص وهو يجري ببطء .

يتذكر كم زارَ مدناً وعرفَ حساناً وحكماء ومخبولين بالقطاف.

يتذكر كيف نمت البساتين على ضفتيه. يتذكر كيف وينظر بحزن،

حزنٍ شبيه بذلك الحزن الازليّ في العصور:

« لاتنحرو الابقار والخراف. أوقفوا القرابين من قال لكم النهرُ يموت؟

فأنا رعيتهن بعسر. كنت اصنع نفسي قربان حياةٍ.

نحن الانهار من سلالة آلهةٍ ضاعت لا تعرفونها.

ديالى ابنكم مثلما هو أب لكم وللطير والماشية والشجر

انا حارس الغيوم بديلُها. فلا باكيات ولا نائحات.

ديالى عزيزاً كان وعزيزاً يكون.

المستقبل ورقة ذهبية اخفاها. هي ارثكم والموت قادم لوحوش البراري.

لن تظل ينابيعُ الله في سجونها،

المستقبل بعيد، لكن مصابيحه واضحة في الليل...))

ليسَت خصلَ الشمسِ،

يباسٌ هذا يعلق في طرف السعفِ،

ديالى في رحلته استلبوا منه ذخيرته.

ها هو يحمل حزنه وحدهْ

منكسراً وكأن سيعودْ!

ميتاً أو بعدُ حيّاً، لنضعْ سلالنا جانباً ونحييه.

نحن المفجوعين بخزين كبير وبايام خصيبة تأتي علينا.

علينا الآن أن نجيد الرثاء.

سلاماً صاحب الرفقة كل المواسم يا من كنت مترعاً تفيض ذهباً

و الخصب منك يصل الاشجار النائيات في التخوم.

لكن لماذا أراده المهاجمون في الطريق

وهو فرحان يحمل الدمقس لاعياد البساتين؟

عابر قال: «جاء ذلك في وصية في خزانة ميديا...» قال آخر:

«قروناً وهم ينتظرون وما استطاعوا، حتى هبّت الرياح الرملية..»

لنجلس في هذا الكوخ المهجور ولتكن عيوننا للطريق لعل المواسم تأتي.

كن نيسانُ، سهلاً. أمجادك باذخة لا تمسحها ريح،

صهيلَ حصانٍ أسمع ، استغربَ الحصانُ الفراغَ الكبير.

استغربَ الصُفْرَةَ في الشمس.

والماء أبعد من أن ينال. عصفور ميت وجاكيت قديم

وفردة حذاء مطاطي.... اتضح الخسار!

ديالى لا بريق ولا يستطيع حملَ القشّ عليه.

البساتين تعيد له بعض ما اخذته في السنوات.

الجسر غريب حضوره. والجميع يرددون صلاةً، دعاءاً قديماً.

مضطربين يخطؤن ويعودون للبداية. دراجة عبرت في الفراغ...

قل شيئاً واجتز في نيسان فراَغاً

الشمس ترى، لكن تكمل خطّ مسيرتها.

العشب يحب وتنقله الريحْ

والنهر يرى.

يجري، لا يجري...،

النهر جرى !

منحنياتٌ اشجار الشطِّ تراقبهُ

عبر بساتين ظامئة نسمع صوت العرّافاتْ:

((انتظروا يا أهل الفردوس، ...))

ما قال النهر لنا ، لكنه يسمعنا ويرى!

يتوقّف كي يتنفّس، ثم يحاولُ، لكن !

هذا ما يوُجعنا:

أدني رأسي.... ، لاصوت لهُ !
يرتعش القشُّ على الوشَلِ المعتمِ ثم يعود لسكتته!
النخل جوارهُ واجمةٌ،
هي مثلي تترقبهُ
لكن الحكمة، خبرتَها، تلزمها الصمتَ وتقنعها:
لا، لن يحدث هذا
لن يحدث،
لن !

النهر لانهر: لا ضحكةَ تشعل الصمتَ. والصمت ترقّطهُ العلب الفارغات
والصناديق مملوءة برمل به يعلق الملحُ؛ أُلفةُ بعد الحروب.
فضة الماء والعاشقات ظلت أقاصيص للجالسين فوق تخوت المقاهي
بعيداً عن النهر، ((ديالى)) يقولون ((في عهدة الله كان أعداؤه شرسين)).
هو لم يشك، لم يفه بكلام وروحه تؤخذ قسراً.
كفاه تخترقان الضفاف ليبقى. كل ربيع حضر.
كل قطاف حضر. يركض البرتقالُ لصفوف اقفاصه وتلال من التمر.
ينبجس عسل الشمس منها،
وروحه تؤخذ قسراً!
الملح نالَ من خاصرة الطرفاء. والريح تقلَّبهُ ، تتفقد شيئاً وتمضي.
انتبه ! أنتبه! كعب الموت يُغْرَس في الطمي. والنهر يشهق من طعنه غافلته.
من بعدُ متباهياً يعلن وسط القيظ ازدهاره ؟

أي جبين ينزل للرمل يقبل الحنان الباقي؟ ايتها الصباحات الغاربة احضري!

ايتها المساءات لايجرؤ على بلاطاتها الليل،

روحه تؤخذ قسراً

مزيداً من الصمت، لاجدوى من اسئلة تجيء الآن.

ملتويات جذور النخل ويبست أشجار التفاح قبل سواها.

تباعدت اغصان الليمون التي كان يختفي فيها الدوري.

بدأوا هناك قطع الأشجار ولم يمت النهر.

« انتبهوا ! انتبهوا لم يمت النهر » تصيح العرافات في الليل

((هذا النهر لا يموت)) !

يتفحّص البستانيون أقاصيصهم والوصايا .

وبهارزة الله يقفون الليلَ حراسات !

• الهويدر، القبّة، العواشق، بهرز، (والبهارزة اهلها) ....، من قرى ديالى

عودة أبي من الحرب... تنويعات

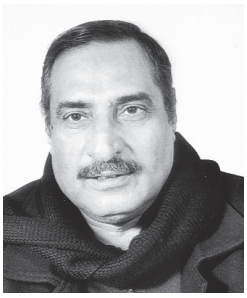

بقلم هوريا جاربيا*

ترجمة: جودت جالي

ذهب أبي الى الحرب. ثم مات في الحرب. عندما علم جيراننا، نظروا الينا، أمي وأنا، بشفقة. إكتشفوا فيما بعد أن أبي لم يمت بل فر مع إمرأة من المنطقة التي أخذته الحرب اليها. لهذا لم يعد أبداً. عندها بدأ الجيران ينظرون الينا، أمي وأنا، كما لو كنا خونة. باحتقار وبغض. وبرغم أننا لم نرتكب خطأ بدأنا نشعر وكأننا خونة، يسيطر علينا الإحساس بالعار. بعد فترة ثبت أن والدي مات ميتة الأبطال وهو يقاتل، حتى أن الحكومة ارسلت الينا وساما تكريما له. من ذلك اليوم بدأ الجيران ينظرون الينا بحقد، ولم يزل هذا هو الحال الى اليوم.

*

ذهب أبي الى الحرب. عندما إنتهت الحرب، بدأ آباء الأطفال الآخرين يعودون الى ديارهم. جلبوا أشياء متنوعة لأطفالهم من الجبهة أو من حيث كانوا سجناء. لعب الأطفال بهذه الأشياء. كانت خوذا، وعلبا على مقابضها صور نسور، وشارات، وأصفاد، ومسدسات تطلق رصاصات مدورة الرأس، ومباسم سجائر فولاذية. بعد فترة طويلة جاء أبي من الحرب، وجلب معه بعض الأشياء أعطاني إياها لألعب بها. كانت مقبض مروحة، وفنجانين، صغيرين الى درجة يظن المرء معها أنهما لعبتان، وزوجي عيدان علمني بهما كيف آكل الرز. لم أكن متأكدا أبدا من أن أبي حارب في حرب صحيحة.

*

ذهب أبي الى الحرب. كان رجلا خجولا وأخرق، ويحب الموسيقى. عرفت أنه لن يتحمل فترة طويلة، وهو يعرف كذلك أنه لن يتحمل. وهذا ما حصل فعلا. بعد بضعة أيام أخذه الفيتناميون أسيرا.

جعلوه يلعب لعبة الروليت الروسية. كان أبي رجلا سيء الحظ جدا. في المحاولة الثانية أو الثالثة صادف أن حجرة البكرة التي فيها الرصاصة هي التي أمام الماسورة. ضغط الزناد وإخترقت الرصاصة رأسه. عندما عاد أبي من الحرب أراني الرصاصة.

*

ذهب أبي الى الحرب. سمعت أنه وقع أسيرا. مرت سنوات. ذات يوم جاء رجل غريب الى بيتنا، كان نزيلا في نفس معسكر السجن الذي سُجن أبي فيه وكانا معا لسنوات. لم نكن نعلم شيئا عنه. لكنه كان يعلم كل شيء عنا، عني وعن أمي، كل شيء بكل ما في الكلمة من معنى! أخبره أبي قبل أن يموت عن كل تفصيل مئات المرات. مكث ذلك الرجل معنا. تزوج أمي وأصبح أبي. لم يكن الأمر صعبا علينا مطلقا لأنه كان يعرف حتى أين يجد بعض الأشياء التي ظننا أنها فقدت. أخبرنا أنه إعتاد على القصص التي كان يرويها له أبي الى درجة أنه عاش معنا ولا يستطيع الآن العيش بدوننا.

*

ذهب أبي الى الحرب. بعد فترة كتب لنا. كان في حالة جيدة وفي صحة طيبة. واصل القتال. لم يستطع أن يعطينا عنوانا لنكتب له عليه، فجبهة الحرب ظلت تتحرك، ولكننا ما كنا لنقلق لأننا نعلم أنه سيكتب الينا متى إستطاع. وهذا ما فعله. إنتهت الحرب. عاد آباء الأطفال الآخرين الى بيوتهم. أبي لم يعد الى البيت. ظللنا نتسلم البطاقات البريدية المعتادة التي يكتب لنا عليها أنه في حالة جيدة وأنه يواصل القتال. لم يعطنا عنوانا لنرد على رسائله. أصبحت بالغا. أمي ماتت منذ زمن بعيد. العالم يعيش في سلام. استلمت بالأمس بطاقة بريدية من أبي. فرحت لأنه في صحة طيبة، ولكني متعجب كيف يستطيع مواصلة القتال وهو في هذه السن.

*

ذهب أبي الى الحرب. فوجئت لأن بلدنا لم يكن في حرب مع أحد. ذات يوم إستلمت أمي كرتونا بريديا كبيرا يتضمن رسالة. في اليوم التالي جاءت سيارة سوداء كبيرة وأخذتنا الى حديقة حيث كان لهب يضطرم. ألقى الرئيس خطابا. ثم وضع يده على كتفي وأخبرني أن أبي كان جنديا شجاعا مات في سبيل حرية كوكبنا. هذه حقيقة، فكما تعلمون أن الأرض لم يستطع أحد غزوها.

*

ذهب أبي الى الحرب. أمسك به العدو. طلبوا منه أن يتحول الى دينهم. بعض الأسرى تحولوا وتسجلوا في جيش العدو. آخرون رفضوا فقُتلوا على الفور. هذا ما يقوله التاريخ. أبي إختار الطريق الوسط. قال أنه يريد أن يعلم المزيد عن معتقدهم ليرى إن كان الأفضل أن يتحول اليه أو يموت في سبيل معتقده. وافق قائد المعسكر، وأعطى أبي بعض الكتب، وطلب من كاهن جنوده أن

يعلمه، وحتى أن يناقش معه أحيانا مسائل صعبة معينة. من وقت لآخر كان الكاهن يسأله ماذا قرر فيجيب أبي أنه لا يزال غير متأكد. أراد أن يدرس أكثر. إنتهت الحرب. لكن أبي عاد الى البيت لأيام قليلة رجع بعدها الى بلد أعدائه من أجل دراساته. كتب الكثير من الكتب في المنهج المقارن في الدين والتاريخ والفلسفة. أصبح عضوا في العديد من الأكاديميات. قال في خطابه حين منح جائزة نوبل أنه لم يزل غير متأكد أي معتقد أفضل وملائم أكثر لتفكيره، وعلى أية حال، فيما يخص الدين، على المرء أن لا يتخذ قرارات سريعة.

*

ذهب أبي الى الحرب. عاد الى البيت في غضون أيام معدودات. أخبرنا أن الحرب انتهت. مع أني طفل أدركت أن هذا مناف للعقل، فالكل يعلم أن الحرب مستمرة. سألته فأخبرني أن الحرب من وجهة نظره منتهية. بعض الناس ساورتهم الشكوك في أنه هارب وكان عليه أن يريهم الوثيقة التي تثبت أن القيادة أعادته الى الوطن رسميا. سألته مرة: ''إذا كانت الحرب قد إنتهت فمن المنتصر؟'' أجابني باقتضاب: ''نحن!''، وحقا بعد مدة انتهت الحرب وانتصرنا. هذه القصة كانت تعاد عدة مرات. ما أن إندلعت الحرب حتى ذهب أبي لبضعة أيام. أخيرا عاد الى الوطن وهو منتش قائلا أن الحرب قد انتهت. ومن إنتصر؟ نحن انتصرنا. مات أبي أثناء فترة راحة منعمة بالسلام. أدركت فيما بعد أنه يوجد ناس يستطيعون معرفة حصيلة الحرب في بضعة أيام.

*

ذهب أبي الى الحرب. كان محاربا محترفا، محاربا عظيما. يعرف كل أسرار الأسلحة فيمكنه استخدام القضيب الشائك، والسيف ذا الحدين، والسيف ذا الحد الواحد، والرمح، والمطرد، كلها بمنتهى المهارة. جيراننا كانوا محاربين أيضا، ويعرفون أنهم إذا إنضموا الى جيش العدو فلن يعفو عنهم أبي. كان هذا واضحا فقد كانوا محاربين. أدرك الأطفال الآخرون ذلك وكانوا يلعبون معي بمتعة عظيمة. لكني لم أكن أعجب أمهاتهم مع أن أبي لم يقتل أيا من أزواجهن بعد. ذات يوم اندفعت إحدى أمهاتهم نحوي في الشارع ولكمتني بخبث فصحت بها بصوتي الشبيه بالصرير ''سيقتل أبي رجلك''. سمعني الكل. كان أبي في الحرب آنذاك. في اليوم الثالث بدأ زوج المرأة التي قرصتني يتشاجر مع أبي. كان أبي قائد اللواء ، وعندما سمع أن الناس يقولون عنه أشياء سيئة مثل التي تفوه بها الرجل دون سبب تناول هراوته وشطر رأسه نصفين، واستمرت الأمور على هذا المنوال مذاك. كان أبي غاضبا قليلا لأني لم أختر مهنته، ولأننا أولاده لم نتبع خطاه. مع ذلك فلا يزال فخورا بي. كان محاربا عظيما ولكني أكثر شهرة منه كساحر.

*** ولد هوريا جاربيا في بوخارست برومانيا سنة 1962. درس الهندسة المدنية وهو أستاذ هندسة البيئة في كلية بوخارست.**

كتب العديد من الكتب الأدبية التي طبعها بعد أحداث 1989. كتب كذلك قصائد وقصصا قصيرة وروايتين ومقالات نقدية وأربعة عشر مسرحية. ترجم الى الرومانية أعمالا لمشاهير الكتاب أمثال مكيافيللي وداريو فو وتنيسي وليامز وغيرهم. حاز على جوائز عديدة بضمنها جائزة إتحاد الأدباء (جائزة العام للدراما) 1999 و(جائزة الأكاديمية الرومانية للدراما) 2001. ترجم العديد من أعماله الى اللغات الاوربية واللغة الفيتنامية. كتب كثيرا من الأعمدة في المجلات والصحف الأدبية، وعمل للتلفزيون. هو الآن رئيس جمعية كتاب بوخارست، وعضو في إتحاد الأدباء منذ 2003.

:ƨþ Tټ!ƒ
Words Without Borders

نقرأ في أعدادنا المقبلة للأساتذة:

1. آشور ملحم
2. آوات حسن أمين
3. أحمد خالص الشعلان
4. باسم العودة
5. جاسم العايف
6. جواد وادي
7. خضر خلف حسن
8. د.باقر الكرباسي
9. د.صبيح الجابر
10. د.علي عبد الأمير صالح
11. د.نجاح كبة
12. سلام القريني
13. سيامند هادي
14. عبد السادة البصري
15. عبد الزهرة علي
16. فاهم وارد العفريت
17. قاسم شاتي
18. كاظم فرج العقابي
19. نصير الشيخ

مطبوعات وصلتنا :

• سلام القريني ، افتراس (قصص قصيرة) ، تموز ،طباعة نشر توزيع – دمشق 2017.
• د. عمار علَو، الساكسفون ونغم الربع – دار المؤلف ، بيروت – لبنان 2018
• انمار مردان ، متى سكون الموت هامشاً (شعر).دار الفرات للثقافى والاعلام – العراق /بابل 2017.
• مالك مسلماوي ، يا..(شعر).المركز الثقافي للطباعة والنشر – العراق / بابل 2017.
• مالك مسلماوي ، قصيدة النثر العراقية (العودة الى الذات)(الموسوعة الثقافية 159) وزارة الثقافة – بغداد 2017.
• زهير بهنام بردى، سيرينيات إيمومو(شعر). دار أزمنة للنشر والتوزيع عمان 2017.
• زهير بهنام بردى ، غبطة حضرتي (شعر) .نون للطباعة والنشر والتوزيع – نينوى 2017.
• عبد الأمير محسن ، وحدي..الكل معي (شعر).دار نينوى لدراسات والنشر والتوزيع ،دمشق 2017.
• جبار الكواز اراكِ حيث لن تكوني هناك(نصوص). دار الفرات للثقافة والاعلام – العراق – بابل 2017.
• الموت والميلاد (للشاعر ابراهيم يلدا) ترجمة حنا الديراني (شعر). الجميل للانتاج والطباعة .لبنان 2017
• Balsam Karam, Händelse horisonten, Norstedts, Stockholm, 2018